دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699–2604
DOI: 10.13140/RG.2.2.15313.07529 ISSN 2698-6159-

I

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

The journal is concerned with research studies and research papers in the urban and territorial planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:.

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر– فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان – جامعة فاس المغرب

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اورورا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة ، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط أالمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج) Microsoft Word نوع الخط بالعربية Traditional Arabic مقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Roman مقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التاليjutp@democraticac.de :

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:
Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German ...) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: **jutp@democraticac.de**,

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ و الإخراج الفني :الباحث هاني تورغي –هاني بلال

JUTP
Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Journal indexing

محتوى العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	محمد سامى عبد المعطى عابدين محمود طه محمود سليم	منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والإستعمالات للمناطق التاريخية	12
02	أحمد بوحامد فاطمة آيت بناصر	برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، وسؤال الإلتقائية شيشاوة نموذجا)جهة مراكش – أسفي، المغرب(	36
03	يوسف ايتخدجو عبد الغني الدباغي محمد ميوسي	سياق التمدين والتخطيط الحضري بالمغرب	52
04	المنعيم بلال الزاهر محمد بن ربيعة خديجة	التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية بمدينة الناظور في شمال شرق المغرب (مقاربة مورفوديناميةي)	74
05	سامر رداد دعاء أبو الهوى تامر مشاهرة رابعه عياد	الاحياء الجامعية في المدن الفلسطينية بين الواقع والمأمول من وجهة نظر السكان, جامعات (القدس –الخليل –النجاح الوطنية) كحالات دراسية	92
06	خاليد الحاضري .حاميد اعنيير	وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن القروي بالمغرب: تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة : الرهانات وحدود النجاح	110
07	سالم وكاري	المكان السكني في الصحراء من الخيمة إلى الدار بين استمرار التصورات والممارسات وتحولها	136
08	بلال الزروالي، أ.إلياس	الموروث العمراني بالمدينة العتيقة لتطوان (شمال المغرب): التحولات	145
09	سفيان المساوي	الموارد المائية بالمجلات الواحية بين رهان التثمين وآفاق الاستدامة حالة "واحة مزكيطة بإقليم زاكورة"	172
10	شيماء محمد حمدي درباله عبد الحميد	مؤشرات تفاعل الأنشطةالاقتصاديةوالعمرانية لجذب السكان على محاور التنميةالمصرية	195
11	.محمد محمد المغير محمد أحمد محمود	المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة	230
12	عبد اللطيف مليح الحسين مرزوق محمد موماد	جهة كلميم وادنون: خصوصيات التقطيع الجهوي، وضعها المجالي والأفق التنموي	261
13	بدر الدين الرواص	مشاريع التهيئة الحضرية بالمغرب من التخطيط الاستراتيجي إلى التدبير التشاركي نموذج مشروع طنجة الكبرى	281
14	Salem CHRIHA	Fonctionnement et clés d'aménagement d'une configuration spatiale intermédiaire : l'espace inter Sahel tunisien et Région sfaxienne (Tunisie orientale)	306

منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والإستعمالات للمناطق التاريخية

Control systemfor changing activities and uses of historical areas

الباجث: محمد سامى عبد المعطى عابدين

أ.د/ محمود طه محمود سليم

استاذ بقسم الهندسة المعمارية هندسة المطرية جامعة حلوان

د/ فاطمة مصطفى النخيلى

مدرس بقسم الهندسة المعمارية هندسة المطرية جامعة حلوان

ملخص البحث:

تعتبر مدينة القاهرة من أعرق المدن العربية والعالمية المتميزة بتاريخها العريق المتسم بالاستمرارية والتجديد عبر التاريخ فلم تندثر القاهرة عند فترة أو مرحلة معينة من حرب أو زلزال بل كانت تبدأ مع كل مرحلة تاريخية جديدة بتتابع واستمرارية متجددة.

وقد تم تعريف القاهرة التاريخية بأنها المدينة التى لها كيان عمراني يمثل فيه الطابع المعماري والنسيج العمراني شاهدان على القيم التي تطورت في القرن التاسع عشر.

وتعتبر المناطق التاريخية أحد أهم مصادر الدخل القومي للدول التي تتميز بوجود مناطق تاريخية بها.

ولذلك تكمن أهمية الموضوع فيما لهذه القضية من أهمية منطقية تنبع من أهمية التراث ذاته، فالتراث هو ذلك السجل الخالد الذي يحفظ تاريخ الأمم والشعوب، والدليل الواضح على تقدم الحضارات، وهو كذلك المعين الذي تستقي منه الأجيال اللاحقة ثقافتها وخصائصها.

وقد لوحظ في الفترة الأخيرة تداخل الأنشطة الملوثة للبيئة وتنوع وتغير الاستعمالات والنشاطات وانتشارها على شكل قطاعات مبعثرة كالسكن والعمل وانتشار بعض الحرف والورش والتعليم والترفيه وايضا انتشار الحركة الألية ،وهكذا أصبحت المناطق والأحياء التاريخية مشتتة تتضارب فيها تيارات عديدة لمختلف النشاطات والاستعمالات حيث تعانى المدن التاريخية في العالم العربي والإسلامي من مشاكل عديدة ومتنوعة، ويبدو ذلك جليا في بنيتها الوظيفية الأصلية التي تحولت من مكان أساسي للسكن والخدمات الى جزء رئيسي من المدينة حيث بدأت البنية الوظيفية للمدينة القديمة في التغيير مع بداية القرن العشرين.

وقد ظهرت أثار هذا التحول وذلك التغيير في الأنشطة والاستعمالات مع النمو التجاري السريع والذي بدأت معه المنطقة التجارية والصناعية تتوسع لتحتل مكان الوظيفة السكنية في الأحياء التاريخية والأحياء المحيطة.
ويهدف البحث الى استخلاص العوامل التى تؤثر فى تغيير الأنشطة والاستعمالات للمناطق التاريخية وذلك من خلال رصد المشاكل التي تواجه المناطق التاريخية ومسببات التغيير في هذه المناطق واستعراض السياسات المتبعة في التعامل معها، والأدوات المستخدمة.
وتتمثل المشكلة البحثية في التغيرات الحادثة في الأنشطة والاستعمالات التي تسببت في الأثار السلبية الضارة على المناطق التاريخية مع عدم وجود منظومة واضحة للتحكم في آليات هذه التغيرات.
وقد تم اقتراح منظومه تحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات التي من شأنها ان تعمل على تنمية المناطق التاريخية والحفاظ عليها.
الكلمات المفتاحية: المناطق التاريخية–مظاهر التغيير في الأنشطة والاستعمالات–سياسات الحفاظ–الحفاظ السلبي – الحفاظ الايجابي

ABSTRACT

Cairo is considered one of the oldest Arab and international cities distinguished for its ancient history of continuity and renewal throughout history. Cairo did not disappear at a certain period or stage of war or earthquake, but it started with every new historical stage in succession and renewed continuity.
Historic Cairo has been defined as the city that has an urban entity in which the architectural character and the urban fabric are witnesses to the values that developed in the nineteenth century.
Historical regions are considered one of the most important sources of national income for countries that are distinguished by the presence of historical regions. Therefore, the importance of the topic lies in the logical importance of this issue that stems from the importance of heritage itself. Heritage is that immortal record that preserves the history of nations and peoples, and clear evidence of the progress of civilizations, and it is also the source from which subsequent generations draw their culture and characteristics.
It was noticed in the recent period that the activities polluting the environment overlapped, the diversity and change of uses and activities and their spread in the form of scattered sectors such as housing and work and the spread of some crafts and workshops, education and entertainment, as well as the spread of the mechanical movement, and thus the historical areas and neighborhoods became

dispersed in which many currents of different activities and uses are contradictory as historical cities in the world suffer The Arab and Islamic worlds have many and varied problems, and this is evident in its original job structure that has transformed from a basic place for housing and services to a major part of the city where the functional structure of the old city began to change with the beginning of the twentieth century.
The effects of this transformation and that change in activities and uses have emerged with the rapid commercial growth with which the commercial and industrial area began to expand, occupying the place of the residential job in historical and surrounding neighborhoods.
The research aims to extract the factors that affect the change of activities and uses of historical regions by monitoring the problems facing historical areas and the causes of change in these areas and reviewing the policies used in dealing with them, and the tools used
The research problem is the changes in activities and uses that have caused adverse adverse effects on historical areas, with no clear system of control over the mechanisms of these changes.
A control system has been proposed to change activities and uses that will lead to the development and preservation of historical areas

KEYWORDS: Historical areas - manifestations of change in activities and uses - conservation policies - negative preservation - positive preservation

1- تعريف المناطق التاريخية:

يمكن تعريف المناطق التاريخية بأنها المنطقة التي كانت تتميز ببيئة عمرانية متوازنة شيدت في عصر تاريخي محدد ، بحيث تشكل تراثا يحفظ جذور الحضارة وسماتها وتعكس أحداثا لعصر الذي واكبته ،وتعتبر هذه البيئة نتاجا لقيم ومفاهيم وأعراف وفلسفة تخطيطية تصل هذا العصر التاريخي بما قبلة بتجانس وتكامل واضحين**1**.

[1] **الدواخلي، أماني**،نحو منهج بيئي للحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة،رسالة ماجستير ،جامعةالقاهرة، 1996 .

المناطق التاريخية كما عرفها كيفن لينش أنها الموضع الذى يعبر عن ظاهرة المكان بالإضافة الى انها الثقافة المستمرة وانها تتميز بالعناصر المحتفظ بها والمحافظ عليها من البيئة العمرانية وتتميز بقوة الاحتفاظ الدائم بالقيم التراثية والعقلانية المتوازنة**2**.

كما يمكن تعريف المناطق التاريخية حسب معاهدة اليونسكو (1976) **بأنها** كل مجموعة من الأبنية والمساحات الفضاء بما فيهاالمواقع الأثرية التي تشكل مستوطن بشريا في بيئة حضرية او ريفية، يعترف بتماسكها وقيمتها من الناحية الأثرية او المعمارية او التاريخية او قبل التاريخية او الجمالية او الاجتماعية الثقافية.

2-نظرة عامة على المناطق التاريخية:

هي المناطق التي يتم تسجيلها وفق قانون الأثار وتنطبق عليها أساليب حماية الأثار وتحديد حرم المنطقة وارتفاعات المباني حولها، وغيرة من الاشتراطات وفق قانون حماية الأثار. ويمكن تطبيق الاشتراطات الخاصة بالمناطق التاريخية على المناطق التراثية، وذلك في محيط المباني وعوامل الحماية كتحديد الأنشطة والارتفاعات التي تتوافق مع خصوصية وطبيعة تلك المناطق.

3-أهمية المناطق التاريخية:

بدا الاهتمام بالاحياء التاريخية ينمو ويتطور الى ان نتج عنه مجموعة من الاتفاقيات الدولية وبما ان بلادنا ذات موارد طبيعيةكثيرة فقد أصبحت الحركة السياحية تشكل موردا هاما ورئيسيا كمورد يمكن الاعتماد علية في زيادة الدخل القومى وتوفير فرص العمل للشباب ولهذا ظهرت أسباب عديدة للحفاظ على المناطق التاريخية منها:

3-**1اهمية تاريخية:** تتمثل في الاحداث والشخصيات التي كان لها تاثير على تاريخ البلد او موقع ما.

3-**2اهمية اقتصادية:** تعتبر المناطق التاريخية أحد مصادرالدخل القومى إذا استغلت سياحياً، والمباني القديمة يمكن اعتبارها طاقة مخزونة يمكن استغلالها فيخلق فرص عمل جديده بشرط ألا تضاربها .والمباني القديمة

[2] **Kevin Lynch**, '' The Image of the City '', The MIT Press, ***1960***

بما فيها من زخارف ومفردات معمارية وحرفية رائعة يصعب على المعماري المعاصر الحصول على ميزانية وحرفي لبناءمثله.**3**

3-3اهمية ثقافية: وتتمثل في تعليم فنى ثقافى للأجيال المعاصرة**4**.

3-4اهمية جمالية وفنية: حيث يتوافر بتلك المواقع قيمة فنية عالية لايمكن تعويضها سواء في التصميم او النقوشات ومواد وأساليب البناء.

3-5اهمية سياسية: تتمثل في معرفة وسرد التاريخ بصورة واحداثة الدامية والزاهرة من خلال المناطق التاريخية وتاريخ كل منطقة

3-6اهمية دينية: وتتمثل في القيم المؤثرة على التشكيل العمرانى لتلك المناطق سواء في تشكيل الفراغات وشبكة الطرق او تصميم المسكن.

قصر السكاكينى–مصر [5]

منطقة القصيم بالسعودية[6]

منطقة الجمالية مصر[7]

شكل رقم (1) يوضح أهمية المناطق التاريخية

4-تصنيف المناطق التاريخية:

4-1قرى صغيرة ذات قيمة جوهرية: وهي القرى القديمة التي مازالت تحتفظ بسماتها وخصائصها وعناصرها التقليدية ولم تتداخل مع العمراني الحديث ولا يزال المركز التاريخي هو المسيطر فيها مثل دوبروفنيك وهقار كرواتيا.

---

[3] **Sayed El Tunney**, "**Urban conservation of older housing area**", **May 1986**, **p**. **85–89**

[4]اليونسكو ,توصية بشان ,,صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة,,

[5]https://img.3ain.net/ArticleImgs/2017/7/20/115508-f9f9e7f8c898cf1ea0721ea036f6cac9.jpg

[6]https://mt.gov.sa/ebooks/Documents/p15/Efforts/UrbanHeritage/UrbanHeritage.pdf

[7]http://gate.ahram.org.eg/Media/News/2017/8/22/19_2017-636390262291311203-131.jpg

4-2مواقع حضرية تحوي مناطق تاريخية ذات قيمة معمارية: وهي المناطق القديمة الموجودة في قلب المدن الكبيرة والتي اختلطت بالعمران الحديث مثل ليوبليانا القديمة وزغرب كرواتيا.

4-3مواقع ذات قيمة بيئية عالية: وهي المواقع التي تحتوي على قيمة مرتفعة نظرا لاحتوائها على قيمة تاريخية او وظيفية او جمالية يمكن من خلالها وصف المكان وقد تكون تلك المنطقة متهدمة جزئيا فيجب الحفاظ عليها وترميمها وإعادة تأهيلهالإعادة استخدامها مرة أخرى.

4-4مبانى فردية وتجمعات ذات قيمة ثقافية وتاريخية وبيئية خارج القرى:مثل العديد من المواقع الاثرية والحصون والكنائس والأديرة والقلاع.

قرية دوبر وفنيك التاريخيه- زغرب بكرواتيا- قلعه ليوبليانا سلوفانيا- مسجد محمد علي بالقلعه

5-1خصائص المواقع التاريخية:

تنقسم خصائص المواقع التاريخيه الى خصائص مادية وغير ماديه كما هو موضح بالشكل رقم (3)

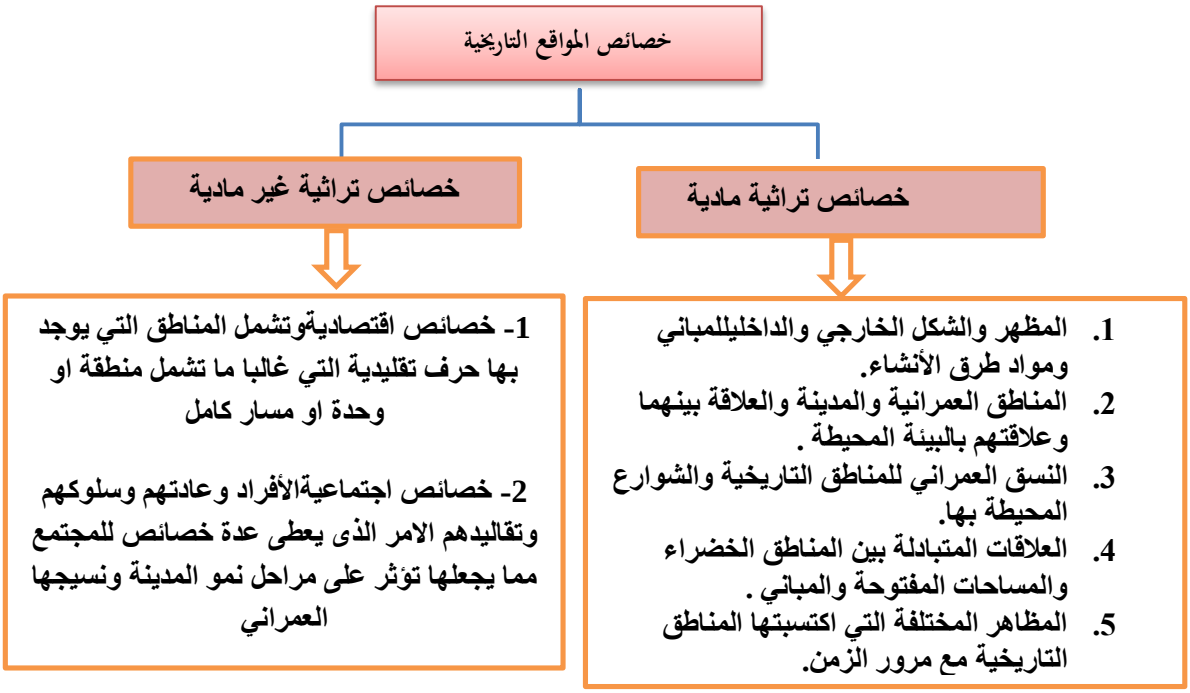

شكل رقم (3) يوضح خصائص المناطق التاريخيةماديه / غير ماديه

5-2أنماط المناطق التاريخية :

تتعرض المناطق التاريخية فى الأغلب الى تدهور فى البنية التحتية وأيضا إنعدام للخدمات والأنشطة التى تعد من أهم السمات التى تميز النطاقات التاريخية لما لها من اثر بارز فى تاريخ النطاق الاثرى والتى قد ينتج عنها الإهمال والتعدى الواضح على المبانى الاثرية والمبانى المحيطة فيحدث تشوة فى النسيج العمرانى,[8] وتنقسم المناطق التاريخية الي ثلاث مناطق كما هو موضح بالجدول رقم (1):

أنماط المناطق التاريخية :المصدر الباحث		
المناطق التاريخية المتلاحمة	النسيج المتضام أو المتلاحم أو المتلاصق ذلك نتيجة التلاصق والتلاحم التام للمبانى بحيث لا يوجد فراغات إلا الأبنية الداخلية وبعض المناور وهذا ما يميز النطاقات التراثية فى المناطق الحارة	نطاق القاهرة التاريخية منطقة الجمالية وميدان الأزهر [9] 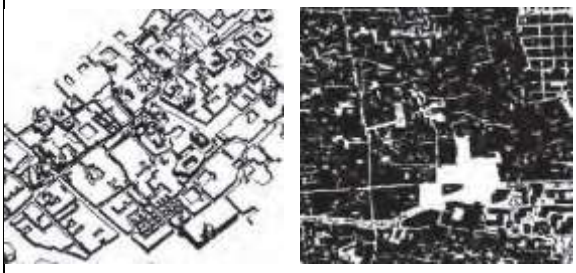

[8]د احمد أبو زيد- د اعتماد محمد علام التغير الاجتماعى مكتبة الانجلو 2000 هدمحروستوفيق، " التشكيلالمعماريو العمرانيو هويةبعضمناطقمدينةالقاهرة"، مؤتمر" :العمارةو العمرانفيإطارالتنميةالمستدامةالقاهرةمن كلية الهندسة، جامعة القاهرة، "٢٨فبراير٢٠٠٤ - ، ص4.

[9]Waelalmasri, alhusayn district proposal, an introduction to Islamiccairo, uia,1985

المناطق التراثية الشبة منفصلة	تتميز هذة المناطق بتجمع مبانيها ومنشأتها فى تشكيل معين أو نسيج مميز يختلف عما حولة ، وانفصالها فى نفس الوقت كمنطقة مميزة عن العمران المحيط " عمرانيا ومعماريا "	النسيج الشبة منفصل "المسجد الأقصى بفلسطين المصدر: http://www.palqa.com
المناطق التراثية المنفصلة	تتميز بإنفصالها التام عن العمران المحيط وتميزها عن نسيجة السائد ووجودها كمجموعات أو عناصر منفصلة فى شكل يحقق لها أعلى تميز بصرى سواء بالإنفصال التام عن المحيط بالإرتفاع على هضبة مثلا أو بوجودها أمام خلفية مميزة	قلعة صلاح الدين الأيوبى[10]

6-رصد مظاهر التغيير والتحول في المناطق التاريخية مع مرور الزمن:

6-1 التغيير الاجتماعى[11]: عرف ولبرت مور التغيير بانة التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية اى في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغييرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز.

6-2 التغيير الثقافي: هو التغيير الحاصل في الموروث الثقافي مثل التغيير الحاصل في مظاهر الاحتفالات ما بين الماضر والحاضر.

[10]https://www.alittihad.ae/assets/images/Dunia/2018/05/16/320x240/18.jpg

[11]د احمد أبو زيد- د اعتماد محمد علام التغير الاجتماعى مكتبة الانجلو 2000

6-3التغيير العمرانى:هي عبارة عن مجموعة متغيرات أهمها التغير الاجتماعى, والاقتصادي ,والثقافى, والتكنولوجى كل هذا يتصل بشكل مباشر مع عنصر الزمن ويظهر في النسيج العمراني واستعمالات الأراضي والطابع المعماري وطرق ومواد البناء[12].

6-4التغيير الاقتصادى: هو عبارة عن مجموعة من التغيرات الحادثة نتيجة النمو الاقتصادي مثلا في ظهور أنشطة تجارية واقتصادية واختفاء أنشطة أخرى كل هذا التغيير يظهر جليا في نظم التسوق عن بعد واعتماد معظم مؤشرات الاقتصاد عليها.

6-5التغيير التكنولوجى: ان التغييرات الأكثر ظهورا هي التغيرات الحادثة في الأنشطة والاستعمالات على المستوى الاقليمى كالمناطق القائمة على الابتكار وتصنيع تكونولوجيا المعلومات كما اصبح دخول التكونولوجيا والاتصالات في معظم المؤسسات التجارية والخدمية هو عامل رئيسى في ظهور استخدامات واختفاء استخدامات أخرى او تقديم خدمات حكومية دون الانتقال الى مكان الخدمة.

6-6التغيير الحاصل في الرمز والدور الوظيفى: التغيير الحاصل من الرمز الدينى السياحى الى انشار الباعة الجائلين والقمامة.

6-7 التغيير في التدهور والتداعى: عند عمل جولة في المناطق التاريخية نجد كثير من تلك المناطق منها ماهو منهار ومنها ماهو متدهور نظرا للاهمال وغياب الصيانة.

6-8 التغيير في القوانين والتشريعات: اختلفت القوانين والتشريعات للقاهرة متاثرة بالقوانين الخاصة بتنظيم العمران على مر العصور.

شكل رقم (4) يوضح رصد مظاهر التغيير والتحول فى الأنشطة والاستعمالات لمناطق القاهرهالتاريخية

(المصدر الباحث)

7-مسببات التغيير للمناطق التاريخية[13]:

---

[12]العبودى بيداء حاتم –دينامية وتوليد الشكل المعمارى في الطرز المعمارية,رسالةماجستير,القسمالمعمارى,الجامعة التكنولوجية,2004

[13]على بن محمد السواط-ماجستير علوم وتكنولوجيا البنا مدير إدارة تنسيق المشاريع امانة مدينة الدمام المملكة العربية السعودية

7-1مسببات تجارية واستثمارية: حيث أصبحت الرغبة في تغيير استخدام المبنى من سكنى إلى نشاط تجارى لدواعي الاستثمار أو إلى عامل اقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي والرغبة في بيع المبنى أو تأجيره والاستفادة من العائد المادي الكبير

7-2مسببات اجتماعية: ترجع إلى انتشار الأسواق العشوائية والباعة الجائلين وانتشار الأنشطة التجارية في الحي السكنى وهجرة السكان الأصليين لسكن راقي ومستوى اجتماعي

7-3مسببات مرورية: وتغطى هذه المسببات جوانب حركة المرور والنقل ونقص مواقف السيارات وصعوبة التنقل بالسيارة لضيق شوارع تلك المناطق وكذلك صعوبة دخول سيارات الإسعاف والمطافئ.

7-4مسببات خدمية وبيئية: وتغطى النواحي البئية كالضوضاء والإزعاج وقلة النظافة ونقص الخدمات العامة كالسلفتة، والتشجير، والصرف الصحى، وتصريف مياه الأمطار.

7-5مسببات عمرانية ومعمارية: تغطى تلك المسببات النواحي التخطيطية والعمرانية في تلك المناطق مثل التغيير الحاصل في استعمالات الاراضى، وأنظمة البناء، والشوارع الضيقة والمتعرجة ,وانعدام الفراغات والمناطق المفتوحة.

8-1العوامل المؤثرة على تدهور المناطق التاريخية: يمكن تلخيص العوامل المؤثره

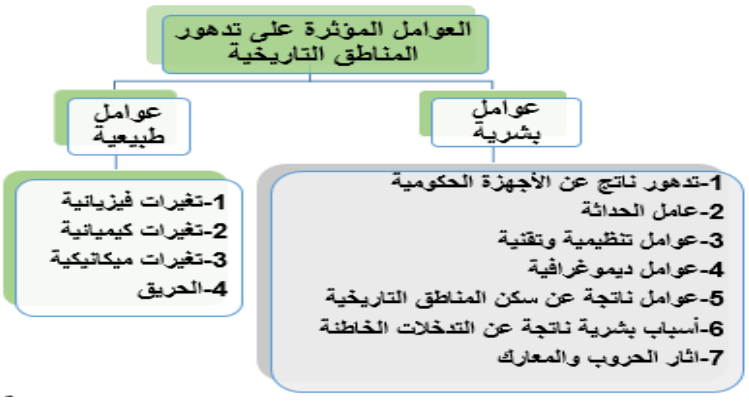

شكل رقم (5) يوضح العوامل المؤثرة على تدهور المناطق التاريخية (المصدر:من انجاز الباحث)

شكل رقم (6) صور توضح تدهور المناطق التاريخية الناتج من العوامل البشريه او الطبيعيه

8-2مستويات الحفاظ: تتدرج مستويات الحفاظ وتختلف باختلاف حدود المنطقة المختارة لعملية الحفاظ ومحتوياتها وهذه المستويات هي:

8-2-1الحفاظ على العناصر التراثية: ويكون من خلال الحفاظ على عنصر مستقل أو موجود ضمن بيئة معينة بحيث يؤثر هذا العنصر على المباني والناس المحيطين به ومثال على ذلك النصب التذكاري، سبيل ماء، شجرة.

8-2-2الحفاظ على مبنى: بحيث يكون لهذا المبنى قيمة وأهمية ويكون إما بالعمل داخل هذا المبنى أو خارجه أو الاثنين معاً

8-2-3الحفاظ على ممر أو شارع تراثي:حيث تتم المحافظة على مجموعة الواجهات المحيطة بالممر أو الشارع

8-2-4الحفاظ على حي بكامله:سواء أكان هذا الحي صغيراً أم كبيراً مثل عملية الحفاظ على حي الحفصية بتونس.

8-2-5الحفاظ على منطقة كاملة: فقد تكون هذه المنطقة مدينة أو أكبر مثلاُ الحفاظ على مدينة جرش

8-2-6الحفاظ على مستوى إقليمي: و يتم في هذا المستوى التخطيط لعملية الحفاظ على مستوى الإقليم

8-2-7الحفاظ على المستوى الدولي: ويشمل الحفاظ على نماذج من التراث العالمي كأمثلة على التطور الإنساني.

8-3- مبادئ الحفاظ على المناطق التاريخية:

8-3-1 المشاركة المجتمعية: تعتبر المشاركة المجتمعية من اهم المبادئ في عملية الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى.

8-3-2الاصالة: يجب الاعتماد والاخذ في الاعتبار على الاصالة كواحد من مبادئ العمل في المشروع فعند التدخل في أي مبنى نفقد جزاء من قيمتة الاصلية.

8-3-3 قابلية الارجاع: تنص المواثيق على إمكانية استخدام المواد والتقنيات القابلة للارجاع والتي يمكن ازالتها مستقبلا للمعالجة بالتقنييات المستقبلية، بالإضافة الى التقليل من الاضرار[14].

[14]نفس المرجع السابق.

8-3-4الاستدامة: من اجل المحافظة على المناطق والمبانى التاريخية يجب اجراء عملية صيانة دورية ومنتظمة بما يتناسب مع مبادئ الحفاظ المعمارى[15].

8-4 سياسات التعامل مع المناطق والمبانى التاريخية:

8-4-1الازالة والاحلال: يتمازالة المناطق والمبانى المتدهورة ومن ثم يتم إقامة المباني مكانها لتحقيق اهداف وظيفية واقتصادية بحتة16.

8-4-2 إعادة التاهيل: هو حماية للحاضر في توافق مع المستقبل ويستعمل هذا الأسلوب لكل من المستوى المعمارى والتخطيط والمفهوم العام لة إعادة صياغة وتاهيل المباني العمرانية لاداء وظيفتها التي فقدتها نتيجة لعدم ملائمتها للتغيرات المتلاحقة17.

8-4-3التجديد: يتم في هذه السياسة اصلاح وتجديد المرافق والمبانى والطرق والخدمات وقد يتم فيها فتح شوارع جديدة او تحويل حركة المركبات الالية الى شوارع أخرى او تحويل شوارع الى ممرات مشاة

8-4-4الترميم: وتهتم هذه السياسة بالمبنى ذو الطابع التاريخى والاثرى ويختص بها علماء الاثار وتهتم بالتسجيل والتوثيق والدراسات المتخصصة ويتم تطبيق تلك السياسة على المناطق المتدهورة اجتماعيا وعمرانيا للمحافظة على الهيكل العمرانى

8-4-5الحماية: عندمالاتكون هناك قدرة على القيام بالاعمال السابقة فلابدمن التأكيد على عدم حدوث تدهور للوضع القائم.

8-4-6سياسة إعادة البناء والتعمير: تركز على البعد الوظيفى والاقتصادي، وتتميز بحرية واسعة على حساب القيمة الثقافية من خلال إمكانية تغيير الاستعمالات والنسيج العمرانى وشبكات الحركة لتلائم التطور التكنولوجى ومتغيرات العصر الاجتماعية والاقتصادية.

8-4-7سياسة الحفاظ السلبي: تهدف الى الحفاظ على المباني والنسيج والطابع العمرانى للمنطقة التاريخية. كرمز تاريخي يجب المحافظة عليه في صورتها لأصلية، وقد يتسع مفهوم الحفاظ ليشمل حماية الهيكل الاجتماعي والإقتصادي والعمرانى.

---

[15]نفس المرجع السابق.

[16]عبدالغنى جمال- مناهج الحفاظ على التراث العمرانى بدولة الامارات- ندوة الحفاظ على التراث العمرانى فة دولة الامارات –بلدية دبى الامارات العربية 1995

[17]شهاب الدين عبدالفتاح –إدارة تمويل مشروعات إعادة تاهيل المناطق التاريخية –رسالة ماجستير هندسة المطرية جامعة حلون 2012.

8-4-8سياسة الحفاظ الايجابى: تهتم في التعامل مع المنطقة التاريخية بكل ابعادهاوعناصرها، لضمان استدامة واستمرار تكيف المنطقة مع التغيير السريع

9- منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات للمناطق التاريخية

10- تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات على المناطق التاريخية

10-1 أولا : حىلماريسle maris بمدينة باريس فرنسا

10-1-1 خلفية تاريخية :يقع حى لى ماريس بقلب مدينة باريس وقد قام الملك هنرى الرابع ببناء القصر الملكى بها وقد ازداد التعمير بها في القرن السابع وفى نهاية القرن السابع عشر أصبحت منطقة لى ماريس مزدحمة بالسكان .تحتفظ المنطقة بأهمية اقتصادية كبرى بما تشمل علية من المقاهى والمطاعم ومحلات البقالة والمخابز والمحلات والمعارض الفنية والمتاحف بجانب صناعة الذهب والمجوهرات وصناعة النظارات والالات المنظارية والحرف الفنية والصناعات الجلدية والثياب كما تتميز ,والانماط المعمارية المتنوعة نتيجة لتغيير السكان وتغيير الأنشطة الاقتصادية فيها عبر الزمن ويكمن أهمية تلك الأنشطة والاستعمالات كونها تقع وسط باريس.

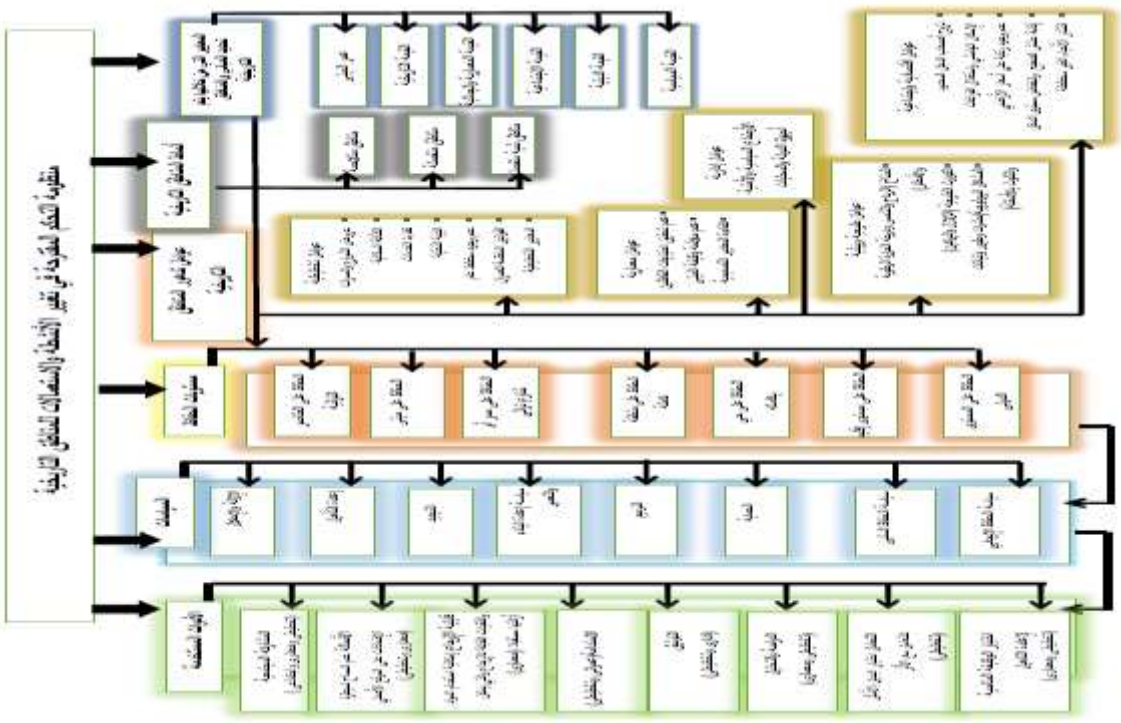

شكل رقم (7) منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات لمناطق التاريخية (المصدر من انجاز الباحث)

10-1-2 المشكلات الرئيسية التي تواجة الحفاظ على حى لى ماريس le maris:

المشكلات البيئية

الكثافة السكانية الزائدة واهمال الجهات المختصة معالجتها بتوفير أماكن لاستيعاب الزيادة السكانية

عدم اهتمام الجهات المختصة بالحى وتنسيقة والحفاظ علية كمصدر سياحى تنموى للمدينة.

المشكلات الاقتصادية:

انخفاض المشاريع لاصحاب المحال التجارية بسبب الكثافة السكانية وضيق الشوارع والازدحام.

رغم الانحصار الواضح في هذا النشاط خلال العقود الأخيرة يبقى هذا الحى مركزا حيويا للصناعة وتجارة الجملة وقد انخفضت هذه المشاريع الإنتاجية تدريجيا بسبب الكثافة السكانية.

المشكلات الثقافية والاجتماعية:

مشكلات ناتجة عن أجهزة الدولة: عدم استغلال طاقات سكان المنطقة وتوجيههم لاعادة احياء المنطقة يؤدى دائما الى خلق فجوة ثقافية واجتماعية والتي ينتج عنها التدنى في المستوى بين الطبقات ونشاءة الجريمة على عكس لو تم استغلالهم واستغلال طاقاتهم في تطوير البيئة المحيطة كتنمية شاملة.

10-1-3 مسببات التغيير بحىلماريس[18]:

مسببات استثمارية: حيث تتميز المنطقة بأهمية اقتصادية لما تحتوية من محلات ومقاهى ومطاعم ومعارض فنية ومتاحف

مسببات اجتماعية: بسبب الكثافة السكانية العاليةوالتدنى في المستوى بين الطبقات.

مسببات مرورية: بسبب ضيق الشوارع

10-1-4مستويات الحفاظ بالمنطقة:

الحفاظ على حى بكاملة: حيث يحتوي الحي على مجموعة من المباني والممرات والمحال التجارية ومبانى تاريخية ومبانى ذات قيمة.

[18] نعمات محمد نظمى"إعادة تاهيل مراكز المدن الكبرى مدخل الى التنمية الحضرية المستدامة"انتربيلد2001م

شكل (8) صورة توضح انتشار المحلات في المنطقة وتنوع الاستعمالات[19]

10-1-5 السياسة التي تم اتباعها في حى لى ماريس:

سياسة الحفاظ الايجابى: مفهوم تلك السياسة يعتمد على المحافظة على المناطق التاريخية والمبانى التاريخية بكل عناصرها لضمان استدامة واستمرار تكيف المنطقة مع التغيير السريع مع الاخذ في الاعتبار عوامل التطور الحديث تكنولوجيا واجتماعيا.

إعادة التاهيل20: وليس الهدف فقط هو تاهيل الاف المباني وانما كان الهدف الرئيسى هو المحافظة على النظام التقليدي للمنطقة وقد تم تبنى اتجاة مرن لتشجيع الصناعات الصغيرة للبقاء في المنطقة ,وقد كانت الأهداف التي حددت لهذا الحى منذ الستينات.

10-1-6وقد تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات للحى التاريخى على مرحلتين فكانت كالاتى[21]:

المرحلة الأولى: تم عمل مخطط بصورة حقيقية وشاملة للحى ويعتبر هذا المخطط اطارا مرجعيا على المدى الطويل طارحا صورة طامحة لاعادة الحي على جميع الأصعدة لهذا يجب ان ينفذ بشكل تدريجى ولاجل تفادى اى مخاطر تخريبة للحى.

المرحلة الثانية: تم وضع قوانين كثيرة بحيث يكون لكل وحدة عقارية قانونا محددا تقوم على أساسها الحفاظ عليها وطرحت الدراسات الجديدة هذه المرة بأكثر واقعية ولكن أدت كثرة القوانين الى افقار الفكرة الأساسية كما

---

[19] https://www.tripadvisor.com.eg/ShowUserReviews-g187147-d292257-r665966326-Le_Marais-Paris_Ile_de_France.html#photos;aggregationId=&albumid=&filter=2&ff=388362580

[20] عمرو عبداللة عبدالعزيز ,حسام الدين حسن البرمبلى ,المعالجات البيئية البسيطةللحفاظ على المباني والمناطق التراثية,مؤتمر الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق ,بلدة دبى ,الامارات العربية المتحدة 14-16-مارس 2004.

[21] المؤتمر التاسع للمعماريين "امنية أبو قورة"سياسة الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى في فرنسا ,ابريل 1999م.

ان عمليات الهدم مازلت تخص عددا كبيرا من المباني والسكان والأنشطة دون وضع حل ملموس لها وقد احتوى المخطط الأخير على مايلى:

1- الحفاظ على الأنشطة والاستعمالات الحرفية والصناعية.

2- إعادة مراجعة المخطط بما يختص بعمليات الهدم والازالة.

3- اظهار قيمة المباني التاريخية.

ومن هنا يتضح لنا انة تم الاعتماد على المشاركة الشعبية والتوثيق والدراسة والتحليل واختيار الوظيفة المناسبة لاعادة التاهيل

10-2- مدينة فاس بدولة المغرب:

10-2-1 خلفية تاريخية[22] :تقع مدينة فاس في شمال المملكة المغربية بالقرب من اسبانيا وقد تم انشائها بالقرب من هضاب الحجر الجيرى لسلسلة جبال اطلس الوسطى على شاطئ وادى فاس وتبعد مسافة 198كم شرق العاصمة الرباط , تأسست مدينة فاس على يد إدريس بن عبد الله في أواخر القرن الثاني الهجري 172 هجري[23].

10-2-2المشكلات الرئيسية التي تواجهة الحفاظ على المناطق التاريخية:

المشكلات البيئية

- تصاعد عدد السكان وعدم توفير مساكن ملائمة لهم وانتشار مساكن الصفيح حيث بلغت نسبة البناء الغير قانونى 20%حيث تعتبر بيوت الصفيح قنابل موقوتة وذلك لانها مناطق عشوائية.
- تدهور عدد كبير من معالم مدينة فاس لعدم اهتمام الجهات المختصة بتوظيفها توظيفا جيدا.
- ظهرت نشاطات هامشية مرتبطة بمتطلبات المجتمعات الريفية التي هاجرت الى المدينة بدلا من الصفوة الذين هجروا المدينة,وبالتالي ظهرت حرف ملوثة للبيئة.

المشكلات التنظيمية:

- هجرة الصفوة من المدينة وهجرة القرويين اليها مما عمل على تغير الهيكل الاجتماعى للمدينة كما ساعد ذلك على انتشار التجمعات العشوائية والغير قانونية حول المدينة وعلى المناطق الخضراء التي تعتبر متنفسا للمنطقة.

---

[22]https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9

[23]https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9

- ظهور الورش والمصانع داخل المدينة القديمة[24].
- التدهور في شبكات المرافق من مياة– كهرباء –الصرف الصحى كل هذا نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة.

المشكلات الاقتصادية:

- حدث تفكك في قطاع التجارة وتدهورت الصناعات التقليدية بالمدينة كالنسيج وصناعة الجلود.
- تدهورت الأنشطة السكانية لعدم توفير متطلبات الحياة الحديثة.

10-2-3مسببات التغيير بمدينة فاس بالمغرب:

مسببات اجتماعية:

- تقسيم الدور الفخمة والتراثية الى وحدات سكنية صغيرة كما تدهور الكثير من معالم مدينة فاس لعدم توظيفها توظيفا جيدا كل هذا لعدم وعى السكان بقيمة الأثر.

مسببات خدمية وبيئية:

- ظهور الورش والمصانع داخل المدينة القديمة[25].
- التدهور في شبكات المرافق من مياة– كهرباء –الصرف الصحى كل هذا نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة.

مسببات مرورية:

- ارتفاع عدد السكان والحركة الالية للسيارات داخل اسوار المدينة.

10-2-4الحفاظ على موقع شامل:حيث تحتوى مدينة فاس على أنماط من مجوعة من المباني السكنية والدينية

والممرات فمثلا من المبان الدينية جامع القرويين وضريح المولى ادريس الأصغر ومسجد الاندليسين

شكل (9) صورة توضح مسجد القرويين بمدينة فاس[26]

وغيرة وتضم مدينة فاس ثلاث وحدات عمرانية تكاد تكون منفصلة وهى كالتالى.

10-2-5السياسة التي تم اتباعها في مدينة فاس بالمغرب:

---

[24]Unit for housing and urbanization Harvard university,culture in sustainable development – case study fez morocco the world bank- Washington 1999.

[25]Unit for housing and urbanization Harvard university,culture in sustainable development – case study fez morocco the world bank- Washington 1999.

[26]https://pbs.twimg.com/media/DZ3ysjQWsAUoKpp.jpg

سياسة التجديد:هو عبارة عن اصلاح وتجديد المرافق والمبانى والطرق والخدمات وقد يتم فيها فتح او اغلاق شوارع او تحويل مسارات الحركة من مسارات الية الى مسارات مشاة وقد يتضمن اصلاح وتجديد

إعادة التاهيل:كان الهدف هو إعادة رونق مدينة فاس الى حالتها الطبيعية حيث ظهرت مدينة فاس في بداية السبعينيات كانها اعتراها اعياء شامل في كيانها العمرانى حيث تغيرت تركيبتها الاجتماعية نتيجة هجرة الصفوة منها وهجرة القرويين اليها مما أدى الى تدهور الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية بها كما كان الهدف هو إعادة تاهيل العديد من المباني واستخدامها في استعمالات جديدة تلائم طابعها التاريخى.

الترميم والإصلاح والتدعيم: كانت البنايات في مدينة فاس في وضعية سيئة تحتاج الى تدخلا سريعا حيث ان عدد المباني التي كانت تحتاج الى صيانة وتدخل تجاوز المئات بل الالاف.

وقد تم تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات على الحى التاريخى على عدة مستويات فكانت كالاتى:

المستوى الأول:تعمير المنطقة الشرقية وامتداد المنطقة القديمة: عن طريق الحد من الامتداد في الاتجاة الجنوبى والغربى لاستيعاب الهجرة من القرويين وتخفيف الضغط على المدينة القديمة واضافة بعض الخدمات المجمعة اليها والتي يصعب اضافتها ودمجها مع النسيج العمرانى للمدينة القديمة كالجامعات والمستشفيات مع انشاء جهات حكومية باستثناء الجهات الحكومية التي تختص بالصناعات التقليدية.

المستوى الثانى:التعمير المحدود للمنطقتين الجنوبية والغربية :وعلى هذا تم تحجيم النمو العمرانى بالإضافة الى تطوير وإصلاح المباني المباني مع إضفاء الطابع القديم للمدينة لتتكامل مع المنطقة القديمة في طابع عمرانى واحد.

المستوى الثالث: مواجهة الزيادة السكانية في منطقة دار الدباغ:فقد تم تطوير هذا الحى باستغلال الاراضى الفضاء وتطويرة وتجديدة واضفاء الطابع الاسلامى علية.

المستوى الرابع: المحافظة على المدينة القديمة:وقد شملت ترميم وإصلاح المباني الاثرية كالمساجد والمدارس والفنادق والأسواق وإعادة الحياة اليها والدور الوظيفى اليها بعد ان تحولت الى مزارات اثرية وسياحية كما تم نقل الصناعات الحديثة من المنطقة وتم استعادة الصناعات الحرفية والخدمات التقليدية وتنميتها واستعادة مكانتها كما تم انشاء مدرسة لحرف البناء التقليدية ومدرسة للفنون والصناعت الحرفية التقليدية كما تم الحد من الحركة الالية بالمنطقة عن طريق تحديد أماكن انتظار خارج المنطقة التاريخية وربطها بشبكة ممرات للمشاة.

ومن هنا يتضح لنا انة تم الاعتماد على الاصالة والمشاركة الشعبية والتوثيق والاستدامة والدراسة والتحليل واختيار الوظيفة المناسبة لاعادة التاهيل .

10-3منطقة الفسطاط بالقاهرة جمهورية مصر العربية:

10-3-1لمحة تاريخية: تعتبر مدينة الفسطاط من المناطق القديمة التي يرجع تاريخ انشائها الى الفتح الاسلامى حيث قام بانشائها عمرو بن العاص وتقع بالقرب من حصن باليون وعلى ساحل النيل في طرفة الشمالى وكان موقعها ممتاز يطل على النيل[27].

10-3-2المشكلات الرئيسية التي تواجة الحفاظ على المناطق التاريخية**28**:

المشكلات البيئية:

- انتشار المقابر في المنطقة حيث تمثل 26%من اجمالى مساحة المنطقة.
- تدهور شبكات البنية التحتية (شبكات المياة والصرف الصحى...الخ) وانتشار التلوث والقملمة.
- انتشار بعض المناطق العشوائية التي تعتبر غير امنة عمرانيا مثل عزبة أبو قرن وخيرللة.

المشكلات التنظيمية :

- تداخل الاستعمالات في المنطقة من ورش ومقابر وصناعى وحرفى وسط الكثلة السكنية مثل السيدة زينب وعزبة خيراللة.
- ارتفاع الكثافة السكنية وانخفاض معدل جودة الحياة للسكان بهذة المناطق.
- انتشار العشوائيات وما يتبعها من تدهور عمرانى واقتصادى وأوضاع معيشية متردية.

المشكلات الاقتصادية:

- عدم وجود سياسة واضحة لدعم الصناعات الحرفية كصناعة الفخار والتي تشتهر بها المنطقة الامر الذي يؤدى الى اندثار تلك المهنة مما يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة.
- ارتفاع معدل البطالة في المنطقة الامر الذي يعود بالسلب على الناحية الاجتماعية.

10-3-3 مسببات التغيير بالمنطقة:

مسببات خدمية وبيئية: وتتمثل في منطقة المدابع وانتشار المقابر بنسبة 26% من المنطقة.

مسببات اجتماعية: ارتفاع الكثافة السكنية وانخفاض معدل جودة الحياة للسكان بهذة المناطق.

---

[27]منظمة اليونسكو –مركز التراث العالمى –إدارة مواقع التراث العالمى بجمهورية مصر العربية مشروع الاحياء العمرانى للقاهرة التاريخية تقرير اعمال من الفترة 1010 الى 2012.

[28] إعادة التاهيل كاداة لتحقيق الاستدامة في المناطق التراثية "دراسة حالة منطقة الفسطاط بمصر القديمة"رقية فاروق نصر رسالة ماجستير كلية الهندسة قسم الهندسة المعمارية جامعة حلوان 2017.

مسببات عمرانية ومعمارية: انتشار العشوائيات وما يتبعها من تدهور عمرانى واقتصادى وأوضاع معيشية مترديةمع تداخل الاستعمالات في المنطقة من ورش ومقابر وصناعى وحرفى وسط الكثلة السكنية مثل السيدة زينب وعزبة خيراللة.

10-3-4مستويات الحفاظ بالمنطقة[29]

- موقع شامل: تعتبر منطقة الفسطاط منطقة غنية وثرية بالتنوع التاريخى والمبانى التاريخية على مر العصور فيمتد العصور التاريخية بها من العصور الرومانية والفرعونية والقبطية والإسلامية.

10-3-5 السياسة التي تم اتباعها بمنطقة الفسطاط:

إعادة التاهيل: حيث يهدف الى إجراءات الحفاظ على الاثار الموجودة وبقايا المباني والبيئة الطبيعية طبقا للمقاييس والمواصفات العالمية في إعادة التاهيل

الترميم: العمل على ترميم كافة الاثار وبقايا المباني التاريخية.

10-3-6 وقد تم تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالا ت بمنطقة الفسطاط على عدة مستويات فكانت كالاتى:

اهداف قصيرة الاجل:

- إعداد مخطط استراتيجى عام لمنطقة الفسطاط بمساحة تبلغ تقريبا (4000 فدان)
- تطوير المناطق العشوائية بمنطقة الفسطاط وتحسين حياة السكان.
- تنمية الأنشطة السياحية والثقافية والترفيهية والخدمية والحرفية بما يتناسب مع قيمة المنطقة.
- تطوير شبكات البنية التحتية مع توفير شبكة من وسائل المواصلات المتطورة.
- اهداف طويلة الاجل:
- رفع معدلات جودة الحياة لسكان العشوائيات بالقاهرة من خلال تطوير المناطق العشوائية
- تطوير شبكات البنية التحتية مع توفير شبكة من وسائل المواصلات المتطورة.
- مشروع تطوير الحرف الموجودة بمنطقة الفسطاط من ضمن خطط الحكومة والجهات المنوطة بالحفاظ على المناطق التاريخية والتي تعتبر خطة لتدريب كوادر جديدة حيث تم انشاء 36 وحدة لانتاج الفخار وتدريب الناس عليها مع انشاء مدرسة فنية تعمل على تدريب كوادر جديدة لضمان استدامة الحرف التي تتوارثها الأجيال.
- عملية تاهيل لمنطقة مجمع الأديان حتى مسجد عمرو بن العاص تمت بأسلوب متوان يضمن استمرارية الحياة في المنطقة بما فيها من مبانى تاريخيةمع مواكبة احتياجات السكان.

---

[29] وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ,الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ,الرؤية المستقبلية لمدينة الفسطاط والمشروعات ذات الأولوية ,محافظة القاهرة.

- مشروع تطوير الحرف الموجودة بمنطقة الفسطاط من ضمن خطط الحكومة والجهات المنوطة بالحفاظ

تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات للمناطق التاريخية على ثلاث مناطق تاريخية				
العنصر	التجربة	حي لي ماريس	مدينة فاس	منطقة الفسطاط
المعايير التي من خلالها يتم تحديد المناطق والمباني التاريخية	عمر المبنى	يوجد	يوجد	يوجد
	القيمة التاريخية	يوجد	يوجد	يوجد
	القيمة المعمارية والجمالية	يوجد	يوجد	يوجد
	القيمة الاجتماعية		يوجد	يوجد
	القيمة الدينية		يوجد	يوجد
	القيمة السياسية			
أنماط المناطق التاريخية	منطقة متلاحمة	يوجد	يوجد	
	منطقة شبه منفصلة		يوجد	
	منطقة منفصلة			
عوامل تدهور المناطق التاريخية	تدهور ناتج عن العوامل التخطيطية	يوجد	يوجد	يوجد
	تدهور ناتج عن العوامل المعمارية	يوجد	يوجد	يوجد
	تدهور ناتج عن عوامل بيئية وطبيعية	يوجد	يوجد	يوجد
	تدهور ناتج عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	يوجد	يوجد	يوجد
	تدهور ناتج عن المواطنين	يوجد	يوجد	يوجد
	تدهور ناتج عن الأوضاع السياسية والأمنية			
	تدهور ناتج عن أجهزة الدولة والمحليات	يوجد	يوجد	يوجد
مستويات الحفاظ	الحفاظ على العناصر التراثية			
	الحفاظ على مبنى			
	الحفاظ على ممر أو شارع			
	الحفاظ على حي بكاملة	يوجد		
	الحفاظ على منطقة كاملة		يوجد	يوجد
	الحفاظ على مستوى إقليمي			
	الحفاظ على المستوى الدولي			
السياسات	الإزالة والإحلال			
	إعادة التأهيل	يوجد	يوجد	يوجد
	التجديد		يوجد	
	إعادة البناء والتعمير			
	الترميم	يوجد	يوجد	يوجد
	الحماية			
	الحفاظ السلبي			
	الحفاظ الإيجابي	يوجد		
الأدوات المستخدمة	المشاركة المجتمعية	يوجد	يوجد	يوجد
	الأصالة	يوجد	يوجد	
	قابلية الإرجاع	يوجد	يوجد	
	الاستدامة	يوجد	يوجد	
	التوثيق	يوجد	يوجد	يوجد
	الدراسة والتحليل	يوجد	يوجد	يوجد
	التعامل	يوجد	يوجد	يوجد
	الوظيفة المناسبة لإعادة التأهيل	يوجد	يوجد	يوجد

شكل (10) صورة توضح المنطقة قبل إعادة التاهيل وبعد إعادة تاهيلها

- جدول رقم (2) يوضح تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات على ثلاث تجارب

ومما سبق من نتائج الجدول ان التجربة الفرنسية والتجربة المغربية هي تجارب تم فيها التحكم في الأنشطة والاستعمالات بدقة عالية عكس التجربة المصرية التي كانت تحاول تحجيم التدهور في المنطقة حيث تم في التجربة الفرنسية عمل الاتى:

- الحفاظ على الأنشطة والاستعمالات الحرفية والصناعية.
- إعادة مراجعة المخطط بما يختص بعمليات الهدم والازالة.
- اظهار قيمة المباني التاريخية.

اما في التجربة المغربية تم المحافظة على المدينة القديمة: وقد شملت ترميم وإصلاح المباني الاثرية كالمساجد والمدارس والفنادق والأسواق وإعادة الحياة اليها والدور الوظيفياليها و نقل الصناعات الحديثة من المنطقة وتم استعادة الصناعات الحرفية والخدمات التقليدية وتنميتها واستعادة مكانتها.

اما ما حدث في التجربة المصرية فكان

- تطوير المناطق العشوائية بمنطقة الفسطاط وتحسين حياة السكان.
- تنمية الأنشطة السياحية والثقافية والترفيهية والخدمية والحرفية بما يتناسب مع قيمة المنطقة.
- تطوير شبكات البنية التحتية مع توفير شبكة من وسائل المواصلات المتطورة.

11-الخلاصة:

توصل الباحث الى توصيات من وجهة نظر الباحث انها تسهم في تطبيق منظومة التحكم في تغيير الأنشطة والاستعمالات للمناطق التاريخية.

- ضرورة اعداد مخطط عام بصورة حقيقية وشاملة للمنطقة التاريخية بحيث يعتبر هذا المخطط اطارا مرجعيا على المدى الطويل مثلما حدث ذلك في التجربة الفرنسية.
- ضرورة القضاء على التلوث البصرى للطابع المعماريوتوحيدة ويتضح ذلك في التوسعات التي حدثت في تجربة مدينة فاس بدولة المغرب حيث تم إضفاء الطابع القديم للمدينة ككل.
- نقل الاستعمالات الملوثة للبيئة خارج المناطق التاريخية وإعادة استثمار تلك الأماكن ككقاعدة تعود بالنفع على سكان تلك المنطقة وقاطنيهاوقد حدث ذلك في تجربة مدينة فاس والتجربة المصرية حيث تمت المحافظة على الأنشطة والحرف مثل انشاءمشروع تطوير الحرف الموجودة بمنطقة الفسطاط بالتجربة المصرية.
- توحيد الجهات المسئولة عن تلك المناطق بان تكون هناك جهة واحدة مسئولة عن تلك المناطق وذلك في محاولة لتلافى تعدد التشريعات والقوانين.
- العمل على تاهيل السكان في المنطقة وكذلك المستعملين والزوار من المشتغلين بالمنطقة وذلك لنشر الوعى بالقيمة التاريخية بالمنطقةويكون من خلال:

- المشاركة الشعبية من جهة السكان لتحمل مسئوليتهم في حماية المباني والمناطق التاريخية وذلك باشراكهم في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية المختصة لتساعدهم على توعية المواطنين والاتصال بالجهات المختصة كالمجالس المحلية والمحافظة وشرح ابعاد ومشاكل تلك المناطق لتخصيص الأموال اللازمة لصيانتة تلك المناطق والمبانى بصفة دورية مع ضرورة اصدار التشريعات التي تعمل على فرض عقوبات صارمة للحد من التعديات على تلك المناطق وتعتبر التجربة الفرنسية وما تم تطبيقة في (حلبماريس) مثال حى للمشاركة الشعبية.
- توعية المواطنين وذلك باحاطاتتهم بالاهمية الاقتصادية لتلك المناطق واثارة اهتمامهم بتلك المناطق والمبانى لما لها من أهمية دينية حتى تكون هناك استدامة في تلك المناطق لتكون موروث تتوارثة الأجيال.
- الحد من الفجوة الواسعة بين التخطيط والتنفيذ في عمليات الصيانة والترميم وإعادة التاهيل وذلك لعدم وجود استشارين اثناء مرحلة التنفيذ.

المراجع

1. الدواخلي، أماني، نحو منهج بيئي للحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1996 .
2. على محمد طالب السويداني، إدارة المواقع الأثرية تقييم لتجربة إدارة مدينة حلب التاريخية، رسالة ماجستير ,كلية الهندسة ,قسم الهندسة المعمارية جامعة القاهرة
3. اليونسكو، توصية بشأن، صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة،
4. الربضى،راماإبراهيم,اثر الحفاظ على النسيج الحضرى للمدينة التاريخية حالة دراسية وسط مدينة مادبا ,رسالة ماجستير ,الجامعة الأردنية عمان 2001
5. د احمد أبو زيد–د اعتماد محمد علام التغير الاجتماعى مكتبة الانجلو 2000، " التشكيل المعماري والعمراني وهوية بعض مناطق مدينةالقاهرة"، مؤتمر" :العمارة والعمران في إطارالتنمية المستدامة القاهرة من كلية الهندسة، جامعة القاهرة، "٢٨فبراير ٢٠٠٤ ، ص4.
6. العبودى بيداء حاتم –دينامية وتوليد الشكل المعمارى في الطرز المعمارية، رسالة ماجستير، القسم المعمارى، الجامعة التكنولوجية,2004
7. على بن محمد السواط–ماجستير علوم وتكنولوجيا البنا مدير إدارة تنسيق المشاريع امانة مدينة الدمام المملكة العربية السعودية
8. عبدالغنى جمال–مناهج الحفاظ على التراث العمرانى بدولة الامارات–ندوة الحفاظ على التراث العمرانفة دولة الامارات –بلدية دبي الامارات العربية 1995
9. شهاب الدين عبد الفتاح –إدارة تمويل مشروعات إعادة تاهيل المناطق التاريخية –رسالة ماجستير هندسة المطرية جامعة حلون 2012.

10. نعمات محمد نظمي"إعادةتاهيل مراكز المدن الكبرى مدخل الى التنمية الحضرية المستدامة"انتربيلد2001م

11. عمرو عبدالله عبد العزيز، حسام الدين حسن البرمبلى، المعالجات البيئية البسيطة للحفاظ على المباني والمناطق التراثية، مؤتمر الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق، بلدة دبي، الامارات العربية المتحدة 14-16-مارس 2004.

12. المؤتمر التاسع للمعماريين "امنية أبو قورة"سياسة الحفاظ على التراث المعماريوالعمرانى في فرنسا ,ابريل 1999م.

13. منظمة اليونسكو –مركز التراث العالمى –إدارة مواقع التراث العالمى بجمهورية مصر العربية مشروع الاحياءالعمرانى للقاهرة التاريخية تقرير اعمال من الفترة 1010 الى 2012.

14. إعادة التاهيلكاداة لتحقيق الاستدامة في المناطق التراثية "دراسة حالة منطقة الفسطاط بمصر القديمة"رقية فاروق نصر رسالة ماجستير كلية الهندسة قسم الهندسة المعمارية جامعة حلوان 2017.

15. وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانتة ,الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ,الرؤية المستقبلية لمدينة الفسطاط والمشروعات ذات الأولوية ,محافظة القاهرة.

16. Kevin Lynch, '' The Image of the City '' ,The MIT Press,1960

17. https://www.esteri.it/mae/ar/politica_estera/cultura/cooperculturale/cooperm ultilaterale/unesco.html

18. Waelalmasri, alhusayn district proposal, an introduction to Islamiccairo, uia,1985

19. Feilden, Bernard M, Conservation of Historic buildings, London, Butterworth Architecture, 1994.

20. https://www.tripadvisor.com.eg/ShowUserReviews-g187147-d292257-r665966326-Le_Marais-Paris_Ile_de_France.html#photos;aggregationId=&albumid=&filter=2&ff=388362580

21. https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9

22. Unit for housing and urbanization Harvard university,culture in sustainable development – case study fez morocco the world bank- Washington 1999.

23. Unit for housing and urbanization Harvard university,culture in sustainable development – case study fez morocco the world bank- Washington 1999.

24. https://pbs.twimg.com/media/DZ3ysjQWsAUoKpp.jpg

25. http://www.tda.gov.eg/El-Foustat/El-Fostat-Shops-AR.aspx

برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، وسؤال الإلتقائية

(جهة مراكش – أسفي، المغرب)شيشاوة نموذجا

Provincial and communal development action

plan, and the question of automaticity

Chichaoua as a case study (Regoin of Marrakech – Safi, Morocco)

أحمد بوحامد، دكتور في الجغرافيا/ جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

فاطمة آيت بناصر، باحثة في الجغرافيا/ جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

Dr. Ahmed Bouhamed, PhD in geography/ Hassan II University Casablanca, Morocco,bouhamed1984@gmail.com

Fatima Ait bennaser, Researcher in the field of geography / Cadi Ayyad University Marrakech, Morocco, fa.bennacer@gmail.com.

ملخص:

يهدف هذ المقال إلى إبراز دور برامج العمل الجماعي بشيشاوة من جهة، وكيف يسهم برنامج العمل الإقليمي لإقليم شيشاوة من جهة ثانية كآليات للتنمية الترابية. ثم تجليات الحكامة الترابية والإلتقائية في برامج العمل الجماعي والإقليمي في إطار الجهوية المتقدمة.

بينت نتائج الدراسة، أن برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية تشكل نموذجا للحكامة المحلية الجيدة، والتي تضمن توفير إطار مرجعي لإنعاش التنمية محليا وإقليما وجهويا، كما أنها عنصرا للتواصل والانسجام بين مختلف الفاعلين الترابيين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة التنسيق بين جميع الفاعلين من أجل مزيد من التكامل والإلتقائية.

الكلمات المفاتيح: جماعة شيشاوة، إقليم شيشاوة، برنامج العمل الجماعي والإقليمي، الحكامة، التنمية، الإلتقائية.

Abstract :

The article's aim is to highlight the role of communal action plans in Chichaoua, on the one hand, and the contribution of the provincial action plans, on the other hand, as a territorial development mechanism for the province of Chichaoua, as a manifestation of territorial governance and automaticity of communal and provincial action plans in the frame of advanced regionalism.

The results of the study showed that the provincial and communal development action plans constitute a model of good local governance, which includes a frame of reference for revitalizing development at local, provincial, and regional level. It is also an element of communication and harmony between the different territorial actors to achieve economic and social development, with the need for coordination between all the actors for more integration and automaticity.

Keywords: Chichaoua commune, Chichaoua province, communal and provincial action plan, governance, development, automaticity**.**

مقدمة:

بعد إقرار تقرير الخمسينية بوجود تفاوت كبير بين انتظارات المواطنين والمصالح المقدمة من طرف الإدارة، ووجود مركزية مفرطة، ولامركزية ترابية لا تتلاءم مع ضرورات التنمية المحلية، ووصاية ترابية تقوم مقام المنتخبين، عوض لعب دور التنسيق والرقابة، وغياب التكامل بين مختلف البرامج القطاعية، ثم ضعف دور المؤسسات العمومية في التنمية[30]، عمل المغرب على تحديث سياسته الترابية ومؤسساته لتجاوز هذه الاختلالات.

وفي هذا الصدد أصبح دور الدولة يتزايد يوما بعد يوم في النهوض بالتنمية الشاملة، وكذا البناء الديمقراطي العام للدولة، فتشعبُ مهامها وتعددُ مسؤولياتها دفعها إلى ترك جزء من وظيفتها التنموية للجماعات الترابية بغية تشييد دولة حديثة مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الترابية،والتي أسس دستور 2011 مبادئها الأساسية بالباب التاسع منه[31]، وذلك للارتقاء بالجماعات الترابية وتمكينها من

---

[30]– دراسة،المغرب الممكن 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق2025، التقرير العام، ص 19.

[31]– الجريدة الرسمية، ظهير شريف بتنفيذ نص الدستور، عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، الباب التاسع، الجهات والجماعات الترابية الأخرى، الفصل 46، ص 38.

أداء مهامها بنجاعة وفعالية، ومن ضمنها ارتكاز تنظيمها على مبدأ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن وإشراك السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

وفي هذا السياق وفي إطار تفعيل الجهوية المتقدمة جاء القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية الحضرية والقروية[32]، والقانون التنظيمي 112.14 المتعلق بالمجالس الإقليمية[33]، لينصا على ضرورة صياغة برنامج عمل خلال السنة الأولى من انتداب المجالس، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بهدف عقلنة وتعزيز شرعية خيارات الجماعة الأساسية، عبر إشراك جميع الفاعلين الترابيين في جميع مراحل إعدادهما.

لمقاربة هذا الموضوع، ونظرا لأهمية المقاربة التشاركية في مدى نجاح وتطبيق برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، من خلال إبراز عنصر الإلتقائية بين هذه البرامج، تم العمل على إقليم شيشاوة والجماعة الترابية شيشاوة المنتميين لجهة مراكش آسفي نموذجا للدراسة.

1. الإطار النظري والمنهجي

1.1. إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة برامج العمل التنموية الإقليمية والمحلية في تحقيق تنمية وحكامة ترابية مستدامة، في إطار الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور المغربي سنة 2011، حيث اشتغلنا على نموذجين لهذه الوضعية من خلال دراسة برنامج عمل التنمية المحلية للجماعة الترابية شيشاوة وبرنامج عمل التنمية الإقليمية لإقليم شيشاوة.

وهذا يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات منها:

– هلبرامج العمل التنموية المحلية تشكل امتدادا لبرامج العمل التنموية الإقليمية؟، أو العكس هو الصحيح؟، وبصيغة أخرى هل تتحقق الإلتقائية بين البرنامجين؟؛

– إلى أي حد تستجيب برامج العمل الجماعية والإقليمية لرهانات التخطيط والحكامة الترابية، لتنزيل مضامين الجهوية المتقدمة؟.

2.1. منهجية الدراسة وأدواتها

---

[32]– الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2105) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الباب الثاني: الاختصاصات الذاتية، الفصل الأول: برنامج عمل الجماعة، المواد 78 – 79- 80-81.

[33]– الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، القسم الثالث، صلاحيات مجلس العمالة أو الإقليم، المادة 92.

❖ المنهج التوثيقي: يتمثل في الاستعانة بمجموعة من الدراسات والأبحاث الجامعية والتقارير الإدارية التي تناولت موضوع التنمية والحكامة الترابيتين، خصوصا برامج عمل التنمية الإقليمية والمحلية لإقليم شيشاوة وجماعة شيشاوة. بالإضافة إلى دراسة المغرب الممكن 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، حيث أصدرت نتائج مفصلة عن التنمية البشرية للمملكة المغربية، والإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب سنة 2014.

✓ المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على زيارات ميدانية لجماعات إقليم شيشاوة، قصد الوقوف على خصائص واختلالات المجال، مع دوره في تحليل كيفية مساهمة نجاح أو فشل برامج عمل التنمية المحلية والإقليمية. ولمعرفة هذه الأخيرة بدقة، قمنا بمقابلات ميدانية مع أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد برنامج العمل بمجموعة من جماعات إقليم شيشاوة، كما اعتمدنا استمارة ميدانية شملت عينة مكونة من 400 رب أسرة (أكتوبر 2019)، همت الأحياء السكنية لمدينة شيشاوة. حيث تم تفريغ نتائج هذه الاستمارة باستعمال برنامج l'Excel لتسهيل عملية الفرز وتحليلها في شكل: جداول، رسوم بيانية.

2. المفاهيم المهيكلة للدراسة

- **مفهوم الإلتقائية:**

* حسب تعريف Le robert: الإلتقائية مفهوم تم استعماله في القرن 18 في لغة العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ويهدف إلى تحقيق التواصل، وربط العلاقات وتوحيد الآراء والأفكار[34].

* أما حسب تعريف Le grand robert: فالإلتقائية تعني التنسيق الهادف إلى تأمين انسجام الأنشطة المختلفة بهاجس تحقيق الفعالية[35].

* أما بالنسبة للتعريفات المسندة للإلتقائية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فالإلتقائية تشكل رافعة لتحقيق الاندماج بينالمجهودات القطاعية سواء في المدن أو القرى.

إذن، وأمام هذا التعدد المفاهيمي، يمكن أننعرف الإلتقائية في مجال التنمية الترابية بأنها تقنية تتوخى ربط علاقات بين عدة مراكز لاتخاذ القرار(الجماعات الترابية، والمصالح الخارجية، والمجتمع المدني ...إلخ)، والتي تتدخل في مجال متقارب أو متطابق في أفق تطوير جودة العمل التنموي المشترك، من خلال المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقب إنجازها على كافة المستويات من المحلي إلى الوطني، بغية الخروج ببرنامج عمل واحد متكامل، ومندمج، ومنسجم.

---

[34] - Le petit larousse, illustré , Paris ,1998 , P:259

[35]- Chandrifié(Fougère),**Le grand larousse**, librairie larousse , 1987 , p761.

ذلك أن أهمية الإلتقائية والهدف منها يتجلى في التنسيق بين المشاريع القطاعية وبين المشاريع المزمع إنجازها من طرف مختلف الفاعلين الترابيين، بهدف خلق تناسق تام فيما بين المشاريع انطلاقا من حاجيات الساكنة.

التنمية الترابية:

أصبح مفهومالتنمية الترابية(le développement territoriale) اليوم، يأخذ مكانة رئيسة في جل المخططات السياسية العمومية واستراتيجيات الدولة،ويتخذ مفهوم التنمية الترابية تعريفات متعددة، من بينها:

– أنها نموذجا تنموي يقوم على أساس الديناميات المجالية والمؤسساتية والاجتماعية، والاقتصادية المندمجة والمتفاعلة والإيجابية على المستوى المحلي والجهوي، قصد الرفع من القدرات البشرية والزيادة في القيم المضافة الاقتصادية وغيرها، من أجل تلبية حاجيات السكان[36]؛

– تعد التنمية الترابية كذلك، مقاربة تهتم بالتراب في شموليته وتأخذ بعين الاعتبار كل مكوناته الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية[37] ... إلخ، وتعمل على بلورة مخططات عملية للمجالات المستهدفة، وفقا للخصوصيات الذاتية والمحلية لكل تراب على حدة.

بناء عليه، يمكن تعريف التنمية الترابية بأنها مسلسل شمولي يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية وغيرها، بتراب معين وذلك عبر تثمين موارد ترابية وخصوصياته المحلية في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار كل الفاعليين الترابيين: ساكنة محلية، ومنتخبون، وإداريون، وغيرهم.

الفاعل الترابي:

يُعْرَفُ الفاعل الترابي بالشخص الذي يقر ويقوم بالفعل[38]، وذلك باستعمال وسائل واستراتيجيات ترتبط هي الأخرى بتمثلات الفاعل ومصالحه، التي يهدف من خلالها سد حاجياته وتقوية تأثيره حتى يكون قادرا على مراقبة المحيط الذي يعيش فيه.

---

[36]– مصطفى (حسني)، **إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة عبدة دكالة**، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض مراكش،2009، ص 51.

[37]– حاج علي (ألفة)، ومحمد (حزوي)، **سياسة المدينة بالمغرب: من تدبير الأزمة الحضرية إلى إرساء مقومات التنمية الترابية**، مجلة المصباحية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، العدد 10،2013، ص 18.

[38]– سعيد بوجروف، **الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب**، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى،2012، ص 46.

إن كل فاعل يرى التراب من خلفية معينة انطلاقا من تمثلاته ومصالحه، مما يؤدي إلى صراعات واختلالات ترابية[39]، كما يتحرك الفاعل وفق موقعه (سياسي، اجتماعي، اقتصادي، خاص ...)، إذ يبحث على أكبر قدر من الربح (المنافسة) في حين أن الأفراد لديهم الرغبة في التملك مما يؤدي إلى الصراع.

الحكامة الترابية:

ظهر مفهوم الحكامة "gouvernance" قبل أكثر من نصف قرن، خاصة من طرف الاقتصاديين الذين طوروا فكرة حكامة الشركات والمقاولات[40]. وفي نهاية الثمانينيات، تم استعمال المفهوم في العلوم السياسية، وفي نفس الوقت ظهر مفهوم الحكامة الرشيدة لا سيما في مجال العلاقات الدولية.

فالحكامة الترابية (la gouvernance territoriale)هي السبيل لتحقيق تنمية ترابية جيدة، فهي أسلوب يقوم على تعبئة الموارد البشرية، وعلى القدرة على تنظيم تراب معين في إطار نظام شراكة مع جهات فاعلة ومتعددة[41]. إنها مشروع يسمح بصياغة أسئلة من قبيل: كيف يمكن للسلطات المحلية تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها؟ كيف يمكن ممارسة الديمقراطية المحلية وإشراك مختلف الجهات الفاعلة؟.

وعليه، فالحكامة الترابية أيا كان نطاقها (جهات، أقاليم، جماعات ترابية ...) فهي تشير إلى "الممارسات الجيدة" في التدبير المالي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي وغيره، أي التدبير السليم للشؤون العامة.

تقديم مجال الدراسة:

تنتمي منطقة الدراسة إلى مجالين هما: إقليم شيشاوة والجماعة الترابية شيشاوة، المنتميان إلى جهة مراكش أسفي، تم إحداث الإقليم بتاريخ 01 يناير 1991 ويشغل مساحة تقدر ب 6872 كلم^2(برنامج إقليم شيشاوة، 2016-2021). يحده من الشمال إقليم اليوسفية، ومن الجنوب إقليم تارودانت، ومن الشرق إقليم الحوز، ومن الغرب الصويرة (خريطة رقم 1). وتقطن تراب الإقليم ساكنة تقدر 369955نسمة حسب إحصاء 2014، معظمها قروي، ويضم 35 جماعة ترابية منها حضريتين (شيشاوة وإمنتانوت).

---

[39]– زهير النامي، **تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية، حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة**، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس – سايس،2019، ص 19.

[40]- Fabienne (Leloup), et (autres), **la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale**?, article publier dans le journalGéographie Économie Société, 2005, ISSN 1295-926x, pp 321-332, p324.

[41]- Magalie (Quintal), **gouvernance territoriale et développement durable des communautés rurales dans la vallée du Ziz au Maroc**, mémoire en géographie, université du Québec à Montréal,2010, p52.

ومن الناحية الاقتصادية يشغل قطاع الفلاحة (الزراعة وتربية الماشية) بالإقليم حوالي78% من سكان المنطقة وقد ساعد ذلك على تكثيف الإنتاج الزراعي، منها زراعات الحبوب، والبطيخ الأحمر، والمغارس كالزيتون والرمان، والحوامض وغيرها.

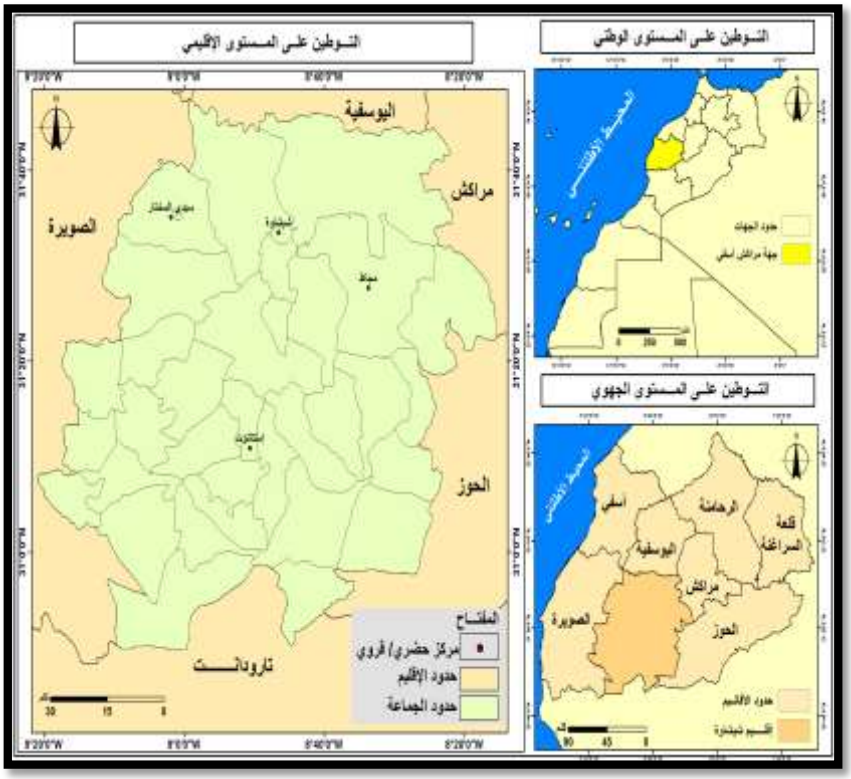

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة وطنيا وجهويا وإقليميا

المصدر: التقسيم الترابي بالمغرب سنة 2015، باعتماد برنامج نظم المعلومات الجغرافية Arc gis

وعلى مستوى الجماعة الترابية لشيشاوة، فبدورها تنتمي إلى إقليم شيشاوة، بمساحة تقدر ب 37 كلم^2، وساكنة حوالي 27844 نسمة، كما تضم 19 حيا (برنامج عمل جماعة شيشاوة، 2016-2021). وتتميز الأوضاع السوسيو اقتصادية للسكان بانتشار مظاهر الإقصاء الاجتماعي، ونقص على مستوى التجهيزات الأساسية. وتستقر بها قبائل مختلفة: بني احمر، وأولاد أبي السبع، وأمازيغ، والشياظمة.

عرض ومناقشة النتائج:

3.برنامج العمل الجماعي وسيلة لدعم التنمية الترابية وتفعيل سياسة القرب

تدعيما لسياسة اللامركزية واللاتركيز، وبعد التجربة الأولى التي خاضتها الجماعات الترابية مع التخطيط الاستراتيجي[42]، الذي جاء به المشرع المغربي سنة 2009 في إطار الميثاق الجماعي رقم 78- 00، بغية تكريس التخطيط الجماعي كثقافة وممارسة في مجال تدبير الشأن المحلي، نصت القوانين التنظيمية والمتعلقة بالاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية على برامج للتنمية من خلال القوانين التنظيمية الترابية 111.14 المتعلق بالجهات، و112.14 المتعلق بالمجالس الإقليمية، 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية الحضرية والقروية، المنشورة بالجريدة الرسمية تحت عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015.

وقصد الوصول إلى تنظيم ترابي متوازن قادر على معالجة الاختلالات وتجاوز الإكراهات وتحقيق التوازنات مع ترشيد وعقلنة النفقات والموارد المتاحة، وتفعيلا لسياسة القرب بهدف تلبية حاجيات الساكنة واستدامة موارد التراب، وذلك بتحديد رؤية واضحة وشمولية للتنمية تستجيب لطموحات وانتظارات الساكنة المحلية. من خلال خلق تنسيق وإلتقائية بين تدخل الجماعة وتدخلات باقي الفاعلين، بإدماج الجماعة في استراتيجيات التنمية على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني.

اليوم وبعد إعداد برامج العمل ودخولها حيز التطبيق، نتساءل إلى أي حد تم احترام مبدأ الإلتقائية والتكامل بين البرنامج الجماعي والإقليمي بشيشاوة؟.

4.قراءة في مضمون برنامج العمل الجماعي للجماعة الترابية شيشاوة

أ. من حيث طريقة الإنجاز

تم إعداد برنامج العمل من طرف لجنة مكونة من مجموعة من موظفي الجماعة، تحت الإشراف الفعلي والمسؤولية التامة للمجلس الجماعي لجماعة شيشاوة، وبتنسيق مع عامل العمالة، وبمشاركة المصالح الخارجية، وكافة الشركاء المعنيين بالتنمية، كل على حسب مجال تدخله طيلة مراحل هذا المسلسل[43]، سواء خلال مرحلة إنجاز التشخيصات التشاركية، أو خلال مرحلة تحديد الأولويات، وذلك وفق مقاربة منهجية تحاول أن توازن بين الممكن والمأمول، بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة قصد إعداد برنامج طموح وواقعي.

وقد مر ذلك بمراحل متتابعة كالتالي:

- مرحلة اتخاذ القرار: صياغة قرار عدد 05 بتاريخ 25 غشت 2016 متعلق بإعداد مشروع برنامج عمل الجماعة؛

---

[42]- الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر في 25 من رجب 1423 (13 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي الباب الرابع، الفقرة الأولى (الاختصاصات الذاتية)، المادة 36

[43]- برنامج عمل الجماعة بإقليم شيشاوة 2016- 2021

– مرحلة التشخيص: مراسلة المصالح اللامركزة للدولة الممثلة إقليميا وجهويا، من أجل؛ أولا تحيين المعطيات الخاصة بكل قطاع، ثم جرد المشاريع المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز، بالإضافة إلى عقد لقاءات تشاورية قطاعية وأخرى مع هيئات المجتمع المدني، والفعاليات المحلية بمشاركة هيئة المناصفة وتكافؤ الفرص؛

– مرحلة ترتيب الأولويات التنموية للجماعة: حصر التوجهات الكبرى للبرنامج، وجرد المقترحات التنموية وترتيبها حسب التوجهات وترتيب هذه المشاريع حسب أولويتها اعتمادا على إمكانية التمويل وموارد الجماعة وعلى درجة الأولوية عند الساكنة؛

- تقييم موارد الجماعة ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى لبرنامج العمل؛
- بلورة وثيقة مشروع برنامج عمل الجماعة.

ب. الفاعلين المساهمين في إنجاز البرنامج

تفعيلا لما جاء به الفصل 139 من دستور 2011، حول المقاربة التشاركية في إعداد البرنامج، حيث ورد فيه: "... تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها ...".فقد أشركت الجماعة الترابية لشيشاوة في إعداد برنامج عملها للتنمية، المواطنين من خلال تمثيليات جمعيات المجتمع المدني، إيمانا منها أن هذا النوع من الإشراك هو الأنجع لكونه يمكن من ربح الوقت والجهد المادي والمالي، بحكم أن الجمعيات تتشكل أساسا من أبناء المدينة وهم سيعبرون عن احتياجات الساكنة في شتى المجالات، إلا أنه وبعد تفحصنا لوثيقة البرنامج، اتضح أن هذا النوع من الإشراك قاصر على تحديد أولويات الساكنة، أولا لكون الجمعيات لا تمثل جميع الأحياء وبالتالي إقصاء الأحياء التي لا توجد بها جمعيات، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمجالات والقطاعات التي تنشط بها الجمعيات على حساب المجالات التي لا توجد جمعيات مهتمة بها، وهو ما انعكس على بنية البرنامج من حيث طبيعة المحاور الاستراتيجية للتنمية والمشاريع، سواء من حيث الأولويات أو من حيث عدد المشاريع وحجم التمويل. إذن، فما هي المحاور الاستراتيجية لبرنامج عمل الجماعة؟ وما مدى ملاءمتها لواقع تنمية المجال؟.

ج. المحاور الاستراتيجية للتنمية والمشاريع المبرمجة

ينبني برنامج عمل جماعة شيشاوة على أربعة توجهات استراتيجية، وهي كالتالي:

❖ البنيات التحتية والمرافق العمومية والخدمات، من خلال:

✓ تحسين الولوج إلى البنية التحتية وتسهيل الولوج للمرافق العمومية؛

✓ تجويد نوعية الخدمات العامة.

❖ المجال الرياضي الترفيهي الثقافي والتربوي، عبر:

✓ الاهتمام بالتأطير والرقي بالنشاط الرياضي؛

✓ تعزيز البنية السوسيو ثقافية؛

✓ توفير فضاءات الترفيه والعناية بالأطفال.

❖ المجال البيئي، من خلال:

✓ تعزيز الإجراءات للحماية من الفيضانات والمحافظة على سلامة السكان والممتلكات؛

✓ تعزيز الفضاءات الخضراء، وصيانتها والحافظة عليها؛

✓ تحسين أداء خدمات مرفق النظافة.

❖ الحكامة وتقوية القدرات، من خلال:

✓ تعزيز أسس ومبادئ الحكامة وتحسين جودة الخدمات بالإدارة الجماعية.

ومن أجل تحقيق هذه التوجهات والأهداف الاستراتيجية على أرض الواقع لتنمية المدينة تمت صياغة 9 برامج تهم كل مجال على حدة بقيمة مالية إجمالية قدرها145,12 مليون درهم والجدول رقم 1، يبرز ذلك:

جدول رقم 1: عدد المشاريع المبرمجة حسب المجالات وكلفة تمويلها ب(مليون درهم)

التوجه الاستراتيجي	البرنامج	عدد المشاريع والأنشطة	كلفة البرنامج ب(مليون درهم)	كلفة التوجه ب(مليون درهم)
البنيات التحتية والمرافق العمومية والخدمات	المرافق الإدارية	3	6,70	65,30
	المجال الاجتماعي	4	8,90	
	المجال الاقتصادي	3	10,70	
	مجال الشبكات	6	28,50	
	الطرق والتهيئة الحضرية	4	10,50	
المجال الرياضي، الترفيهي، الثقافي، التربوي	المجال الرياضي	3	7,20	8,30
	مجال الثقافة والفنون	2	1,10	
المجال البيئي	المجال البيئي	5	69,00	69,00
الحكامة وتقوية القدرات	الحكامة وتقوية القدرات	2	2,52	2,52
المجمـــــوع				145,12

المصدر: برنامج عمل جماعة شيشاوة 2016 – 2021

يتضح إذن من كلفة إنجاز المشاريع، أن هناك توزيعا غير متكافئ للميزانية حسب التوجهات الاستراتيجية حيث نجد المجال البيئي في المقدمة بكلفة 69 مليون درهم، يليه التوجه الاستراتيجي المرتبط بالبنيات التحتية والمرافق العمومية بكلفة 65,30 مليون درهم، ثم وبكلفة أقل بكثير نجد التوجه الاستراتيجي المرتبط بالمجال الرياضي، الترفيهي، الثقافي، التربوي بكلفة 8,30 مليون درهم وفي الأخير وبكلفة ضعيفة جدا نجد التوجه الاستراتيجي المرتبط بالحكامة وتقوية القدرات بكلفة 2,25 مليون درهم (مبيان رقم 1).

المبيان رقم 1: توزيع تمويل المشاريع حسب المجالات ب(مليون درهم)

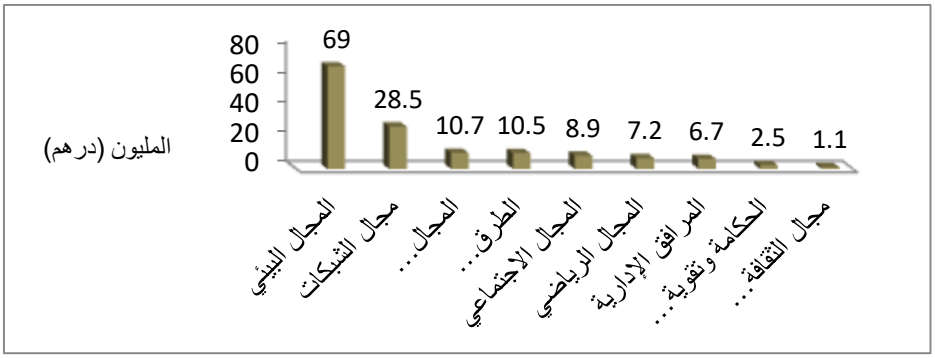

المصدر: برنامج عمل جماعة شيشاوة 2016 - 2021

نلاحظ أن أكبر حصة أخذها المجال البيئي بنسبة 47%أي بقيمة (69 مليون درهم)من أصل 9 مجالات، يليه مجال الشبكات (الماء والكهرباء والتطهير) بنسبة 20%وبقيمة (28,5 م د)، فحين المجال الاجتماعي لم تتجاوز نسبته6%بقيمة (8,9 م د) والمجال الاقتصادي بنسبة7%وبقيمة (10,7 م د). وهذا التوزيع للميزانية غير ملائم بالنسبة لمدينة صغيرة كشيشاوة،التي لازالسكانها بحاجة لمجموعة من الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) والتي يعاني سكانها من خصاص كبير في بنيتها التحتية وما إلى غير ذلك.

وتأكيدا للقراءة السابقة حول الاكتفاء بإشراك جمعيات المجتمع المدني في إعداد البرنامج، فإن جل المحاور الاستراتيجية للتنمية التي تم التوصل إليها والعمل عليها لم تركز على المجال الاقتصادي، خاصة أن نسبة البطالة بالمدينة جد مرتفعة والتي بلغت 32,11%حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، فالمجال الاقتصادي يعتبر المشكل الأول لدى ساكنة المنطقة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج البحث الميداني (المبيان رقم 2).

المبيان رقم 2: توزيع نسبة مجالات التدخل في برنامج العمل للمدينة حسبانتظارات الساكنة

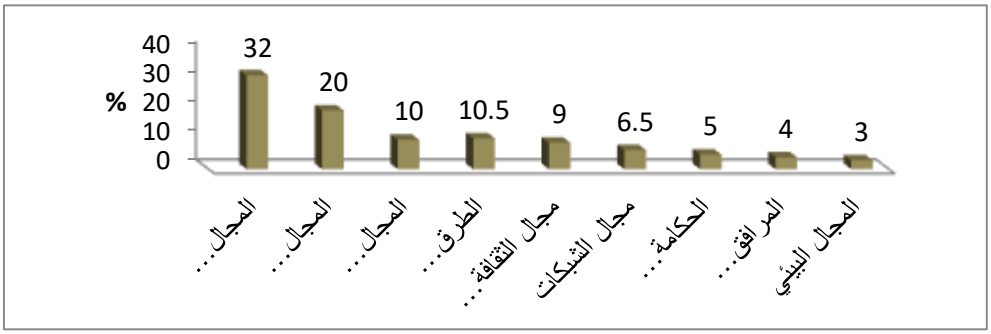

المصدر: بحث ميداني، 2019

إذن فالمجالان الاقتصادي والاجتماعي واللذان يمثلان معا 52%(المبيان رقم 2) من احتياجات الساكنة المعبر عنها، لا يمثلان إلا 13% من الكلفة الاجمالية للبرنامج (المبيان رقم 1)، في حين نجد المجال البيئي والذي بلغت نسبته 47% من الكلفة الاجمالية للبرنامج، جاء كمطلب تنموي أخير للساكنة ولم تتجاوز نسبته 3%، وهو ما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال حول مدى تفعيل المقاربة التشاركية وحضور الإلتقائية في إعداد برامج العمل الجماعية المحلية والإقليمية.

5.قراءة في مضمون برنامج العمل الجماعي الإقليمي لإقليم شيشاوة

أ. طريقة الإنجاز والفاعلين المساهمين فيه

تم إعداد برنامج العمل الجماعي الإقليمي لإقليم شيشاوة، تحت الإشراف الفعلي والمسؤولية التامة للمجلس الإقليمي لشيشاوة، وبتنسيق من السلطة الإقليمية ومشاركة دائمة وفعالة لمختلف المصالح اللاممركزة للدولة وكافة الشركاء المعنيين بالتنمية كل على حسب مجال تدخله.إن المقاربة المعتمدة في إعداد برنامج تنمية الإقليم هي مقاربة تشاركية، تمثلت في عقد عدة لقاءات تواصلية مع المنتخبين وخلال مدة معينة، تم بعدها تحديد التوجهات الاستراتيجية لتنمية إقليم شيشاوة، والأنشطة ذات الأولوية وكذا الموارد التي ينبغي توفيرها لتحقيق الأهداف المسطرة.

ب. المحاور الاستراتيجية لتنمية الإقليم والمشاريع المبرمجة

تنبني رؤية تنمية إقليمشيشاوة على ثلاثة توجهات استراتيجية كبرى وهي كالتالي:

- تحسين الظروف الاجتماعية للساكنة؛
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية؛
- دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين؛

وقد برمجت هذه المحاور في مشاريع همت المجالات والقطاعات المعنية حسب الأولويات التنموية والامكانيات المتاحة للتمويل كالتالي:

- ✓ الدعم الاجتماعي بكلفة 11 550 000,00؛
- ✓ الإدارة العامة والحكامة بكلفة 129 200 000,00؛
- ✓ تحسين البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والخدمات بالعالم القروي بكلفة 559 793 849,00؛
- ✓ محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي بكلفة 11 500 000,00؛
- ✓ تأهيل المراكز الصاعدة ومراكز الجماعات الترابية بكلفة 119 900 000,00؛
- ✓ التأهيل الحضري بكلفة 112 900 000,00؛
- ✓ إنعاش الاقتصاد المحلي وتحفيز الاستثمار بكلفة 67 000 000,00؛

- ✓ التنشيط الثقافي والفني والرياضي بكلفة 3 580 000,00؛
- ✓ تقوية قدرات الفاعلين بكلفة8 180 000,00؛
- ✓ الصحة و البيئة والتنمية المستدامة بكلفة 114 453 000,00.

6.أي تفعيل للإلتقائية في برامج عمل الجماعات الترابية تنزيلا للجهوية المتقدمة؟

إذا كانت الجهوية المتقدمة تقوم على أربعة مرتكزات يبقى أهمها التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانيات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين مختلف الجماعات الترابية والسلطات والمؤسسات[44].فإن التنمية هي تحقيق الرفاه لصالح المجتمع بانفتاح الفاعلين بعضهم على بعض، وعلى محيطهم بمختلف مستوياته، والحكامة هي نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والأفراد، وتمارس الحقوق والواجبات، وتفك الخلافات والنزاعات وترصد الاختلالات، وتقوم على تذويب التراتبية، وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين، وتحسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا[45].

وتفعيلا للمقتضيات القانونية الواردة فيدستور المغرب 2011، والقانونين التنظيمية للجماعات الترابيةأرقام: 14-113، 14-112، 14-111، والمرسوم رقم 2.16.301 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده.

سعيا إلى تحقيق الانسجام والإلتقائية مع توجهات برنامج التنمية وبرنامج تنمية العمالات أو الأقاليم عند وجودها كما جاء في المادة 03 من المرسوم رقم 2.16.301، ومن خلال تفحصنا للمشاريع المبرمجة في برنامج عمل جماعة شيشاوة وبرنامج عمل إقليم شيشاوة، ونظرا لمحدودية الموارد المالية للجماعة الترابية لشيشاوة وللمجلس الإقليمي وتعدد الأنشطة المراد تمويلها، يبقى من الضروري اللجوء إلى الشراكات لتمويل المشاريع، وتبين لنا أن كلا البرنامجين تجاوزت فيها نسبة المشاريع المبرمجة على أساس التمويل بشراكة 50%، مما يعني أنه من المفروض خلق تواصل مع الشركاء لضمان تمويل المشاريع و إنجازها في الوقت الذي برمجت فيه.

---

[44]- المصطفى (معمر) و فاطمة (نازي)، **اللامركزية والتمويل الذاتي للجماعات الترابية قراءة في القانون التنظيمي للجهة**، سلسلة الندوات حول التمويل الترابي بالمغرب، مكتبة المعرفة – مراكش- العدد الأول،2017، ص 25

[45]- سلسلة دراسات تنموية -1-، **التنمية الترابية والحكامة المنتظرة**، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، الطبعة الاولى، مراكش 2017، ص18

مبيان رقم 3: طبيعة تمويل المشاريع المبرمجة في برنامج العمل الجماعي2016– 2021

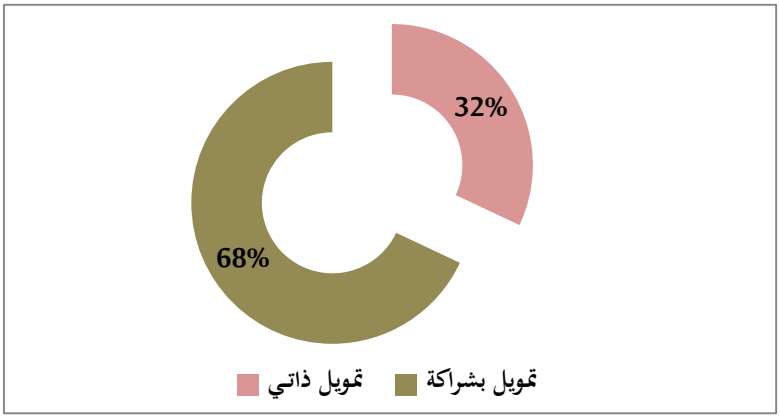

المصدر: برنامج العمل الجماعي لشيشاوة، 2016-2021

مبيان رقم 4: طبيعة تمويل المشاريع المبرمجة في برنامج العمل الإقليمي 2016– 2021

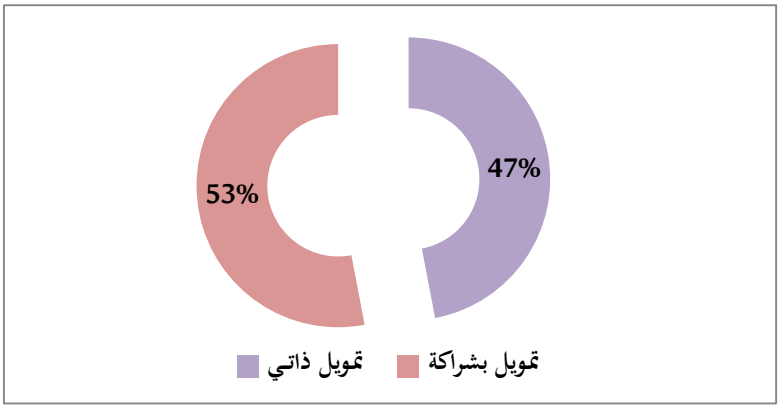

المصدر: برنامج العملالإقليمي لشيشاوة، 2016-2021

وهذا يجعلنا نتساءل، إلى أي حد قد تم استحضار الإلتقائية في إعداد برامج العمل سواء برنامج عمل الجماعة أو برنامج عمل الإقليم؟. فالإلتقائية وحسب ما توصلنا إليه من خلال المقابلات التي قمنا بها مع مجموعة من المسؤولين والموظفين بالجماعة، والذين شاركوا في إعداد البرنامج كانت شبه غائبة اللهم إذا استثنينا بعض الاتصالات القليلة، ويرجع المسؤولون على إعداد البرنامج ضعف مستوى الإلتقائية في البرامج على كافة المستويات إلى عدة عوامل تنظيمية وتقنية وبشرية، والتي قمنا بإجمالها في أربع نقط أساسية:

أولا: تأخر إصدار القوانين المنظمة لعملية إعداد هذه البرامج سواء الجماعية أو الإقليمية أو الجهوية، خاصة المرسوم رقم 2.16.301 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، والذي لم يصدر حتى 29 يونيو 2016، وبالتالي تزامن فترة إنجاز البرامج الثلاثة ومنه إعداد البرامج بشكل منفرد على مستوى كل جماعة ترابية وعدم بناء البرامج لا تصاعديا: الجماعي أولا والإقليمي ثانيا والجهوي ثالثا، ولا تنازليا: الجهوي أولا والإقليمي ثانيا والجماعي ثالثا؛

ثانيا: عدم تجاوب المصالح الخارجية بشكل كبير لا مع مجالس الجماعة ولا مع مجلس الإقليم. ففي غالب الأحيان كانت هذه المصالح لا ترد على الإرساليات المتعلقة بطلب الحصول على المشاريع المبرمجة من طرفها إلى حدود سنة 2021، وفي حالة الرد فإنها تكون لا تتوفر على برمجة لمشاريعها أو أنها تتوفر عليها ولكن غير محينة لكونها لم تكن مستعدة لهذا النوع من الطلبات، مما اضطر الساهرين على إعداد برنامج العمل الجماعية ونظرا لضيق وقت، إلى إعداده بشكل مستقل عن المصالح الخارجية بنسبة كبيرة؛

ثالثا: صعوبة مسألة إشراك جمعيات المجتمع والتشاور معهم، في ظل ضعف إدراك العديد من الجمعيات لأدوارها التنموية الجديدة المنوطة بها، وعدم حصر تدخلاتها في مجالات معينة، بالإضافة إلى توزيعها المجالي اللامتكافئ. فأحياء المركز تضم أكبر عدد من الجمعيات، فيحينهناك أحياء أخرى لا توجد بها أية جمعية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة لا تكون ممثلة في هذه المشاورات؛

رابعا: كون تجربة إعداد برامج العمل الجماعية للتنمية هي الأولى في إطار الإصلاحيات الترابية المرتبطة بالجهوية المتقدمة بالمغرب.

هذه الاكراهات حدثت من تفعيل الإلتقائية في أغلب البرامج التنموية، بحيث ينعكس عدم الحرص على تفعيلها في مرحلة الإعداد على أرض الواقع، مما يؤدي إلى برمجة مشاريع ضمن برنامج العمل لا تتوافق مع باقي مشاريع البرامج الشاملة للتراب (محليا، وإقليميا، وجهويا، ووطنيا).

خاتمة:

على اعتبار أن المغرب في السنوات الأخيرة يقوم بتنظيمات ترابية متجددة للانتقال بنمط التدبير المحلي، من مجرد سلطة اقتراحية إلسلطة تقريرية أملتها التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعرفها بلادنا والعالم ككل في هذا المجال، بهاجس وضع نظام للحكامة يعوض التسيير الإداري للشؤون المحلية، وفي إطار سياسة الجهوية المتقدمة، جاء برنامج العمل للتنمية كشكل جديد من أشكال الحكامة المحلية الجيدة، والتي تضمن توفير إطار مرجعي لإنعاش التنمية محليا وإقليما وجهويا، كما يشكل عنصرا للتواصل والانسجام بين مختلف الفاعلين الترابيين لتحقيق التنمية المجالية المنشودة، مما يتطلب توحيد الرؤى والتنسيق بين جميع الفاعلين من أجل مزيد من التكامل والإلتقائية، وذلك لجعل تدبير الشأن العام أمرا يسيرا يتلاءم وضرورات التنمية وتحولات العصر.

قائمة المراجع:

– الجريدة الرسمية، ظهير شريف بتنفيذ نص الدستور، عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، الباب التاسع، الجهات والجماعات الترابية الأخرى، الفصل 46، ص38؛

– الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم1.15.85صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الباب الثاني: الاختصاصات الذاتية، الفصل الأول: برنامج عمل الجماعة، المواد 78 – 79- 80- 81؛

- الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14المتعلق بالعمالات والأقاليم، القسم الثالث، صلاحيات مجلس العمالة أو الإقليم، المادة 92؛
- المرسوم رقم 2.16.301 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده؛
- المصطفى (معمر) و فاطمة (نازي)، اللامركزية والتمويل الذاتي للجماعات الترابية قراءة في القانون التنظيمي للجهة، سلسلة الندوات حول التمويل الترابي بالمغرب، مكتبة المعرفة، مراكش،2017، العدد الأول، ص 25؛
- برنامج عمل الجماعة إقليم شيشاوة 2016- 2021؛
- برنامج عمل الجماعة الترابية شيشاوة 2016- 2021؛
- حاج علي (ألفة)، ومحمد (حزوي)، سياسة المدينة بالمغرب: من تدبير الأزمة الحضرية إلى إرساء مقومات التنمية الترابية، مجلة المصباحية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس،2013، العدد 10، ص 18؛
- حسني (مصطفى)، إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة عبدة دكالة، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض مراكش، 2009، ص 51؛
- دراسة، المغرب الممكن 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، التقرير العام، ص 19؛
- دستور المغرب سنة 2011؛
- زهير (النامي)، تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية، حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس – سايس، 2019، ص 19؛
- سعيد (بوجروف)، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب، المطبعة والوراقة الوطنية،2012، الطبعة الأولى، ص 46؛
- سلسلة دراسات تنموية -1-، التنمية الترابية والحكامة المنتظرة، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2017، الطبعة الأولى، مراكش؛
- Chandrifié (Fougère), , le grand larousse, librairie larousse,1987, p761;
- Fabienne (Leloup), et autres, la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale?, article publier dans le journalGéographie Économie Société, 2005,ISSN 1295-926x, pp 321-332, p324;
- Le petit larousse, illustré, Paris, 1998, p259;
- Magalie (Quintal), gouvernance territoriale et développement durable des communautés rurales dans la vallée du "Ziz" au Maroc, mémoire en géographie, université du Québec à Montréal, 2010, p52.

سياق التمدين والتخطيط الحضري بالمغرب

Le contexte de l'urbanisationet de planificationurbaine au Maroc

The context of urbanization and urban planning in Morocco

يوسف ايتخدجو[1]، عبد الغني الدباغي[2]، محمد ميوسي[3]

[1].استاذ الثانوي التأهيلي، حاصل على الدكتوراه في الجغرافية الحضرية، جامعة السلطان مولاي سليمان (مجموعة البحث في المدن والجهوية بالمغرب، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال المغرب.

[2].أستاذ الثانوي التأهيلي، حاصل على الدكتوراه في الجغرافية الحضرية، جامعة السلطان مولاي سليمان (مجموعة البحث في المدن والجهوية بالمغرب، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال المغرب.

[3].أستاذ التعليم العالي، جامعة السلطان مولاي سليمان (مجموعة البحث في المدن والجهوية بالمغرب، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال المغرب.

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى رصد الظاهرة الحضرية ومناقشة مسألة التخطيط الحضري بالمغرب مند فترة ما قبل الحماية الى الان، من خلال استحضار التجربة المغربية في هذا الميدان، والتي انعكست على المجال الحضري المغربي، حيت وجهت بعض مكوناته كتوطين السكان والأنشطة، كما أثرت على الأدوات والوسائل المعتمدة في التخطيط الحضري. وسيحاول هذا المقال الإجابة على السؤالين التاليين: ما هي مراحل التمدين والتخطيط الحضري بالمغرب؟ وكيف انعكست هذه السياسة على جودة الحياة الحضرية؟

ويقتضي الجواب على السؤالين اعتماد مقاربة تاريخية نتناول فيها موضوع المقال في ثلاثة مراحل رئيسية هي: مرحلة ما قبل الاستعمار، وتميزت بأشكال حضرية مغربية خاصة؛ ومرحلة الاستعمار، والتي تعتبر المرحلة الأهم من حيت ترسيخ الأسس الحضرية الأولى، وشكلت عاملا أساسيا في إفراز المدينة الجديدة، ولها يعود الوجود التقني والتنظيم المؤسساتي في ميدان التعمير؛ تم مرحلة الاستقلال التي تعد استمرارا للفترة الاستعمارية سواء من حيت التخطيط أو من حيت استمرار وتعقد أزمات المدن.

الكلمات المفاتيح: التمدين، التهيئة الحضرية، التخطيط الحضري، المراكز الحضرية الناشئة، التأهيل الحضري.

Abstract :

This research article aims to follow the urban phenomenon and debate the subject of urban planning in Morocco from the pre-protection period until today, by evoking the Moroccan experience in this field, which reflected on the Moroccan urban area or some of its components, such as settling in inhabitants and activities. It also affected the tools and methods used in town planning. This article will attempt to answer the following two questions:

- What are the stages of urbanization and town planning in Morocco?

- What is the influence of this phenomenon on the quality of urban life?

The answer to the two questions requires adopting a historical approach in which we approach the subject of the article in three main stages:: The pre-colonial phase, characterized by particular Moroccan urban forms; and the colonial phase, which is the most important step in terms of creating the first urban foundations, it is the key factor in the secretion of the new city, And the technical presence and institutional organization in the field of reconstruction. The independence phase was seen as a continuation of the colonial period, whether in terms of planning or in terms of the continuity and complexity of the city's crises.

Keywords: urbanization, Urban planning, Urban planning, emerging urbancenters, urbanrehabilitation.

1- مقدمة :

تعد مسألة التمدين السريع إشكالا معقدا طرح نقاشا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعدما أصبحت المدينة مجالا مغريا وجاذبا للسكان القرويين الباحثين عن الشغل أو "حياة أفضل". فتضخمت المدن وباتت مجتمعاتها تعرف بروزا ملحوظا لقضايا ترتبط بالتهيئة والتعمير، بل أصبحت من أهم المشاكل المعيقة لإدماج الفئات الاجتماعية في مسلسل التنمية.

و إذا كانت الظاهرة الحضرية قد شكلت إفرازا مباشرا للثورة الصناعية بالدول الأوربية خلال النصف الثاني من القرن 19، كانعكاس لتلك التحولات السوسيو–اقتصادية والسياسية المرافقة لها. فإنها بالدول الثالثية، و منها المغرب، لا تعدو أن تكون غير نتاج لظروف خارجية ارتبطت بتدخل إدارة الحماية خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

و عليه، فحركة التمدين السريع، التي عرفها المغرب منذ أواسط القرن العشرين، ناتجة عن دخول نمط جديد من الإنتاج، والذي يعتبر مسؤولا رئيسا عن البنية المجالية الجديدة أكثر مما هي ناتجة عن تطور ونمو داخليين[46]. فقد أدت التحولات السوسية–مجالية المرافقة لدخول المستعمر إلى ارتفاع نسبة التمدين بشكل ملحوظ، إذ كانت نسبة الساكنة الحضرية لا تتجاوز 8% في بداية القرن 20 لترتفع إلى حوالي 60.3% حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وبالتالي تحول المغرب من بلد ريفي صرف، إلى بلد تتجاوز فيه الساكنة الحضرية نظيرتها الريفية.

و نسعى في هذا المقال إلى رصد الظاهرة الحضرية ومناقشة مسألة التخطيط و التهيئة الحضريين في المغرب في سياقها التاريخي، ويجرنا ذلك لطرح أسئلة من قبيل: ما هي مراحل التمدين و التخطيط الحضري بالمغرب؟ و كيف انعكس على جودة الحياة الحضرية ؟

و سيتم تناول هذا الموضوع عبر تحقيب زمني يراعي أهم التحولات التي عرفتها السياسة الحضرية بالمغرب عموما.

2- منهجية و أدوات الدراسة:

ارتأينا مقاربة الموضوع اعتمادا على منهج تحليلي يجمع بين الاستقراء و الاستدلال ننطلق فيه من دراسة الحالة الخاصة بالمغرب والوصول الى استنتاجات عامة يمكن تعميمها على بقية بلدان العالم الثالث.

كما نؤكد أن الاهتمام بمسألة تداخل وتقاطع العلوم الإنسانية قضية لا غنى عنها عند دراسة الموضوع، وهذا جعلنا نطرق باب القانون وعلم الاجتماع... كما نؤمن أن تخطيط و تأهيل المجال الحضري هو نتاج تفاعل ثلاث عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند القيام بالعمل، فالعناصر الثلاثة (المجال ، السلطة، المجتمع) تكون لنا نموذجا تفسيريا يأخذ بعين الاعتبار خصائص علم الجغرافيا، فتعاطينا مع المادة العلمية التي توفرها باقي التخصصات لا يعفينا من الارتباط بمكونات المعالجة الجغرافية للموضوع.

وعلى هذا الاعتبار، فقد اعتمدنا أسلوبا غير ميداني، قمنا فيه بالتركيز على الأعمال والأدبيات الجغرافية بشقيها النظري والتطبيقي، علاوة على الدراسات المنجزة من قبل باحثين في تخصصات أخرى لامست الموضوع من قريب أو بعيد، وذلك قصد تحقيق شرط التداخل بين مختلف التخصصات، وتعميق رؤيتنا والإلمام بموضوع البحث، بالإضافة إلى ذلك، قمنا بجمع المعطيات الإدارية والإحصائية المتعلقة بالموضوع. كما حاولنا في هذه المرحلة ضبط الحدود النظرية والجغرافية للموضوع المدروس.

3- النتائج:

---

[46]- الحسين ازريز (1988): أثر السقي العصري على التمدين بتادلا: حالة الفقيه بن صالح، بحث لنيل شهادة الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الاداب و العلوم الانسانية، الرباط

3-1- فترة ما قبل الاستعمار: ضعف التمدين مع توازن في الوظائف و التوزيع:

كان المغرب في بداية القرن العشرين يتسم بنسبة تمدين ضعيفة نسبيا، لأن الظاهرة الحضرية كانت الاستثناء و البداوة هي السائدة، فحوالي 91% إلى 92% من المغاربة يتواجدون في المجال الريفي، والباقي في تجمعات متواضعة تقارب 27 مدينة[47]، لكن هذا لا يعني أنه ليس للمغرب ماض حضري متوازن نسبيا، سواء من حيث الوظائف، أو من حيث التوزيع المجالي. فقبل فترة الحماية كانت هناك عشر مدن يقارب عدد سكان كل واحدة منها 100.000 نسمة[48]، موزعة على مختلف ربوع البلاد منها فاس في الوسط، و مراكش في الجنوب، و طنجة و تطوان في الشمال، و وجدة و تازة في الشرق ...[49]، هذا بالإضافة إلى المدن الصغيرة و الموزعة كذلك على مختلف الجهات، والتي لعبت دورا هاما في التواصل التجاري و التأطير الحضري والمقاومة ضد الأطماع الأجنبية؛ كما تميزت هذه الفترة بنوع من التوازن من حيث توزيع السكان إذ لم يكن هناك تمركز في منطقة ما على حساب المناطق الأخرى.(أنظر الخريطة رقم 01).

لقد اتسمت المدن المغربية العتيقة بالتنظيم المحكم...حيث عملت السلطات على بناء المدن العتيقة بشكل يستجيب لمتطلبات الأمن والحياة الدينية واليومية للسكان. وهكذا فقد أحيطت المدن بأسوار، وتمحورت حول المسجد الأعظم و السوق المركزي، وتميزت بتواجد العديد من الأحياء الوظيفية المتخصصة وخاصة في الصناعات اليدوية والتجارة...[50]،أما السكن فنجده يتراتب وظيفيا واجتماعيا،فهناك الحي الإداري الذي يضم فئة الحكام والموظفين وحي الفئات الميسورة من تجار وحرفيين... أما الفئات المتوسطة والفقيرة فغالبا ما تكون حسب الانتماء القبلي أو المهني ... وبطبيعة الحال، يختلف حال الأحياء باختلاف فئات سكانه[51]؛ ويعد ذلك مؤشرا على الأهمية التي أعطيت لتنظيم المجال خلال فترة ما قبل الحماية، رغم بساطة مؤسساته، فالتسيير كان يباشر بشكل عفوي من لدن الساكنة المحلية، ومؤسسات اجتماعية تستمد جذورها من التنظيمات القبلية التي كانت سائدة خلال هذه الفترة والتي غالبا ما يؤطرها العرف.

3-2- فترة الحماية الفرنسية: تنظيم مجالي جديد و بداية الاختلال:

على الرغم من وجود أشكال حضرية مغربية خاصة قبل فترة الحماية، إلا أن التجربة الحضرية التي عرفها المغرب خلال الفترة الاستعمارية تعتبر الأهم من حيث ترسيخ الأسس الحضرية الأولى، لدرجة لا يمكن معها مناقشة البنية الحضرية الحالية دون الرجوع إلى الفترة الاستعمارية. فقد شكل الاستعمار عاملا أساسيا في إفراز المدينة الجديدة، و له يعود الوجود التقني و القانوني لقانون التعمير وتنظيم مؤسساتي جديد لم يعهده المغرب من قبل، في الوقت الذي كانت فيه عدة دول لا تتوفر على قوانين ومؤسسات من هذا القبيل، فقد عملت لسلطات الحماية في وضع البنيات التعميرية و الحضرية الجنينية إذ سارعت إلى وضع قانون كان الهدف منه هو التحكم في المجال المغربي وخاصة المجالات الحضرية و الضاحوية المحيطة بالمدن.

---

[47]ESCALLIER R. (1974) : « la croissance urbaine au Maroc » in villes et société au Maghreb – études sur l'urbanisation. CNRS. Paris. P.147.

[48]- عبد الرحمان البكريوي (1993) : "التعمير بين المركزية و اللامركزية"، الشركة المغربية للطباعة و النشر، الرباط ، ص 3.

[49]- تعود طنجة و تطوان للفترة القرطاجة، في حين تأسست فاس في 808م و تضم 23.5% من سكان المغرب الحضريين في بداية القرن العشرين، بينما مراكش تأسست سنة 1062م....

[50]- عبد العالي القور (2005): "تطور أدوات التخطيط العمراني بالمغرب"، ضمن أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الادارة، المعهد الوطني للتهيئة و التعمير، يوليوز 2005، الرباط،ص:244.

[51]- المصطفى نشوي (2002):" تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب خلال القرن العشرين: التدخلات و الافرازات و العبر"، ضمن المجال الجغرافي و المجتمع المغربي، مجلة نصف سنوية العدد 07، خاص: مائة سنة من التعمير و التحضر بالمغرب،ص:10.

لقد أدخلت هذه المرحلة المغرب في مرحلة تمدين سريع يتلاءم مع نمط إنتاج جديد وتوزيع جديد للمراكز الحضرية، فالساكنة الحضرية للمغرب تضاعفت حوالي 8 مرات منذ بداية القرن إلى سنة 1960، و هذا النمو ما هو إلا نتاج لتزايد الهجرة القروية اتجاه المدن، خاصة بعد إقدام سلطات الحماية على تطبيق قوانين جديدة يجهلها المغاربة (ظهير 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، و ظهير 1919 المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وتنظيم تفويت وتسيير الأملاك الجماعية)، وتأزم الأرياف بعد جفاف 1945.[52]

كما كان لقرار السلطات الفرنسية، بتشجيع الهجرة إلى المغرب أثره العميق على البلاد، حيث تغير نمط الإنتاج من النظام العائلي إلى النظام الرأسمالي، ووجهت المنتوجات الفلاحية المغربية نحو التصدير عوض السوق الداخلية، وبدأت الضيعات الفلاحية التي يمتلكها المعمرون تنتشر على حساب الأراضي التي كان يستغلها المغاربة، الشيء الذي أدى إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن التي توجد بها المعامل والأوراش الكبرى، مما نتج عنه تحول ثقل سكان المغرب من الوسط نحو مدن المحور الساحلي الأطلسي؛ وبذلك ارتفعت كثافة المدن العتيقة، الأمر الذي دفع بالوافدين الجدد إلى الالتجاء للعيش على هامش المدن في أحياء الصفيح، و البعض الآخر إلى الانتقال إلى خارج أسوار المدينة للبناء في تجزئات سرية تنعدم فيها التجهيزات الأساسية والمرافق العمومية.[53]

و هذا التنظيم الجديد أسفر عن عدم توازن حضري بين مختلف جهات المغرب. فمن جهة تركزت الظاهرة الحضرية بالساحل (تضمنت الدار البيضاء لوحدها 28% من الساكنة الحضرية سنة 1960)، إضافة إلى مراكز ذات دينامية مهمة في المناطق الفلاحية المسقية (تادلا- دكالة- الغرب) والمناطق المنجمية (الشرق و هضبة الفوسفاط). في حين أن مدنا أخرى يقل نموها الحضري عن المعدل الوطني بسبب تواجدها في مناطق ضعيفة الأهمية الاقتصادية أو معزولة بفعل الظروف الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الجبلية والمناطق الجافة بالجنوب الشرقي.

و عموما، فخلال الفترة الاستعمارية تضاعف عدد المدن ووصل إلى 107 مركزا حضريا، كما أن نسبة التمدين بلغت 28.4%، لكن رغم ذلك فالمغرب ظل بلدا يغلب عليه الطابع الريفي. فمباشرة بعد إبرام عقد الحماية مع فرنسا سنة 1912، تم نهج تنظيم مجالي جديد، وعملت السلطات الفرنسية على اتخاذ مجموعة من التدابير و العمليات التعميرية التي تنسجم ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و من بينها :

1- نقل العاصمة السياسية من فاس إلى الرباط، وكانت من أبرز القرارات التي اتخذها المستعمر، والتي كان لها وقع كبير على الظاهرة العمرانية وتأثير واضح في خلخلة ذلك المحور الداخلي المتوازن الذي طبع المجال المغربي قبل الحماية. وكان ذلك لأسباب أمنية، حيت اعتبرت السلطات الفرنسية وجود نخبة معارضة للحماية بمدينة فاس عاملا يهدد مصالحها، خاصة وأن عناصر المقاومة بالداخل لم يتم القضاء عليها.[54]

---

[52]- Chafik CHERKAOUI (1991) « étude urbain de BEJAAD : petites ville traditionnelle de Maroc » thèse de géographie et aménagement de l'espace, université de NANCY II, faculté des lettres et sciences humaines : p. 15.

[53]- Jean DETHIER (1973) : « 60 ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations », in bulletin économique et social du Maroc, n 118-119-XXXII, numéro spécial sur les villes et l'urbanisme au Maroc. P.p.9-36.

[54]-محمد أوحدو (أكتوبر 2016): "توجهات السياسة الحضرية الكولونيالية بالمغرب" منشورات الزمن، سلسلة شرفات العدد 80، مطبعة بني ازناسن-سلا-المغرب. ص: 78.

2- بناء سلسلة من المنشآت والتجهيزات في المنطقة المجاورة للعاصمة الجديدة، وبناء ميناء عصري في الدار البيضاء، وعمل المستعمر على تركيز الاستثمارات و التجهيزات بهذه المدينة، مما أهلها لتصبح فيما بعد من اكبر الموانئ بالمغرب.

3- تأسيس مدينة جديدة بالقرب من واد سبو، والتي حملت اسم ميناء ليوطي(Port Lyautey)، وسميت بعد الاستقلال بالقنيطرة. وكان لهذه المدينة دور مهم إذ أنها تعتبر نقطة إستراتيجية تلتقي فيها الطرق المؤدية إلى الشمال، وإلى الجنوب وكذلك إلى الشرق.

و كنتيجة، لهذه التدابير الثلاث، تسارعت وثيرة التوسع الحضري منذ بداية ثلاثينيات القرن الماضي، بفعل الدينامية الديموغرافية التي غدتها الهجرة القروية بشكل كبير؛ فشكل المحور الساحلي (الدار البيضاء و القنيطرة) منطقة تركز حضري وأصبح العمود الفقري للاقتصاد المغربي والمركز الجغرافي الوطني حيث سينتهي لذلك الدور الاقتصادي للمدن الداخلية[55].كما ساهم مجيء الحماية في خلق تجمعات حضرية جديدة، والتي كان من بين أهدافها استغلال الخيرات والثروات وادخال الاقتصاد المغربي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي.

و على مستوى التعمير، عمل المقيم العام "ليوطي" على جلب مهندسين معماريين أجانب ليشرفوا على التعمير و السكنى بالمغرب، و أولى قراراته هي المحافظة على المدن العتيقة، و بناء مدن جديدة للمعمرين بمواصفات عصرية. كما عمل المستعمر على إنشاء مراكز عبارة عن "أنوية حضرية " في المناطق الغنية فلاحيا خاصة بسهول تادلا والشاوية وسبو وبالمناطق المتوسطة بالشمال، كما أدى استغلال الفوسفاط إلى ظهور مدن منجمية كخريبكة و مدن شرق المغرب[56].

و من أولى الخطوات التي أقدم عليها المارشال ليوطي في هذا الصدد، والتي أوكل مهمة تنفيذها إلى مهندسه المعماري "هنري بروست" هي القيام بإنشاء 10 مدن جديدة في كل من الدار البيضاء، والرباط، ومكناس، وفاس، ومراكش، وصفرو، وتازة، ووزان، واكادير، والقنيطرة، والتي تميزت بفصل المدينة العتيقة عن المدينة الأوربية.

---

[55]- Jean D’ETHIER (1973.9-36 : cite.p.p :).

[56] - Chafik CHERKAOUI (1991) : Op cit:P. 15.

الخريطة رقم:**01**

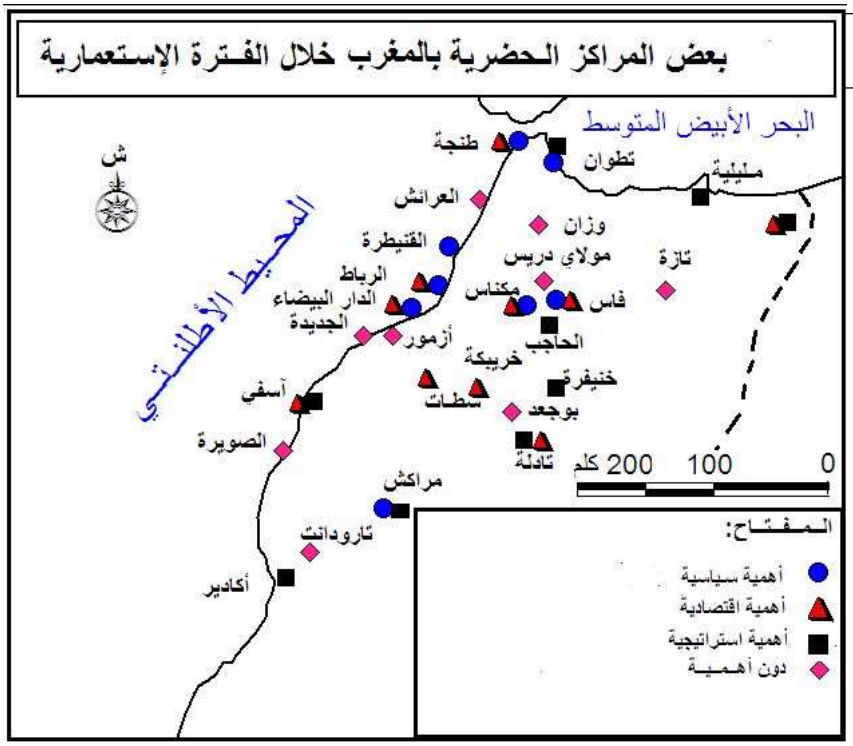

Source: - Chafik CHERKAOUI (1991) p:13

ولقد عملت سلطات الحماية منذ 1914 على إنشاء إدارة خاصة بالتعمير، والتي اقدمت على انشاء المدن الأوروبية وحاولت الحفاظ على خصوصيات المدن المغربية العتيقة. وموازاة مع هذا الإطار المؤسساتي عملت إدارة الحماية على وضع إطار قانوني لقطاع التعمير، حيت اعتمدت عدة قوانين وإجراءات تعميرية كان الهدف من ورائها حماية المصالح الاستعمارية، و من أبرزها:

- ظهير 16 ابريل 1914 المتعلق بتصنيف الأبنية والتصاميم الموضوعة لتهيئة المدن وتوسيع نطاقها(ظهور فكرة التخطيط للمدن) والجبايات المفروضة على الطرق. ويعتبر هذا القانون أول قانون مكتوب يهم التعمير بالمغرب، وقد استمدت بعض مبادئه وقواعده من تشريعات أجنبية كالتشريع المصري والتشريعات المحلية لمدينة لوزان السويسرية وستراسبورغ الفرنسية.
- ظهير 31 غشت 1914: و هو مقتبس من القانون الفرنسي الصادر في أبريل 1914، ويتعلق بنزع الملكية والاحتلال المؤقت للملك العمومي. ويسمح للدولة بنزع ملكية الخواص لتشييد أبنية تابعة للدولة، ولا يمكن أن يعتبر الخواص ذلك اعتداء أو المطالبة بتعويض لأن الأمر يرتبط بالمنفعة العامة.

و قد نجح هذا القانون في ترسيخ مجموعة من المبادئ لازالت سارية المفعول إلى يومنا هذا من قبيل:

- ✓ وضع إطار قانوني لارتفاقات التصفيف، أي ما يتعلق بالطرق وتصفيف البنايات وانسجامها مع بعضها البعض (L'alignement). وألزم الملاكين باحترام كل ما تمليه الإدارة في هذا الصدد.
- ✓ التخطيط لتهيئة وتوسيع المدن، بحيث أصبح لجل المدن المغربية تصميم تهيئة (Plan d'aménagement) لتنظيم المجال وضبط التعمير.
- ✓ التجزيئات السكانية، بحيث وضع المشرع إطارا قانونيا خاصا لتجزيء وتقسيم الأراضي المعدة للبناء.

- ✓ تدخل الدولة لترخيص عمليات البناء و التعمير.
- ✓ ورغم أن هذا القانون ساهم، إلى حد كبير، في خلق دينامية جديدة في مجال التعمير، إلا أنه فشل في تحسين الوضعية السكانية للمغاربة، لأنه أحدث ميزا مجاليا بين المعمار المغربي التقليدي غير الخاضع لمراقبة سلطات الحماية وشروط البناء الحديثة ومعايير السلامة والصحة، وبين المعمار الأوروبي العصري الخاضع لقانون التعمير.

- ظهير 10 نونبر 1917: المتعلق بالجمعيات النقابية للملاكين الحضريين، وهدفه تسهيل عملية التجميع العقلاني والمنظم للأراضي التابعة لمختلف الملاكين الموجودة في المناطق التي ستشملها عملية التهيئة.
- ظهير 27 يناير 1931: يرخص لإنجاز تصاميم التهيئة لمراكز و ضواحي المدن.
- ظهير 14 يونيو 1933: خاص بالتجزيئات السكانية.
- ظهير 30 يوليوز 1952:متعلق بالتعمير والذي عوض ظهير 1914، حيث تم ادخال تعديلات جزئية على مقتضياته لأنها لم تعد تتلاءم مع المعطيات الجديدة آنذاك في ميدان التعمير بفعل التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي أصبحت تعرفها المدن الكبرى.

وقد شكلت إجراءات قانون 30 يوليوز1952 ثورة حقيقية في ضبط النمو الحضري عبر مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات التي تعرفها بعض المدن الكبرى، فقد ركز، هذا القانون، على تطبيق مضامين التصفيف ومخطط التهيئة، والزامية رخص البناء، ومساهمة السكان المجاورين للطرق في بناء وإصلاح شبكة الطرق العمومية، إضافة إلى توسيع المناطق التي يشملها التخطيط الحضري بغية تحقيق عنصر الشمولية والقراءة المستقبلية للمجال الحضري.

و على عكس قانون 31 غشت 1914، فإن قانون 30 يوليوز 1952 أعطى للإدارة صلاحيات من قبيل توقيف تسليم رخص البناء خلال فترة إعداد مشروع تصميم التهيئة، حتى لا يتم خلق عراقيل تحول دون تنفيذ تصميم التهيئة، أو إرغام الادارة على تغييره أو تعديله بعد المصادقة عليه. كما نص هذا القانون على خلق أداة جديدة لتهيئة المجال هي: تصميم التنطيق وهي: أداة لينة تدوم مدة صلاحيتها لسنتين تمكن من الحفاظ على التوجهات المعمارية بشكل جد معمم وغير مفصل لتفادي عرقلة تنفيذ سياسة التعمير المتبعة من لدن المصالح المعنية.

وإلى جانب ذلك، فقط عمل قانون 30 يوليوز 1952 على إدخال تعديلات على مضامين تصميم التهيئة، حيث حدد له أهدافا مهمة ذات أبعاد تنموية كإنجاز العديد من المرافق والتجهيزات الأساسية كالملاعب الرياضية والحدائق والطرق والمناطق الخضراء والمساجد... من أجل تحسين الطابع االمعماري للمدينة.[57]

- ظهير 30 شتنبر 1953: المتعلق بتجزئة الاراضي و تقسيمها إلى قطع صغيرة، و قد جاء هذا القانون لنسخ الفصل 10 من قانون 1914 المتعلق بالتجزئات، و يضم مجموعة من الاجراءات الجديدة التي تمكن الادارة من التحكم في عملية تقسيم الاراضي من خلال المستجدات الآتية :
  - اعتبار التجزئة هي: تقسيم على مجموعة من القطع ابتداء من قطعتين تبين أنها ستخصص للبناء، وبالتالي وجوب إعداد تصميم يحترم ما تلزمه الإدارة من شروط لتخصيص أماكن للارتفاقات والمصلحة العامة.

---

[57]- محمد أوحدو (أكتوبر 2016): نفس المرجع السابق، ص: 101.

- تناول مختلف أنواع التجزئات، لأن قانون 14 يونيو1933 تعرض للتجزئات السكنية فقط في حين أن ما يجزأ لأعراض أخرى لا ينطبق عليه القانون، وعليه فقانون 30 شتنبر1953 أشار إلى كل أنواع التجزئات السكنية والصناعية والسياحية والترفيهية ، وبالتالي فكل التقسيمات خاضعة للقانون.

وعكس ما كان معمولا به في القانون السابق، حدد قانون 1953 الآجال فيما يتعلق بتجهيز التجزئات في 5سنوات مع منح إمكانية تجهيزها في عدة أشطر لتقليل تكاليف التجهيز على المجزئين.

والجدير بالذكر أن قانون 30 شتنبر 1953 أتاح لسلطات الحماية مراقبة التعمير والتجهيزات والمرافق الضرورية التي يجب أن تتوفر عليها مختلف أنواع التجزئات، لكن نتائجه أيضا ظلت محدودة لكونه معقدا من الناحية المسطرية (تعدد الوثائق، تدخل الادارة لتغيير المشاريع، وفرض الارتفاقات والتجهيزات على المجزئ...)، كما أنه اقتصر على المناطق الحضرية.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أنه رغم كل المستجدات التي جاء بها ظهيري 30 يوليوز 1952 و 30 شتنبر 1953 فإن الحماية لم تتعامل بشكل جدي مع المشاكل المطروحة، ليظل المجال المغربي مفتقدا للتوازن ويتخبط في العشوائية خاصة مع تغليب المقاربة الأمنية وحدة المضاربة العقارية و ظهور أشكال السكن غير اللائق.

ويظل ليوطي المرجع الأساسي وراء هذه السياسة، ففي معرض تصوره لطبيعة برامج العمل "الكولونيالي" اتجه نحو التأكيد على عنصرين شكلا مادة برنامجه التعميري هما :

1- **احترام المقومات الفنية والاجتماعية للمدينة التقليدية (مدينة الأهالي)**: وذلك عبر الفصل بين مدن الاهالي والمدينة الأوروبية، وينبني ذلك على تكريس مفهوم الوظيفة الجمالية والفنية التي يبقى أمر صيانتها والحفاظ عليها من أي تشويش فني ومعماري أحد الأمور التي دفعت بليوطي لإحداث "مصلحة الفنون الجميلة و الاثار التاريخية" (Service des beaux-arts et des monuments historiques) في نونبر 1912... فقد كان ليوطي يمنح عنايته الكبرى لهذه المصلحة قصد تنفيذ برنامجه الحضري، حيث وضع على رأس كل مدينة أحد المختصين في الفنون الجميلة، الذي يزوده بالمعلومات المتعلقة بطريقة الحفاظ على المآثر التاريخية المتوفرة في المناطق المتواجد بها.

إن الامر لم يكن يتطلب فقط الحفاظ على مدينة الأهالي من أي مؤثر اخر من طبيعة نظامها المعماري، بل امتد ذلك إلى مد يد المساعدة للصناعة التقليدية (Artisanat) وإلى الصناع والحرفيين لتكريسالبعد المحلي لهذه المدن التقليدية أيضا بطريقة و وسائل عيش سكانها و طبيعة الحرف المتواجدة فيها.[58]

2- **تبني قواعد حديثة و عصرية في إحداث المدن الجديدة**: و التي تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:

- التحكم التام في المجالات (la maitrise complète des sols): عبر مراقبة المجال شبه الحضري للمدن القديمة الذي يعتبر عملية ضرورية لامتداد المدن الجديدة، و من شأن ذلك \ان يسهل عملية مراقبة أراضي المخزن و الحبوس من لدن الادارة الاستعمارية.

---

[58]- محمد أوحدو (أكتوبر 2016): نفس المرجع السابق، ص: 81.

- تحديد المعالم الأساسية للمدينة وتوزيعاتها وفق تصميم معين (Orienter en fonction d'un plan. Le tracé de la ville et sa répartition): ويعكس ذلك رغبة سلطات الحماية في تأطير البنية الحضرية وفق تصور منهجي يؤذي إلى صياغة تصاميم شاملة للتهيئة ولامتداد المدن الجديدة بناء على التوجه الهندسي العصري والذي يحدد معالم المدينة في الحاضر والمستقبل، كما يأخذ بعين الاعتبار كل المقومات الفنية والبشرية والبيئية التي تحيط بالمدينة العصرية.
- اخضاع نظام السكن إلى طريقة متعارف عليها(Soumettre l'habitat a un style préconçu): أي استحضار البعد الفني والجمالي في إنجاز البرامج الإسكانية والحضرية، وللقيام بذلك استدعى ليوطي هنري بروست HenryProst الذي قام ببناء 10 مدن جديدة وفق تصاميم محكمة أهمها تصميم التهيئة لمدينة الرباط. وقد كان بروست يعطي عناية للبعد الإستيتيقي أو الجمالي ويساعده في ذلك فريق من الفنيين، وقد ركزت الفكرة الأساسية الموجهة لهذه المحاولة على فرض نوع من التقسيم المجالي لأنشطة المدينة (Répartition zonale aux activités de la cité). حيث توجهت تصاميم بروست لرسم الاطار العام للمدن الجديدة والتي تتولى السلطات المعنية تعميرها، وتأخذ بعين الاعتبار عصرنة هندسة البناء مع مراعاة الخصائص المحلية.

وقد شكلت الأزمة التي عرفها المجتمع المغربي مع بداية الثلاثينيات(1931) أول اختبار للإجراءات الحضرية الجديدة التي جاء بها ليوطي، و التي مست خصوصا المجالات الريفية جراء سنوات الجفاف المتلاحقة من جهة، و تبعات الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و تكثيف الاستغلال الاستعماري من جهة أخرى. و كان من نتائج ذلك ارتفاع وثيرة الهجرة القروية نحو المدن و اكسابها خصائص الأرياف (ترييف المدن) و تأزم أوضاعها لكون المدينة أصبحت أكثر إغراء و تمارس قوة جذب و تأثير كبير على المناطق المجاورة.

و في سنة 1946 أحدث الكاتب العام للحماية Erik LABONNE تغيرات جوهرية على مستوى الأجهزة والإدارات المكلفة ببرامج الإسكان والتعمير، و ذلك بإحداث مصلحة التعمير (Service d'urbanisme) التي عوض بها الفرع المركزي للتخطيط (Section centrale des plans) برئاسة Michel ECOCHARD حيث كانت مهمته- من خلال المصلحة الحضرية- الربط بين تهيئة المدن وتهيئة البوادي أو المناطق المجاورة قصد التخفيف من حدة الاكتظاظ وامتصاص الهجرة نحو المدن.[59]

و عليه ففي هذه المرحلة اهتم إكوشار بالمغاربة بعد اهمالهم ل 35 سنة، من خلال الاهتمام بالمعمار التقليدي و بالبوادي، محاولة منه لإيقاف الزحف القروي وخلق توازن بين القرى و المدن...فكان عهده فترة اهتمام بالسكن الاقتصادي الممتد على مساحات شاسعة، والذي يهم اصحاب الدخل المحدود،[60] وركز في برنامجه الحضري على مفهوم التهيئة الجهوية أو المحلية من أجل التحكم في المشاكل الحضرية ومعالجتها، و التي توجها بمجموعة من الإجراءات منها:

1. تشييد وحدات الجوار (Les unités de voisinage) ما بين 1946 و 1953 حيث عمل إكوشار على اقتناء مساحات من الأراضي تابعة للدولة والمجاورة للمدن من أجل تخصيصها للسكن الاقتصادي(Habitat économique)وهي أولى العمليات العمرانية التي تهم المغاربة دوي الدخل المتوسط و شملت 50% من العائلات القروية.

---

[59]- محمد أوحدو (أكتوبر 2016): نفس المرجع السابق، ص: 94.

[60] - Jean D'ETHIER (1973.P 5, cite:,)

2. انجاز تصميم تهيئة الشريط الساحلي (Schéma d'Aménagement de l'Axe Urbain Littoral) سنة 1965 الذي يهدف إلى التحكم في الشريط ما بين القنيطرة والدار البيضاء على طول 130 كلمتر.
3. مراجعة الاطار المؤسساتي المنظم لسياسة التعمير المتبعة خلال فترة ليوطي وبروست وإعادة النظر في هيكلتها الإدارية، حيت نقلت صلاحية وضع التصاميم العامة للتهيئة والتصفيف إلى مصلحة مراقبة البلديات و التعمير التابعة لمديرية الشؤون السياسية **بموجب قرار** المقيم العام في تاريخ 10 يناير 1946. إضافة إلى إحداث مديرية التعمير التابعة لوزارة الداخلية بقرار للمقيم العام بتاريخ 08 أكتوبر 1955.
4. اصدار تشريع جديد متعلق بالشؤون المعمارية متمثلا في قانون 30 يوليوز 1952 و تممه قانون 30 شتنبر 1953،و الذي لم يؤدي إلى تغيير جوهري في السياسة الحضرية الاستعمارية، وانما اقتصر فقط على ادخال بعض التعديلات على ظهير 1914 والتي لا تتلاءم مع المعطيات الجديدة للمدن المغربية خاصة المدن الكبرى كالدار البيضاء.

و الجدير بالذكر أن سياق نشأة الظاهرة الحضرية خلال الفترة الاستعمارية، ارتبط بشكل جلي بالأزمة التي عرفها المجتمع المغربي خلال ثلاثينيات القرن الماضي. فظاهرة الهجرة القروية الناتجة أساسا عن تأزم الأرياف، وامتداد تأثيراتها على بنية المدن وخاصة المدن الكبرى كالدار البيضاء. مما يؤكد بالملموس محدودية فعالية مخططات الجنرال ليوطي ومهندسه المعماري بروست، و التي أهتمت أساسا بالجانب الجمالي وأهملت البعد الاجتماعي للمغاربة، وقضت بالفصل بين المدن التقليدية والمدن الأوروبية الجديدة، مما خلق تمايزات مجالية خطيرة من مظاهرها تفاقم ظاهرة أحياء الصفيح التي تفشت بها مظاهر البؤس الاجتماعي بجانب الأحياء الأوروبية الراقية.

وما ينبغي الاشارة إليه أنه رغم كل الإجراءات التي عمل إكوشار على تطبيقها فإنه لم يستطيع إيجاد حلول ناجعة للمشاكل المطروحة، ليبقى المجال المغربي عامة، والمجال الحضري خاصة، مفتقدا للانسجام و التوازن إذ تعمقت اختلالاته خلال فترة الاستقلال .

4-3- فترة الاستقلال: نمو حضري مطرد و تعمق الاختلال:

ورث المغرب بعد استقلاله وضعية عمرانية معقدة، تميزت بارتفاع معدل النمو الحضري الذي استقر في 5.4%، كما أن 26% من سكان المدن يقطنون في أحياء الصفيح، و25% يقطنون بالأحياء الهامشية، اضافة إلى كثافة الهجرة القروية، خصوصا في اتجاه المدن الساحلية... وهي تحديات ضخمة كان لابد من مواجهتاها.

ونظرا للحاجيات الكبيرة على مستوى السكن فقد تركزت جهود الدولة على محاولة إيجاد حلول لهذه المعضلة، وهو ما أثر على سياستها طوال السنوات الأولى للاستقلال، حيت تم التركيز على مجال السكن على حساب التعمير،[61] واستمر التخطيط للمدن المغربية بشكل مبالغ فيه على الطريقة الإكوشارية[62]Ecocharisation،إذ استمر مبدأ التجزئات الاقتصادية بتجهيز الأراضي التابعة للدولة، ومد شبكات الطرق، وقنوات المياه والصرف الصحي، ومنح قروض لأصحاب الدخل القار، أو بناء الدولة لمساكن اقتصادية في متناول دوي

---

[61]- عبد الصمد سكال (2005): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد و العشرين بين الهوية الوطنية و البعد المتوسطي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ص: 221.

[62]- محمد أنفلوس (2000): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد و العشرين بين الهوية الوطنية و البعد المتوسطي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ص: 220

الدخل المحدود مما اسفر عن ظهور مدن هامشية؛[63] ويلاحظ ذلك بشكل جلي في المخططات التنموية التي اعتمدها المغرب منذ فجر الاستقلال إلى منتصف الستينيات.

و من الناحية الكمية، تزايد حجم السكان الحضريين، رغم مختلف المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الدولة بغية الحد من الهجرة القروية، إذ انتقلت حصة الساكنة الحضرية من 29.3% سنة 1960 إلى 51.3% سنة 1994، ثم إلى 55.1% سنة 2004 لتصل إلى 60.3%سنة 2014،[64] ومن المرتقب أن تصل ساكنة المدن إلى حوالي 32 مليون نسمة في أفق سنة 2050، بمعدل تمدين يصل إلى 73.6%من مجموع السكان، حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط. ويبين الجدول الموالي حجم التحول الديموغرافي الذي عرفه المغرب بين سنتي 1960 و2014:

الجدول رقم 01: تطور ساكنة المغرب ما بين 1960-2014

سنة الإحصاء	السكان				متوسط معدل التزايد السنوي %	
	المجموع	الحضريون	القرويون	نسبة التمدين	مجموع السكان	السكان الحضريون
1960	11626470	3389613	8236857	29.1%	----	%3.21
1971	15379259	5409725	9969534	35.1%	2.8%	%4.29
1982	20419555	8730339	11689134	%42.7	2.6%	%4.44
1994	26073717	13407835	12665882	%51.4	2.1%	%3.64
2004	29891708	16463634	13428274	%55.1	1.4%	%2.1
2014	33848242	20432439	13415803	%60.3	1.25%	%2.2

المصدر: إحصاءات 1960+1971+1982+1994 + 2004+ 2014 للسكنى و السكان بالمغرب.

والملاحظ، من خلال أرقام الجدول، أن فترة ما بعد 1960 ، استمر فيها المد التمديني بديناميكية أقوى، إذ تضاعفت الساكنة الحضرية خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 2014 أكثر من ست مرات، وقد انعكس ذلك على الساكنة القروية والتي عرفت تراجعا عدديا طفيفا خلال العشرية الأخيرة، حيث بلغت حوالي 13 مليونا و428 ألف نسمة سنة 2004 وتراجعت إلى حوالي 13 مليونا و415 ألف نسمة سنة 2014، مسجلة بذلك معدل نمو سنوي سالبي بلغ 0.01%.

وخلال الثمانينات من القرن الماضي، بلغت وثيرة تزايد السكان الحضريين أوجها بمعدل سنوي قدره 4.44%، ومنذ ذلك الحين اتجهت هذه الوثيرة نحو الانخفاض نظرا للتراجع التدريجي لمساهمة الهجرة القروية[65]وللانخفاض الملحوظ في معدل التزايد الطبيعي بالوسط

---

[63] -Jean D'ETHIER (1973) : cite , P.P : 37-38.

[64] - الإحصاءات العامة للسكنى و السكان: 1960-1994-2004-2014

[65]- ساهمت الهجرة القروية في تزايد الساكنة الحضرية بشكل مهم و ذلك بنسبة 33% خلال الفترة الممتدة ما بين 1971 و 1982، و بحوالي 49% بين 1982 و 1994.

الحضري[66]، ورغم ذلك استمرت الساكنة الحضرية في النمو خلال التسعينات من القرن الماضي بحوالي 306000 نسمة سنويا، و بداية القرن 21 إلى حدود 2014 بقرابة 400000 نسمة كل سنة.

وقد تميز المد الحضري كذلك بتعدد الوحدات الحضرية. فبينما لم يكن المغرب يتوفر سوى على 27 مدينة سنة 1926، قفز هذا العدد إلى 347 وحدة حضرية سنة 2004. 23 من هذه المدن يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة، و88 يتراوح عدد سكانها 100 الف نسمة وسديم مكون من 236 مدينة صغيرة و مركز قروي ينتشر في كل مناطق البلاد.[67](أنظر الخرائط أرقام 02 و03 و04 و05).

ومرد هذه الحركية السريعة للتمدين بالمغرب إلى النمو الديموغرافي الطبيعي من جهة، وضعف الرقابة على الهجرة القروية من جهة أخرى. وكنتيجة لتكثيف الشبكة الإدارية وتعميم اقتصاد المبادلات وما صاحبه من تحولات في أنماط الاستهلاك وظهور تيارات ديموغرافية واقتصادية جديدة لعبت الدور الرئيسي في تبلور وحدات حضرية عديدة في مفترق الطرق وعلى طول محاور المواصلات الكبرى...[68] أو توسع المجالات الحضرية للمدن لتشمل أحياء هامشية كانت في الأصل تابعة لجماعات قروية[69].

و الواقع أن هذه الآليات والعوامل المترابطة أفرزت عدة انعكاسات: فظاهرة التمدين تميزت باختلالات واضحة سواء على مستوى الانتشار المجالي للمدن، إذ تزايدت ظاهرة تركز أهم وأكبر المدن في المناطق الساحلية، حيث أن حوالي ثلث السكان الحضريين يقطنون بجهتين فقط (الدار البيضاء و الرباط سلا زمور زعير)[70]، أو على مستوى بنية المدينة التي لم تواكب التحولات السوسيو-مجالية المتسارعة مما أفرز اختلالات متعددة (انتشار أحياء السكن غير اللائق و الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والفقروالجريمة...).

المصدر: الإحصاءات العامة للسكنى و السكنى: 1971+1982+1994+2004+2014

وعليه، يمكن الجزم، بغض النظر عن آليات الإفراز، بأن التمدين يشكل أبرز تحول مس جغرافية البلاد وبنية المجتمع والمقومات الثقافية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات.

وكانعكاس لهذه الوضعية المتأزمة، ولما كانت الهجرة القروية العامل الرئيس في تكثيف التوسع الحضري، تزايد الوعي بأهمية تهيئة القرى الصغيرة لما شملها من إهمال خلال فترة الحماية؛ واستجابة لهذه المعطيات الجديدة تبنت الدولة سياسة التخطيط، و تركز تدخلها عبر المراحل الآتية:

---

[66]- مجموعة من المؤلفين (2003) : أطالس إفريقيا (أطلس المغرب)، ، الإشراف العلمي: رشيد ركالة و محمد الرفاص: ، باريس، ص: 38.

[67]علي فجال (2010): في قضايا التمدين و التعمير الكبرى بالمغرب، مجلة ضمن مجلة دفاتر جغرافية: البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات و في المناهج، العدد 7 ص : 36.

[68]- علي فجال (1985) : أسس التمدين في مناطق الفلاحة العصرية –سيدي سليمان- مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية فاس، العدد الأول(خاص): دراسة في جغرافية المغرب، فاس.

[69]- مديرية إعداد التراب الوطني (1999): المجال المغربي واقع الحال ،الرباط، ص 75

[70]- محمد الهيلوش (2010): نفس المرجع السابق، ص : 47.

الخريطة رقم: 02

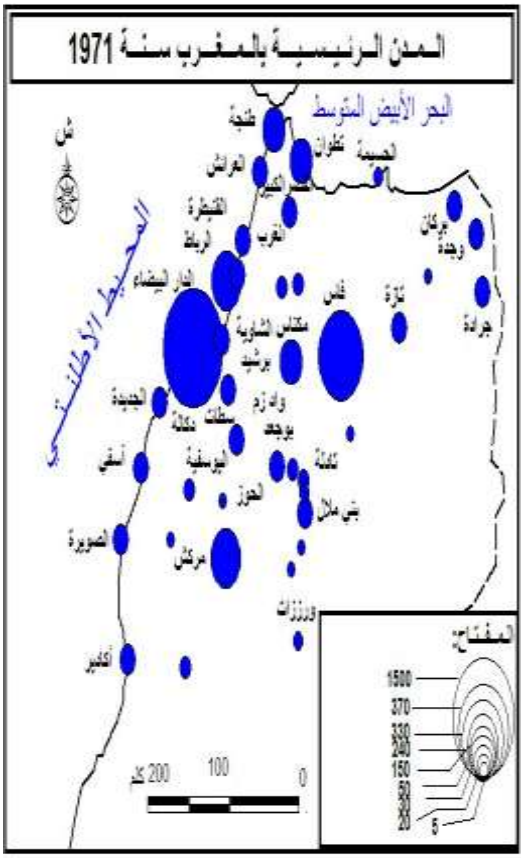

الخريطة رقم:03

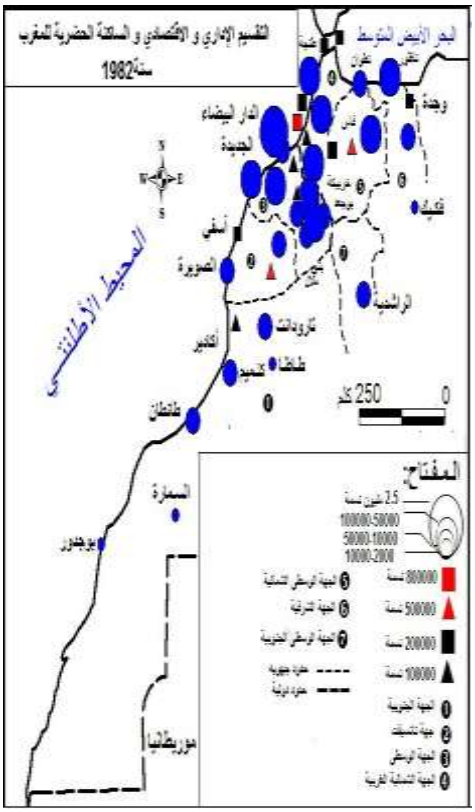

الخريطة رقم: 04

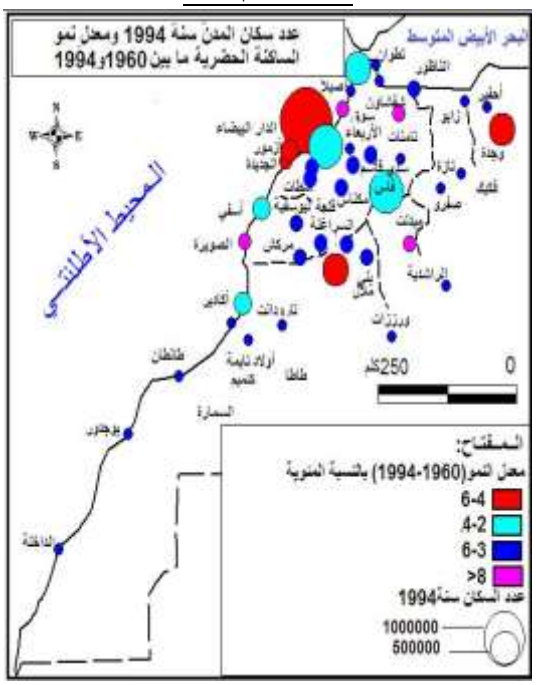

الخريطة رقم: 05

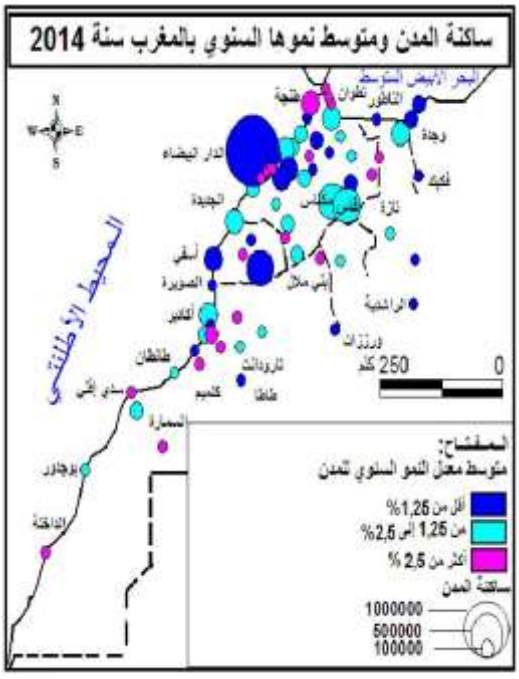

- **مرحلة 1956–1967**: كما سبق ذكر ذلك، فهذه المرحلة تميزت بغياب واضح لمجال التعمير مقابل التركيز على الإسكان، ونلمس ذلك في المخططات الإنمائية المتعاقبة خلال هذه الفترة، بداية من التصميم الثنائي لفترة 1958-1959، والذي ركز على حل مشكل السكن بالنسبة لأكبر عدد، وذلك بنهج سياسة السكن للأكثرية مستخدما الأدوات الآتية:
  - تجهيز الأراضي المخصصة للبيع على شكل بقع دون البحث عن ربح مادي، وذلك بالنسبة للفئات القادرة على بناء مساكنها؛
  - بناء مساكن متطورة أو مؤقتة للفئات الأكثر فقرا، وتقليص مساحتها من 64م^2 إلى 48م^2، ومحاولة تحسين ظروف السكن عبر تزويدها ببعض التجهيزات كالإنارة العمومية، السقايات العمومية..؛

والشيء نفسه بالنسبة للمخطط الخماسي 1960-1964 الذي استهدف بناء و تمويل 30.000 مسكن، تمكن من استقبال 100.000 من دوي السكن غير اللائق سنويا، كما تم إصدار مرسوم حول السكن الاقتصادي سنة 1964 لمواكبة عملية التجزيء، ولأول مرة تم الالتفات إلى التجمعات القروية عبر إصدار ظهير 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية التكتلات القروية الذي عمل على تنظيم التخطيط بالمراكز القروية وخاصة عمليات التجهيز والبناء وكذلك الحفاظ على الاراضي الفلاحية، وقد أنشأ أداة جديدة هي : تصميم تنمية التكتلات القروية،[71] والتي تعمل على تحديد التنطيق بهذه التجمعات السكانية القروية (السكن والمرافق الاجتماعية والانشطة) سعيا إلى تثبيت السكان القرويين وايقاف زحفهم نحو المدن.

والملاحظ، أن المخطط الثلاثي 1965-1967 دشن لمنعطف جديد في السياسة الحضرية الوطنية، إذ تراجع حجم الاهتمام المخصص لمجال الإسكان لصالح القطاعات المنتجة خاصة الفلاحة والصادرات والسياحة، وتقلصت الميزانية المخصصة للإسكان بحوالي الثلثين. وكان الهم الأساسي لواضعي هذا المخطط متمثلا في اتمام المشاريع العالقة من المخططات السابقة مع التركيز على محاربة السكن غير اللائق.

- **مرحلة 1968–1978**: رغم المجهودات والاستمارات المبذولة، فالنتائج لم تكن في مستوى الإنتظارات الرسمية والتطلعات الاجتماعية، بل تفاقمت المشاكل ولاسيما في مجال الإسكان، مما دفع الدولة إلى مراجعة سياستها العمرانية.

وهكذا عرفت هذه المرحلة استمرارا في تراجع الدولة عن تدخلها المباشر، خصوصا المالي، في مجال الاسكان بناء على ما جاء به المخطط الخماسي 1965-1968، إضافة إلى اعتماد استراتيجية مستقبلية للتدخل تضمنت مجموعة من الإجراءات كالتالي:

- ضم مديرية التعمير إلى وزارة الداخلية، بعدما كانت تابعة لوزارة التجهيز، وفصلها عن قطاع الاسكان الذي أصبح وزارة قائمة بذاتها لأول مرة؛
- تكوين خلية التفكير بنفس المديرية تمثلت في مركز الدراسات والأبحاث والتكوين مهمتها البحث عن حلول مستقبلية وشاملة على أساس استراتيجية متكاملة تكون غايتها إدماج المدينة في إطار تصور متكامل للتخطيط، ووضع حلول واقعية تأخذ بعين الاعتبار إمكانات البلاد؛ وقد تمثلت أهدافها في: تشجيع البناء الذاتي، وتجهيز الأحياء الهامشية بشكل تدريجي، ومحاربة أحياء الصفيح عن طريق مشاريع من نوع الشبكة الصحية، تم وضع فكرة مناطق التجهيز المتدرج.[72]

---

[71]-عبد العالي القور (2005): نفس المرجع السابق،ص:246.

[72]- عبد الصمد سكال (2005): "السياسة العمرانية بالمغرب منذ 1912"، ضمن أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الادارة، المعهد الوطني للتهيئة و التعمير، يوليوز 2005، الرباط،ص:228.

ومن أهم إنجازات خلية التفكير هذه، إنجاز مشروع القانون الإطار الذي جاء كأول محاولة لمراجعة السياسة العمرانية بشكل شمولي؛ ويمكن إجمال أهدافه العامة في ثلاث نقط: أولها وضع مقاربة شمولية لإدماج التعمير في السياسة العامة للتهيئة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للمجال: الجهة، المدينة أو المجموعة الحضرية، ثم الحي أو القطاع وتعمل على إرساء تعمير تحفيزي يقوم على مشاركة كافة فعاليات السلطات الإدارية والجماعات والفاعلين الاقتصاديين؛ وثانيها إنعاش السكن للأكثرية كحاجة اجتماعيه ملحة بواسطة اقتراح إجراءات تسهل تكوين الأرصدة العقارية وتضع حدا للمضاربة العقارية؛ وثالثها تنظيم قطاع البناء عبر مجموعة من الاجراءات تشمل الوسطين الحضري والقروي معا.

ولبلوغ هذه الأهداف وضع القانون الاطار مجموعة من الوسائل: أولها مراجعة للوثائق العمرانية المعمول بها واقتراح أخرى ذات بعد جهوي حتى يتم التعامل مع المجال بشكل متوازن وذلك عبر ثلاث أدوات للتهيئة:

- تصميم الهيكلة و التوجيه (Schéma de Structure et d'Orientation): الذي يهتم بتهيئة المجال على مستوى الجهات (Régions)، وهو يرسم الخطوط العريضة والاختيارات الأساسية للتنمية والتهيئة في مجال جد شاسع كالجهة، ويبين هذا المخطط أيضا التجهيزات الكبرى وأماكن تمركزها وكذلك التوجهات الاقتصادية للمدن.
- التصميم المديري(Schéma Directeur): اقترح هذا المخطط من أجل تهيئة التجمعات الحضرية باعتماد مقاربة متعددة التخصصات تدمج المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وتوظف هذه الأداة مفهوم التعمير ذي الأسبقية (Urbanisme Prioritaire) الذي تتم برمجته على مراحل خماسية.
- تصميم استعمال الارض الذي سيحل محل تصميم التهيئة (PUS- Plan d'Utilisation du Sol): اقترح هذا التصميم ليوضح بدقة قوانين استعمال الأرض وكذلك ضمانات وارتفاقات والتزامات الملاك.[73]

إلى جانب وضع سياسة عقارية تيسر إمكانية الحصول على العقارات اللازمة لإنشاء مشاريع سكنية و إنجاز مشاريع كبرى للتهيئة (مراجعة القانون المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة 1951، اقتراح قانون استعمال حق الشفعة...)؛ واقتراح مجموعة من الاجراءات لضبط عمليات البناء على صعيد التراب الوطني بأكمله (اقرار شهادة التعمير، تعميم رخصة البناء والتجزيء، إجبارية اللجوء إلى المهندس المعماري)؛ ووضع سياسة للقروض في الميدان العقاري لتشجيع المبادرة الخاصة؛ ثم اقتراح خلق مؤسسات تعمل على تطبيق هذه الاستراتيجية التي جاء بها "القانون الإطار" (الوكالة العقارية).

ورغم أنه لم تتم المصادقة على هذا القانون الإطار للتهيئة الحضرية والقروية، فإنه شرع العمل ببعض بنوده، وذلك بمباشرة وثائق مخطط الهيكلة والتهيئة والتصميم المديري، دون إعطائهما أية قوة قانونية.[74]كما طبع سياسة إعداد التراب الوطني والتخطيط الحضري بالمغرب في المراحل اللاحقة، حيث تم اعتماد وثائق للتهيئة تشبه من حيت المحتوى ما كان مقترحا، بل واستمر العمل ببعضها إلى حد الان.

-[73]محمد ميوسي (2010): "محاضرات في قضايا المدن" ماستر التمدين و التهيئة الحضرية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، بني ملال.

[74]- عبد الصمد سكال (2005): نفس المرجع السابق، ص:229.

- **مرحلة 1973–1984**: شكلت هذه المرحلة عموما استمرارا للمراجعة النقدية التي عرفتها سياسة الدولة التعميرية في إطار خلية التفكير، كما شهدت استقرارا على مستوى الإشراف الحكومي على قطاع التعمير والإسكان، إذ ظلا مجتمعين في إطار وزارة واحدة.

وتعددت الأهداف المسطرة في مجال التعمير خلال هذه الفترة، ونستشفها كذلك من خلال المخططات التنموية للمرحلة: فالمخطط الخماسي 1973-1977، والذي جاء بسياسة ذات طابع نقدي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتأزمة التي أفرزتها مرحلة الستينات، وبالتالي اعتبر هذا المخطط بمثابة "إصلاح" لاستراتيجيات الدولة السابقة في معالجة الأوضاع العامة للبلاد، ونلمس امتدادا للبعد الإصلاحي في هذا المخطط على مستوى التعمير والإسكان، فبعد الفشل الذي عرفه المخطط السابق على مستوى تجاوز النقص المادي في مجال الإسكان، وتفاقم أزمة المدن تم التركيز على محاولة بلورة استراتيجية شاملة للتعمير تركز على التخطيط على المستوى الوطني، والعمل على التحكم في العقار، و تنظيم مجال البناء. ولتجاوز الخصاص المهول في السكن فقد تم وضع خطة تعتمد على البرامج، وتشجيع وتعميم البناء الذاتي مع تقديم مساعدات من لدن الدولة، وكدى تشجيع إنشاء الوداديات السكنية ...الخ.

وخلال هذه الفترة، وبالتحديد سنة 1976، حدثت نقلة نوعية تتعلق بإشراك أكثر للمجالس الجماعية المنتخبة حيث أصبح رئيس المجلس الجماعي، بفضل إصدار الميثاق الجماعي، المسؤول عن تسليم رخص البناء ورخص التجزئات، وأصبح المجلس يشارك في المصادقة على مختلف أدوات التهيئة المنصوص عليها بواسطة القانون.[75]

وأما المخطط الثلاثي 1978-1980 :فقد أعطى أهمية كبرى للقطاع الخاص في عملية التنمية للتقليل من نفقات الدولة المنهكة جراء تبعات سنوات الجفاف التي عرفها المغرب خلال هذه الفترة.

واستهدف المخطط في مجال الإسكان والتعمير تحقيق جملة من الأهداف من بينها: تشجيع الاستثمار العقاري، واستكمال المشاريع المتعثرة خاصة على مستوى السكن المنخفض التكلفة، وإدخال تعديلات في برامج التجزئات، وذلك عبر التقليص من مساحة القطع الأرضية، وإنجاز تجزئات كبرى، إلى جانب التركيز على محاربة أحياء الصفيح، وإعادة هيكلتها وتزويدها بالتجهيزات عوض تحويلها، واندرج ذلك في سياق سياسة التقويم الهيكلي.

و استهدف المخطط الخماسي 1981-1985 معالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وركز على التقليص من الفوارق الطبقية، بإحداث مناصب للشغل ... وفي مجال التعمير والاسكان ركز على التخطيط العمراني، وذلك عبر تخصيص ميزانية 5.5 مليون درهم لتهيئة التراب الوطني و 7 ملايين درهم للتنمية الجهوية (مخططات التنمية والتهيئة الجهوية) مما يشكل تطبيقا عمليا للاختيارات التي سبق تبنيها في مخطط 1973-1977... ويلاحظ أنه لأول مرة ستدرج وثائق التعمير في المخططات، وقد تم إنجاز عدد هام منها إلا أنه لم تتم المصادقة إلا على عدد محدود منها، إضافة إلى ما عرفته من تعثر كبير وطول في مسطرة الانجاز مما جعلها لا تساهم بالشكل المرغوب فيه في تنظيم المجال حيث أصبحت أغلبها متجاوزة قبل المصادقة عليها.[76]

---

[75]- عبد العالي القور (2005): نفس المرجع السابق، ص: 248.
[76]- عبد الصمد سكال (2005): نفس المرجع السابق، ص:231.

- **مرحلة 1985–1998**: نتيجة للأحداث التي عرفتها بداية الثمانينات واستحضارا للجانب الأمني تميزت هذه المرحلة بالحاق التعمير واعداد التراب الوطني مرة أخرى بوزارة الداخلية على شكل مديرية خاصة، وانشاء أقسام للتعمير على صعيد العمالات والاقاليم؛ وقد تم التركيز على ضبط وتنظيم التوسع العمراني للمدن المغربية، والحد من انتشار البناء غير المنظم.

وانطلاقا من منتصف الثمانينات جعلت تهيئة التراب الوطني أولوية من الأولويات الوطنية، وشرع في تحيين مجموعة من تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية (Schéma de Développement d'Aménagement Régional) ابتداء من سنة 1985، كما تم إعطاء الانطلاقة لإنجاز مخططات جديدة لتوجيه التهيئة العمرانية لكبريات المدن تم المدن المتوسطة في مرحلة لاحقة.

ولعل ما ميز هذه المرحلة هو تغيير قانون التعمير المعمول به منذ 1952 عبر إصدار قانون 90-12 المتعلق بالتعمير وقانون 90-25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية والتقسيمات العقارية، وذلك سنة 1992، لكن صدور هذا القانون لا يعني قلب كل النظم المعمول بها في مجال التعمير، بل احتفظ بالمبادئ الأساسية مضيفا بعض المقتضيات الجديدة التي فرضتها إكراهات التمدين السريع؛ وتلخصت أهم المستجدات التي جاء بها هذا القانون في كون أدوات التهيئة أصبحت تعطي اهتماما للبعد البيئي، ارتباطا بقمة ريو[77] وعملا بالمبادئ التي نادت إلى تبنيها، بهدف الحفاظ على المناطق الزراعية والغابوية. وفي هذا السياق تم التنصيص على إعداد خرائط تحدد بدقة المجالات الفلاحية والغابوية مصاحبة لمخططات توجيه التهيئة العمرانية.

كما أكد القانون على التوسيع من مجال إلزامية رخص البناء، و ذلك لتشمل المناطق الواقعة على طول الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية إلى عمق 1 كلم و على طول السواحل، إلى عمق 5 كلم ابتداء من الشاطئ...وتطوير إجراءات إنجاز وثائق التعمير والمصادقة عليها لتكون أكثر فعالية وأسرع في الانجاز، وإعطاء مخططات توجيه التهيئة العمرانية قاعدة قانونية...[78]

و فيما يخص الإسكان فقد وضعت الدولة لنفسها أهدافا أساسية تتمثل في: مكافحة كل أنواع السكن غير اللائق، وتشجيع البناء الذاتي وخصوصا السكن الاقتصادي، وتقوية الاستثمار العقاري في الوسط الحضري وتشجيع المبادرة الحرة، ومحاولة الاستجابة للحاجيات المتزايدة في مجال السكن عبر إعطاء الانطلاقة لبرنامج 200.000 سكن وانجاز عمليات عمرانية كبيرة لتجاوز النقص الحاصل في مجال السكن...

وأما على المستوى المؤسساتي فقد تم إنشاء المفتشيات الجهوية للتعمير وإعداد التراب والهندسة المعمارية على صعيد الجهات الاقتصادية السابقة مع إعطائها صلاحيات واسعة في مجال التعمير، وإحداث 14 وكالة حضرية إضافية تغطي أهم المناطق المغربية، بعد إنشاء الوكالة الحضرية للدار البيضاء سنة 1984، و أعطيت لها صلاحيات واسعة في مجالات التعمير و البناء والتجزيء و المراقبة.

77- قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. وكان ذلكمن3 يونيو حتى 14 يونيو 1992.

78- عبد العالي القور (2005): نفس المرجع السابق، ص: 249.

- **مرحلة 1998– الان:** تميزت هذه المرحلة بنقلة نوعية على مستوى التهيئة والتعمير قصد تجاوز السلبيات و الاختلالات الناتجة عن السياسات السابقة، وفي هذا الصدد تم اتخاذ عدة تدابير على مستويات مختلفة كما يلي:

- تجميع قطاعات إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان في وزارة واحدة نظرا للترابط بين هذه القطاعات، وإعادة هيكلة الادارات المركزية وغير المركزية (الوكالات الحضرية والمفتشيات الجهوية لإعداد التراب والتعمير)، والمعاهد التابعة للوزارة.
- تنظيم حوار وطني حول إعداد التراب ساهمت فيه كل الفعاليات المحلية والجهوية والمركزية، وقد توج ببلورة ميثاق وطني لإعداد التراب يحدد الاطار العام القانوني والمؤسساتي والمالي الذي سيؤطر تدخلات مختلف الفاعلين لمعالجة الاختلالات المتراكمة وتحقيق تنمية مستدامة تقوم على أبعاد ثلاثة هي: تنظيم المجال وتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة.
- إعداد مشروع قانون جديد (قانون تأهيل العمران 00-42)، يغير بموجبه النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، والتي أبانت التجربة عن بعض نقط ضعفها. إلا ان هذا المشروع بقي حبيس رفوف الأمانة العامة للحكومة.
- إعادة النظر في سياسة السكن عبر اقتراح اعادة هيكلة المؤسسات العمومية التابعة للوزارة ومراجعة دورها؛ ومراجعة القانون المنظم للقروض في ميدان السكن... وصياغة مشاريع قوانين تهدف إلى تنظيم مجال السكن الاقتصادي؛ كما تم اعتماد أساليب جديدة في محاربة السكن غير اللائق...[79]
- و في سنة 2004 تم إعداد قانوني 04-04 و 06-04، و جاء الأول بسن أحكام تتعلق بالسكنى و التعمير، و تم تعطيل مسطرة اقراره بعد معارضته من طرف الفعاليات الحزبية و رؤساء المجالس الجماعية. أما الثاني فتضمن اجراءات قانونية لتسوية وضعية المناطق و البنايات المخالفة لأحكام النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل.
- اطلاق المشاورات حول مشروع مدونة للتعمير منذ 2005 والتي تهدف إلى تجميع النصوص القانونية وتدارك الاختلالات وتفادي التداخل بين النصوص، إلا ان هذا المشروع بقي حبيس رفوف البرلمان، وقد شمل جديد التخطيط العمراني بالنسبة لمشروع المدونة إعادة ترتيب وثائق التعمير والتي همت نوعين:

1. الوثائق الاستراتيجية التي تأخذ بعين الاعتبار الخيارات والتوجهات الكبرى للمخططات الوطنية والجهوية لإعداد التراب، ووثائق استعمال الأرض التي توضع وفقا لمقتضيات المخطط التوجيهي للتجمعات العمرانية.
2. مجالات التدبير العمراني سواء على مستوى الترخيص أو دراسة وتتبع المشاريع الكبرى أو على مستوى المراقبة وزجر المخلفات.[80]

- عقد مجموعة من اللقاءات للجماعات المحلية سنة 2006 بهدف دراسة مشاكل المدن ، و انتهت بإصدار تقرير توجيهي شامل حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية
- تبني برامج قطاعية أهمها : "برنامج مدن بدون صفيح" و "مشروع تأهيل المدن، إضافة الى تغيير الميثاق الجماعي لسنة 2002 بآخر جديد سنة 2009، كما عادت الوصاية الى وزارة اعداد التراب على قطاع التعمير سنة 2013.
- عرقلة محاولة تفعيل مسطرة المصادقة على مشروع قانون 12-66 المتعلق بمراقبة و زجر المخلفات في ميدان التعمير سنة 2016.

---

[79]- عبد الصمد سكال (2005): نفس المرجع السابق، ص:236.

[80]- أحمد مالكي (2008-2007): "التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب": أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، فاس،ص:311.

الملاحظ إذن، أن المغرب راكم جملة من الاصلاحات، منذ الاستقلال الى الآن، في ميدان التخطيط الحضري، إلا أن فعاليتها و تأثيرها على جودة الحياة الحضرية يبقى محدودا نظرا لأسباب متعددة أهما: تعقد المساطر الإداريةومركزيتها، وتعدد المتدخلين في الميدان، وعرقلة إخراج بعض القوانين بدافع مصلحة بعض الجهات ... مقابل دينامية حضرية متسارعة تعمق أزمة المدينة المغربية باستمرار.

4- المناقشة:

إن المجال المغربي في تطوره العام، عرف تعميرا قديما ميزه طابع معماري وتنظمي تقليدي خاص، لكن مسألة التمدين والتخطيط ارتبطت بدخول المعمر الذي شكل العامل الرئيس في إفراز المدن بشكلها الجديد، وبتنظيم مؤسساتي وقوانين حديثين، لم يشهد المغرب لهما مثيلا من قبل، تلبية لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري؛ لكن الاستعمار الفرنسي لم يتعامل مع المشاكل التي طرحها المجال الحضري بشكل جدي، و بالتالي فقد المجال المغربي توازنه وأصبح يتخبط في العشوائية خاصة مع تغليب المقاربة الأمنية وتزايد حدة المضاربة العقارية و ظهور أشكال السكن غير اللائق.

وتندرج حركية التمدين السريع، وتناسل وامتداد التجمعات الحضرية المختلفة الأحجام، التي عرفها المغرب في النصف الأول من القرن العشرين، بل حتى امتدادها في نصفه الثاني في ظل هذه الظروف.

وبعد الحصول على الاستقلال ورث المغرب وضعية معقدة، فالمشهد الحضري الوطني يعكس أزمة حقيقية تزداد حدتها مع استمرار ارتفاع وثيرة التمدين، مقابل توترات وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متصاعدة، مما دفع الدولة إلى العمل على محاولة احتوائها عبر تقوية وتنويع وسائل تدخلها واختلاف مقاييسها (محلية، وجهوية، ووطنية).و قد تم تحقيق نتائج مهمة تمثلت أساسا: في تغطية المجال الترابي الوطني بوثائق التعمير التي وصلت الى 98% في المجال الحضري، و 62% في المجال الريفي وتقليص العجز في السكن الى 80000 وحدة سكنية، و نسبة السكن الصفيحي الى 3.9% وطنيا. إضافة الى توسيع صلاحيات االجماعات المحلية والمراقبين وتمكينهم من الوسائل القانونية والمادية للقيام بمهامهم، وخلق الوكالات الحضرية ... لتجاوز ضعف التخطيط الحضري.

لكن رغم أهمية وغزارة هذه الوسائل تبقى فعاليتها محدودة ودون المأمول. فالنموذج الحضري الوطني يعكس اختلالات جمة أفرزتها نكسات التخطيط المتوالية منذ عهد ليوطي إلى الآن. فالمشهد الحضري المغربي الآن موسوم بمشاكل سوسيو-اقتصادية جمة (الأمية في الوسط الحضري22.6% ، البطالة بالمدن 19.3%، السكن غير القانوني...) والتي تؤثر على جودة الحياة الحضرية ولا يمكن تقليصها، في نظرنا، إلا باعتماد تعمير استشرافي مستقبلي، وفي هذا الاطار يجب أن تندرج تهيئة المراكز الحضرية الناشئة على اعتبار أنها أنوية لمدن مستقبلية.

لائحة المراجع:

- **المراجع بالعربية:**

- محمد أوحدو (أكتوبر 2016): "توجهات السياسة الحضرية الكولونيالية بالمغرب" منشورات الزمن، سلسلة شرفات العدد 80، مطبعة بني ازناسن- سلا-المغرب.
- محمد الهيلوش (2010):" إشكالية الاندماج بالوسط الحضري المعربي: قراءة في المضامين و محاولة في التقويم"، دفاتر جغرافية، العدد السابع، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراس ،فاس، المغرب.
- علي فجال (2010): في قضايا التمدين و التعمير الكبرى بالمغرب، مجلة ضمن مجلة دفاتر جغرافية: البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، العدد 7. فاس، المغرب.
- محمد ميوسي (2010): "محاضرات في قضايا المدن" ماستر التمدين والتهيئة الحضرية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، بني ملال. المغرب.
- أحمد مالكي (2008-2007): "التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب": أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، فاس، المغرب.
- عبد الصمد سكال (2005): "السياسة العمرانية بالمغرب منذ 1912"، ضمن أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الادارة، المعهد الوطني للتهيئة و التعمير، يوليوز 2005، الرباط. المغرب.
- عبد الصمد سكال (2005): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد و العشرين بين الهوية الوطنية و البعد المتوسطي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط،المغرب.
- عبد العالي القور (2005): "تطور أدوات التخطيط العمراني بالمغرب"، ضمن أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الادارة، المعهد الوطني للتهيئة و التعمير، يوليوز 2005، الرباط، المغرب.
- مجموعة من المؤلفين (2003): أطالس إفريقيا (أطلس المغرب)، ، الإشراف العلمي: رشيد ركالة ومحمد الرفاص: ، باريس.
- المصطفى نشوي (2002):" تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب خلال القرن العشرين: التدخلات و الافرازات و العبر"، ضمن المجال الجغرافي و المجتمع المغربي، مجلة نصف سنوية العدد 07، خاص: مائة سنة من التعمير و التحضر بالمغرب.
- محمد أنفلوس (2000): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشري
- ن بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، المغرب.
- مديرية إعداد التراب الوطني (1999): المجال المغربي واقع الحال ،الرباط، المغرب.

- عبد الرحمان البكريوي (1993) : "التعمير بين المركزية و اللامركزية"، الشركة المغربية للطباعة و النشر، الرباط ، المغرب.
- الحسين ازريز (1988): أثر السقي العصري على التمدين بتادلا: حالة الفقيه بن صالح، بحث لنيل شهادة الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. المغرب.
- علي فجال (1985) : أسس التمدين في مناطق الفلاحة العصرية –سيدي سليمان- مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية فاس، العدد الأول(خاص): دراسة في جغرافية المغرب، فاس. المغرب.
- الإحصاءات العامة للسكنى والسكان: 1960-1994-2004-

- **المراجع الأجنبية:**

- Chafik CHERKAOUI (1991) « étude urbain de BEJAAD : petites ville traditionnelle de Maroc » thèse de géographie et aménagement de l'espace, université de NANCY II, faculté des lettres et sciences humaines.
- ESCALLIER R. (1974) : « la croissance urbaine au Maroc » in villes et société au Maghreb – études sur l'urbanisation. CNRS. Paris.
- Jean DETHIER (1973) : « 60 ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations », in bulletin économique et social du Maroc, n 118-119-XXXII, numéro spécial sur les villes et l'urbanisme au Maroc.

التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية بمدينة الناظور في شمال شرق المغرب (مقاربة مورفوديناميةة)

Urban expansion at the expense of agricultural lands and forested areas in Nador city (morphodynamical approach).

المنعيم بلال[1]، الزاهر محمد[2]، بن ربيعة خديجة[3]

[1]طالب باحث، فريق الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة

[2]طالب باحث، مختبر بيئة، مجتمعات وتراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

[3]أستاذة باحثة، فريق الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة

ملخص:

تبين هذه الدراسة إشكالية التوسع العمراني في مدينة الناظور باعتبارها مدينة متميزة في سرعة النمو الحضري مجاليا وديمغرافيا، حيث عرفت توسعا سريعا وشاذا منذ عشرينات القرن الماضي وصولا إلى الفترة الراهنة، وتوصلت الدراسة إلى تكميم مساحات التوسع العمراني خلال الألفية الثالثة إذ عرف الامتداد الحضري ذروته، ومن جهة أخرى وضّحت المقاربة الخرائطية /الجغرافية أن هذا التوسع كان عشوائيا على حساب الأراضي الفلاحية (أراضي سقوية وأراضي بورية)، إضافة إلى تسلق العمران للسفوح الجبلية (حي إكوناف) فضلا عن اجتياح المجال المبني للمجالات الغابوية (حي ترقاع)، هذا النوع من التوسع أثّر في النسيج العمراني للمدينة وثمّن العشوائية على حساب التنظيم.

الكلمات المفاتيح: مدينة الناظور، التوسع العمراني، العشوائية.

Abstract

This study shows the problem of urban expansion in the city of Nador, as it is a distinct city in the speed of urban growth, where it experienced a rapid and random expansion from the 1920s to the current period, The study reached the quantization of the areas of urban expansion during the third millennium, where the urban extension reached its peak, On the other hand, the cartographic/ geographic approach indicated that this expansion was random at the expense of agricultural lands (irrigated lands and fallow lands), In addition to the urban sprawl towards the mountainous areas (Ikonav neighborhood) as well as the invasion of building areas

to the forested areas (Tarkaa neighborhood). Thus, this type of expansion has affected the urban fabric of the city and devoted the randomness at the cost of the organization.

Key words: the city of Nador, urbanization, agricultural and forestry areas.

مقدمة عامة

أصبحت دينامية التعمير في المدن المغربية بصفة عامة والمتواجدة في الساحل المتوسطي المغربي بصفة خاصة تنتج أكثر من أي وقت مضى أنماطا متعددة من التوسع العمراني، ففي الناظور الكبير وبحكم تواجده في مجال استراتيجي ذو عوامل متداخلة وعناصر متشابكة يصعب معها التحكم في نوع التعمير المراد تحقيقه، كونه لا يمكن التحكم في سرعة الدينامية العمرانية بأي آلية من الآليات الممكنة، وهو ما جعل مدينة الناظور مدينة نموذجية في التشوه الحضري واختلال التوازن بين الموجود والمطلوب، بفعل الإرهاصات التاريخية والاجتماعية التي لم تستطع المنطقة استيعابها وتوظيفها بالشكل المطلوب، في خضّم هذا، تعتبر مدينة الناظور من المدن التي عرفت حداثة التعمير الذي رافق حقبة الاستعمار الإسباني(1912-1956) منذ بدايته، إلا أنه بقي جامدا بدون تطورٍ ملفتٍ، لكن مع حقبة السبعينات والثمانينات ستعرف المنطقة توسعا لافتا للأنظار، وفي غياب أي رقابة أو حماية من المخاطر التي تهدد المدينة كالفيضانات مثلا...،وانطلاقا من عقد السبعينات عرف التوسع العمراني مراحله الأولى في تشكّل المدينة المغربية، بعدما كانت النواة الأولى لهذه المدينة إسبانية وتعود إلى عشرينيات القرن الماضي.

الإشكالية

يلاحظ أن الوضع العمراني في مدينة الناظور في توسع مستمر وبنمو قوي في الآونة الأخيرة، وهذا ما توضحه النماذج الخرائطية لدراسة الحركية العمرانية المجالية وفق الكرونولوجية الزمنية لمراحل التطور الحديث في المنطقة، والظاهر في الملاحظة الميدانية أن هذا التطور كان في مجمله إيجابيا وفي تزايد مستمر على حساب الأراضي الفلاحية (مسقية/ بورية) وكذلك التطور على حساب سفوح جبلية فضلا عن اجتياح الإسمنت للتشكيلات النباتية الغابوية، ثم تنامي هذه الظاهرة على المحاور الطرقية للمنطقة ويمكن اعتبارها أداة لجذب وتوطين التعمير والسكان. إلا أن المشكل الذي تعانيه المدينة إضافة إلى مشاكل المخاطر الطبيعية، هو السكن الفارغ الذي لا يقدم أي خدمة لصالح المنطقة وهنا لابد من استحضار عامل الرأسمال المرتبط بالهجرة والتجارة العابرة للحدود، وهو ما يضع السكن في المنطقة بين مطرقة الرأسمال المرتبط بالخارج وسندان السكن العشوائي

الناقص التجهيز والمتسلق للسفوح الجبلية، نظرا لقيمة العقار العالية بالمنطقة. انطلاقا من هذه الأرضية يتولّد السؤال الإشكالي التالي:

ما الاتجاهات العامة للتوسع العمراني بالمدينة؟

وعليه سنحاول رصد هذه الاتجاهات، من خلال مقاربة إشكالية مازجة بين دينامية التعمير والمجالات التي استهدفها وفق سيرورة دياكرونولوية. إذ يكتسي التعمير بالمدينة طابع العشوائية والفوضى وطغيان ممارسات المضاربة العقارية التي تعمل باستمرار على تغذية ونمو الرأسمال بالمنطقة. ويمكن ترجمة هذا الأساس الإشكالي إلى عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما استعمالات الأرض التي زحف عليها التعمير؟
- وما الخصائص الكمية للتوسع العمراني بمدينة الناظور؟

الفرضيات

انسجاما مع الإشكالية المطروحة، يمكن الانطلاق من عدة فرضيات متناغمة مع التساؤلات الإشكالية ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- توسع عمراني سريع في العقود الأربع الأخيرة، هذه السرعة صعّبت التحكم في دينامية التعمير كماً وكيفاً؛
- ظاهرة عمرانية شاملة في مختلف اتجاهات المدينة؛
- غلاء العقار الحضري أفرز تعميرا في مجالات غير عمرانية كالأراضي الفلاحية والغابوية.

أهداف البحث

أصبح إشكال التوسع الحضري حاضرا في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث خلّف التوسع غير المتحكم فيه مشاكل بيئية ومجالية وسوسيواقتصادية، الأمر الذي يحتِّم الخوض في هذه الإشكالية من مقاربات وزوايا عابرة للتخصصات. إذ تتوخى هذه المداخلة تحقيق عدة أهداف وإثارة عدة قضايا للنقاش والتفاعل قصد معالجتها والوصول إلى نتائج هادفة تعود بالنفع على الإنسان والمجال الحضريين.

- إثارة قضية التوسع العمراني السريع، وبالخصوص غير المتحكم فيه؛
- رصد مكامن العشوائية والوقوف عليها وصفا وتفسيرا لإيجاد البدائل الممكنة قصد تجاوزها؛

- توظيف التقنيات الحديثة في الدراسات المجالية وبالخصوص نظم المعلومات الجغرافية وما لهذه التقنيات من أهمية بالغة في التحليل المجالي والمساعدة على اتخاذ القرار الصحيح وفي الوقت المناسب؛
- التحسيس بفقدان المجالات الزراعية والغابوية لصالح المجالات العمرانية في خضم نزعة شاذة نحو تعمير كل المجالات الممكنة سواءً المعدّة للتعمير وغير المعدّة للتعمير.

تحديد مجال الدراسة

تقع مدينة الناظور في شمال شرق المغرب، وأكبر مدينة في إقليم الناظور، كما تطل على بحيرة مارشيكا المتميزة بمحيطها الرطب.

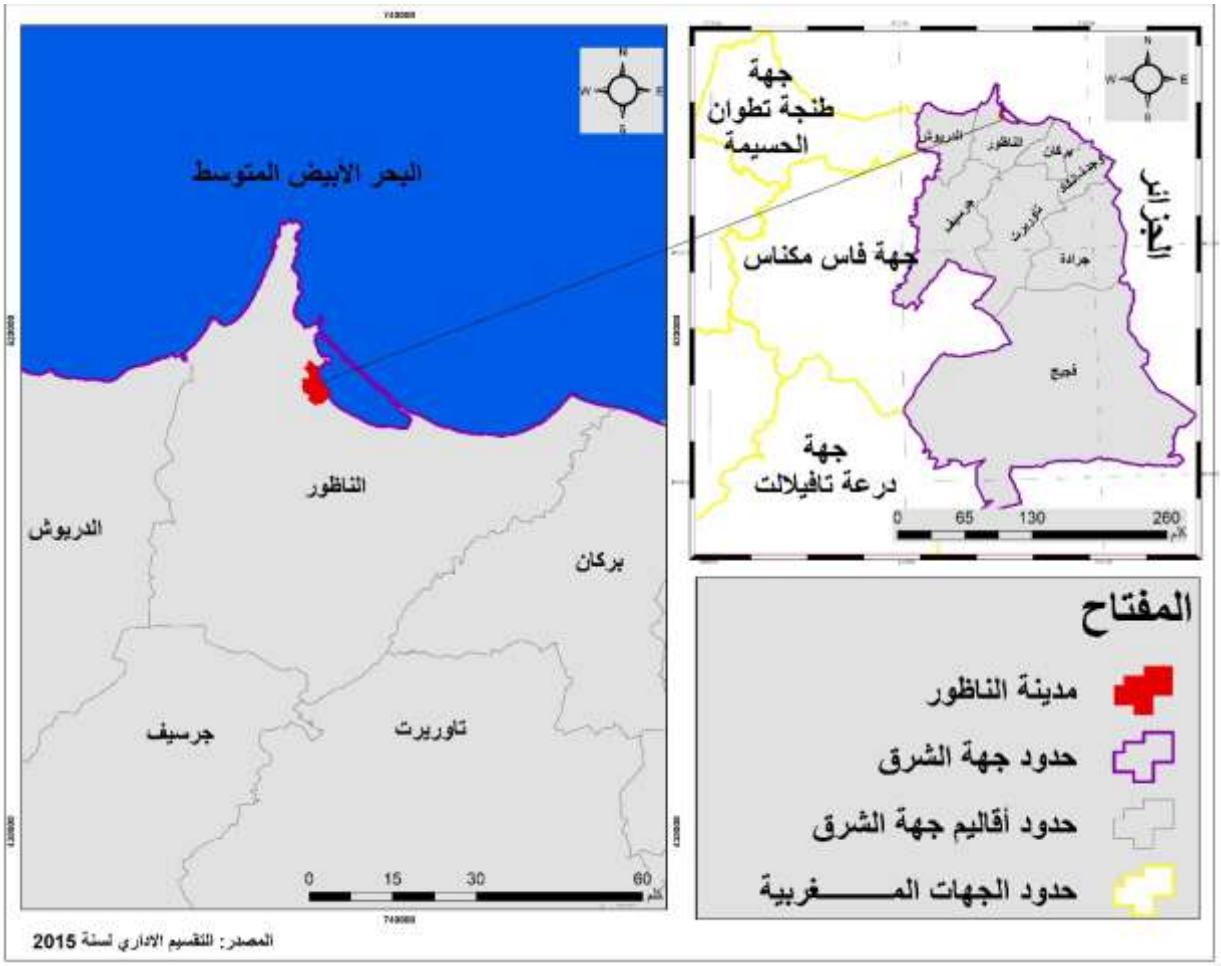

الخريطة 1: موقع مدينة الناظور في جهة الشرق المغربية

تبين الخريطة موقع مدينة الناظور في إقليم الناظور، إذ تشكل همزة وصل بين المراكز الحضرية الأخرى كبني أنصار وسلوان وأزغنغان...، وما يميز مدينة الناظور موقعها المحصور بين بحيرة مارشيكا وكتلة جبل كوركو فضلا عن انفتاحها على سهل بوعرك جنوبا.

تنتشر بإقليم الناظور أنواع مختلفة من التضاريس ولعل أهمها: التضاريس الجبلية المتمثلة في جبال كوروكو وجبال بني بويفرور وجبال كبدانة، وسهول ضيقة من قبيل بوعرك والكارب وصبرا.

I. منهجية البحث وأدواته

تم اعتماد بشكل أساسي في معالجة موضوع تتبع التطور العمراني بمدينة الناظور على مرئيات فضائية لسنوات مختلفة لاستنتاج هذا التطور وإيضاحه بشكل جلي وملموس،إضافة إلى الخريطة الطبوغرافية بمقياس 50000/1. كما تم الاستناد إلى قصاصة التقسيم الإداري المغربي لمعرفة الحالة العمرانية بمجال الدراسة المحدد في مدينة الناظور.

وتشير هذه المرئيات الملتقطة من طرف القمر الصناعي لاندسات LANDSATإلى سنوات عدة، كما ركزنا في دراستنا على سنوات 1974 و1997 و2010 و2020، وفي خضم هذا العملية، تم تعزيز صحة انعكاس المرئيات الفضائية بالمعاينة الميدانية درءًا لتشابه بعض السطوح واختلاط نتائجها.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة المورفوديناميةلإظهار التطور العمراني بمدينة الناظور في معالجة وتحليل المرئيات الفضائية على برمجية ARC GIS 10.2.2 و ENVIلإبراز معالم التطور العمراني وتكميمه.

تكمن المنهجية المعتمدة في استخلاص النتائج على التحليل والمعالجة، وذلك للقيام بالتصنيف الموجه للمرئيات الفضائية وإبراز المجال العمراني في المرئيات المدروسة، واستثناء الأخير من باقي استعمالات الأرض لمعرفة التطور الكرونولوجي لدينامية التعمير بالمدينة.

كما تم استخلاص معدلات التطور الكمية بالهكتار كأرقام تساعد على الشرح والتفسير للظاهرة العمرانية التي أصبحت في تنامٍ مستمرٍ.

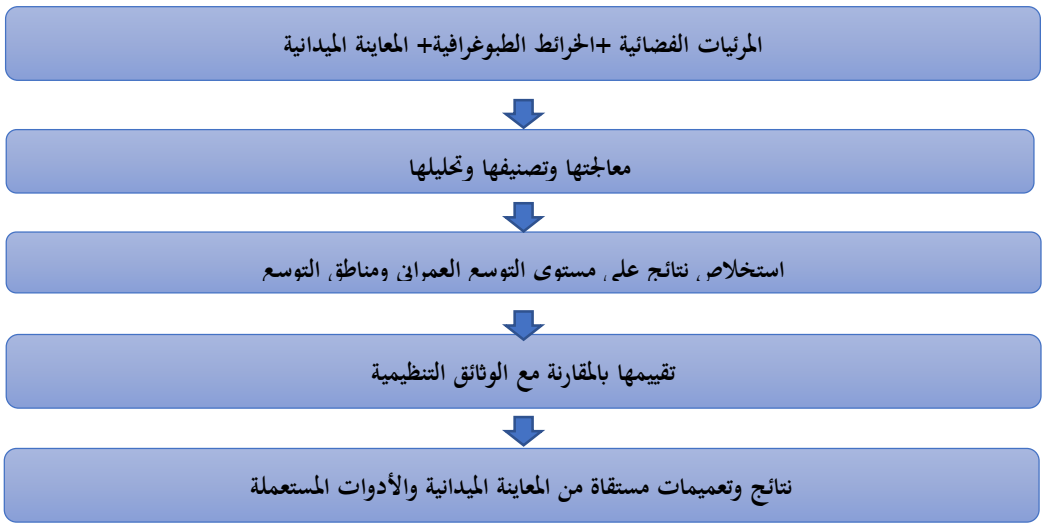

الشكل 1: منهجية البحث المعتمدة وبعض أدواتها

موازاة مع العمل التقني فقد اعتمدنا على العمل الميداني المتمثل في أخذ صور كعينات للتوسع العمراني وتنظيم مقابلات مع ساكنة بعض الأحياء، لغرض معرفة تاريخ البناء بالحي والتجهيزات التي يتوفر عليها وبعض نواقصه، فالجدول التالي يبين الأحياء التي تمت بها المقابلات الميدانية.

الجدول 1: المقابلات العلمية حسب الأحياء

الأحياء	تاريخ المقابلة	مضمون المقابلة	ملاحظات
ترقاع	**17 فبراير 2019**	**تاريخ البناء، التوفر على رخصة البناء؛ المسافة التي تفصلك عن الغابة**	**أخذ صور للمشاهد العمرانية بالأحياء المذكورة وسنعرض بعضا منها في**
المطار	**11 ماي 2019**	**تاريخ البناء، التوفر على رخصة البناء؛ المسافة التي تفصلك عن المجال الفلاحي**	
اكوناف	**27 ماي 2019**	**تاريخ البناء، التوفر على رخصة البناء؛ المسافة التي تفصلك عن الحي والغابة**	
لعراصي	**12 يونيو 2019**	**تاريخ البناء، التوفر على رخصة البناء؛ المسافة التي تفصلك عن المجال الفلاحي**	

II. النتـــــائج

انطلاقا من المنهجية المتبعة في الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج تعبر عن التطور المورفوديناميفي لمدينة الناظور عبر عدة فترات تاريخية.

3-1) استعمالات الأرض : نحو نزعة عمرانية مطردة

يعرف المجال الواقع في حدود مدينة الناظور نشاطا عمرانيا منقطع النظير، ذلك بفعل تداخل العوامل التي تساعد على التركّز السكاني في المجال دون غيره، حيث تنوعت استعمالات الأرض في المدينة سابقا بل وكان التوازن يحكم العلاقات المجالية بين الاستعمال الفلاحي والغابوي والعمراني للمجال.

وعُرفت المدينة بمنطقة "مزوجة" الواقعة شرق جبل كوروكو وممتدة على بحيرة بوعرك[81](زروالي علال 2001، ص95) أي بحيرة مارشيكا، حيث مارس سكان المدينة نشاطا زراعيا منذ القدم بل وتركزت معظم الأنشطة الزراعية قرب التجمعات العمرانية في تكامل تام مع نشاط الرعي،إلا أن هذه الوضعية ستبدأ في التراجع لصالح الاستعمالات العمرانية على حساب مختلف الأراضي التي تجاور التجمعات السكنية سيما الأراضي ذات الاستعمال الزراعي (مسقية وبورية) والمجالات الغابوية والأراضي الشاغرة أي الفارغة.

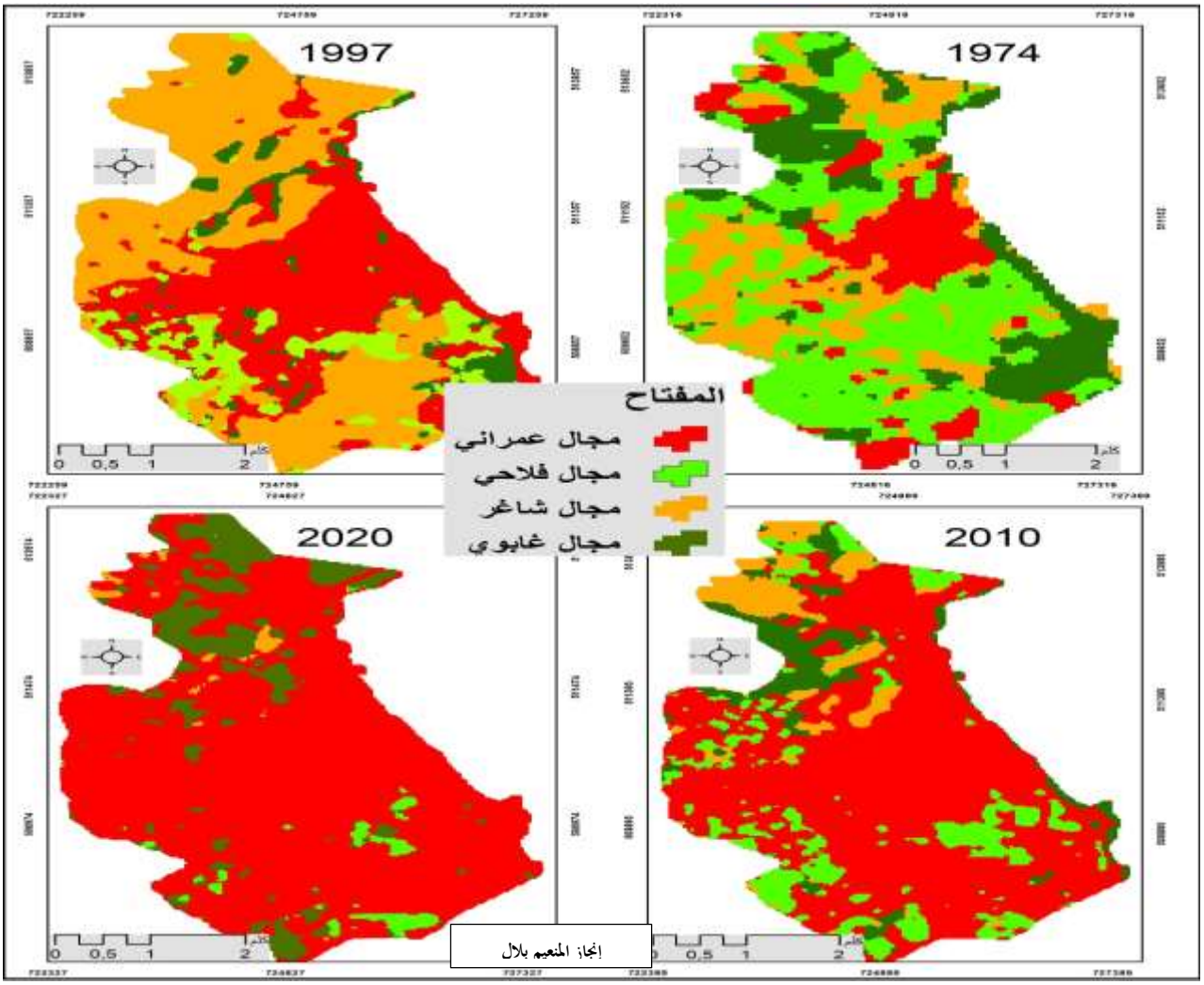

الخريطة 2: دينامية استعمالات الأرض بمدينة الناظور ما بين 1974 و2020

81 علال زروالي، التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2001؛

ساهمت الهجرة سواءً من الداخل أو من الخارج،إذ تعتبر المدينة من أبرز الأحواض الجاذبة للهجرة [82](CHOUIKI M , 2007 p 2)في الريف الشرقيكما ساعدت ظروف العمل في الاقتصاد غير المهيكل في غزو محيط الناظور بجحافل بشرية من كل صلب وحدب، وهو ما غذّى دينامية التعمير بسرعةخيالية، الشيء الذي جعل المنطقة تتطور في منحنى عشوائي وغياب التنظيم في ظل الهشاشة البنيوية التي يعانيها هذا المجال، وإفراز رهانات سياسية وتجهيزية وتنظيمية[83](KARZAZI M 2010, p10)... وتأسيسا على هذا التحول، الذي يُرجع في جزء كبير منه إلى ارتباط المنطقة بتجارة التهريب وبالخصوص في أسواق وسط المدينة. حيث يضم وسط المدينة وحي لعري الشيخ مجموعين 45% من سكان مدينة الناظور ونسبة 41.5% من مجموع المحلات التجارية ذات طابعا حرفيا[84](BENRBIA K,2006,pp 111-124).

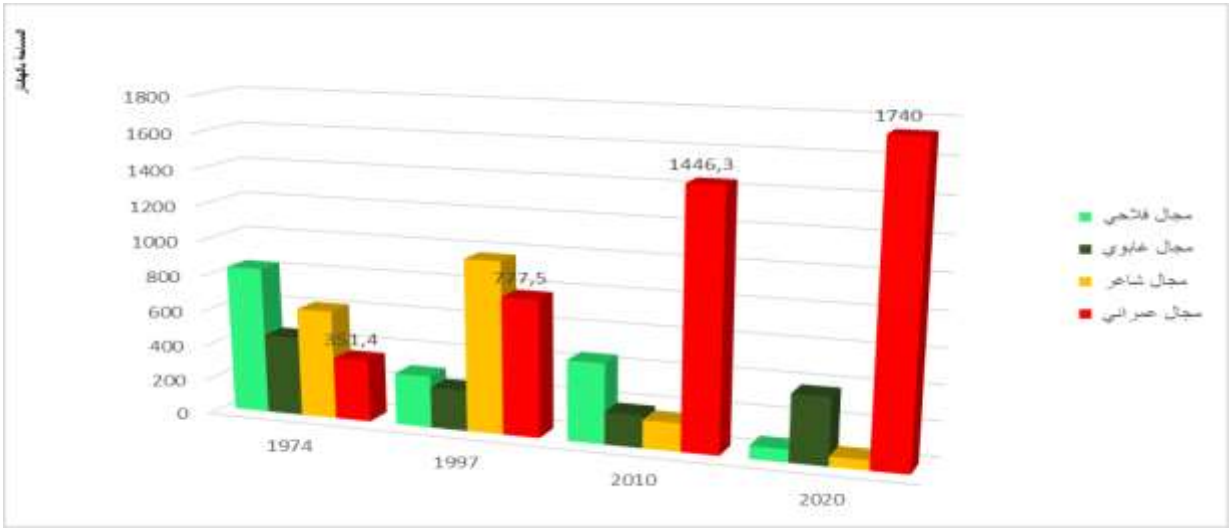

الشكل 2: تطور استعمالات الأرض بمدينة الناظور ما بين 1974 و2020

---

[82]CHOUIKI M, 2007, LE PHENOMENE MIGRATOIRE Complexité de la réalité et recoupement des lectures, colloque migration et développement, FES ;

[83]KARZAZI Moussa, 2010, colloque l'urbanisation des compagnes au Maroc, RABAT ;

84 BENRBIA K,2006, IMPACT des ActivitésArtisanales sur l'organisation de l'espace à Nador, pp 111-124, Colloque N5 : La Ville Marocaine entre la planification et l'anarchie.FLSH Sais-FES ;

يوضح الرسم البياني أعلاه أن استعمالات الأرض اختلفتمساحتها ما بين 1974 و2020، حيث سجل الاستعمال الفلاحي تراجعا ملفا من سنة إلى أخرى، ونفس الخاصية تنطبق على المجال الشاغر إذ انخفض إلى أدنى مستوى له خلال سنة 2020، بالمقابل يسجل الاستعمال العمراني تطورا إيجابيا ملحوظا عبر السنوات ليصل ذروته خلال سنة 2020.

2-3 توسع عمراني مشتت الاتجاهات

اتسمت مدينة الناظور بدينامية عمرانية لافتة للأنظار منذ عقد السبعينات وتعززت خلال مرحلة الثمانينات والتسعينات، إذ عرفت انبراز أحياء جديدة كحي المطار وعاريض التي كانت في الأمس القريب مجالات فلاحية وامتدادا طبيعيا لسهل بوعرك الفلاحي.

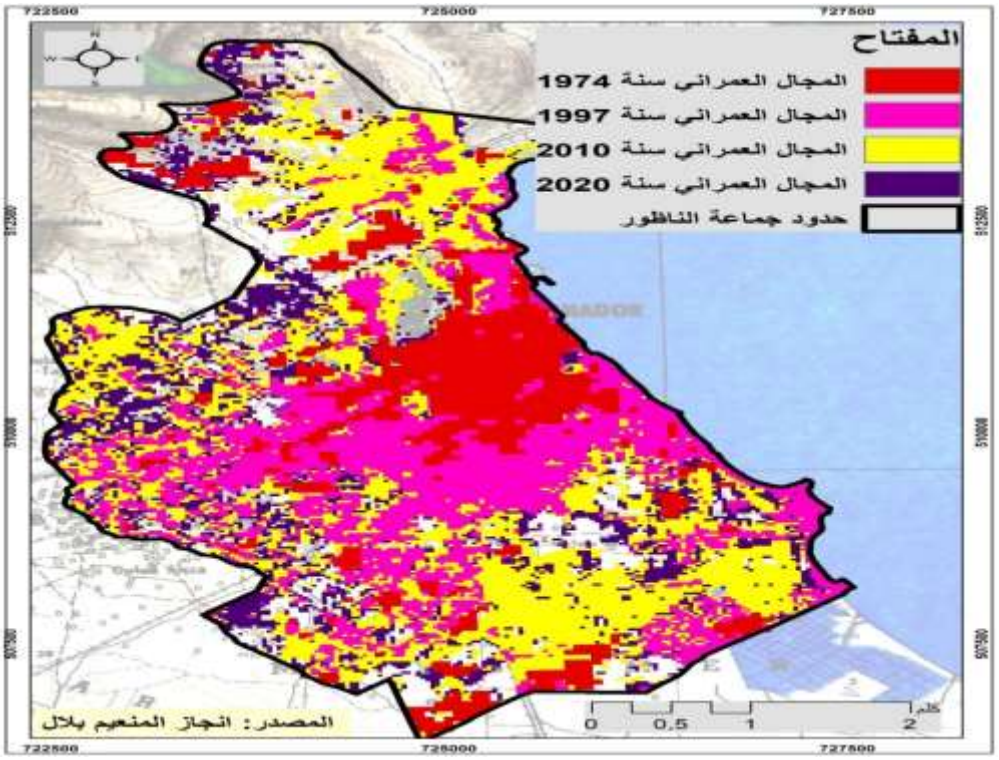

الخريطة 3: مراحل التويع العمراني بمدينة الناظور ما بين 1974 و2020

من خلال الخريطة يظهر جليا شكل ومواطن التوسع، حيث تميزت سنة 1997 ببروز مجالات عمرانية في مختلق أنحاء المدينة كما تطورت الرقعة العمرانية الأصلية أي المجال العمراني لسنة 1974، وواصل الزحف العمراني نموه خلال الألفية الثالثية ليتركز في أطراف المدينة جنوبا في سهل بوعرك وشمالا في اتجاه حي ترقاع على المحور الطرقي الناظور-مليلية، إضافة إلى تعمير

الأحياء الغربية من المدينة (حي أولاد بوطيب) وإنتاج محور عمراني متميز الدينامية والتطور ألاوهو محور الناظور –زغنغن عبر جماعة إحدادن القروية.

الجدول 2: تطور المجال العمراني بمدينة الناظور

المجال العمراني	المساحة بالهكتار	نسبة التغير %
1974	**351.4**	
1997	**777.5**	**121.26 % ما بين 1974–1997**
2010	**1446.3**	**86.02% ما بين 1997–2010**
2020	**1740**	**20.31% ما بين 2010–2020**

المصدر: المنعيم بلال 2020

من خلال الجدول والخريطة أعلاه، تتضح شساعة المساحة التي استهلكها المجال المبني حيث انتقل من 351.4 هكتار خلال سنة 1974 إلى 777.5 هكتار خلال سنة 1997 بنسبة تغير قياسي بلغت نسبة 121.26%، واستمرت وتيرة التوسع بالزحف على باقي الاستعمالات محققة نسبة تغير إيجابية قدرت ب86.02% ما بين 1997 و2010 بمساحة 1446 هكتار، بينما سجلت نسبة التغير الإيجابي أدنى قيمة لها خلال فترة 2010-2020 بنسبة20.3%.

هذه الدينامية العمرانية السريعة تعزى إلى عدة عوامل مفسرة متمثلة في الدينامية الاقتصادية التي خلقتها المنطقة الحرة بمليلية (1962) وأثرت في مختلف القطاعات بمدينة الناظور كقطاع النقل والخدمات والسكن فضلا عن دينامية الاقتصاد غير المهيكل ونشاط التهريب المتنامي بالمدينة حيث تتوفر على أزيد من 1500 دكان مرتبط بهذا النشاط[85] (AZIZA M 2009, pp 145-155)، وثمّن هذا الوضع ديناميتها الإدارية وارتباطاتها الجهوية معباقي مدن ومراكز أرياف الإقليم[86](كرزازي موسى، 2019 ص 442).

3-3 توسع عمراني استهدف المجالات الفلاحية والغابوية والجبلية

85 AZIZAMimoun 2009, ENTRE NADOR et MLILIA une Frontière Européenne en Terre Marocaine. Critique économique, 145-155 :

86كرزازي موسى، 2019، دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب تريفة– بركان بجهة الشرق نموذجا، دار النشر حنظلة؛

نقر بالعشوائية في تنظيم المجال بالمدينة استنادا إلى نوعية وطبيعة التوسع العمراني، إذ بينت اتجاهات التوسع أن المدينة توسعت في شتى الاتجاهات دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مجال التوسع (غابة، أراضي زراعية، سفوح جبلية...)، علما أن التوسع لم يستثني حتى المناطق الرطبة أو السبخات الملحية في جنوب المدينة.

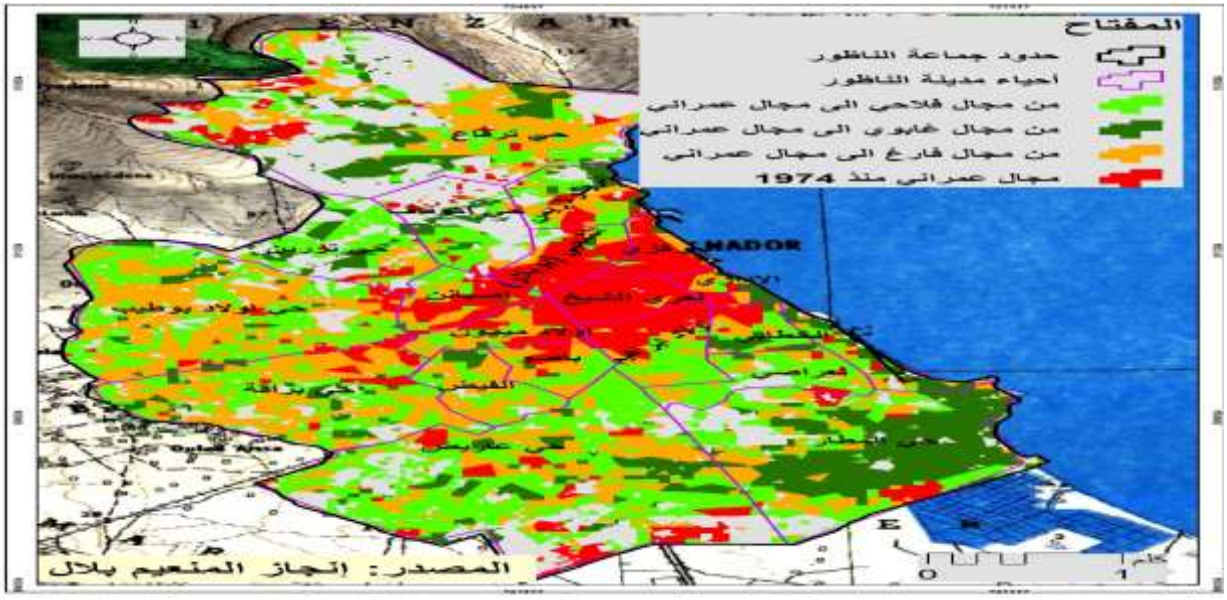

الخريطة4: تحول استعمالات الأرض نحو المجال العمراني ما بين 1974 و2020

تُظهر الخريطة المجالات غير العمرانية التي توسعت على حسابها المدينة، إذ بيّن التحري الميداني أن التوسع العمراني لم يستثني أي مجال سواءً فلاحيا مسقيا أو بوريا أو غابويا أو رطبا (سبخة ملحية)، وهذا راجع للقيمة المادية التي اكتسبها العقار المبني والقابل للبناء مقارنة مع باقي أنواع العقار.

الجدول 3: تحولات استعمالات الأرض نحو المجال العمراني ما بين 1974 و2020

المجال المرجعي سنة 1974	المجال الحالي سنة 2020	المساحة بالهكتار	النسبة %
المجال الفلاحي	**المجال العمراني**	**634.6**	**36.4**
المجال الغابوي		**306.4**	**17.6**
المجال الفارغ (الشاغر)		**517.8**	**29.7**
مجموع المجالات		**1740**	**100**

المصدر: المنعيم بلال 2020

من خلال الجدول يتضح أن التوسع العمراني استهلك المجال الفلاحي كأكبر ضحية للزحف العمراني بنسبة 36.4% ثم المجال الشاغر بنسبة 29.7% وأخيرا المجال الغابوي بنسبة 17.6%، هذا التوسع أفرز أحياءً بعضها مهدد بخطر الفيضانات وبعضها ناقصة التجهيز وبعضها ضعيفة الخدمات العمومية، وهي المعادلة التي كانت نتيجة حتمية للانتشار المتزايد للسكن غير اللائق وغير القانوني في العقدين الأخيرين (الشويكي مصطفى، 2003، ص 8)[87].

في هذا السياق، تنفردأحياء جنوب المدينةبتوسعها على حساب الأراضي الفلاحية (المسقية والبورية)، وفي غرب المدينة على حساب السفوح الجبلية وأخيرا على حساب الأراضي الغابوية من خلال حالة حي ترقاع، التي خلّفتجميعها انعكاسات متنوعة منها تدهور المشاهد الطبيعية، تلوث المنظومات البيئية والحدة المتزايدة لمخاطر الفيضانات[88] (MADELEINE .M,2008, p 169)

3-3-1) التوسع على حساب الأراضي الفلاحية (حي المطار ولعراصي)

يعتبر جنوب مدينة الناظور منطقة رطبة بامتياز، نظرا لخصوصياتها الطبيعية كانتشار السبخات الملحية بها ومصبا لواد بوسردون فضلا عن استغلالها في أنشطة فلاحية قبل تعميرها، وفي هذا الإطار كانت أحياء المطار ولعراصي وشعالة (الخريطة 4) مجالا نشيطا لممارسة الأنشطة الفلاحية (مسقية وبورية)، بيد أن الزحف العمراني للمدينة ابتداءً من عقد الثمانينات تركز بالخصوص في هذه المجالات، انسجاما مع العقار الفلاحي الأقل قيمةً وتكلفةً.

لقدكان التوسع العمراني الذي شهدته هذه الأحياء خارج تغطية آليات التهيئة حيث انطلق عشوائيا وظل كذلك إلى اليوم[89](اليديمي محمد، 2015، ص 193)،لذلك لم تستفد هذه الأحياء من التجهيزات الأساسية ولا المرافق العمومية إلى حدود سنة 2012، لقد عرفت مدينة الناظور توسعا سريعا في اتجاه الجنوب، حيث ظهرت عدة أحياء انضافت إلى المجال الحضري منذ بداية التسعينات إلى مطلع الألفية الثالثة مثل حي براقة وعريض والمطار ولعراصي وشعالة، وهي كلها امتدت على

---

87 الشويكي مصطفى، 2003، تدبير المدن الكبرى بالوطن العربي حالة مدينة الدار البيضاء، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب؛

88MADELEINE Michaux, 2008, Les mots-clés de la géographie, éditions ayrolles, paris ;

89 محمد اليديمي،2015،العقار وتنظيم المجال بمدينة الناظور، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة؛

حساب الضيعات الفلاحية والحقول التي هي جزءًا من سهل بوعرك الفلاحي، وتعد هذه الأحياء نموذجية في العشوائية نظرا للاستقرار شبه المبكر لوابلٍ هامٍ من السكان الذين ساهموا بشكل مباشر في هذه العشوائية عن طريق تقسيم أراضيهم بالشكل الذي يرضيهم ثم بيعها للوافدين على المدينة. هذا فضلا عن الدور الذي لعبه المضاربون العقاريون الذين احتكروا مساحات واسعة من هذه الأحياء وقاموا بتحويلها إلى تجزئات سرية وبيعها للعمال المهاجرين بأثمان لا تنسجم مع ما توفره هذه التجزئات من تجهيزات وخدمات عمومية[90](السعيدي جميلة وبومعزة الطيب، 2014، ص 142)، وهذه الفوضى أزاحت حجاب الهيبة عن المدينة المعاصرة التي تعيد تشّكل بنياتها وتوافقاتها في إطار التجميل الحضري[91]CHOUIKI M.2010 P 9() الذي يحسّنها ويعيد أملها.

3-3-2) التوسع على حساب السفوح الجبلية (حي إكوناف)

يتميز حي إكوناف بموضع جبلي بامتياز، إذ تسلّق السفوح الجبلية من جميع الجوانب، وشكّل قُرْبُ الحي من المستشفى الإقليمي (مستشفى الحسني) عاملا محفزا للاستقرار فيه، بالموازاة مع ارتفاع أسعار العقار في الأراضي المنبسطة من المدينة.

الصورة 1: مشهد يجسد التوسع العمراني في حي اكوناف

90جميلة السعيدي والطيب بومعزة، 2014، استعمال تقنيات الاستشعار البعدي والصور الجوية في دراسة المجال الحضري: حالة مدينة الناظور، الريف واشكالية التنمية، سلسلة ندوات ومحاضرات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية. ص142؛

91 CHOUIKI Mostapha, 2010, LE PAYSAGE URBAIN DANS LA PRATIQUE URBANISTIQUE AU MAROC, Communication à la Rencontre des Agences urbaines, Ministère de l'Urbanisme, RABAT ;

تُرجع البداية الأولى للحي إلى مرحلة التسعينات بعد ازدهار التجارة المرتبطة بالتهريب حيث تُقدّر مداخيل أجور التجار والوسطاء وممتهني التهريب ما بين 700درهم و3000 درهم يوميا إبان هذه المرحلة حسب نوع التجارة وطبيعة العمل،وساد هذا النشاط في المدينة بل وأمسى مبدؤها العام هو طرق التهريب بين مليلية والناظور[92](سلطان مريم، 1997، ص 16)، ولكن الملفت للانتباه أن التوسع الحديث الذي عرفته خلال الالفية الثالثة –بالخصوص بعد احتجاجات 2011– كان في معظمه ذاتيا وعشوائيا، جدير بالذكر أن عدة أحياء استغلت هذا الفراغ الأمني في البناء العشوائي والشيء نفسه ينطبق أيضا على حي أولاد بوطيب، هذا النوع من البناء جعل الحي يفتقد إلىأبسط أمور التنظيم، إذ أن أزقته ضيقة وبعضها مخصصة فقط للراجلين، والأكثر من هذا، أن كثيرا من منازل هذا الحي مهددة بالسقوط وبُنِيَتْ على أجراف صخرية آيلة للسقوط.

الصورة 2: منازل آيلة للسقوط في حي إكوناف

تُظهر الصورة بشكل جلي تبعات/انعكاسات التوسع العشوائي وعدم احترام قوانين التعمير، حيث بُنِيت هذه المنازل في مرحلة التسعينات وتناسلت بشكل مدهش في الألفية الثالثة مستغلة أحداث سياسية وأمنية عابرة، وهي الآن مهددة بالسقوط أكثر من غيرها.

---

92 مريم سلطان (1999): الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بمجموعة الناظور الكبرى، بحث الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط؛

3-3-3) التوسع على حساب المجالات الغابوية (حي ترقاع)

يقع الحي في شمال مدينة الناظور، وهو عبارة عن تجمع سكاني معزول عن النسيج الحضري لمدينة الناظور، إلا أنه يقع على محور طرقي ديناميكي يربط كل المجال المغربي بمليلية وميناء بني أنصار، الأمر الذي جعله يعرف حركية عمرانية اتسمت بالسرعة والزحف على حساب الغابة.

الصورة 3: مشهد للتوسع العمراني على حساب الغابة في حي ترقاع

تبين الصورة مشهدا لحي ترقاع الذي استفاد من أنشطة التهريب التي توفرها مدينة مليلية، حيث لعب الحي دور تخزين السلع وايداعها منازله إلأن توزع لاحقا على باقي المدن المغربية، فضلا عن تواجد الحي عند نقطة صيد مهمة في بحيرة مرشيكا، إذ بينت الدراسة الميدانية أن حوالي 5/1 من ساكنة الحي يمارسون نشاط الصيد البحري، وفي سنة 1992 تمت ترقيته إلى حي ينتمي إلى تراب مدينة الناظور مستفيدا من عدة تجهيزات متعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزية والخدمات العمومية، وتعزّزت استفادته الحالية من مشاريع وكالة مارشيكا من توسيع للطرقات ومدارات طرقية ومدارس ونقل حضري.

III. المناقـــــشة

عموما، بينت الدراسة الميدانية، أن المدينة توسعت في جزئها الأعظم بشكل عفوي، أو بالأحرى بطريقة عشوائية ماعدا مركز المدينة المتمثل في النواة الإسبانية والحي الإداري، أما الأحياء الأخرى فلا يمكن استثنائها من الظاهرة العشوائية، وهذا ما خلق انعكاسات سلبية تطفو على السطح بين الفينة والأخرى، والأمر يتعلق بمخاطر الفيضانات والأجراف الآيلة للسقوط وحرائق الغابات التي تهدد الأحياء المحاذية للغابة، هذا مرده إلى تظافر عدة عوامل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الفراغ القانوني الناتج عن انقضاء صلاحية تصاميم التهيئة؛ تصميم التهيئة لسنة 2002 الذي ظل 9 سنوات في الدراسة والانجاز نموذجا؛

- تحويلات الهجرة من الخارج الذي جعل من المدينة مدينة سكنى بدون سكان أي استفحال فاحش لظاهرة المنازل غير المأهولة المرتبطة بالرأسمال الخارجي، إذ بينت الدراسة الميدانية أن 17% من منازل أولاد ميمون وباصو مرتبطة بالمهاجرين المقيمين بالديار الأروبية؛
- نمو التجارة الناذرة بالمدينة منذ أواخر الثمانينات الأمر الذي جعلها وجهة جاذبة للهجرة القروية؛
- تغلغل ممارسات المضاربة العقارية التي استحوذت على العقار الخاص داخل المدينة، هذا النوع من الممارسة رَهَنَ توسع المدينة إلى المضاربين العقاريين وتحكّموا في السوق العقارية داخل المدينة، وعليه تمت عرقلة النمو الحضري السليم بتوجيههم توسع المدينة وفق مصالحهم البرغماتية الخاصة بعيدة كل البعد عن التنمية والتهيئة؛
- استغلال فترات الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية (2011/1984...)، إذ استخلصنا من الميدان أن معظم الأحياء العشوائية (حي أولاد بوطيب، إكوناف....) تزامن انطلاقها وتوسعها مع هذه الفترات، باستغلال الانشغال الأمني وغض البصر عن بعض السلوكات العمرانية السرية، وفي إحدى فترات الاضطرابات الاجتماعية بالمنطقة سجل العقار انخفاضا ملفتا في الفترة الممتدة من 1981 إلى 1985 وبلغ في المتوسط أقل من 400درهم[93](URBAMA 1999, p45)في مجموع تراب مدينة الناظور.

---

93 URBAMA, 1999 Nador petite ville parmi les grandes, tours, p45.

أخيرا، جاءت النتائج في اتجاه الفرضيات التي انطلقنا منها بدايةً، كما ساهمت الدراسة في توطين الأحياء التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة، لاسيما المهددة بالخطر، فإذا كان العقار الخاص ساهم في تكريس العشوائية وتأزيم وضع المدينة عمرانيا وبيئيا وتنظيميا، فإن الدولة في شخص مصالحها قادرة على التطلع إلى المستقبل وتجاوز أخطاء الماضي باعتماد مسطرة نزع الملكية من أجل المصلحة العامة وزجر المخالفين وإصدار قرارات الهدم في المناطق المهددة بمخاطرمرتقبة ومحدقة.

خاتـــــمة

نافلة القول، ونهجا على سير المقاربة الخرائطية المعتمدة، فإن خاصية العشوائية متلازمة للتوسع الحضري في مدينة الناظور، وانطلاقا منها اتضح مدى حجم التوسع الحضري في جميع الاتجاهات لاسيما الزحف نحو الاستعمالات الغابوية والفلاحيةوالأراضي الجبلية، وذلك بالنظر إلى موضع المدينة المحصور بين بحيرة مارشيكا شرقا وكتلة كوروكو شمالا وغربا وسهل بوعرك جنوبا، كما تغذى هذا التوسع من الآليات الاقتصادية والاجتماعية (عائدات الهجرة) والجغرافية (الاستقطاب) دون إغفال الآليات الأمنية والرأسمالية.

المراجع

علال زروالي، التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2001؛

CHOUIKI M, 2007, LE PHENOMENE MIGRATOIRE Complexité de la réalité et recoupement des lectures, colloque migration et développement, FES;

KARZAZI Moussa, 2010, colloque l'urbanisation des compagnes au Maroc, RABAT;

BENRBIA K,2006, IMPACT des ActivitésArtisanales sur l'organisation de l'espace à Nador, pp 111-124, Colloque N5 : La Ville Marocaine entre la planification et l'anarchie.FLSH Sais-FES;

AZIZAMimoun 2009, ENTRE NADOR et MLILIA une Frontière Européenne : en Terre Marocaine. Critique économique, 145-155

كرزازي موسى، 2019، دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب تريفة- بركان بجهة الشرق نموذجا، دار النشر حنظلة؛

الشويكي مصطفى، 2003، تدبير المدن الكبرى بالوطن العربي حالة مدينة الدار البيضاء، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب؛

MADELEINE Michaux, 2008, Les mots-clés de la géographie, éditions ayrolles, paris;

محمد اليديمي،2015،العقار وتنظيم المجال بمدينة الناظور، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة؛

جميلة السعيدي والطيب بومعزة، 2014، استعمال تقنيات الاستشعار البعدي والصور الجوية في دراسة المجال الحضري: حالة مدينة الناظور، الريف واشكالية التنمية، سلسلة ندوات ومحاضرات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية. ص142؛

CHOUIKI Mostapha, 2010, LE PAYSAGE URBAIN DANS LA PRATIQUE URBANISTIQUE AU MAROC, Communication à la Rencontre des Agences urbaines, Ministère de l'Urbanisme, RABAT;

مريم سلطان (1999): الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بمجموعة الناظور الكبرى، بحث الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط؛

.URBAMA, 1999 Nador petite ville parmi les grandes, tours, p45

الاحياء الجامعية في المدن الفلسطينية بين الواقع والمأمول من وجهة نظر السكان, جامعات (القدس –الخليل –النجاح الوطنية) كحالات دراسية

University neighborhoods in Palestinian cities between reality and what is hoped from the point of view of the population: Jerusalem, Hebron, and An-Najah National Universities as case studies

د.سامر رداد, دعاء أبو الهوى، تامر مشاهرة، رابعه عياد

قسم الجغرافيا ودراسات المدن – جامعة القدس، فلسطين

الملخص

أضحى عالم اليوم، وبسبب التزايد السريع والمضطرد للسكان يشكل تحدياً حقيقياً أمام صناع القرار ومخططي المدن لا حدات تنمية اجتماعية وتطور اقتصادي والحفاظ على البيئة على مستوى العالم. جميع الدول المتقدمة والنامية تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق تلك الأهداف .لا يغيب عن ذهن أحد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لأن الجامعات هي من أرفع المؤسسات التعليمية و البحثية التي يلعب التعليم والبحث والتطوير الذي تقوده بجانب مؤسسات التعليم العالي الاخرى دورا أساسيا في إحداث التنمية على كافة المستويات المكانية في الدولة سواء كانت وطنية أو إقليمية أو محلية و بشكل أكثراً تحديداً مستوى المدينة التي تقع فيها الجامعة و (الاحياء الجامعية). المحيط المجتمعي للجامعات هو الاكثر تأثيراً وتأثراً بالدور الذي تلعبه تلك الجامعات في عملية التنمية الحضرية. الجامعات الفلسطينية هي أحد مكونات النظام المؤسسي للدولة في إحداث تنمية حضرية مستدامة في فلسطين. لكن من غير الواضح شكل العلاقة المتبادلة بين الجامعة ومحيطها المجتمعي وكان من الصعب إيجاد جهود بحثية في البنية المعرفية للتخطيط الحضري وإدارة التعليم العالي التي تعالج هذه المساحة البحثية مما شكل فجوة معرفية في هذا الجانب و بالأخص في البيئات الحضرية

الفلسطينية. و عليه فإن هذه الدراسة تعالج السؤال الرئيسي و هو كيف يمكن تحسين دور الجامعات الفلسطينية في إحداث تنمية حضرية مستدامة في أحيائها بالاعتماد على أراء و توجهات سكان الاحياء الجامعية؟ اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي و النوعي بالإضافة إلى الاسلوب الكارتوجرافي في جمع و معالجة و تحليل البيانات الأولية ذات العلاقة بالدراسة و أهدافها. أظهرت نتائج الدراسة تباين واضح في توجهات سكان الاحياء الجامعية اتجاه الجامعة و دورها في تنمية و تطوير أحيائهم الجامعية .برز الاثر الايجابي للجامعات على تلك الاحياء من خلال الجوانب الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار أن هذا التطور ليس ناتج عن عملية تنموية منظمة و إنما نتاج لسوق العرض و الطلب و التي أثرت على تركز بعض الانشطة الاقتصادية المرتبطة بالجامعة. كما أثرت الجامعات بشكل إيجابي في بعض الجوانب الاجتماعية لكن عبر الكثير من المبحثين عن ظهور آثار سلبية اجتماعية حسب وجهة نظرهم مثل دخول بعض العادات الاجتماعي الغريبة على مجتمعهم مثل نمط اللباس و انتشار المقاهي و المشاكل بين الطلاب و سكان الحي. من جهة أخرى, أظهرت بعض النتائج توجهات سلبية حول الجانب البيئي مثل انتشار النفايات و بالأخص حول مساكن الطلبة و عدم قيام البلدية بدورها الفعال في جمع النفايات بشكل سليم و مستمر و قد ساهم هذا الاثر في أخذ صورة نمطية سلبية حول الجامعة و دورها السلبي في هذا البعد. وأبرزت الدراسة إشكالية أزمة المرور في محيط الجامعة كأحد أهم الاشكاليات التي تعاني منها تلك الاحياء في ظل عدم كافية مواقف السيارات وخاصة منتسبي الجامعة، بالإضافة الى عدم كفاءة البنية التحية و بالأخص تأهيل الشوارع المحيطة في الجامعة. وأخيراً توصي الدراسة بضرورة وجود تنسيق فعلي و حقيقي بين الجامعات و المجالس البلدية من جهة و سكان الاحياء الجامعية من جهة الاخرى بهدف تطوير تلك الاحياء و حل إشكاليتها. كما يجب العمل على توحيد و تحسين الجهود التخطيطية و التنظيمية لتلك الاحياء لتطويرها و إحداث تنمية حضرية مستدامة فيها و استغلال وجود الجامعات فيها بشكل ايجابي تنموي و هذا يقع على عاتق الحكومات المحلية بالدرجة الاكبر من خلال تطوير إطار تنموي فعال وواضح بين الجامعة و المحيط

المجتمعي لها مما ينعكس إيجابياً على الصورة النمطية للجامعة و تحسين دورها في تنمية الاحياء المحيطة فيها و الاستفادة من مكونات هذا الاحياء في نشر رسالتها التنموية نحو المدينة التي تقع فيها.

الكلمات المفتاحية: الاحياء الجامعية، التخطيط الحضري، التعليم العالي , فلسطين

Abstract

Today's world has become, and due to the rapid and steady growth of the population poses a real challenge for decision-makers and city planners towards achieving the sustainability goals through social development, economic growth, and environmental protection at the Global and local levels. All developed and developing countries seek to achieve their development goals and provide better services at all levels, and this is not achieved unless efforts are combined to achieve these goals. No one can ignore the role of the universities towards supporting sustainable development at global, national, and local levels especially, the universities' neighborhoods within the city environment. The Palestinian universities' neighborhoods are very close to the universities and it's one of the most interaction urban communities with Palestinian universities. Palestinian universities are one of the components of the state's institutional system in bringing about sustainable urban development in Palestine. But it is not clear what is the form reciprocal relationship between the university and its neighborhoods, and it has been difficult to find research efforts in the knowledge structure of urban planning and higher education management that address this research area, which has formed a knowledge gap in this aspect, particularly in Palestinian urban environments. Therefore, this study addresses the main question about how is it possible to improve the role of Palestinian universities in supporting sustainable urban development in their neighborhoods? based on the residents' opinions in the universities' neighborhoods. This study used the descriptive and qualitative approach in addition to the cartographic method in collecting, processing, and analyzing the primary data related to the study and its goals.

The results of the study showed a clear variation in the attitudes of Palestinian universities neighborhoods residents towards the university and its role in the development of their neighborhoods, Where the positive impact of universities on these neighborhoods emerged through the economic aspects, but we noted that this development is not the result of an organized development process, rather the development of the economic activities around the university according to the demand market. Universities also positively affected some social aspects according to some trends, but many respondents expressed negative social effects according to

their points of view, such as entering some social customs that are alien to their society, such as clothing styles, the spread of cafes, and problems between students and residents of the neighborhood. On the other hand, some results showed negative attitudes about the environmental side, such as the spread of waste, especially about student housing, and the municipality's failure to play its effective role in the collection of waste in a sound and continuous manner. This effect has contributed to taking a negative stereotype about the university and its negative role in this dimension.

The study highlighted the problem of traffic crisis in the vicinity of the university as one of the most important problems experienced by those neighborhoods in light of insufficient parking lots, especially university affiliates, in addition to the inefficiency of the infrastructure, especially the rehabilitation of the surrounding streets at the university. Finally, the study recommends the necessity of real and effective coordination between universities and municipal councils on the one hand and residents of university neighborhoods on the other hand in order to develop these neighborhoods and solve their problems. It should also pay more effort from the urban policy-makers, planners, and university managers to unify and improve the planning and organizational efforts towards the Palestinian universities' neighborhoods, and to take advantage of the universities' location in a positive developmental way. the municipalities and local governments must take their responsibilities to develop an effective and clear development framework between the university and its community Which positively reflects on the stereotype of the university and improving its role in developing the surrounding neighborhoods and benefiting from the components of this neighborhood in developing the university and achieve its mission towards the sustainability.

Keywords : Universities Neighborhoods, Urban Planning, Higher Education, Palestine

المقدمة

عالميا, أكثر من 54% من سكان العالم يعيشون في بيئات حضرية و حسب إحصاءات الامم المتحدة فإن أكثر من 66% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050 (United Nations, 2014) . على الرغم من أن المدن تشغل أقل من 1% من مساحة الارض إلا أنها تستوعب أكثر من نصف سكان العالم و اكثر من 75% من الانشطة الاقتصادية و تستهلك أكثر من 75% من الموارد الطبيعية على الكرة الارضية مما يتطلب العمل و بجهد كبير من قبل الحكومات و صناع القرار على مواجهة التحديات الكبيرة الذي يفرضها هذا التزايد المطرد مثل التدهور البيئي و زيادة معدلات الفقر

الحضري و انتشار الجريمة , مما جعل قضايا المدن تحتل المراتب الاولى على الاولويات العالمية (Schneider et al., 2010; Battle, 2007). أكدت الامم المتحدة في أجندتها العالمية للاستدامة و بالاخص الهدف(11) على ضرورة جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة بحيث تعمل هذه المدن على توفير الحياة الكريمة و الامنة لسكانها (Wellard ,2017). لكن ما هو المقصود بالتنمية الحضرية المستدامة ؟ تعرف التنمية الحضرية المستدامة على أنها قدرة المدينة على الحفاظ على البيئة و حمايتها مع دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و توفير الخدمات و سبل العيش الكافية و الكريمة لجميع سكان المدينة في الوقت الحالي و المستقبل (Tang & Lee, 2016). فلسطينياً, الاراضي الفلسطينية تعتبر من المناطق التي تمتلك مستويات مرتفعة من مستويات التحضر حيث تشير أخر التقارير ذات العلاقة بأن معظم الفلسطينين يعيشون في بيئات حضرية بنسبة تبلغ 69% في الضفة الغربية و 81% في قطاع غزة و هذه تعتبر من النسب العالية في مستويات التحضر(ARIJ, 2011).

جميع الدول المتقدمة والنامية تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق تلك الأهداف ، ولا يغيب عن فكر أحد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لأن الجامعات هي أرفع المؤسسات التعليمية حيث يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في في إحداث التنمية على كافة المستويات المكانية في الدولة سواء كانت وطنية أو إقليمية أومحلية أي على مستوى المجتمع المحلي التي تقع فيه الجامعة. يتباين دور الجامعات من مجتمع الى آخر و ذلك تبعاً للانظمة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تقع فيها الجامعة (النويهي ,2014). لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الجامعة فعند علماء التربية :هي مؤسسة تعليمية تقدم التعليم العالي، و من وجهةنظر علماء الاجتماع :هي مؤسسة اجتماعية نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي: مؤسسة هدفها إعداد رأس المال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في الدولة (عزي و إبراهيمي, 2016). أما الخطيب و معايعة عرفوا الجامعة على أنها مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري تعكس المستوى الحضاري للدول و تعمل على تقدمه (الخطيب و معايعة ,17:2006). لذلك سعي المجتمعات للاهتمام بجامعاتها و استحداث المزيد منها ومدها بأسباب

القوة و التطور يعد خيار يتصدر الاولويات ,كما يشكل حجر الزاوية للعملية التنموية في المجتمع و المؤشر الرئيسي لتقدمه و ازدهاره , فضلا عن مساهمة الجامعات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية في المجتمع .(محمد و حمي ,2007 ومالك ،2009).

و أكد الكاتب Diner في كتابه الجامعات و مدنها" Universities and Their Cities" على أن جميع مؤسسات التعليم العالي الموجودة في المدن يجب أن تستفيد استفادة كاملة من موقعها الحضري ، مما يعني استخدام الموارد الهائلة للمدينة لدعم التعليم والبحث وخدمة المجتمع. كما يجب على أعضاء هيئة التدريس و الباحثين في الجامعات دراسة المدينة ، الحكومة المحلية ، الأعمال والتنمية الاقتصادية ، الصحة العامة . وأكثر من ذلك بكثير, حيث قد يتم توجيه بعض هذه الأبحاث من قبل المؤسسات الحكومية أو جمعيات الأعمال المحلية أو المؤسسات الأخرى المعنية بتلبية احتياجات المدينة. لكن يجب إجراء الكثير من هذا البحوث بشكل مستقل من قبل الجامعات. جميع المؤسسات الحضرية لديها فرصة كبيرة لإشراك الطلاب الجامعيين والخريجين والمهنيين في التدريب في بيئة المدينة والتعليم التجريبي ، الذي أصبح شائعًا جدًا في السنوات الأخيرة.كما يجب تعزيزالمسؤولية المدنية بين الطلاب من خلال الخدمة التطوعية. باختصار ،يجب على جميع الكليات والجامعات في المدن أن تتعامل مع بلدياتها في عملية التخطيط التشاركي من أجلتعزيز مهمتها إلى حد كبير في بناء مجتمع معرفي (Diner, 2017) . لا شك فيه أن الجامعة هي أحد المؤسساتالحكوميةو الغير حكوميةالهامة في تفعيل تنمية العنصر البشري و تطوير المعرفة في المجتمع في ظل التغيرات السريعة و المستمرة سواء سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً أو بيئياً أو تكنولوجياً ,مما سيفرض لا محالة حاجة ملحة لتعزيز دور الجامعات بالقيام بوظائف متعددة الجوانب و التي تستطيع من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة أنطلاقاً من أحيائها و مجتمعاتها المحلية و الوصول منها الى العالمية. تتأثر الجامعة وتؤثر في محيطها فلا تتطور الجامعة بمعزل عن المجتمع المدني الذي تعيش فيه فقد اصبح دور الجامعات اكثر تعاظما وتفاعلا فلم يعد من المقبول ان تعطي الجامعة ظهرها للمجتمع بشكل عام و الاحياء التي تقع فيها بشكل خاص فهي تمتلك رصيداً علميا وفكريا وتقنيا يجب توجيه نحو قضايا المجتمع و إشكالياته بشكل عام و الاحياء التي تقع فيها بشكل خاص .(حسن ,2007).

إشكالية الدراسة

الحكومات و مؤسساتها على إختلاف أنواعها و مستوياتها مطالبة بضرورة بناء استراتجيات واضحة و محددة تصب في تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة. من هذا الاستنتاج يمكننا التأكيد على أهمية تطوير دور الجامعات الفلسطينية كأحد مكونات النظام المؤسسي للدولة في إحداث تنمية حضرية مستدامة في فلسطين. كان من الصعب إيجاد جهود بحثية في البنية المعرفية للتخطيط الحضري و إدارة التعليم العالي التي تعالج هذه المساحة البحثية مما شكل فجوة معرفية في هذا الجانب و بالاخص في البيئات الحضرية الفلسطينية. و عليه فإننا في هذا البحث نطرحالسؤال الرئيسي حول دور الجامعات الفلسطينية في إحداث تنمية حضرية مستدامة في أحيائها بالاضافة الى التركيز على كيفية تعزيز هذا الدور و تحسينه, كما أن التخطيط التشاركي و الذي يعتمد على مشاركة السكان في العمليات التنموية يعد من أنجع المناهج التخطيطيةنجاعة, لذلك فإن هذه الدراسة تتناول مشاكل الاحياء الجامعية في فلسطين من وجهة نظر سكان هذه الاحياء و سبل مواجهتهابالمشاركة مع الجامعات و ما هو الدور المطلوب من الجامعة في هذا التطور المنشود من وجهة نظر سكان تلك الاحياء.

أسئلة الدراسة:

1-ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه الاحياء الجامعية في فلسطين من وجهة نظر سكان تلك الاحياء؟

2-ما هو أثر الجامعات الفلسطينية على الاحياء الجامعية من وجهة نظر سكانها؟

3-كيف يمكن للجامعة ان تلعب دوراً ريادياً في تحسين الاحياء الجامعية ؟

أهداف الدراسة:

1-تحديد اهم المشاكل والتحديات التي تواجه الاحياء الجامعية في المدن الفلسطينية .

2-تقيم أثر الجامعات الفلسطينية على احيائها المجاورة.

3-تحسين دور الجامعة في تنمية وتطوير الاحياءالمجاورة لها.

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج النوعي و الكمي بالإضافة إلى الاسلوب الكارتوجرافي في جمع و معالجة و تحليل البيانات الأولية ذات العلاقة بالدراسة و أهدافها. العينة هي العناصر و الحالات المحددة التي يتم اختيارها بأسلوب معين

من مجتمع الدراسة بهدف تحقيق أهداف الدراسة (عليان و غنيم, 2013). علمياُ العينة القصدية لا يمكن تعميم نتائجها و لكن تعتبر أسلوب فعال في معرفة خصائص الفئة المستهدفة من الدراسة (Bernard, 2002). لذلك تم اختيار ثلاث مدن رئيسية في منطقة الضفة الغربية لعمل الدراسة فيها و هي مدن نابلس في شمال الضفة الغربية و مدينة القدس في الوسط كما تم اختيار مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية حيث تشكل هذه المدن أكبر مدن الضفة.

الشكل 1 : التوزيع المكاني للجامعات الفلسطينية و أحيائها في الضفة الغربية

تم إختيار موقعين لحرمجامعةالنجاح الوطنية في مدينة نابلس و كذلك تم إختيار أربعة مواقع لجامعة القدس في مدينة القدس وضواحيها منها ثلاث مواقع في داخل مدينة القدس التي تخضع للسيطرة الاحتلالية الاسرائيلية و موقع الحرم الرئيسي للجامعة في بلدة أبو ديس في منطقة ضواحي القدس الشرقية أما في مدينة الخليل فتم إختيار موقع واحد لجامعة الخليل كما موضح في الشكل 1. كما تم تحديد مسافة 1200 متر حول حرم الجامعة في كل موقع لتحديد منطقة الاحياء الجامعية و التي توزعت على سبعة مواقع في المدن المستهدفة. قام فريق البحث بزيارة المواقع السبعة بهدف إجراء البحث الميداني و الملاحظة الشخصية

بالاضافة الى إجراء المقابلات الشخصية مع سكان تلك الاحياء و التي بلغت 80 مقابلة بواقع 20-30دقيقة لكل مقابلةفي كل موقع مستهدف. تم تسجيل المقبلات صوتيا من قبل الباحثين الميدانيين والذي تكون من ثلاث باحثين و الذين هم طلاب في مرحلة البكالوريس في برنامج الجغرافيا و دراسات المدن في جامعة القدس بعد أن خضعو لتدريب مكثف على عملية إجراء البحوث الميدانية و تحليل البيانات النوعية .

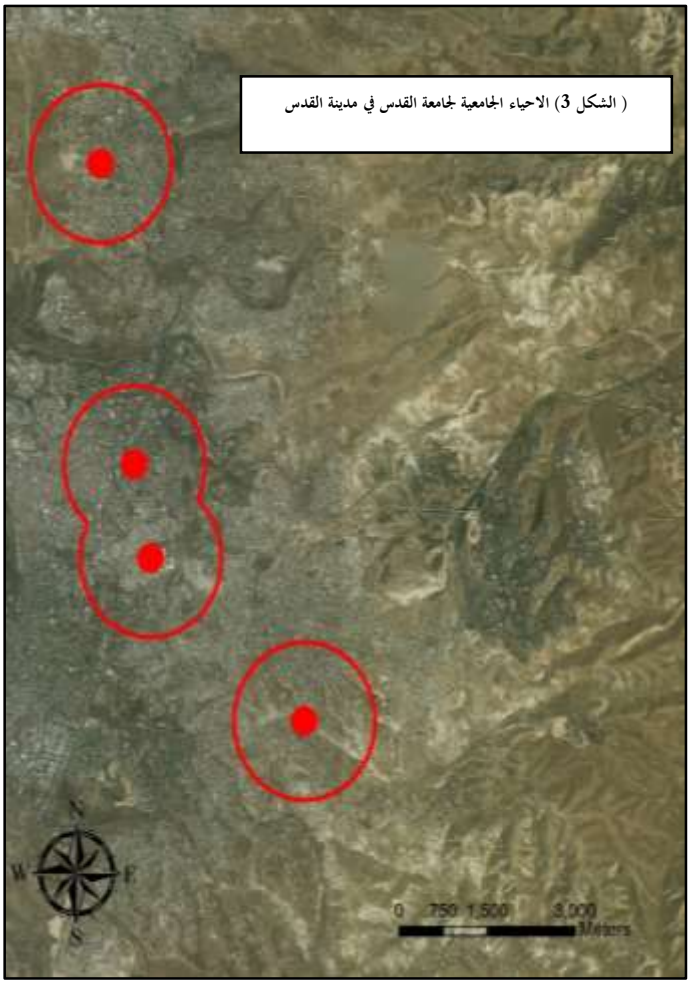

بعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات الميدانية قام فريق البحث بعملية تفريغ المقابلات الشخصية و تحليلها الى نصوص مكتوبة بإستخدام برنامج (Microsoft Word). بعد الانتهاء من تفريغ المقابلات الشخصية قام فريق البحث بعملية تحليل المحتوي (Content Analysis) حيث يعتبر تحليل المحتوى من الطرق التحليلية المعروفة في مجال البحوث النوعية و التي تهدف الى تصنيف السلوك و التوجهات و إحصائها كمياً حيث يتم عد المرات التي يتكرر فيها السلوك (Babbie,2007).

تم تفريغ الاستمارت و التسجيلات الصوتية و من ثم العمل على تحديد التماثلات و التشابهات المنطقية بين إجابات المبحوثين و من ثم ترميزها حتى الوصول في النهاية الى المواضيع الرئيسة (Main Themes). تم إستخراج خمسة أبعاد كمواضيع رئيسية كنتاج لعملية تحليل المحتوى و التي تتضح بشكل رئيسي في الجزء الخاص بالنتائج في هذه الدراسة.

النتائج و المناقشة:

هذا الجزء يستعرض أهم النتائج التي توصل اليها الباحثين في مواقع الدراسة السبعة و التي توزعت في الاحياء الجامعية لثلاث جامعات و هي جامعة القدس في مدينة القدس و جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس و جامعة الخليل في مدينة الخليل.

أولاً: العلاقةبين سكان الحي والجامعة من وجهة نظر سكان الحي

الجامعة هي في قلب و عصب هذا المجتمع فلا تعمل الجامعة بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني وتبين لنا ذلك من خلال العمل الميداني الذي اجرى على الاحياء الجامعية في القدس والخليل ونابلس فقد اظهرت النتائج ان العلاقة بين سكان الاحياء الجامعية والجامعة تتسم بالايجابية في بعض الجوانب وسلبية في جوانب اخرى فتمثل الدور الايجابي في زيادة نسبة الافراد المقبلين على التعليم من ابناء تلك الاحياء و بالاخص الفتيات بحكم عامل القرب وتحقيق المصالح المشتركة للطرفينكما عملت الجامعات في تلك الاحياء على زيادة نسبة الوعي لدى اولياء الامور عن اهمية التعليم بحكم التفاعل الثقافي و الاجتماعي مع بيئة الجامعة ,لكن على الرغم من ذلك كان هناك توجه سلبي من قبل ساكني تلك الاحياء و الذين عبرو أن الجامعات في أحيائهم يقتصر دورها على احداث الفوضى و الازدحام وزيادة التلوث مما جعلهم يميلون الى إعتبار الجامعة جسم دخيل على مجتمعهم.

ثانياً: الأثار الاقتصادية للجامعة على الحي من وجهة نظر سكان الحي

وجودالجامعة في الحي من وجهة بعض المبحوثين ادى الى وجود نمو إقتصادي في تلك الاحياء من خلال إقامة مشاريع سكنية للطلبة ومحلات تجارية مرتبطة بوجود الجامعة مثل المطاعم و المقاهي و المحلات التجارية. من جهة اخرى, تمثل دورها السلبي بالنسبةلسكان الاحياء في ارتفاع اسعار الاراضي المحيطة بالجامعاتواقتصار الخدمات على ما يخص الطلاب فقط من مأكلومشرب وعدم وجود تنوع في المحلات التجارية و التي اعتبروها مصدر لفشل التخطيط من الناحية الاقتصادية في المنطقة التي تتواجد فيها تلك الجامعات.

ثالثاً: الاثار الاجتماعية للجامعة على الحي من وجهة نظر سكان الحي

ان للجامعة تاثير كبير من الناحية الاجتماعية على الاحياء المحيطة بها حسب اراء المبحوثين حيث تتطور مفهوم التعليم و الرغبة بالتعليملديهم كما زاد التنوع الثقافي في تلك الاحياء مما ادى الى توثيق وتعزيز في الروابط الاجتماعية بين الافراد القادمين من قرى ومدن اخرى مختلفة عن بيئتهم الاجتماعية وبين سكان الاحياء. لكن على الرغم من ذلك, كان هناك من يعارض هذا الدور حيث عبرو عن توجهاتهم بان وجود الجامعة في أحيائهمهو ظاهرة سلبية حيث انتشرت العديد من العادات و السلوكيات المختلفة عن عاداتهمو التي اثرت على بنيتهم الاجتماعية و الثقافية مثل الاختلاط بين الجنسين و انتشار المقاهي و العنف المجتمعي .

رابعاً: الاثار البيئية للجامعة على الحي من وجهة نظر سكان الحي

إزداد الاهتمام باهمية الحفاظ على البيئة نتيجة وجود الجامعة في الحي من خلال الاهتمام بزرع الاشجار وانشاء الحدائق ووضع القوانين لمنع الاعتداء على الطبيعة ,لكن هذا الاهتمام تركزفيالاحياء التي توجد فيها الجامعة في مدينة القدس.لكنالصورة تختلف في تاثير الجامعة على البيئة المحيطة في مناطق جامعة القدس في حرمابوديس وجامعة الخليل في مدينة الخليل و جامعة النجاح في مدينة نابلس حيث كان دور الجامعة على البيئة يقتصر على الاثرالسلبي و لم تلعب الجامعة دوراً جوهرياً في تجميل الحي المحيط بها بل على العكسزادتنسبة التلوث الناتج عن ازمة المواصلات والنقل وزيادة نسبة النفايات المتجمعة امام السكنات الطلابية ووجود تقصيرمن قبلالبلديات اتجاه ازالتها كما عبر السكان عن غضبهم بسبب كثرت وجود السكنات فلم يعد يوجد في المنطقة أي اراضي زراعية او مفتوحة او ترفيهية خالية بسبب زيادة الطلب على الارض لصالح بناء اسكانات طلابية في ظل عدم وجود مخطط استراتيجي و مجالي فعال يخدم مصلحة سكان تلك الاحياء حسب تعبيرهم .

خامساً: أبرز واهم المشاكل التي تواجه الحي من وجهة نظر سكان الحي

بناءً على تطوير نمط التشابهات و الاختلافات المنطقية بين المواقع السبعة للاحياء الجامعة في ثلاث مدن رئيسية فقد ظهرت أهم الاشكاليات من وجهة نظر السكان في الاحياء المحيطة بالجامعات الفلسطينية المستهدفة على النحو التالي:

الاشكاليات السياسية و الجيوسياسية

تركزت في احياء جامعة القدس في مدينةالقدس كنتاجلوجود جامعة القدس في مدينةالقدس الشرقية و التي تخضع الى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي . عملت السلطات الاسرائيلية و المتمثلة في بلدية الاحتلال في مدينة القدس على تقويض عمل جامعة القدس في المدينة و محاربة وجودها بصفتها اكبر و اهم مؤسسة تعلمية فلسطينية في مدينة القدس الشرقية من خلال التضييق عليها و منعها من البناء و التطور و فرض ضرائب باهضة عليها مما حد من تأثير الجامعة على الاحياء المقدسية المحيطة بها. كما أن وجود الحرم الرئيسي للجامعة في بلدة ابوديس و الواقعة في ضواحي مدينة القدس الشرقية و قرب الحرم من جدار الفصل العنصري و معسكرات الجيش الاسرائيلي ادى الى زيادة اقتحامات الجيش للحي الجامعي في منطقة ابو ديس و حدوث اشتباكات عنيفة في محيط الجامعة بين طلاب الجامعة و ابناء الحي من جهة و الجيش الاسرائيلي من جهة اخرى . كما ان الجيش الاسرائلي يعمل دائما على هدم المباني المحيطة بالجامعة و مرافق الجامعة مثل ملعب الجامعة و الذي تم تدميره اكثر من مرة . جامعات النجاح في مدينة نابلس و الخليل في مدبنةالخليل لم تشهد مثل هذه الاشكاليات السياسيةو الجيو سياسية مع انها تتعرض لهذه الهجمات من خلال اقتحام الجيش الاسرائيلي لمدن نابلس و الخليل.

الشكل 5 : إقتحام قوات الجيش الاسرائيلي لحرم جامعة القدس -أبوديس

اشكاليات البيئة والبنية التحتية

تتشابه أحياء جامعات القدس و الخليل و النجاح في اشكاليات البيئة مثل الازحام الشديد حول الجامعات بسبب ضيق الشوارع و عدم توفر مواقف للسيارات بالاضافة الى التلوث البيئي و بالاخض التلوث الهوائي و الضجيج و ظهرت هذه الاشكاليات بشكل واضح في أحياء جامعة القدس حرم ابو ديس و جامعة الخليل و جامعة النجاح . كما ظهرت اشكاليات ضعف و عدم وجود البنية التحتية بشكل واضح في حي الجامعة في بلدة ابويس حيث لا يوجد شبكة صرف صحي و يعتمد الحي على الحفر الامتصاصية في ظل تزايد عددالطلاب في الحي مما يشكل مشكلة بيئية كبيرة للحي و لم تظهر هذه المشكلة بشكل واضح في احياء جامعات النجاح و الخليل. تناقص و إنعدام المساحات الخضراء و المنظر الجمالي في جميع الاحياء الجامعية المستهدفة زيادة العمران بشكل كثيف و غير مخطط في المحيط المجالي للجامعة برز كاحد اهم الاشكاليات التي تواجه الاحياء الجامعية مما يظهر الجامعة كعامل سلبي على تلك الاحياء من وجهة نظر السكان و يعطي صورة نمطيةسلبية للجامعة في ذهنية المواطن الفلسطيني و هذا يتعارض مع الدور الذي يجب على الجامعة ان تعلبه على الصعيد البيئي إتجاه الحي و الميدنة التي تقع فيها الجامعة.

الشكل 6: الازحام المروري أثناء خروج الطلبة من جامعة النجاح الوطنية -حرم الجنيد في مدينة نابلس

الشكل 7: التلوث البصري و في شارع جامعة القدس - أبوديس

إشكاليات البعد الاقتصادي

ارتفاع اسعار الاراضي في الاحياء الجامعية شكل منفعة اقتصادية لفئات محددة من سكان تلك الاحياء و هم اصحاب الاراضي و العقارات و لكنه شكل عبء إقتصادي لفئات اخرى من المجتمع المحلي للاحياء الجامعية حيث ارتفعت اسعار الايجار و العقارات بشكل كبير مما دفع بهذه الفئات الى الهجرة الى خارج احيائهم لعدم قدرتهم على دفع الايجارات و الاستثمار في منطقتهم. كما أن التخصص الوظيفي للانشطة التجارية و الخدماتية و المرتبط بشكل رئيسي بالجامعة و طلبتها ادى الى حرمان الحي من التنوع الاقتصادي في الاحياء الجامعية مما ادى الى تناقص بعض الانشطة الاقتصادية تلك الاحياء مثل النشاط الزراعي و الصناعي.

الشكل 8: الكثافة العمرانية و إنتشار المباني حول حرم جامعة الخليل في مدينة الخليل

اشكاليات البعد الاجتماعي

الصراع الثقافي و الاجتماعي بين سكان الاحياء الجامعية من جهة و الطلبة من جهة اخرى و المبني على اختلاف العادات و التقاليد و القيم المجتمعية ادى الى ظهور اشكاليات مجتمعية هددت في كثير من الحالات السلم المجتمعي للاحياء الجامعية. بالاضافة الى دخول سلوكيات جديدةغير مرغوبة من قبل سكان الحي الجامعية وتاثيره السلبي على ابناء الحي من وجهة نظرهم. كما ظهر نوع جديد من الصراع الاجتماعي في تلك الاحياء و المتمثل في في صراع داخلي بين فئات المجتمع المحلي مثل العشائر و العائلات و التنظيمات السياسية للسيطرة على الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بالجامعة ومحيطها.

إشكاليات التنسيق المؤسسي و المجتمعي بين الجامعة و الحي الجامعي

اجمع سكان الاحياء الجامعية في مناطق القدس والخليل ونابلس على ضعف التنسيق المجتمعي و المؤسسي بين الجامعة و سكان الحي حيث لا يوجد على حد تعبيرهم جهة مخصصة للتنسيقبين سكان الحي والجامعة وان وجدت فهي مجهولة بالنسبة لهم. و لا تخدم مصلحة سكان الحي , إنما هي مقتصرة على بعض الشخصيات و الافراد و العائلات حسب مدى قوتهم العشائرية و التنظيمية و الاقتصادية مما يخلق نوع من الفوضى التنسيقية بين الجامعة و احيائها.

مطالب سكان الاحياء الجامعية نحو تطوير أحيائهم

بعد التعرف على أهم الاشكاليات التي تواجه سكان الاحياء الجامعية يعد السؤال الاكثر أهمية ماذا يريد سكان نلك الاحياء من وجود الجامعة في أحيائهم ؟ تركزت مطالب السكان حول إمكانية توظيف أبنائهم في مرافق الجامعة بشكل عادل. كما عبرو عن رغبتهم بان تقوم الجامعة بتوفير مواقف سيارات كافية لكوادرها و طلبتها و زائريها و تطوير شبكة الطرق حول الجامعة من حيث كفاءة تلك الطرق و توفير ممارات للمشاة و جسور لعبور الطلبة. كما طالبو الجامعات بتوفير مساحات خضراء و حدائق في احيائهم . كما طالبو ان تفتح الجامعة ابوابها لهم لاستخدام بعض المرافق الثقافية و الرياضية . طالبو الجامعات ان تهتم بهم من خلال تطوير شبكة تواصل و تنسيق لتطوير احيائهم و حل الاشكاليات المرتبطة بوجود الجامعات في احيائهم.

يتضح مما سبق أن مطالب سكان الاحياء الجامعية هي حق لهم و مشروعة و لكن السؤال الجوهري الان, هل تتحمل ادارة الجامعات المسؤولية عن تحقيق جميع هذه المطالب؟ بالطبع لا فهنا يظهر دور البلدية او الحكومة المحلية التي تتحمل المسؤولية عن كثير من هذه المطالب. و هنا يظهر أهمية التخطيط التشاركي الاستراتيجي بين الجامعة و البلدية و سكان الحي الجامعي فلا يجوز للجامعة ان تدير ظهرها لاحيائها الجامعية و محيطها و لا البلدية ان تدير ظهرها للجامعة و مسؤوليتها اتجاه تلبية حاجات الجامعة الاستراتيجية و أحيائها المحيطة لان الجامعة و الحي الجامعي هما من أهم مكونات النظام العمراني و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للمدينة او البلدة التي تقع في الجامعة.

الاستنتاجات و التوصيات

أظهرت نتائج الدراسة تباين واضح في توجهات سكان الاحياء الجامعية إتجاه الجامعة و دورها في تنمية و تطوير أحيائهم الجامعية . حيث برز الاثر الايجابي للجامعات على تلك الاحياء من خلال الجوانب الاقتصادية حيث عبر كثير من المبحوثين

على أن الجامعة لعبت دوراً هام في تطوير الاحياء إقتصادياً من خلال فتح مشاريع إقتصادية مثل إنتشار المطاعم و المحلات التجارية و مكاتب الخدمات الطلابية, بالاضافة الى تطور قطاع الاسكانات الطلابية و لكن تجدر الاشارة الى أن هذا التطور لم يرتبط بعملية تنموية منظمة من قبل السلطات المحلية والجامعة و إنما تتطورت بشكل عشوائي مرتبط بسوق العرض و الطلب و مبادرات فردية أو عائلية لاصحاب الارض و المستثمرين في مناطق الاحياء الجامعية, مما شكل ضغط على البنية التحتية و قطاع الخدمات في المنطقة و سبب العديد من الاشكاليات و التي ستشكل تحديات أما المخططين و صناع القرار في هذه المدن . بناءً على ذلك المطلوب هو مبادرات و تدخلات من قبل صناع القرار و المخططين و المجالس البلدية و الجامعات بالشراكة مع المجتمع المحلي في تلك الاحياء لوضع خطط تنموية مبنية بالاساس على خطة إستراتيجية للمدينة لانعاش و تطوير تلك الاحياء بما يساهم في تطوير تلك الاحياء و جعلها أحياء جامعية معاصرة تلبي حاجات المجتمع المحلي و الجامعة في نفس الوقت.

كما أظهرت النتائج أن الجامعات أثرت بشكل إيجابي في بعض الجوانب الاجتماعية و لكن عبر الكثير من المبحوثين عن آثار سلبية أجتماعية حسب وجهة نظرهم من النواحي الاجتماعية مثل دخول عادات إجتماعية غريبة على مجتمعهم مثل اللباس و إنتشار المقاهي و المشاكل بين فئة الطلاب و سكان الحي. مما يتطلب من صناع القرار و المخططين في الجامعات و المجالس المحلية على بذل جهد أكبر في عملية التوعية المجتمعية سواء للطلاب أو سكان الحي للتعايش و التكامل مع الحفاظ على خصوصية تلك الاحياء الاجتماعية و متطلبات الطلبة و زيادة المبادرات و الانشطة الاجتماعية و الثقافية لابراز الدور الايجابي للجامعة على تلك الاحياء ثقافياً و إجتماعياً.كما أظهرت نتائج الدراسة أن سكان الاحياء يعانون في الجوانب البيئية حيث لم تظهر الاثار الايجابية الا في مناطق و حالات قليلة و محددة , لكن المعظم عبر عن الاثار السلبية في الجانب البيئي مثل إنتشار النفايات و بالاخص حول مساكن الطلبة و عدم قيام البلدية بدورها الفعال في جمع النفايات بشكل سليم و مستمر و قد ساهم هذا الاثر في أخذ صورة نمطية سلبية حول الجامعة و دورها السلبي في هذا البعد. مما يتطلب جهود أكبر و بالاخص من قبل السلطات المحلية و بالتعاون مع الجامعة في الحد من هذه الظاهرة كما يتطلب من جانب الجامعة أخذ المبادرة في تثقيف الطلبة حول أهمية إظهار صورة حضارية عنالجامعة من خلال الممارسات البيئية السليمة في تلك الاحياء الجامعية.

و أبرزت الدراسة إشكالية أزمة المرور في محيط الجامعة كأحد أهم الاشكاليات التي تعاني منها تلك الاحياء في ظل عدم كافية مواقف السيارات و خاصة منتسبي الجامعة. بالاضافة الى عدم كفاءة البنية التحية و بالاخص تأهيل الشوارع المحيطة في الجامعة. لذلك, يجب العمل توفير مواقف سيارات و تخطيط قطاع المواصلات العامة والخاصة بما يتلائم مع حاجات الاحياء الجامعية. و هذا يتطلب مخططات تفصلية في إطار التخطيط الاسترتيجي المكاني للمدينة التي تقع فيها الجامعة و بالطبع يجب العمل مع الجامعة و صناع القرار فيها. و هذا يقودنا الى قضية جوهرية في الدراسة و عملية التنسيق بين الجامعة و المجتمع المحلي حيث أظهرت الدراسة أن هناك عدم وجود قنوات إتصال و مشاركة بين سكان الحي و الجامعة الا من خلال جهود فردية و عائلية . لذلك يجب خلق و إنشاء قنوات إتصال و تنسيق منظمة في أطر قانونية و مؤسسية تخدم سكان الحي و تلبي إحتاجات الجامعة.

التمويل:

هذا الجهد البحثي هو جزء من المشروع البحثي *"التخطيط الاستراتيجي لتعزيز دور الجامعات الفلسطينية في التنمية الحضرية المستدامة في فلسطين : جامعة القدس , جامعة النجاح الوطنية, جامعة الخليل كحالات دراسية"* و الممول من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية و مجلس البحث العلمي في إطار برنامج (دعم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني- رقم 0315). لذلك يتوجه فريق البحث بالشكر لعمادة البحث العلمي في جامعة القدس و وزارة التعليم العالي و مجلس البحث العلمي على تمويل أنشطة هذا المشروع.

المراجع العربية :

النويهي, أية .(2017). دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره علي المجتمع. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية. برلين –المانيا. https://democraticac.de/?p=1905.

الخطيب،أحمد ومعايعة عادل (2006)الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة (الطبعة الأولى). جدارا للكتاب العالمي،عمان.الاردن.

حسن، اميرة محمد. (2007) . نحو توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع ،ورقة علمية مقدمة الي جامعة البحرين –كلية التربية في المؤتمر السادس , البحرين .

عليان، ربحي و غنيم، عثمان. (2013). أساليب البحث العلمي : النظرية و التطبيق. عمان : دار الصفاء.

عزي, الاخضر و إبراهيمي, نادية . (2016). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دارسة لواقع الجامعة الجازئرية), المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي . جامعة السوان للعلوم و التكنولوجيا. السودان.

مالك، شعبان,(2009). الجامعة والتنمية تأثير او تأثر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد الرابع.

محمد، جاجان جمعة واحمد محمد، حمي (2007). دور الجامعة في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. رسالة جامعية، جامعة دهوك –العراق.

المراجع الاجنبية :

- Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) 2011. Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory-A. human rights based approach, Jerusalem.
- Battle, G. (2008). Sustainable Cities: *The Endless City. Phaidon, London Pg*, 386-393.
- Babbie, E. (2007). The Practice of Social Research 10th Edition. Wadsworth, a Division of Thomson Learning.
- Diner, S. J. (2017). *Universities and their cities: Urban higher education in America*. JHU Press.
- Schneider.A, Friedl.M.A, Potere.,D. (2010). Mapping global urban areas using MODIS 500-m data: New methods and datasets based on 'urban ecoregions'.Remote Sensing of Environment . 114(8)1733-1746.
- United Nations. (2014). World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, Highlights. Department of Economic and Social Affairs. Population Division, United Nations.
- Wellard, H. (2017). Sustainable development goals. Incite, 38, 16–17. Retrieved from https://search. informit.com.au/fullText;dn=717498267999443;res= IELHSS.

وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن القروي بالمغرب: تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة : الرهانات وحدود النجاح

The weight of the interference state in the structure of rural housing: village units the irrigated sector of Doukkala

د. خاليد الحاضري[1]، د .حاميد اعنيبر

باحثان في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

anaibarhamid@gmail.com[1] Elh-82@hotmail.fr[2]

الملخص:

تتمحور مضامين هذه الورقة حول بعض جوانب تدخل الدولة في تحديث السكن الريفي بالقطاع المسقي بدكالة من خلال إحداث وحدات قروية للتجهيز والتسيير. وتهدف هذه الدراسة إلى ابراز التصورات المتوخاة من المشروع، وكذا العوامل التي أعاقت نجاح هذه التجربة. كما تسعى إلى ابراز بعض الجوانب من التحولات الوظيفية للوحدات القروية وخاصة القريبة من محيط المراكز الحضرية بالقطاعات المسقية، والتي تحولت من نقط لتجميع القرويين إلى منامة للعمال الحضريين ومنفد للتوسع العمراني الحضري، وذلك في سياق استنفاذ تلك المراكز لرصيدها العقاري. وتشير هذه الورقة في الأخير إلى أن الجهود المبذولة من أجل تحسين السكن القروي وتعزيز أدواره السوسيو-اقتصادية انطلاقا من هذه التجربة، جرت بدون تشاور وبدون اشراك الساكنة، وبالتالي لم تتمكن من الإجابة على إشكالية السكن بخصوصياته في الوسط القروي. كما عانت هذه التجربة من غياب أي التقييم أو ترصد، مما أضاع العديد من الفرص لجعل ورش تنمية السكن القروي وسيلة لتحسين إطار عيش الساكنة القروية، والنهوض بجاذبية المجالات القروية وجعله رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية .

الكلمات المفاتيح: السكن الريفي–الدوار–الوحدات القروية للتجهيز والتسيير–الهيكلة القروية.

Abstract

The contents of this article are centered about some aspects of state interference, in the modernization of rural housing in the irrigated sector of Doukkala, by creating village units, and with the aim highlighting the desired projections of this project. This study also seeks to inventory some aspects of career transformations for village units, especially near the urban centers located in the heart of the irrigated sectors, which turned form points of assembly of peasants to an urban suburb, and in the context of these centers exhausting their real estate reserves.

Keyword words: Rural housing- Village units-Dour-Rural restructuring.

تقديم عام: السياق والطرح الإشكالي

شكل الإعداد الهيدروفلاحي إحدى أهم أساليب الإعداد التي اتبعها المغرب من أجل النهوض بأوضاع بواديه وتحقيق الاكتفاء الذاتي وادخال مزروعات جديدة . بيد أن هذه التجربة ركزت في مضمونها على تغير بنية ووسائل الإنتاج، لكنها أغفلت الاهتمام بالسكن الريفي. هذا الأخير شهد بالموازاة مع الإعداد الفلاحي تحولا في اتجاهين مختلفين؛ فلقد ساهم الإعداد وعمليات الضم المرافقة لها في نزوع السكن إلى التجمع في أماكن السكن المتجمع واتجاه السكن إلى التفرق في أماكن السكن المتفرق. وقد شكل الصنف الأخير حضورا مهما وانتشارا ضمن المشهد السكني العام.

تعتبر منطقة دكالة من أهم المجالات بالمغرب التي شهدت تحديثا فلاحيا، تمحور حول خلق مجموعة من القطاعات المسقية، بيد أن الاعداد ركز على تغير بنية ووسائل الانتاج، من خلال ادخال مزروعات جديدة وممارسة التكثيف الفلاحي على نطاق واسع سواء في الزراعة أو تربية الماشية. وكان من نتائج الإعداد على صعيد المشهد السكني إن اختفت الخيام والنواويل، وظهر السكن الصلب وحدثت تغيرات على مستوى هندسة البيوت ووظائفها. لكن هذه التحولات الإيجابية

حملت في طياتها نتائج سلبية، حيث إن الإعداد وعمليات الضم المرافقة له، ساهمتا في تزايد نزعة السكن نحو التشتت المبالغ فيه، وهذا يتعارض مع منطق التحديث الفلاحي ويزيد من تكاليف التجهيزات الهيدروفلاحية، ويعسر مأمورية التأطير والإرشاد الفلاحي. وفي هذا السياق أنجز المكتب الوطني للري دراسة خلال الستينات من القرن الماضي، توصل من خلالها أن نجاح عملية الإعداد ستظل دون النتائج المرجوة، طالما ظل السكن الريفي متشتا على المشارات الفلاحية، لأن التجهيزات الهيدروفلاحية مهما تم توطينها داخل المجال، فأنها ستظل بعيدة عن السكان، وهذا يساهم في ضعف الاستفادة الجماعية من هذه التجهيزات. ولتجاوز هذا المشكل اقترح تصميم الهيكلة القروية إنشاء وحدات قروية للتجهيز والتسيير، بهدف تجميع الساكنة وربط إنشاء هذه الوحدات بالتجهيزات الأساسية والاجتماعية. وبالفعل وإبان السبعينات من القرن الماضي شرع في إنجاز هذه الوحدات القروية، بهدف تحقيق الرهانات السالفة الذكر. بيد أن هذه التجربة اقتصرت على القطاعات التي تم ريها بعد 1970، وحتي داخل هذه القطاعات فقد واجهتها صعوبات متداخلة ومركبة، حالت دون نجاحها.

وفي العقد الأخير، وبفعل التوسع الحضري للمراكز الحضرية المتواجدة في قلب القطاعات المسقية، وخاصة مدينة سيدي بنور، هذه الأخير شهدت نموا عمرانيا سريعا، استنفدت معه رصيدها العقاري، وأضحت بنياتها محاطة بقنوات السقي، وبالأراضي الفلاحية المسقية والغير القابلة للتعمير في ظل قانون الاستثمار الفلاحي لسنة 1969الذي يمنع البناء فوق الأراضي المسقية. أمام هذا الوضع أصبحت الوحدات القروية للتجهيز التسيير وخاصة تلك القريبة من محيط المدينة تشكل منفذا للتوسع الحضري، حيث باتت ملجأ للأسر الحضرية بهدف الحصول على مساكن، وقد ساهم هذا الوضع في تغير المضمون الوظيفي لهذه الوحدات، والتي تحولت من نقط لتجميع القرويين إلى منامة للعمال الحضريين.

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي من خلال تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، كما تحاول الوقوف على أهم العوامل التي اعاقت نجاح التجربة، مع الوقوف عن المسار الوظيفي الجديد لهذه الوحدات القروية.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

1-إشكالية الدراسة:

تعتبر قضية التنمية الريفية المستدامة إحدى أهم القضايا المعاصرة, إلا أن سبل تناولها تظل غير واضحة, وتقتضي بالضرورة تنويع المقاربات والأدوات المنهجية لبلوغ إلى الأهداف المتوخاة, بما أن موضوع الدراسة يقارب وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن القروي، فإن الإشكالية المدروسة تقدم نفسها على الشكل الآتي: ما وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي بأرياف دكالة من خلال تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير ؟ما العوامل التي أعاقت نجاح التجربة؟ وما انعكاسات هذا الفشل على صعيد المشهد السكني؟ وما مظاهر تحول المضمون الوظيفي لبعض الوحدات القروية للتجهيز والتسيير؟.

2-منهجية الدراسة وأدواتها

إن مقاربة التساؤلات المشار إليها أعلاه تتطلب الاعتماد على أدوات منهجية, أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية والبحث الببليوغرافي والوثائقي والإحصائي, من خلال الاعتماد على جذاذة إحصاء هذه الوحدات لفترات متباينة, وذلك بهدف قياس وثيرة البناء والكشف عن مضامينه من خلال الربط العلاقة بين البنيات ومهن أرباب الأسر, مع تدعيم المعطيات الكمية والنوعية بمجموعة من الاقتراحات التي تخدم أهداف التنمية الريفية, لاسيما في الجانب المرتبط ببلورة تصور نموذج تنموي جديد بالأرياف, يجيب عن الحاجيات ويتكيف مع المستجدات.

3-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

-الوقوف على وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي, من خلال تجربة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة, وخاصة الدوائر التي تم ريها بعد 1970؛

-الوقوف على أهم العوائق التي حالت دون تحقيق هدف تجميع السكن وربطه بالتجهيزات الاجتماعية والأساسية؛

-إبراز بعض مظاهر التحولات الوظيفية للوحدات القروية للتجهيز والتسيير في الوقت الراهن, والوقوف على السياق العام الذي افرز ذاك التحول.

4-الدراسات التي اهتمت بموضوع السكن الريفي

إلى حدود السبعينات من القرن الماضي؛ ظلت دراسات النظرية حول السكن الريفي قليلة، واقتصرت على بعض الملتقيات أو المقالات وتقارير رسمية، وتبقى أهم دراسة تطرقت لموضوع السكن الريفي في هذه الفترة، هي تلك التي قدمها هانسن حول السكن والمجتمع بالبلدان المغاربية, حيث تناول الكاتب السكن من خلال البلدان المغاربية الثلاث, مقتصرا على مقاربة مفاهمية, مكنت من التميز بين أشكال التجمعات السكنية في بوادي ثلاث بلدان مغاربية، منها المغرب[94].

شكلت التسعينات من القرن الماضي بداية نشاط الدراسات حول السكن الريفي، وهذا راجع إلى انتباه الباحثين الجغرافيين بالنقص الحاصل، على مستوى الدراسة النظرية والميدانية في موضوع السكن الريفي، وقد تجسد ذلك من خلال مجموعة من الدراسات:

-رسالة أحمد بلعسري(1988) تحت عنوان "التحديث الفلاحي وتطور المراكز الحضرية بسهل دكالة المسقي"[95]، وقد حاولت هذه الدراسة مقاربة الظاهرة الحضرية بالمنطقة ضمن ثلاث أنساق متباينة:

-النسق الجهوي: حيث تم طرح المكونات المجالية بدكالة، وعلاقتها بالظاهرة الحضرية، لتؤكد الدراسة أن ضعف الظاهرة الحضرية بدكالة سمة مميزة لهذا المكون الجهوي، وأن دخول السقي ساهم في تحريك عجلة العمران ؛

-النسق الحضري: حيث تم الوقوف على آليات النمو الحضري، وتحديد دور السقي في نموا للمراكز الحضرية في بعدها الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي؛

-النسق الاقتصادي المجالي: حيث طرحت هذه الدراسة دور هذه المراكز في قدرتها على تنظيم علاقتها الاجتماعية والاقتصادية.

وتتجسد أهمية هذه الدراسة، بالرغم من انتماءها الظاهري إلى الجغرافية الحضرية في كونها تساعد على فهم واقع التمدين وإشكالاته بدكالة، فضلا عن ذلك فقد طرحت إشكالية السكن الريفي، من خلال الوقوف على بعض الجوانب التي أعاقت عملية تمدين الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، وبالتالي تشكل المعطيات الميدانية الواردة فيها أهمية كبرى في قياس سيرورة

---

[94]- Hansens. J, (1971) : L'habitat et société et l'état dans les pays Maghrébin .Puf, Paris

[95]- Naciri. M(1996), Les politiques de l'habitat rural : des ambitions aux réalisations. Almaouil, N° 12-13. Novembre. (Collection 1991-1997) mai 1998 p. 310

تحول السكن، خصوصا وأن معطياتها تعود إلى أو اخر الثمانيات، مما يساعدنا على رسم عتبة من عتبات التحول التي همت المشهد السكني بمجال الدراسة.

-مقال محمد الناصري سنة 1996 تحت عنوان : "سياسات السكن القروي" المنشور بمجلة الموائل العدد 13، حيث اعتبر صاحب المقال أن السكن الريفي هو الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي خلال العقود الماضية، ومن خلال تتبعه للمخططات الاقتصادية للدولة ووزن السكن الريفي ضمنها، توصل الناصري إلى أن الدولة في تعاملها مع السكن الريفي تبنت منطقا متضاربا، فمرة ترجح كفة العالم القروي ومرة تعطي الأولية للمجال الحضري، ولم يسبق للدولة أن تبنت منطقا مندمجا للتهيئة الريفية والحضرية. كما أشار الناصري إلى أن الدولة اعتبرت تحديث الإنتاج الفلاحي في جل البوادي المغربية، شرطا أساسيا لتحسين ظروف استقرار السكان، بيد أن هذه الفلسفة لم تحقق النتائج المرجوة[96] .

-دراسة ساهب أحمد (1993) تحت عنوان" العوامل المعيقة لتنمية السكن القروي، بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير المحدثة بدكالة" وهي في الأصل رسالة لنيل دبلوم السلك العالي من المعهد العالي للتعمير والتهيئة، وقد تناولت هذه الدراسة تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بدكالة، باعتبارها إحدى المظاهر المرتبطة بتدخل الدولة في إطار هيكلة السكن الريفي وتجاوز معيقات تشتت السكن، لتخلص هذه الدراسة إلى أن هذه التجربة لم تحقق النتائج المتوخاة، وذلك نظرا لتداخل عوامل متعددة من قبيل البعد عن الحيازة، وصعوبة تخلص الساكنة من الدوار الأصلي، فضلا عن الإشكاليات العقارية المرتبطة بالبقع الأرضية، وهزالة المداخيل الأسرية في ظل ارتفاع المديونية، وهيمنة الملكيات العقارية المجهرية.

بالرغم من اقتصارها على الوحدات القروية، فإن هذه الدراسة تشكل إرثا ميدانيا، يمكن الاستعانة به لرسم عتبات التحول التي همت المسكن بالقطاعات المسقية التي شهدت هيكلة للسكن الريفي، خصوصا أنها تعود إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي[97].

3-بلعسري أحمد (1988)، التحديث الفلاحي والتوسع الحضري بدكالة المسقية، بحث لنيل الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط (غير منشور).

97 - Saheb. A, (1993), Développement de l’habitat rural dans les U. R. E. F au Doukkala mémoire de troisième cycle. INAU Rabat (Ronéo).

-مقال خياطي إسماعيل المنشورة بمجلة كلية الآداب بالجديدة العدد 8 تحت عنوان «الإعداد الهيدروفلاحي وهيكلة السكن القروي بدكالة"، وقد تطرق صاحب المقال إلى أهم التحولات التي عرفها السكن بدكالة، معتبرا أن السقي هو العنصر الحاسم في تحول السكن الريفي، وفي تغيير بنيته ووظائفه، مبرزا في هذا الإطار بين سيرورتين لتطور السكن الريفي، تتجسد السيرورة الأولى في كون الري وعملية الضم المرافقة له أدت إلى تجميع السكان في نقط السكن المتجمع، فيما تجسدت السيرورة الثانية في تفرق السكن بشكل كبير في مجالات السكن المتفرق أصلا. هذه المفارقة في نظر صاحب المقال، وإن تمت محاولة تجاوزها في إطار الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، بالرغم من عوامل ضعف الإقبال على هذه الوحدات في القطاعات المسقية بعد 1970، فإنه لم تتم معالجتها بالنسبة للقطاعات المسقية قبل 1970، ويتعلق الأمر أساسا بقطاعي الفارغ وسيدي اسماعيل.

وقد قدم صاحب المقال دراسة ميدانية انطلاقا من دوارين، ليظهر أن السكن بهذه المجالات عرف جملة من التحولات، بيد أن هناك عدة عوامل تعيق مسار التحول، ويتعلق الأمر بقوانين الاستثمار الفلاحي، التي تمنع البناء داخل الأراضي المسقية، وقانون التعمير لسنة 1992 الذي يلزم الحصول على رخصة البناء. وفي ظل تلك القوانين فإن عملية استمرارية البناء تظل مسايرة لتزايد حجم الأسر، وهذا يعني أنه ليس هناك مراقبة، وإنما هناك واقع يفرض نفسه، ويلح على عملية التوسيع في غياب الوحدات الريفية التي لم تستفد منها الدائرتين[98].

- -الدراسة التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي(2019) والتي حملت عنوان *"السكن الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه"*[99]، حيث توصلت الدراسة إلى أنه في غياب سياسة عمومية مندمجة في مجال السكن القروي، فقد شهد العالم القروي انتشارا متسارعا للمساكن المتفرقة والمتسمة بضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية والمفتقرة

98- Khayati. S (2006), Aménagement hydro-agricole, évolution et restructuration de l'habitat rural dans les Doukkala .In habitat rural : mutation et perspectives de développement, Edition de la Facultés des lettres et sciences Humaines. El Jadida Série colloques et séminaires N°10 ,pp :21-55

6-مجموعة من الخبراء(2019) "السكن بالوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه" منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي.

إلى البنيات التحتية الأساسية والملائمة. وأشارت الدراسة إلى أنه من أجل التغلب على أوجه القصور والتأخر على مستوى المناطق القروية، جرى العمل على تسليم رخص للبناء استجابة لمطالب الساكنة، مع اعتماد أدوات تنظيمية ومنظومات تخطيط وعمل لا تواكب الحاجيات وبتدخلات تتسم بنوع من التجزئة وردة الفعل، الأمر الذي زاد من تعقيد واقع الحال، وأضحت الاستثناءات هي أداة أساسية للمرونة الاصلاحية، ومن أجل التدخل في حالات خاصة تمثل القاعدة. وانتهت الدراسة جملة من التوصيات، تهم في مجملها توفير الشروط اللازمة لتنمية إطار عيش الساكنة الريفية، سواء في مجال التجهيزات الاساسية أو في ميدان التشغيل، بما يفيد في توفير أسباب البقاء بالمجال الريفي والحد من ظاهرة الهجرة القروية كما سجلت الدراسة النقص الحاد على مستوى الدراسات الأكاديمية في موضوع السكن الريفي، وخاصة ضمن تخصصات الهندسة المعمارية والجغرافية.

ورغم اختلاف زاوية معالجة هؤلاء الباحثون لموضوع السكن الريفي، فإن هذه الدراسات لم تعالج إشكالية التحول بنوع من الإسهاب، ولم ترصد مختلف المسارات التي عرفها هذا الأخير وبالتالي تعتبر هذه الدراسة تكميلية للأبحاث المنجزة في هذا الباب.

5-مجال الدراسة

يهم مجال الدراسة الوحدات القروية التي تم انجازها في إطار برنامج الإعداد الهيدروفلاحي بالقطاعات المسقية بدكالة بعد 1970، وهي عبارة عن قرى نموذجية، تواجدها رهين بالاستجابة لمجموعة من المتطلبات، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة التشتت المجالي للسكن، مع فصل التجمعات السكنية على الاستغلاليات، ومحاولة الحد من البناء العشوائي وتجهيز القرويين بمجموعة من التجهيزات التي يصعب القيام بها في إطار السكن المتفرق الفوضوي، فضلا عن تحسين الأوضاع المعيشية للساكنة الريفية، وتنظيم تنقل وسائل الإنتاج بالمجال وهي نتيجة لاقتطاع بعض الأراضي من عملية الضم، وتتكون من مجموعة من البقع المعدة للبناء، حيث تضم كل واحدة من 200 إلى 400 بقعة، ومساحتها تتروح ما بين 1000 و2500 متر مربع حسب أهمية الملكية الزراعية الأصلية للمستفيد، وترتبط مساحة كل وحدة بأهمية الدواوير الملحقة، وتقوم الدولة بتجهيز هذه الوحدة على شكل تجزئات سكنية شبيهة بالتجزئات الحضرية. وقد روعي عند اختيار نقطة ما في كل

وحدة قروية، ضرورة تقريب الفلاح من الحيازة، فالمسافة الفاصلة بين الحيازة والسكن يجب أن لا تتجاوز 1,5 كلم، بالإضافة إلى تركيز التجهيزات العمومية للتخفيض من تكلفتها.

الدعامة رقم1: خريطة توطين مجال الدراسة

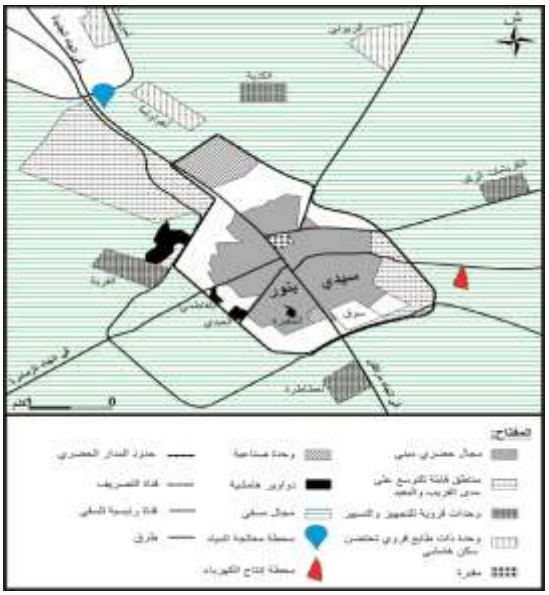

المصدر:عمل الباحث

عرض ومناقشة النتائج

أولا: رهانات إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير

إن المنظر العام بدكالة يتسم بتعدد السكن المتشتت على شكل تجمعات مجهرية، والتي تدل على الانتماء لنفس العائلة. فقد كان الفلاح يشيد مسكنا على مشارة كبرى، لكن بفعل التوزيع وتقسيم المشارة على الأبناء، فإن كل واحد يلجأ إلى بناء مسكن خاص به بعيدا عن المنزل الأصلي "العزيل بالمنطوق المحلي". هذا الوضع أدى إلى تزايد نسبة السكن المتشتت، حيث لوحظ أن السكن المتفرق يشغل حيزا هاما بدون أن ينسجم مع حجم الملكية، والتي لا تتجاوز أغلب الحالات 1هكتار. ففي قطاع الزمامرة المسقي فإن نسبة السكن من حجم الاستغلالية بعد الضم أضحى يناهز 62% من حجم الاستغلالية بالنسبة للملكية التي لم تتجاوز هكتار، وحوالي 16% في الملكية التي تتراوح ما بين 1هكتار وهكتارين. واقع كهذا أملى

ضرورة التفكير في هيكلة السكن الريفي، لأن هذا التشتت المبالغ فيه يشكل عامل إعاقة في وجه الرفع من المردودية الفلاحية، ذلك أن هذا التشتت ساهم في خلق جملة من السلبيات منها على سبيل المثال لا الحصر:

-حدوث نوع من النزعة الفردانية، وهذا له تأثير على الاقتصاد إذ تزداد تكاليف إنجاز الإعداد الهيدروفلاحي بالدوائر المسقية، كما أن الملكية المجهرية لا تتلاءم مع التجهيز، إذ أن أدوات التجهيز والآليات المخصصة للسقي تكون في ملك الجميع؛

-إن السكن المتشتت يطرح صعوبات جمة أمام إقامة بعض المرافق الاجتماعية كالمدارس والمستوصفات، ويزيد من تكاليف التجهيزات الأساسية على مستوى الربط الكهربائي أو التزويد بالماء الصالح للشرب؛

-لا يساعد على انفتاح الاقتصاد والمجتمع المحليين على الخارج ،نظرا للتكاليف الباهظة في أفق ربطه بشبكة الطرق.

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء الوحدات القروية للتجهيز والتسيير لتجيب على الرهانات السالفة الذكر. فإلى أي حد حققت هذه التجربة رهان تجميع السكن الريفي وتطوير بنياته الداخلية والخارجية ؟

1-تطبيق مشروع الوحدات القروية للتجهيز والتسيير

سعى هذا المشروع إلى تطوير السكن في إطار سكن متجمع، يساعد فلاحي القطاعات المعنية على نجاعة هذا التنظيم ويوفر ترشيد القطاعات المسقية. ومن جانب آخر يسهل على الدولة تجهيز المساكن المتجمعة بالمرافق العمومية الأساسية والتي يستحيل إنجازها في إطار السكن المتفرق الفوضوي. ولأجل هذا الهدف قامت السلطات بوضع أدوات التنفيذ من خلال رصد إمكانيات عقارية وتقنية ومالية.

وبناء على قرار من اللجنة المشتركة مكونة من ممثلين عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة والمنتخبين بالجماعات القروية المعنية والسلطات المحلية، تم اختيار مواضيع الوحدات القروية استنادا عل معايير متعددة : ديمغرافية وسوسيولوجية، بلغ عددها 58 نقطة لتصبح أقطابا سكنية جديدة بالنسبة للمجال الريفي بدكالة وتجمعات اجتماعية وسياسية. وقد همت هذه العملية حوالي 199 دوارا من أصل 250 التي تتواجد بالمجال المسقي المعني بعملية الهيكلة.

وقد وزعت هذه الوحدات السكنية على ثلاث قطاعات مسقية: قطاع سيدي بنور، قطاع الزمامرة وقطاع اثنين الغربية، وقد حدد الشعاع المتوسط بالنسبة لكل وحدة قروية ما بين 1400م و1500 م بقطاعي الزمامرة وسيدي بنور، وحوالي 1700 متر بالنسبة لقطاع اثنين الغربية. هذا الاختلاف يعزى أساسا إلى اختلاف البنية العقارية، ذلك أنه أكثر من 56 % من الملكيات بقطاع اثنين الغربية تفوق 5هكتارات وأن 10% وحدها تقل عن 1 هكتار. وبشكل عام فمساحة القطع الارضية تباينت بين المستفيدين حسب أهمية الملكية الزراعية.

.2–التوزيع المجالي للوحدات القروية للتجهيز والتسيير

وزعت الوحدات القروية على ثلاث قطاعات مسقية، يتعلق الأمر بقطاع الزمامرة الذي استحوذ على نسبة مهمة من هذه الوحدات القروية المبرمجة، يليه من حيث الأهمية قطاعي سيدي بنور والغربية.

الدعامة رقم 2: توزيع عدد الوحدات القروية حسب القطاعات المسقية

القطاعات المسقية	الوحدات القروية للتجهيز	الدواوير التابعة لها	القطع الأرضية	النسبة من مجموع الدوائر	النسبة من مجموع القطع الارضية
الزمامرة	25	41	7430	%91.50	%60.73
سيدي بنور	15	104	2230	%22.4	%18.23
الغربية	7	41	2574	%09.22	%21.04
المجموع	47	146	12234	%100	%100

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة (1983)

يبرز الجدول أعلاه التوزيع المجالي للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، وهو توزيع غير متكافئ بين القطاعات المسقية الثلاث. ويمكن التمييز بين ثلاث قطاعات بالاعتماد على كثافة توزيع هذه الوحدات:

قطاع الزمامرة : يضم هذا القطاع حوالي 25 وحدة، غير إنه يعرف تباينا من حيث توزيع هذه الأخيرة، فأغلبها يتركز في الجزء الجنوبي الغربي، في حين يظل الجزء الشمالي الشرقي وبالضبط عند اتصال هذا القطاع بقطاع سيدي اسماعيل ضعيفا، حيث نجد به ثلاث وحدات فقط. ويستحوذ هذا القطاع كذلك على مستوى عدد الدواوير التابعة على نصف هذه الأخيرة، إلا

أن عدد الدواوير التابعة لكل وحدة تشهد هي الأخرى اختلافا داخل هذا القطاع، حيث نجد وحدات تهكيل 6 دواوير كما هو الشأن بالنسبة لوحدة الرحيلات وأولاد دالي التي تهكيل 8 دواوير، في حين نجد بعضها لا يحتوي على أي دوار تابع كما هو الشأن بالنسبة لوحدات طواحنة، مرس لحجر والمناقرة.

قطاع سيدي بنور : هذا الأخير يعد أقدم القطاعات المسقية التي شهدت تجربة ظهور الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، لا يتجاوز عددها 15 وحدة، ممثلة 9، 31%، ويتركز معظمها حول مدينة سيدي بنور، وبالخصوص في الجانب الشرقي على الطريق المؤدية إلى أربعاء العونات، وكذلك بالزاوية الجنوبية حيث يوجد أكثر من ثلث هذه الوحدات. وإذا كان هذا القطاع يتوفر على 29 من الوحدات القروية بالقطاع المسقي ككل، فإن عدد الدواوير التابعة له لا تتعدى 41 دوار أي بمعدل 2.73 دوارا لكل وحدة، ولا يتجاوز كحد أقصى 6 دواوير في وحدة الگريشات الرك، في حين يغيب وجود أي دوار تابع في كل من العطاطرة، القرية والعواوشة.

قطاع الغربية: يتوفر هذا القطاع على 7 وحدات قروية، تضم كل وحدة في المتوسط حوالي 6 دواوير تابعة لها.

وإجمالا يمكن تفسير هذا التفاوت في التوزيع بين القطاعات المسقية باختلاف بين الأراضي التي خضعت لعملية الضم، وإلى نسبة الأراضي التي شهدت عملية السقي، هذا فضلا عن اختلاف تقنية السقي المعتمدة : الرش بالنسبة للغربية والزمامرة والجاذبية بالنسبة لسيدي بنور.

ثانيا: سيرورة تطور السكن بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير

بالرغم من الحماس الذي أبداه مختلف المتدخلين في هيكلة السكن الريفي بما فيهم الساكنة المعنية، فإن عملية نجاح المشروع ظلت محدودة، إن على مستوى دينامية البناء أو على مستوى بطء التزامات المتدخلين تجاه تجهيز هذه الوحدات القروية، مما يعني أن هناك صعوبات عدة اعترت المشروع بالرغم من النوايا الحسنة الهادفة إلى تجميع التجمعات السكنية والحد من عملية التشتت. وتعكس دينامية البناء واقع الفشل الذي آل إليه المشروع، هذه الدينامية على مستوى البناء وإن اختلفت أهميتها حسب القطاعات والوحدات القروية، فإنها تترجم عموما العسر الذي انتاب عملية تحقيق فكرة التجمع السكني في اطار وحدات قروية نموذجية.

1-دينامية البناء بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير

شكل ضعف عملية البناء إحدى المؤشرات الدالة على صعوبة تحقيق مشروع تجميع السكن بالقطاعات المسقية المعنية. إن وضعية البناء، وإن تباينت أهميتها حسب القطاعات المسقية فإن سمة محدودية وثيرة البناء تظل خاصية لازمت الوحدات القروية للتجهيز والتسيير.

فعلى مستوى قطاع سيدي بنور الذي شهد إنجاز أول تجربة للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، يتعلق الأمر بوحدة الگريشات الرك التي ظهرت بشرق مدينة سيدي بنور سنة 1974، غير أن عملية البناء ظلت تسير بوثيرة بطيئة، فحتى منتصف الثمانينات لم تشيد داخل هذه الوحدة سوى 71بقعة، أي ما يمثل 14% فقط من مجموع البنايات المبرمجة. كما أن البناء بالصلب لم يكتمل من طرف الفلاحين بالرغم من إقدام وزارة التعمير إلى محاولة المساعدة على البناء بإبرام اتفاقية مع مقاولة لبناء شطر يتكون من 200 مسكن، فرض على الفلاح دفع ما يناهز عشرة آلف درهم لتغطية تكاليف الإنجاز مقابل الحصول على مسكن، غير أن المقاولة لم تكمل عملية البناء، وتركت المشروع دون استكمال المباني بالوحدة. أما على مستوى باقي الوحدات القروية بنفس القطاع فحتى بداية التسعينات فإن عملية البناء لم تشمل سوى 14.5% من مجموع الوحدات السكنية، مع تباينات مهمة بين الوحدات القروية القريبة من المركز الحضري لسيدي بنور والوحدات البعيدة بفارق مهم فاق 51% ، بحيث نجد 24% كمعدل بالنسبة للوحدات السكنية الأربع القريبة من المركز (العطاطرة، الكدية، القرية) مقابل 11% بالنسبة ل 11 وحدة قروية البعيدة عن المركز التي ظلت تعاني ليس فقط من ضعف عملية البناء، بل كذلك تفتقد للتجهيزات الأساسية.

الدعامة رقم 3: نسبة المساحات المبنية بالوحدات القروية إلى حدود سنة 1993

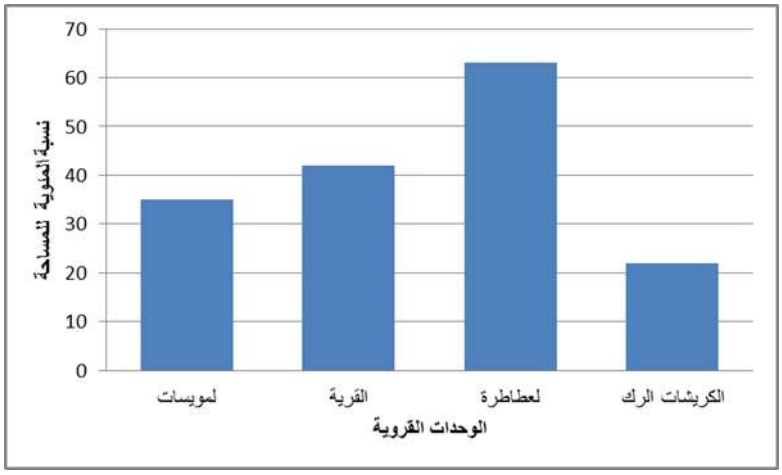

(**Saheb. A, 1993**)

أما بالنسبة لقطاع الزمامرة فإن الوضعية أكثر سوءا بالمقارنة مع قطاع سيدي بنور، والذي بلغ فيه متوسط مساحة البناء أقل من 4%، منها 3 وحدات لم تسجل فيها أدنى حالة للبناء، في حين لم تتجاوز في 14 وحدة قروية عملية البناء 10 مساكن لكل وحدة قروية. كما أن 8 وحدات قروية لم تتعدى فيها عملية التشييد من 11 إلى 45 مسكنا. ومع ذلك، فإن الوضعية الأكثر إثارة إلى الانتباه هي تلك المتعلقة بقطاع اثنين الغريبة الذي لم تتعدى فيه عملية البناء سوى 7% في جميع الوحدات كمتوسط عام.

عموما، فإن ضعف عملية البناء يترجم الفشل الذريع الذي لقيته هذه التجربة، بدليل أن الإنجازات المحققة في القطاعات المعنية ظلت بعيدة عن الأهداف المسطرة، ولم ترق جميعها إلى الهدف المنشود، ولم تنسجم مع رهانات الإعداد الهيدروفلاحي الهادف إلى الرفع من المردودية الفلاحية عبر هيكلة السكن الريفي. إن عملية الاخفاق هاته تدفعنا إلى التساؤل عن العوامل التي حالت دون نجاح مشروع تجميع السكن في إطار الوحدات القروية.

.2–محددات وعوامل فشل التجربة

بالنظر إلى مختلف العوامل التي تعارض استقرار الفلاحين بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير، فقد أنجزت عدة دراسات ميدانية حاولت ملابسة أسبا ب فشل التجربة. وانطلاقا من القراءات التركيبية لتلك الدراسات الميدانية الرسمية، فضلا عن المعطيات الميدانية، ويمكن إجمال أهم العوامل التي أعاقت نجاح مشروع تجميع السكن بالقطاعات المسقية بدكالة:

– ضعف مداخيل الفلاحين وغياب آليات التمويل البنكي :رغم تحسن الدخل الفردي للفلاحين ارتباطا بدخول السقي، فقد ظهر لدى الفلاحين مجموعة من التزامات مالية متعلقة بأداء فاتورة تكلفة السقي ووسائل الإنتاج وتكاليف شراء حيوانات التدجين، زيادة على النمو الديمغرافي وتزايد الاحتياجات الأسرية في ظل تغير نمط العيش. لذا فإن مداخيل الفلاحين لم تكن توفر هامش من الربح يمكن الفلاحين من الاستثمار في عملية البناء، خاصة وأن مداخيل الفلاحين ظلت محدودة في ظل هيمنة الملكيات المجهرية (أكثر من 60% يملكون أقل من هكتار). وعلاوة على ضعف مداخيل الفلاحين نجد عامل أخر مرتبط بصعوبة إيجاد تمويل بنكي من طرف مؤسسة القرض الفلاحي، هذه الأخيرة اقتصر دورها التمويلي على المسائل المتعلقة بوسائل الإنتاج والمعدات الفلاحية، ولم تبرمج قروض موجهة للسكن أو المساعدة على البناء الذاتي، فضلا عن غياب دور المؤسسات الوطنية الفاعلة في ميدان البناء.

–ارتفاع مديونية الفلاحين وتعقد الوضعية القانونية للبقع الارضية :موازاة مع ضعف مداخيل الفلاحين وغياب دور المؤسسات الفاعلة في التمويل أو المساعدة على البناء الذاتي بالعالم القروي، نجد أيضا ارتفاع مديونية الفلاحين، بحيث نجد مثلا زهاء 69.4% من الفلاحين بقطاع الزمامرة يشكون من المديونية، طبقا لمعطيات المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي لدكالة فيما يتعلق بالمساهمة المباشرة وغير المباشرة، والتي تشمل ما يناهز 1574 فلاح بالقطاعات الثلاث، ويتركز أغلبهم في قطاع الزمامرة الذي يجسد لوحده 69. 4% مقابل 23. 3% في قطاع الغربية و8% في قطاع سيدي بنور. لكن مهما اختلفت نسبة المديونية بين القطاعات الثلاث فإنها شكلت إجمالا عاملا معيقا في تطور عملية البناء داخل الوحدات القروية، وخصوصا إذا علمنا أنه بجانب هذه المديونية المرتبطة بالمؤسسات الرسمية، هناك مديونية تقليدية مرتبطة بالتعاملات اليومية للفلاح مع المؤسسات التجارية الصغرى أو مالكي الآلات الفلاحية. مما يدل على أن الضغط الديني شكل واحدا من العوامل التي أعاقت عملية البناء.

–عدم التزام المتدخلين بتجهيز الوحدات القروية: شكل ضعف التجهيزات الأساسية في الوحدات القروية للتجهيز والتسيير أحد أهم عوامل ضعف جاذبيتها، ويرجع ذلك إلى عدم وفاء المتدخلين بمستوياتهم المختلفة بالتزاماتهم تجاه عملية تجهيز الوحدات القروية للتجهيز والتسيير. ففي قطاع الزمامرة مثلا فمن أصل 340 مليون درهم كميزانية للاستثماري برمجت

كمشاريع لتمكين الوحدات القروية من مجموع من التجهيزات الأساسية، صرفت فقط 3. 61 مليون درهم أي نسبة 1% كمساهمة من الجماعات القروية انطلاقا من مؤسسة تنمية الجماعات المحلية شملت توفير المياه والكهرباء ببعض الوحدات كأولاد دالي والعويسات. خارج هذا الاستثمار الهزيل والمحدود قياسا مع حاجيات الوحدات القروية من التجهيزات الأساسية، فإنه لم تبرمج أدنى ميزانية جماعية للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، ويعزى ذلك إلى أن الجماعات القروية وجدت نفسها منشغلة بقطاعات أكثر انتاجية ومردودية قياسا مع الوحدات القروية، من قبيل تهيئة التجزئات السكنية بالمراكز القروية وتهيئة الأسواق الأسبوعية وبناء المحلات التجارية. وبهذا سرعان ما تخلت الجماعات الترابية القروية عن التزاماتها تجاه عمليات التجهيز.

– التقزيم المستمر للبنية العقارية: يشترط الحصول على قطعة أرضية بالوحدات القروية بغية البناء التوفر على ملكية تفوق نصف هكتار. ويرتبط حجم الملكية ارتباطا وثيقا بمساحة البقعة الأرضية، وذلك أنه كلما كانت الملكية كبيرة كانت مساحة البقعة الأرضية كذلك. لكن وبحكم تعقد النظام العقاري بالمجال والتفكك المستمر للبنية العقارية الناتجة عن عامل الإرث وازدياد هامش الفلاحين عديمي الملكية، الأمر الذي يحول دون التمكن من الحصول على قطعة أرضية في بعض الحالات، أو عدم التمكن من البناء في حالات أخرى.

الدعامة رقم 4: البنية العقارية ببعض الوحدات

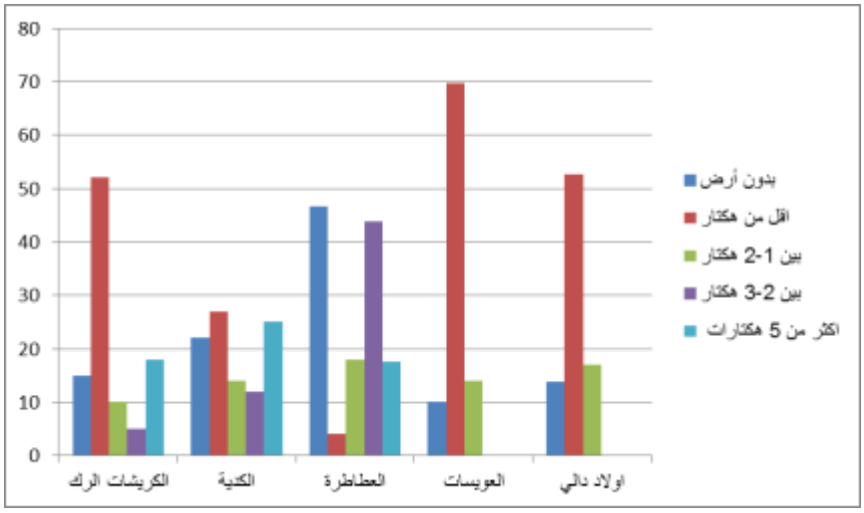

المصدر: البحث الميداني، غشت 2015

وانطلاقا من المعطيات الواردة في المبيان يظهر أن البنية العقارية تتسم بالتباين بين الوحدات القروية وداخل كل وحدة، حيث يظهر أهمية الملكيات المجهرية مؤدية إلى ارتفاع نسبة الملكيات المشتركة، هذا فضلا عن ظهور فئة اجتماعية جديدة مشكلة من عديمي الملكية التي تبلغ حوالي 22 % كمتوسط بين الوحدات القروية، وتبلغ أعلى نسبة لها في مركز العطاطرة بحوالي 46 %، أما النسبة المتبقية فتشكل من الفلاحين الذين تقل ملكيتهم عن 1 هكتار بنسبة تصل إلى 42% وتتراوح مساحة الملكية من نصف "خدام" إلى ثلاث أو اربع "خدامة" على أبعد تقدير. وبهذا المعنى فإن حوالي 64 % من القاطنين بهذه الوحدات لن يكونوا قادرين على إصلاح وتنمية مساكنهم في ظل محدودية الملكيات، مع ما يترتب عن ذلك من هزالة حجم المداخيل الفردية، سيما وأن أغلب هؤلاء يعولون أسر مركبة يتجاوز عددها ستة أفراد.

-البعد عن الحيازة: إذا كان اختيار مواقع الوحدات القروية قد أخذ بعين الاعتبار مسألة القرب من الحيازات الفلاحية بالنسبة لموقع الوحدات، بحيث خصصت مسافة 1,5 كلم كحد أقصى بالنسبة للمجالات المسقية، فإن هذا الاختيار لم يكن في كثير من الأحيان موفقا بالنسبة لكثير من الوحدات القروية، سيما وأن كثير من المزروعات السائدة تحتاج إلى عناية كبيرة ومراقبة شبه يومية، الأمر الذي يجبر الفلاح على تردد الدائم والمستمر على استغلاليته الفلاحية. وتعتبر المسافة المحددة سلفا غير ملائمة مع خصوصية بعض الأنشطة الفلاحية، خاصة مع زراعة الخضراوت وحتى بعض المزروعات الصناعية والعلفية، وهو ما جعل ساكنة مهمة ترفض الالتحاق بهذه الوحدات.

الدعامة رقم5: مسافة المسكن عن الاستغلالية داخل بعض الوحدات القروية التابعة لقطاع سيدي بنور(مثال الكرشات الرك

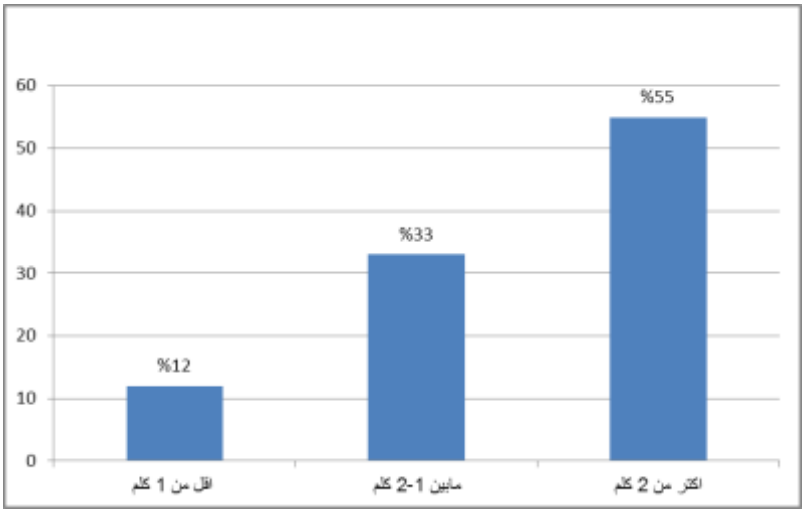

المصدر: البحث الميداني (غشت 2015)

-إشكالية إدماج تجمعات متباينة في وحدة سكنية :ففضلا عن الأسباب الموضوعية المذكورة سابقا والتي حالت دون نجاح تجربة الوحدات القروية، فإنه يبدو أن بعض الأسباب الاجتماعية والنفسية نصيب في عدم تشجيع السكن بالوحدات القروية، ذلك أن مشروع تجميع دواوير متباينة في مجال سكني موحد لم يراع بعض التمثلات والمواقف التي يتبناها كل دوار عن الآخر.

إجمالا، فإنه قد تداخلت جملة من العوامل لتحد من نجاح تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير. وقد شكل ضعف توسعها العمراني وقلة تجهيزاتها الأساسية والشكل الهندسي في المنازل أهم مظاهر إخفاق التجربة في تأدية وظائفها شكلا ومضمونا. غير أن الوحدات القروية ستعرف دينامية جديدة في العقد الأخير، بيد أن هذه الدينامية لم تشمل جل الوحدات، بل إن سمة التمايز تظل أهم واقع يلاحظه الباحث حيث يتضح فوارق بين الوحدات القروية القريبة من المراكز الحضرية التي أضحت تتجه نحو التمدن، بل وأصبحت مؤهلة للاندماج في النسيج الحضري بالمراكز المحلية وبين الوحدات البعيدة التي ظلت محافظة على طابعها القروي. فها هي سيرورة التحول الآنية للوحدات القروية؟ وما الثابت والمتحول في مضمونها الوظيفي؟.

ثالثا-بعض مظاهر تحول السكن بالوحدات القروية القريبة من مدينة سيدي بنور

شكلت التسعينات من القرن الماضي محطة جديدة في مقاربة واقع السكن القروي في شموليته، حيث اعتبرت التهيئة المندمجة مقاربة جديدة لتحسين وضعية السكن الريفي من خلال برامج قطاعية ذات منحى أفقي، الأمر الذي ساهم في تحسين مستوى التجهيز بالوحدات القروية. غير أن مستوى تطور الوحدات القروية تأثر بشكل مباشر بنمو المراكز الحضرية المحلية وبقلة الأراضي المخصصة للبناء وبغياب منافذ التوسع، مما جعل هذه الوحدات تشكل إحدى منافذ توسع المراكز الحضرية المحلية، الأمر الذي ساهم وبشكل نسبي في الرفع من دينامية البناء، وفي بداية تحول المضمون الوظيفي لهذه الوحدات. غير أن هذه الدينامية همت أساسا الوحدات القروية القريبة من المراكز الحضرية، في حين ظلت الوحدات البعيدة محافظة على طابعها القروي، ولم تعرف إلا تغيرات طفيفة همت أساسا مدها ببعض التجهيزات الأساسية.

. 1- الوحدات القريبة من سيدي بنور: من وحدات سكنية لتجميع القرويين إلى وحدات سكنية مركبة تجمع بين سكن ريفي وحضري

جاء ظهور هذه الوحدة بعد الدراسة التي قام بها المكتب الوطني للري بهدف تجميع التجمعات السكنية القروية بالقطاعات السقوية بدكالة، بغية الرفع من مردودية التجهيزات الهيدروفلاحية. وقد اعتبرت " الكريشات الرك " أول وحدة قروية أنجزت بقطاع دكالة المسقي، وتمت تغذيتها بحوالي ست دواوير مجاورة أهمها دوار القضية والحمامات والبراكة. ثم وحدة العطاطرة والمويسات والكدية والعويسات وقد تم تزويد هذه الوحدات منذ وقت مبكر بمجموعة من التجهيزات الأساسية كالماء والكهرباء، فضلا عن تجهيزات اجتماعية أخرى كالمدرسة والمستوصف. إلا أن دينامية البناء بهذه الوحدات السكنية ظلت محدودة خلال العقود الأولى من تاريخ ظهور هذه الوحدة. فمن أصل 498 بقعة أرضية المكونة للوحدة الكريشات لم يتم بناء سوى 71 بقعة إلى غاية 1986 أي ما يمثل 14% فقط من مجموع المستفيدين ممن تمكنوا من تشييد مساكنهم ، وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد البقع المبنية إلى حوالي 122 بقعة بزيادة محدودة قدرها 51 بقعة (أي ما يمثل 26% من مجموع البقع) ليرتفع عدد البقع المبنية إلى حوالي 260 بقعة أي ما يمثل 52% من مجموع البقع.

لكن ما يثير الانتباه هو أن عملية تجميع الساكنة في إطار وحدات قروية، وبالرغم من العسر الذي أنتاب هذه العملية، والتي ظلت بعيدة عن الأهداف المتوخاة، فإن استقرار حوالي 269 أسرة أي 1592 نسمة بالكريشات وما يزيد عن 2000 نسمة العطاطرة قد ساهم في ظهور خدمات اجتماعية متنوعة تعطي للوحدات القروية تميزا إذ ما قورنت بالدواوير المجاورة، كالمحلات التجارية المتخصصة في بيع المواد الغذائية ومحلات للخياطة والحلاقة وصيدلية وعيادة بيطرية ومركز للتنمية الفلاحية ومحلات لبيع الأسمدة والمواد الفلاحية، فضلا عن مقاهي تقليدية ومخادع للهاتف. وبالتالي فالوحدات بهذه الخدمات الاجتماعية أضحت تجمع بين معطيات ريفية وحضرية، بل يمكن القول أن السكن بالوحدة أضحى يندرج في سيرورة انتقالية بين السكن الريفي والسكن الحضري.

2- عوامل وآليات تحول المضمون الوظيفي للوحدات القريبة من المركز الحضري لسيدي بنور

إن بعد معظم هذه الوحدات بحوالي ستة كيلومتر عن سيدي بنور على الطريق الإقليمية رقم 84 الرابطة بين سيدي بنور وأربعاء لعوانات، او الطريق الوطنية رقم 7 الرابطة بين الجديدة ومراكش جعلها من الوحدات القريبة الأكثر قدرة على

استيعاب مشاكل التوسع الحضري لمدينة سيدي بنور. كما آن عدم الالتحاق المعنين بالوحدة وفر مساحات فارغة وأراضي بأثمنة مناسبة ومن العوامل المساهمة في هذا التحول:

-النمو الحضري السريع لسيدي بنور ومشكلة استهلاك الرصيد العقاري المتاح :إبان الستينات من القرن الماضي لم يكن سيدي بنور سوى تجمع سكاني لحوالي 6000 نسمة، غير أنه مع الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته المنطقة في بداية السبعينات، وما رافق هذا الإعداد من تطور في الفلاحة المسقية لمحيط المدينة، الأمر الذي أدى إلى نمو سريع للمركز، وذلك ببروز مجموعة من الأوراش واستقطاب وحدات صناعية وإدارات، أدت إلى ظهور مجموعة التجهيزات ونمو الجهاز التجاري، علاوة على تحسن التجهيزات الأساسية.

في المقابل شكلت الأراضي المسقية التي أضحت تحاصر المجال الحضري حاجزا أمام توسعها، في وقت استقرت مجموعة من الدواوير على هوامش المدينة مثل دوار بلفاطمي والمقبرة ودوار العبدي والقرية. فمن خلال تصميم التهيئة الحالي لم يعد في رصيد المدينة مساحة كافية للتوسع المرتقب باستثناء بعض المجالات الفارغة التي هي عبارة عن تجزئات، هاته الأخيرة يتم تصريفها من قبل مستثمرين عقاريين خواص بأثمان تتراوح ما بين 4000 درهم و6000 درهم للمتر المربع، ويرتفع ثمن المتر المربع في حالة البقع ذات صبغة تجارية.

وعموما، فإن النمو الديمغرافي والاقتصادي للمدينة أديا إلى توسع المدينة بشكل مهم لدرجة أضحى فيه الرصيد العقاري المتاح محدودا من حيث المساحة، فأصبح المجال الحضري محاصرا بالأراضي المسقية، فنتج عن ذلك اختلال التوازن بين العرض والطلب على الأراضي الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها، كما ارتفعت سومة الكراء في مختلف أحياء المدينة. زاد من حدة هذه الوضعية عدم التنسيق بين مصالح التعمير والإسكان ومصالح المكتب الجهوي، هذا الأخير ووفقا لظهير 1969 يمنع البناء فوق الأراضي المسقية. وقد أدى هذا التعارض بين الحاجة للمحافظة على الأراضي ذات الإنتاجية العالية والحاجة إلى التعمير والإسكان وعدم تواصل الأطراف إلى حلول تأخذ بعين الاعتبار الوضعيتين معا، إلى اختناق المجال الحضري وارتفاع ثمن العقار أو أثمنة الإيجار، وقد أدى كل هذا إلى لجوء الطبقات الفقيرة وحتى المتوسطة إلى الدواوير الهامشية

وإلى الوحدات القروية للتجهيز والتسيير القريبة، هذه الأخيرة وبحكم وجود مساحات فارغة مهمة بها أضحت تقوم بحل مشاكل توسع المدينة.

-الأوضاع الخاصة بالوحدات القروية: نتيجة للاختناق الذي تعرفه المدينة بالنظر إلى قلة منافذ التوسع، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع في قيمة الاثمنة العقارية للأراضي والتي تجاوزت 6000 درهم للمتر المربع في بعض الأحياء من المدينة، وكذا ارتفاع قيمة الإيجار، فقد اضطرت الفئات الفقيرة وحتى المتوسطة والراغبة في امتلاك مساكن، والتي عجزت عن تحقيق ذلك في المجال الحضري إلى التوجه نحو الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، خاصة وأن هذه الأخيرة وتحت طائلة الأسباب المذكورة سلفا فإن الأسر القروية المعنية بالاستقرار لم تلتحق بالوحدات ولم تتمكن من تشييد مساكنها، الأمر الذي وفر مساحات فارغة وبأثمنة تقل بكثير عن أثمنة العقار بالمركز، بحيث لا تتعدى 1000 درهم للمتر المربع بالكريشات و1500 بالعطاطرة هذا علاوة على ضعف قيمة الإيجار بها، إضافة إلى استفادتها من التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وصيدلية ومركز صحي ومدرسة ابتدائية. كل هذه العوامل جعلت مجموعة من الفئات تتجه إلى الاستقرار بالوحدات القروية ، هذه الأخيرة وإن احتضنت في بداية نشأتها فقط بعض العمال المياومين الذي يشتغلون في الحقول المجاورة كما أشار إلى ذلك بلعسري ، فإنها بدأت تشهد توافد فئات أخرى تمتهن مهن حضرية .كما تمكنت فئات حضرية من الاستقرار داخل الوحدة.

الدعامة رقم 6: دينامية توسع القرية النموذجية الكرشات ما بين 1988-2013

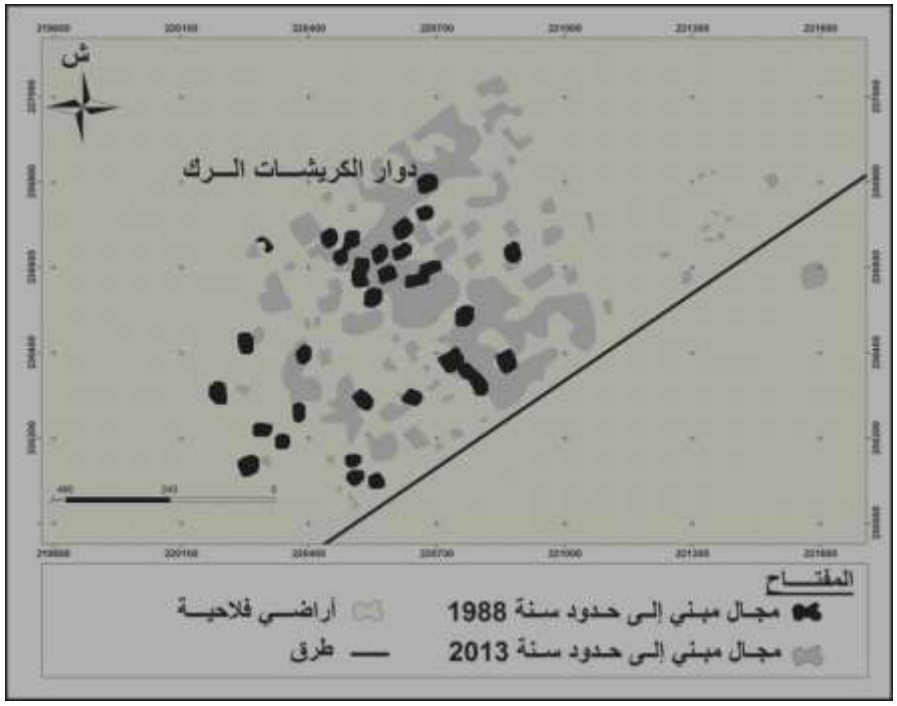

المصدر:عمل شخصي

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثين بما يلي:

-ضرورة ايجاد مقاربة ملائمة لتحسين وضعية السكن الريفي وخاصة بالمجالات السقي العام، حيث القانون الفلاحي يمنع عملية البناء فوق الأراضي المسقية، وفي نفس الوقت فان تجربة الهيكلة توقفت وخاصة تجربة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير؛ مما يدل على أن السكن يتوسع فوق الأراضي المسقية وذات مؤهلات انتاجية عالية، وهذا لا يعني غياب المراقبة، لكن واقع التوسع يفرض نفسها في غياب الهيكلة وتوقيف تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير.

- إن تطوير السكن الريفي لا يمكن أن يتم خارج مشروع الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، شريطة توفير سبل النجاح مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي أعاقت نجاح التجربة السابقة، وبالتالي تظل الوحدات القروية من هذا المنظور العامل الأساس لتطوير السكن الريفي، ومن تم وجب إحياء التجربة.

-ادراج تهيئة المراكز القروية والدواوير ضمن رؤية اعداد التراب ووثائق التعمير وبرامج عمل الجماعات، ووضع مقاربات جديدة لمصاحبة السكان من أجل تحقيق التغيير المنشود وانخراطهم وتملكهم للمشاريع والبرامج الخاصة.

-إن الجواب على سؤال التنمية بالأرياف المحلية في علاقته بسيناريوهات التوجهات الجديدة للنموذج التنموي الجديد، لا يمكن أن يتم بالارتكاز على القطاع الفلاحي، فلابد من تدعيم الانشطة غير الفلاحية بالمجال القروي لاسيما في المجالات ذات الثقل الديمغرافي الكبير، لكن تشتت السكن يشكل عائقا في وجه تطور الانشطة غير الفلاحية، ويحول كذلك دون تشكل مراكز جماعية محلية يمكن ان تشكل قطب النمو على الصعيد المحلي.

خلاصة:

ظل السكن القروي ملازما لسياسة الاستثمار الفلاحي التي لم تعطي النتائج المرجوة بشكل واضح. ومنذ الثمانيات من القرن الماضي، وفي إطار المقاربة المندمجة، اعتبرت سياسة التهيئة القروية تحول السكن مكونا يرتبط بتحسن ظروف عيش السكان وبارتقاء المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تتطور فيه الساكنة القروية. كما اتخذت جل المخططات والبرامج التنموية، تشتت السكن كمبرر لتفسير ضعف التجهيزات التحتية بالوسط القروي، وأحيانا تحت مبرر الاستعجالية التي فرضها المجال الحضري غضت الدولة الطرف عن المجال القروي.

تعتبر تجربة الوحدات القروية للتسيير والتجهيز واحدة من أهم النماذج الأساسية التي قامت بها السلطات العمومية في ميدان السكن القروي. وقد كان الهدف الرئيسي هو تثمين الاستمارات الفلاحية، من خلال إعداد مخطط توجيهي للتجهيز القروي، احتل فيه السكن مكانة أساسية في تلك الفترة. وكان الهدف الأساسي منها هو تجميع السكن بهدف الحد من كلفة الاستمارات العمومية والرفع من المردودية الفلاحية . غير ان هذا المشروع واجهته صعوبات، حدت من الاستعمال النهائي للمساكن المبنية . كما أن هذه المساكن، تم بناؤها دون استشارة قبلية للساكنة بالنسبة للأسر القروية، التي تعاني من ضعف على مستوى الدخل والوسائل المالية للحصول على هذه المساكن، إضافة إلى إن تسليمها، تم دون انجاز متزامن للبنيات التحتية الأساسية، ولا سيما على صعيد الولوج إلى الماء والكهرباء ،كما سجل نقص في المخازن وحظائر المواشي.

وتجب الإشارة الى أن هذه التجربة تم توقيفها دون أن تخضع للتقييم ولا التعميم في باقي المناطق القروية، مما يكشف عن عدم استدامة تدخلات الدولة في مجال السكن القروي. وفي الوقت الراهن انحرفت هذه الوحدات عن مسارها الوظيفي، وخاصة تلك القريبة من المراكز الحضرية الداخلية، حيث اضحت اليوم منفذا للتوسع الحضري.

عموما فإن السكن الريفي بالمغرب اعتبر بحق الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي، لأن الدولة تبنت بموجبه منطقا متضاربا، فهي تارة تشرع في الهيكلة وتارة أخرى تعمل على ايقافها، وفي نفس الآن تسن قوانين تمنع البناء فوق الأراضي المسقية وذات مؤهلات انتاجية عالية، وتشترط الترخيص للبناء ضرورة تجاوز مساحة 5 هكتارات داخل مجال معظم فلاحيه يمتلكون أقل من هكتار .

لائحة المراجع

بلعسري أحمد (1988)، التحديث الفلاحي والتوسع الحضري بدكالة المسقية، بحث لنيل الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط (غير منشور).

بلفقيه عبد الصادق (1991)، مظاهر السكن الريفي بمنطقة الغرب، ورد في منطقة الغرب، المجال، والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة ندوات ومناظرات رقم 3 القنيطرة.

بورقية رحمة (2002)، الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس السابع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير .

بوشرب أحمد (1984)، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء اصفي وازمور، دار الثقافة– الدار البيضاء.

الشياظمي محمد، الحاج السباعي، (2010) تاريخ ناحية دكالة، دراسة جغرافية وتاريخية واجتماعية، الجزء الأول الطبعة الأولى، دار أبي رقراق، الرباط.

المباركي حسن، الحلايسي أحمد (2007)، التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الوسطى (الحوز الشرقي)، ورد في السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية " منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 67-47.

مجموعة من الخبراء(2019) "السكن بالوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه" منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي.

Ayad. M(1982), L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie, Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo).

Ayad. M(2004), l'économie solidaire et développement locale : réalité et perspectives, In économie d'audit et développement n°18 pp2-17.

Badouiri R (1979), Economie et Aménagement de l'espace rurale, Paris Ed, P. U. F.

Barthes. R, (1971), sémiologie et urbanisme, l'Architecture d'aujourd'hui p153.

Beguin H (1974), Densité, développement, Productivités et développement agricole, Revue Espace géographie n°4.

Berque J (1955) les Seksawa, recherche sur structures sociales du haut Atlas Occidental, Paris.

Berque, J (1962), le maghreb entre deux guerres, Edition du seuil, Paris.

Besnier. M, (1904), Géographie ancienne du Maroc. Archives Marocaine.

Bois. J, (1938), La surpopulation des Doukkala, Documents du centre des hautes et des administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo).

Brives. A, voyage au Maroc ,1901-1907, Archives du Maroc.

Calval. P (1993), inititon à la géographie régionale et nationale. Université, Postfac. Paris1.

Christian. L, (2008), La pierre sèche, mode d'emploi, Eyrolles, 72 p.

Daoud. M et Rouihaa. A, (2007), Eclatement de l'habitat Ksourien et disfonctionnement dans la gestion de terroirs dans la moyenne vallée du Ziz : Esquisse d'une monographie. In Publication de FLSH E LJADIDA, série colloque et séminaires n°8 PP123-137.

Direction de la statistique, Recensement général de la population et de l'habitat 2004. Sur web : www. Hcp. ma.

Direction de statistique (1984), Population rural du Maroc d'après le recensement général de la population et de l'habitat 1982, Région de centre, Rabat, Direction de la Statistique.

Direction de statistique (1996), Recensement général de la population et de l'habitat 1994. Direction de la statistique, ministre chargé de la population.

Doutée. I, Marrakech, Edition PUF, paris.

El khalidi. A, (2009), Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abda et Chaouia, N°3, ELjadida. Com. P1 -3.

El Moula (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.

Fosset. R et Noin. D, 1966,"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. du Maroc Nº10, P : 34-41.

المكان السكني في الصحراء من الخيمة إلى الدار بين استمرار التصورات والممارسات وتحولها

The residential place in the Sahara from the tent to the house between the continuation of perceptions and practices and their transformation

سالم وكاري: دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

Salem Ouakari; PhD in Contemporary History, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco

ملخص:

أحاول في هذه الدراسة الوقوف على المتغيرات التي طرأت على المسكن والتمثلات المرتبطة بانتقال المجتمع الصحراوي من بيوت خفيفة، متنقلة ومتكيفة مع الظروف الأمنية والمناخية السائدة بالصحراء حينئذ، إلى بيوت قارة استوعبت الكثير من المتغيرات المرتبطة أساسا بتغير رؤى المجتمع، ليظهر لي كيف تقترب التغييرات الثقافية المتمثلة في السلوك، من التغييرات الحاصلة في المحيط والتي تظهر عبر الشكل المبني، ذلك أن المسكن هو مؤسسة وليس بنية أو شكلا ماديا فقط، وبناءه هو واقعة ثقافية معقدة.

الكلمات المفتاحية: بداوة، تحضر، مسكن، تغير

Abstract

This research paper aime to highlight on the variables that have occurred in the Residential building and the representations associated with the transition of the Sahraoui society from light houses, mobile and Which has been adapted to the security and climatic conditions prevailing in the desert at the time, to the homes of a continent that has absorbed many variables mainly related to the change of visions of society, to conclude me how the cultural changes represented by behaviour are approaching the changes taking place in the ocean that appear through the

Residential building form, because Residential place is an institution and not just a physical structure, and its construction is a complex cultural reality.
Keywords: Bedouins /Nomads, Urbanization, change, Residential place.

مقدمة:

لقد شهد المجتمع الصحراوي انطلاقا من سبعينيات القرن العشرين تغيرات جذرية انتقلت به من البداوة الظاعنة إلى الحواضر، نتيجة ظروف إقليمية ودولية (حرب الصحراء) قعدتها جوائح مناخية (جفاف السبعينات)، لنصير أمام مجتمع يسكن حواضر حديثة وإن لم يقطع مع حياة البداوة وتصوراتها حول الحياة. وذا كان "لفريك" فيما مضى والمدينة اليوم هي أول تعبير وتواجد للمجتمع داخل المجال، ومدخلا أوليا لفهم الوعي الجماعي، فإن المسكن[100] هو المساحة الأكثر داخلية للفريك أو المدينة (بشقيها الداخلي والخارجي)، وهو الذي يتواجد في إطار المجال الاجتماعي العام... ولا يعتبر مسألة حجز مساحة أو مكان مميز فقط، بل إنه جملة علاقات وممارسات وأحلام ومشاريع.

إن البناء السكني كما تشير إلى ذلك رجاء مكي طبارة (مكي، 1995: 85)، هو عمل توليفي يحمل معاني الاندماج والتماهي والتقويم للموقع، ويعتبر من الأولويات والحاجات الأساسية للأفراد، ليس لأنه الفضاء الذي يحمي الإنسان من أخطار الطبيعة فقط، بل كذلك لكونه المكان الوحيد الذي يحقق فيه الساكن استقلاليته وحرياته الشخصية، ويجسد فيه هويته وتصوراته (سوالمية، 2011: 110). فعبر جدران المسكن يلتقي المادي بالمعنوي، حيث يدخل الجسد وحيث تقام الحدود والحياة اليومية وأسرارها وممنوعاتها ومحرماتها.

يصير المسكن بهذا المعنى خلقا لمساحة يومية، وإحاطة بسلسلة واسعة من العلاقات والمشاهد العائلية في إطار علاقة مع النسق الاجتماعي، إنه نوع من الفلسفة[101] وواقعة أنثروبولوجية، وليست شكلية أو معيارية، ما دامت مسألة السكن تتعلق بمسألة التغير الاجتماعي وبالممارسات الاجتماعية المتنوعة (بعد–قرابة–جيرة...). إنها مسألة ذات بعد أنساني تختلف باختلاف البيئة

الاجتماعية عبر مجرى التاريخ (LEFEBVRE, 1970). وبالنظر إلى كل هذه الأهمية القصوى للمسكن في فهم دواخل المجتمع فلنا أن نتساءل عن المسكن بالصحراء والمجتمع الصحراوي زمن البادية، وعن التصورات والممارسات التي دارت حوله وفيه؟ وما هو المستمر من المتحول من تلك التصورات والممارسات بعد انتقال المجتمع إلى الحواضر وسكنى الدور؟

1- المسكن زمن البداوة: الخيمة

تعد الخيمة مسكن أهل الصحراء زمن البداوة، وهي بمثابة المجال الذي تنتظم فيه الأنشطة الجمعية، إذ أنها ملتقى لشتى الأعمال المنزلية اليومية والممارسات الاجتماعية الاحتفالية، على أن التأسيس لخيمة جديدة باعتبارها حلقة وصل بين الفرد والمجتمع وإحدى آليات الدمج الاجتماعي، يرتبط إلى حد بعيد بمؤسسة الزواج بما تعنيه من الانتماء والضبط والالتزام، "فالمسكن يكاد يكون خاليا من أي دلالة ووظيفة خارج الاجتماع العائلي، وإنشاؤه عادة ما يندرج في هذا السياق، إذ هو يستكمل شروط الاعتراف الاجتماعي والأخلاقي" (صولة، 2005: 11). ولعله من المهم التذكير بالعلاقة الوثيقة بين الزواج وتأمين المسكن لما يختزنه هذا الأخير من نزعات وتعبيرات شخصية وقدرة على استنهاض أشد القيم الأخلاقية هيبة وسحرا في الضمير الجمعي. كان إنشاء الخيمة حدثا تشارك فيه الجماعة كلها بشكل أو بآخر، ليس فقط عبر الأضحية التي تتخذ شكل وليمة جماعية نهاية الأشغال وما تدفع إليه من تقديم الهدايا الغذائية بوصفها مولّدة لنظام من التواصل والإلزام المتبادل كما برهنت على ذلك تحاليل موس للهبة (MAUSS, 1983: 145-279)، وإنما أيضا عبر الإسهام الفعلي في إنجاز المسكن الجديد، حيث تكون هذه المناسبة مجالا لبروز التضامن داخل نطاق الجماعة الواحدة خاصة النساء، ولاسيما في المراحل الحاسمة من عملية الإنشاء التي تقتضي توفر عدد كبير من السواعد لخياطة "الفلجة" (شرائط الشعر) إلى بعضها من أجل استواء الخيمة[102].

يحضر باب الخيمة بوصفه الجزء الأكثر كثافة في التعبير عن المسكن تعيينا وترميزا، باعتباره الحد العازل والواصل في آن، بين الخيمة والفضاء الخارجي، أي التقابل بين الفضاء الخاص والفضاء العام، وبالتالي التمييز بين المرجعية العائلية والمرجعية المجتمعية بكل ما تنطوي عليه من التصورات والمواقف. فباب الخيمة بصغر حجمه يجعل الزائر في وضعية انحناء عندما يهم بالولوج إليها،

وهي "حركة جسدية تتجاوز مستوى الإشارة لتأخذ معنى استعاريا مقدسا نظرا لصلتها الخاصة بمنظومة الأوضاع الجسدية الشعائرية كما تبرز في الصلوات والنذور التقليدية، وفي مراسم طقوس الولاء والطاعة في الحقلين الاجتماعي والسياسي" (صولة، 2005: 14).

كما أن الاستواء على الفراش، يفرض نزع النعلين ورفع الرجلين على الحصير بحيث يأخذ الجسد من الرأس إلى القدم، "مورفولوجية" خاصة تفرضها تقنيتي الانحناء والتخطي والرفع، أي خفض ما هو مرتفع ورفع ما هو منخفض. إنه وضع دلالي من التطويع والضبط الجسدي يذكر بأنه ثمة حد يتم عبوره للولوج إلى فضاء خاص له حرمته وهويته.

وبالنظر إلى كون الخيمة فضاء مفتوحا دون حواجز يضطلع بوظائف متعددة، الأمر الذي ينم عن وجود نمط دينامي من الممارسة السكنية يطغى عليه التعدد والتنوع الوظيفيين، وإلغاء لأشكال الفصل على أساسي الجنس والسن والتي لا تسمح بها الخيمة بذاتها هندسيا ووطيفيا، إلا أن ذلك لا يعني نزوعا نحو الفوضى، فعادة ما يخصص القسم الشرقي من الخيمة للرجل والضيوف، بينما تحتكر المرأة القسم الغربي منها حيث يوجد المتاع وحاويات الماء (القرب). ويتم عزل القسمين بواسطة "أساتر" أي الحجاب الفاصل بين الطرفين مما يحقق للمرأة نوعا من الخصوصية في تدبير شؤونها خاصة في حضور ضيوف غرباء.

يبقى "لأساتر" بهذا المعنى دورا في تعقيد عملية استكشاف الخيمة بوضع الحواجز والمسافات التي من شأنها أن تعزز خصوصية فضاء المرأة، فتصير تهيئة الخيمة مرتبطة بالعرض والشرف والمقدس حتى أن عرف أيت أوسى قارنها بالزاوية وجرم كل سفه يمس بها (ديوان قبيلة أيت أوسى، 1949: 2)، وهو ما يمنح للمرأة مكانة كبيرة واستعلاء داخل مسكنها كما وصفها رابوبور (RAPOPORT) في مؤلفه حول أنثروبولوجيا المسكن (RAPOPORT, 1972 :91).

ولا تتجلى ازدواجية داخل الخيمة في الاستخدام الوظيفي فحسب، وإنما أيضا في الجمع بين ثنائيات متقابلة تقوم على صيغ مرنة متعددة من التلاعب بعناصر المناخ والمحيط المباشر، حيث يسمح الداخل بالانتقال من الشمس إلى الظل ومن الرطوبة إلى الجفاف، وبمعايشة الداخل والخارج، على أن الشكل الدائري لداخل الخيمة يبعث على الاحتواء فيصبح بطنا يحتوي الإنسان الصحراوي، بل ويتماها مع النماذج المقدسة التي يتخذها مرجعا وأفقا في تأسيسه، والتي تذكر وتحيل جميعا على الدائرة التي هي أصل الأشياء، إذ "العالم دائري حول كائن دائري" (BACHELARD, 1996:214).

تبقى الخيمة إذاً بالصحراء أصل المسكن التقليدي ومنتهاه، ليس فقط من وجهة نظر تاريخية فحسب، وإنما أيضا من وجهة نظر سوسيولوجية وأنثروبولوجية نظرا لما اختزنته من كثافة علائقية وممارسات اجتماعية يومية واحتفالية، ولما تحيل عليه من مخيلة وذاكرة، فهي عالم الإنسان الصحراوي الحميمي المحبب إلى جسده بفضل ما كان يسري فيها ويدور داخلها مما يجعل التجربة الجسدية مستثمرة. تجربة تجعل التساؤل عن ديمومتها في الحاضر مشروعة، فإلى أي حد استمرت تلك التجربة مع مسكن اليوم في صحراء اليوم؟

2- الدار:

يتكون المسكن الصحراوي الحديث (الدار)[103] من جزء مخصص للعائلة في مفهومها الضيق (الأبوان والأطفال) وجزأين مخصصين لاستقبال الزوار: صالة عائلية متوسطة للزوار المترددين والمألوفين مثل الأقارب والأصدقاء المقربين والتي قد تكون عبارة عن "مراح"[104] أو "أسراك" يتوسط المنزل، وصالة استقبال بالمعنى الصحيح للضيوف الذين لابد لهم من عناية خاصة تدعى "المصرية" وعادة ما تكون عند مدخل المسكن، وإلى جانب هذا المسكن هناك "الحوش" كفضاء لتربية بعض رؤوس الماشية أو قد تحتل قسما من السطح في حالة غياب "الحوش".

يتماهى المسكن الصحراوي اليوم في الكثير من أوجهه مع خيمة الأمس، فالغرف تغيب فيها في معظم الأحيان الأسرة المرتفعة عن الأرض إذ يفضل أهل الصحراء النوم على الحصير وبعض الأفرشة الخفيفة، كما يفضلون الأكل على موائد قصيرة تمكنهم من الجلوس على الحصير، وقد يُحتفظ في المطبخ ببعض أدوات البادية مثل "الطبك" و"المصعاد" و"كصعت العود" وغيرها، وعادة ما يلاحظ أن باب المسكن يبقى مشرّعا وتعلق عند مدخله أحيانا قربة ماء، أما "المصرية" فإنها تأثث ب"مطلات" مسطحة تسمح بالتمدد على الأرض وأخذ وضعية موازية لمواعين الشاي مما يوفر المتعة البدوية البسيطة للحياة الصحراوية. وتبقى الخيمة الأداة المرجعية الأوثق إلى الثقافة البدوية في المشاهد الحضرية اليوم، حيث يعمد السكان إلى نصبها على السطوح زمن الحر وخصوصا في المدن الداخلية إذ تمكن ستائرها الجانبية القابلة للإماطة من التمتع بالنسيم من أول العشية، كما تقي

من لفحات الحر (أريفي) وضوء القمر ليلا. على أن المعنى الاجتماعي لهذه الأدوات كما تنبه إلى ذلك سبستيان بولي (بولي، 2006: 113) يظل موضع تساؤل. هل هي مجرد آثار للبادية والثقافة البدوية "للبيظان"؟ أم هي على العكس محامل مفضلة لهوية حضرية أصيلة تضفي مع غيرها على مساكن اليوم وجهها المميز؟

إن الكثير من الصور والممارسات والتصورات التي تؤطر المسكن الصحراوي اليوم تحيل على البادية والحياة البدوية وتذكر بها، فتهيئة المسكن تذكر في الكثير من أوجهها ببساطة الخيمة، أما "الحوش" فإنه يجسد الارتباط النفسي والعاطفي بالماشية ويذكر بأسس الترحال عند "البيظان" ألا وهي التنمية. كل ذلك يسخره الصحراويون وخصوصا أجيالهم التي عرفت الحياة في الصحراء ليعيشوا مساكنهم ويعبروا عنها في الحاضر بطريقتهم الخاصة، إلا أن هذا الرجوع إلى الثقافة البدوية الأصيلة وإن كان ملحوظا عند السكان الحضريين المولودين قبل السبعينات، آخذ في التلاشي تدريجيا عند الأجيال الشابة التي ولدت وترعرعت في الحواضر، فالعولمة الضاغطة والتحديث الذي هز المجتمع الصحراوي وإن سمح باستمرار بعض التصورات والممارسات، إلا أنه كان له الأثر البليغ على تنظيم الحيز السكني، فالمسكن أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى الانقسام إلى فضائين، الأول مرئي (visible) يمَارس فيه الاجتماعي على نطاق واسع، تجسده "المصرية" مكان اللقاء مع الآخر، والتي تظل ارتباطا بذلك مرتبة وأكثر أناقة من باقي الغرف ضمن استراتيجيات بناء الواجهة (la façade)، في مقابل الفضاء الثاني غير المرئي (non visible) والحميمي المخصص للمرأة في حين كانت خيمة العهد الماضي تسمح بالخلط الصريح وعدم وجود الحواجز المادية الدائمة بين الجنسين، كما أن تعدد الغرف بالمسكن يشي بحصر الاستعمالات الوظيفة لأجزاء السكن عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة للخيمة، وينبأ بمنطق جديد للعلاقة بين الجنسين، أضف إلى ذلك التوجه المتزايد نحو الأخذ بالتجهيزات الإلكترو منزلية ووسائل الرفاه المنزلي، والقفز نحو الحاجات ذات الطابع الكمالي في تجاوز بيّن للعمران البدوي المقتصر على الضروري في سائر الأحول والعوائد، فكلما تطورت الحاجات وانخرط الأفراد بعادات جديدة، إلا وبرزت أشكال واعتبارات جديدة للسكن. وإذا كانت خيمة الأمس تخلُ من وسائل التحصين المادية، فإن المسكن الصحراوي اليوم يجسد البحث عن الأمن واستحضار الهاجس الأمني انطلاقا من تعدد الشبابيك والقضبان الحديدية المرتبطة بالباب والنوافذ، بل إن بعض ذوي النعم يعينون حراسا أمنيين عند مداخل فيلاتهم وإن كان هذا السلوك الطارئ يثير استهجان المسنين خاصة لما يرون فيه من تخلٍّ عن المضيافية التي

هي قيمة أساسية من الثقافة البدوية، فصار لذلك المسكن عبارة عن محمية حسب تعبير شومبار (CHOMBART, 1971:11) يساهم في الإعداد والتحضير لشكل أعم من الانطواء الذي يصيب البدوي في بداية استقراره.

ويبقى التفاخر في المزج بين الأنماط والأساليب العمرانية الجديدة وخاصة في الأحياء الراقية تجسيدا لشراهة مكانية تقود من العمران البدوي إلى العمران الحضري. والبحث عن الترف والتفاخر فيه كنوع من التعويض عن فترة البساطة الطويلة والصعبة – إن لم نقل البائسة–، فيشكل ذلك بالفعل حسب مفهوم هيجل "اللحظة" المهمة التي يتم الانتقال فيها من وضعية البداوة إلى وضعية التحضر (ولد الشيخ، 2006: 146).

استنتاج:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على المتغيرات التي طرأت على المسكن والتمثلات المرتبطة بانتقال المجتمع الصحراوي من بيوت خفيفة، متنقلة ومتكيفة مع الظروف الأمنية والمناخية السائدة بالصحراء حينئذ، إلى بيوت قارة استوعبت الكثير من المتغيرات المرتبطة أساسا بتغير رؤى المجتمع ليظهر لنا كيف تقترب التغييرات الثقافية المتمثلة في السلوك، من التغييرات الحاصلة في المحيط والتي تظهر عبر الشكل المبني، ذلك أن المسكن هو مؤسسة وليس بنية أو شكلا ماديا فقط، وبناءه هو واقعة ثقافية معقدة.

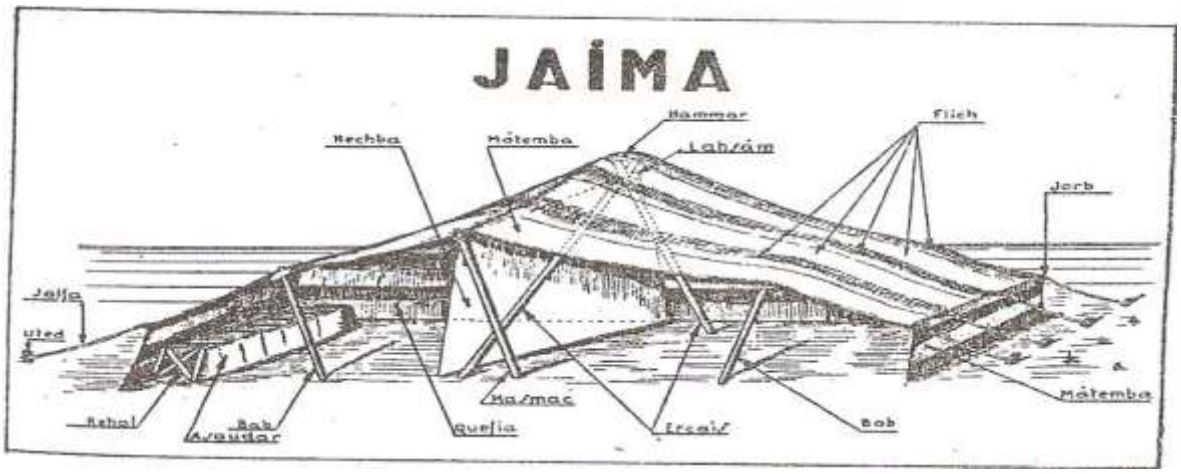

رسم تخطيطي للخيمة حيث يظهر "أساتر" وسط الخيمة: (بلحداد، 2008: ملحق الكتاب)

خيمة مضروبة على سطح فيلا: (س. بولي، 2006: 114)

نموذج عام حول مسكن اليوم بالصحراء

هوامش المتن:

[1]– لقد فضلنا في هذه الدراسة، استخدام كلمة "مسكن" لأنها تحمل فعل الإقامة والتوطّن، كما تحمل معنى الديمومة والاستمرارية في العلاقة مع المكان السكني أكثر من النزول فيه أو الحلول به، أو حتى البيات المؤقت داخله...بهذا المعنى، تجيب كلمة مسكن عن البعد الاجتماعي والأنثروبولوجي والنفساني الذي نحن بصدده.

[2]– يعتبر باشلار (bachelard) من أهم الفلاسفة الغربيين الذين تعرضوا للمسكن ولفلسفة المسكن في كتابه "جمالية المكان" (la poétique de l'espace) واعتبره لغة الحياة اليومية ومن أدوات حياتنا النفسية الخفية التي بدونها تُفقد نماذج الألفة في الحياة.

[3]– وكان مرور الرجل بالقرب من جماعة النساء اللواتي يخطن الخيمة يحتم عليه وضع "البياظ" (سكر أو حتى ذبيحة أو غيرها)، بعدما ترميه إحدى النساء بكبة الخيط التي يستعملنها لخياطة "الفَلْجة".

[4]– تعتبر كلمة الدار المرادفة للسكن الأكثر استعمالا من أي كلمة أخرى رغم مطابقتها لنمط من السكن هو الذي نجده في المدن التاريخية العتيقة.

[5]– كلمة مراح هنا مستمد من المكان الذي كانت تربض به المواشي أمام الخيام، فانتقلت رمزيا مع المجتمع بعد تمدنه لتعني الفناء الذي يتوسط المسكن ما دام يوجد أمام الغرف.

مصادر ومراجع بالعربية:

- بولي (سبستيان)، "أدوات البداوة في نواكشوط: مجرد بقايا من نمط حياة مهجور أم محامل مفضلة لهوية حضرية حية؟"،إسهام بكتاب *أنواكشوط: عاصمة موريتانيا. 50 عاما من التحدي*، إصدار وزارة الثقافة والشباب والرياضة، دار النشر ييحيا 2006، ص.113-121. (مشترك)

- الرواية الشفهية والمعايشة الميدانية.

- سوالمية (نورية)، "توظيف الفضاءات السكنية الجاهزة بين التصورات والممارسات حالة مدينة وهران"، إسهام بمجلة *المواقف*، العدد السادس ديسمبر، 2011، ص. 109-119.

- ولد الشيخ (عبد الودود)، "أنواكشوط، عاصمة بدوية؟"، إسهام بكتاب *أنواكشوط: عاصمة موريتانيا. 50 عاما من التحدي*، إصدار وزارة الثقافة والشباب والرياضة، دار النشر ييحيا 2006، ص. 139-147.

- صولة (عماد)، "صيرورة الرمز من العتبة إلى وسط الدار: قراءة أنثروبولوجية في السكن التقليدي التونسي"، إسهام بمجلة *إنسانيات*، المجال-الفعاليات الاجتماعية الغيرية، عدد 28، 2005، ص. 5-22.

- بلحداد (نور الدين)، *التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860-1934)*، منشورات معهد الدراسات الأفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2008.

- بن محمد الباهنين (مولاي عمر)، *ديوان قبيلة أيت أوسى*، مخطوط، نسخة سنة 1369هـ/1949، نسخة شخصية.

- مكي طبارة (رجاء)، *مقاربة نفس-اجتماعية للمجال السكني، دراسة ميدانية*،منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995.

مراجع غير عربية:

- BACHELARD (G), *La terre el la rêverie du repos*, Tunis, Editions CERES, 1996.
- CHOMBART DE LAUWWE (P. H), *Pour une sociologie des aspirations*, Paris, Médiations, 1971.
- LEFEBVRE (H), *dur sural a l'urbain*, Anthropos, Paris 1970. Introduction.
- MAUSS (M), « Essai sur le don, Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques », in *Sociologie et anthropologie*, Quadrige, P.U.F, 1983, p. 145-279.
- RAPOPORT (A), Pour *une anthropologie de la maison*, Paris, Bordas, 1972.

الموروث العمراني بالمدينة العتيقة لتطوان (شمال المغرب): التحولات

The urban heritage of the ancient city of Tetouan: aspects of the crisis and the stakes of rehabilitation and rehabilitation.

أ. بلال الزروالي، أ.إلياس

جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

Dr Bilal Zarouali Abd Malek Saadi University, Morocco

zaroualib@gmail.com ilyass.arada@gmail.com

.

ملخص:

تعتبر المدينة العتيقة المركز التاريخي والاقتصادي الأكثر أهمية بمدينة تطوان، حيث تتمركز بها أغلب المباني التراثية الأصيلة وأهم الأنشطة التجارية وورشات الصناعة التقليدية، كما تأوي هذه المدينة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير (سنة 2014) 23635 نسمة، والتي تمثل 6.21% من مجموع ساكنة المدينة ككل .

والمتأمل لواقع المدينة العتيقة يطرح مفارقة حقيقية، فهي من جهة مهد الحضارة لقرون عديدة، غنية بالتعابير والأشكال الثقافية. وبإنتاج متميز للصناعة التقليدية. لكنها بالمقابل، تعيش وضعية صعبة، خاصة إذا علمنا أن إطارها المبني إما مهدد بالانهيار أو وصل إلى درجة كبيرة من التدهور .

وبما أن التراث أصبح يشكل في الوقت الراهن إحدى الآليات والركائز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن مسألة رد الاعتبار والإنقاذ بات مطلبا استعجاليا أكثر من أي وقت مضى، ليس لكونه إطارا ماديا، ولكن باعتباره هوية مجتمع ونتاج قيم وحضارة وثقافة الأسلاف.

وتبعا لذلك، سنسلط الضوء في هذا المقال على غنى تنوع، وواقع التراث التاريخي بالمدينة العتيقة لتطوان المصنفة تراثا عالميا للإنسانية منذ 1997، من جهة، وكيفية تدبيره (التراث) والإكراهات التي تواجهه، وسبل تحقيق رهان التأهيل المندمج. ولتحقيق هذا الهدف، سنعتمد في ذلك على منهج نسقي صرف يراعي في تحليله مختلف مكونات الظاهرة المدروسة، ومعتمدين في ذلك على خلاصات ونتائج العمل الميداني.

الكلمات المفتاح: مدينة تطوان، نسيج حضري عتيق، التراث الحضري، التأهيل ورد الاعتبار.

Abstract

The ancient city is considered the most important historical and economic center in Tetouan, where most of the original heritage buildings and the most important commercial activities and traditional industry workshops are concentrated. This city also houses according to the results of the last census of the population and housing (2014) 23635 people, which represents 6.21% of the total population The city as a whole.

And the contemplated of the reality of the ancient city presents a real paradox. On the one hand, it is the cradle of civilization for many centuries, rich in expressions and cultural forms. And a distinguished production of traditional industry. On the other hand, it is in a difficult situation, especially if we know that its built framework is either threatened with collapse or has reached a significant degree of deterioration.

Since heritage has now become one of the mechanisms and pillars in achieving economic and social development, the issue of restoration and rescue has become an urgent requirement more than ever, not because it is a material framework, but as a community identity and a product of values, civilization and culture of ancestors.

Accordingly, we will highlight in this article the richness of diversity, the reality of the historical heritage of the ancient city of Tetouan, which is classified as a world heritage of humanity since 1997, on the one hand, how it is managed (heritage)

and constraints facing it, and ways to achieve the integrated qualification bet. To achieve this goal, we will rely on a purely coordinated approach that takes into account in its analysis the various components of the phenomenon studied, and relies in this on the conclusions and results of fieldwork.

Key words: Tetouan, antique urban fabric, urban heritage; Qualification and rehabilitation.

مقدمة

تعتبر مدينة تطوان (خريطة رقم 1) من أهم المدن على الصعيد الوطني وذلك اعتبارا لأدوارها التاريخية والإدارية التي لعبتها على مستوى الوطني بشكل عام وبحوض البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص. فموقعها المتميز في الإقليم الجغرافي الكبير وتوالي الثقافات على أرضها، وكذا طبيعة الاستعمار الأوربي الذي خضعت له؛ أعطوها طابعا متميزا في مختلف مكوناتها الحضرية.

مجاليا، تنتمي المدينة العتيقة (حوالي 54 هكتار) إلى مدينة تطوان التي تقع بدورها في الشمال الغربي للمملكة المغربية، بأقصى شمال سلسلة جبال الريف الغربي، على بعد حوالي 40 كلم عن سبتة المحتلة وبـ 10 كلم عن البحر الأبيض المتوسط.

ويأخذ المجال المدروس موضعا هاما ضمن النسيج الحضري التطواني، حيث يشكل قلب المدينة ومركزا لمجموعة من العلاقات والترابطات بين مختلف الأنساق المجالية للحظيرة المعنية: يحده شمالا حي درسة، وجنوبا أحياء كل من المحنش وكرة السبع، وشرقا أحياء: الطويلع، ومولاي الحسن، وغربا المركز العصري وحي سيدي طلحة. واعتبارا لأهميتها الوظيفية والاستراتيجية في تنظيم المجال، فإن عملية التوسع العمراني بها مرت بمجموعة من المراحل، وتحكمت فيها مجموعة من الآليات، أفضت إلى تشكيل نسيج حضري أصيل يتكون من أربعة أحياء رئيسية (البلد، ربض الأسفل، ربض الأندلس، والملاح)، تحتضن أصناف معمارية متنوعة، ارتبط كل واحد منها بالظروف التاريخية لإنشائه والوسائل التقنية لبنائه، وكذا أساليب تدبيره ومراقبته.

خريطة رقم 2: توطين المجال المدروس ضمن مدينة تطوان وجهة طنجة تطوان الحسيمة

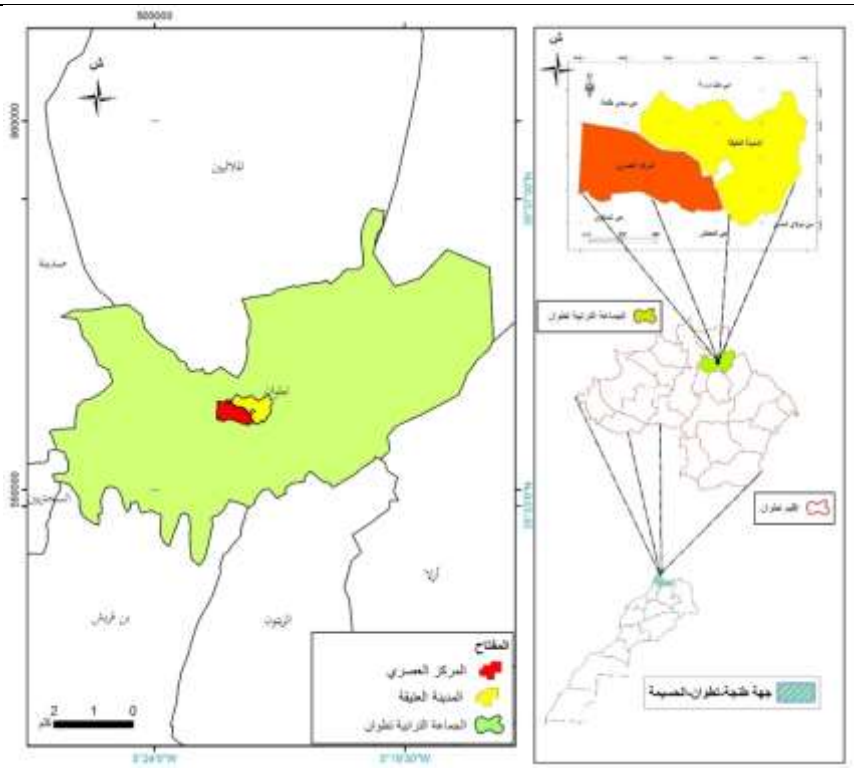

المصدر: إنجاز الباحث اعتماد على التقطيع الإداري للمغرب.

يلاحظ حاليا، أن واقع هذه المدينة العتيقة يطرح مفارقة حقيقية، فهي من جهة مهد الحضارة لقرون عديدة، غنية بالتعابير والأشكال الثقافية، وبإنتاج متميز للصناعة التقليدية، لكنها بالمقابل، تعيش وضعية صعبة خاصة إذا علمنا إطارها المبني إما مهدد بالانهيار، وإما وصل إلى درجة كبيرة من التدهور. وهذا ما يستدعي التدخل للحفاظ على هذا الموروث.

إشكالية الدراسة

تعتبر مدينة تطوان العتيقة، المصنفة تراثا للإنسانية منذ سنة 1997 (إلى جانب 9 مواقع أخرى بمجموع التراب المغربي[105])، من المدن المغربية المتفردة بمجموعة من الخصوصيات أسهمت فيها مجموعة من العوامل، وهو ما انعكس على عمرانها

[105] يتعلق الامر بـ: المدينة العتيقة لفاس مسجلة سنة 1981، المدينة العتيقة لمراكش مسجلة سنة 1985، قصر آيت بن حدو مسجل سنة 1987، المدينة التاريخية لمكناس مسجلة سنة 1996، الموقع الأثري لوليلي مسجل سنة 1997، المدينة العتيقة للصويرة (موكادور قديما) مسجلة سنة 2001، الفضاء الثقافي لساحة جامع الفنا مسجل سنة 2001، المدينة البرتغالية مازاغان (الجديدة) مسجلة سنة 2004، بالإضافة إلى مدينة الرباط التي سجلت تراثا عالميا سنة 2012.

ومعمارها. غير أن هذا التراث عرف منذ الاحتلال الإسباني الأول (1860-1862) تحولات مهمة زادت حدتها مع الاحتلال الثاني وغداة الاستقلال (خاصة في ظل التوافدات الديمغرافية الكبيرة التي استقبلتها المدينة)، مما أدخل المجال في دوامة من التدهور.

وعلى الرغم من الجهود –المتأخرة– التي تم اتخادها من أجل تأهيل هذا النسيج ورد الاعتبار إليه، فإنها تبقى غير كافية ووغير مندمجة وذات فعالية محدودة، كما أنها تفتقر لعنصر التنسيق والتدبير المندمج بين مختلف المتدخلين، وهو ما يدخل المجال في دوامة من التدهور تزيد حدته مع الزمن.

مراحل وأدوات الدراسة

عالجنا هذا الموضوع[106] وفق منهج علمي، أمكننا من الإلمام بمجموعة من الجوانب ذات الصلة بالإشكالية المدروسة، وقد اعتمدنا في إخراجه على مجموعة من التقنيات والأدوات التي تميز البحث الجغرافي. وقد ارتكزت المنهجية المعتمدة في هذا العمل على وسيلتين أساسيتين:

الأولى: تتجلى في الملاحظات والتحقيقات الميدانية الذي قمنا بها في المدينة العتيقة لتطوان (توطين المعالم التراثية، التقاط الصور وغيرها)، بالإضافة إلى المقابلات الميدانية مع عدد من الفاعلين (خاصة مصلحة المدينة العتيقة والانسانشي وتدبير التراث) والمهتمين بالمدينة وكل هذا مكننا من الخروج بمجموعة من الخلاصات المهمة.

وبخصوص الوسيلة الثانية، فقد انبنت أساسا، على العمل البيبليوغرافي، وكذا الاعتماد على تقارير ووثائق مختلف الفاعلين الترابيين العتيقة (الوكالة حضرية، الجماعة الحضرية لتطوان، نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وغيرها).

1 نشأة ومراحل توسع المدينة العتيقة لتطوان

نشأت مدينة تطوان منذ فترات تاريخية على يد الأفارقة القدامى، وحسب المؤرخ الإسباني TARADIL فإنّ وجود نهر مرتيل هو سبب وجود ثلاث مدن في القرن الثاني قبل الميلاد وهي مدينة سيدي عبد السلام ومدينة كيتان ومدينة تمودة،

---

[106] يشكل موضوع هذه الورقة البحثية، أحد العناصر المهيكلة للأطروحة التي نحن بصدد إعدادها، حول المدينة العتيقة والمركز العصري لمدينة تطوان، والمعنونة بـ: "مركزا مدينة تطوان ("العتيق" و"العصري"): الديناميات ومعضلة الإعداد والتدبير"، تحت إشراف ذ. العبدلاوي محمد.

حيث اندثرت هذه المدن الثلاث وظهرت مدينة تطوان التي قام الأدارسة بتخريبها سنة 949 م. بعدها عملوا على إعادة بنائها، إلا أن عملية البناء هاته منعت من طرف الخليفة الأموي وذلك حتى لا تنافس مدينة سبتة في استراتيجيتها وفي نشاطها التجاري. وتمّ إعادة بنائها بفعل التقسيم الذي قام به محمد الأول (من دولة الأدارسة)، حيث كانت تطوان من نصيب الأمير قاسم بن إدريس الثاني[107].

ومعلوم أن المصادر التاريخية التي أرخت للمدينة منذ البكري وصولا للفقيه الرهوني ومن بعده. ذكرت اسم المدينة بسبع صيغ متباينة تشترك في ثلاث مميزات: أولها أن اسم المدينة أمازيغي غير عربي، ثانيا أن معناه له علاقة بالعيون (إما العيون الجارية بالماء وإما العيون المبصرة). ثالثا أن أصله مُكوّن من ثلاث حروف: التاء، الطاء، الألف[108].

ويؤكد جل الباحثين المهتمين بالمدينة، أن التوسع العمراني للمدينة التي كان يحيط بها السور القديم مر بـ 12 مرحلة (أنظر الخريطة رقم 2) وذلك ابتداءً من سنة 542 إلى سنة 1223 هـ (1148 إلى 1808 م). وسنقتصر في هذا المقام على التركيز على أهم هذه المراحل، وهي:

المرحلة الأولى: يتعلق بالفترة الممتدة من 1148 إلى 1493م، هذه المرحلة ستعرف تأسيس النواة الأولى للمدينة الواقعة اليوم بالنواة المسماة حومة المنجرة (السويقة الحالية) سنة 1148 ميلادية على يد الوالي الصالح عبد القادر التبين. وفي سنة 1493 ستعرف المدينة ظهور نواة سكنية أخرى سميت بالبلد (ستشكل مركزا المدينة ومحورا رئيسيا للعلاقات الحضرية). كما سيتم بناء قصبة أخرى خارج أسوار المدينة (قصبة جبل درسة)؛

المرحلة الممتدة من 1502 إلى 1620: تميزت بطرد المسلمين من الأندلس ووصول أفواج متتابعة، الأمر الذي أدى إلى توسع المجال العمراني داخل الأسوار، فظهرت أحياء أخرى خارج السور الأول، وهي الربض الأسفل، حومة الطرنكات، ربض الأندلس؛

---

[107] الشريف (محمد)، 2013، "تطوان: بنت غرناطة الحاضنة للحضارة الأندلسية بالمغرب"، الطبعة الأولى، مطبعة تطوان، ص 9: عن البكري (أبو عبيد)، 1911، ص 130.

108- داود (محمد)، " تاريخ تطوان " مجلد 1، مطبعة الهداية، تطوان، ص 46.

المرحلة الممتدة من سنة 1620 إلى 1808: خلال هذه المرحلة ستتخذ المدينة العتيقة لتطوان شكلها المرفولوجي الحالي. حيث تم سنة 1620 بناء حومة العيون بإشراف الوالي الصالح سيدي علي بن مسعود الجعيدي، كما عرفت المدينة توسعا من الناحية الشرقية، حيث أنشأت حومة سيدي الصعيدي سنة 1650. وفي سنة 1700 تم إنشاء دار المخزن على يد القائد علي بن عبد الله الحمامي، أما في سنة 1808 أحدث الملاح الجديد الذي نقل إليه اليهود المقيمين بالملاح البالي الواقع غرب الجامع الكبير. وبذلك اكتمل بناء سور المدينة العتيقة لتطوان الذي تحيطه سبعة أبواب[109].

خريطة رقم2: المراحل التي مر بها التوسع العمراني للمدينة العتيقة لتطوان

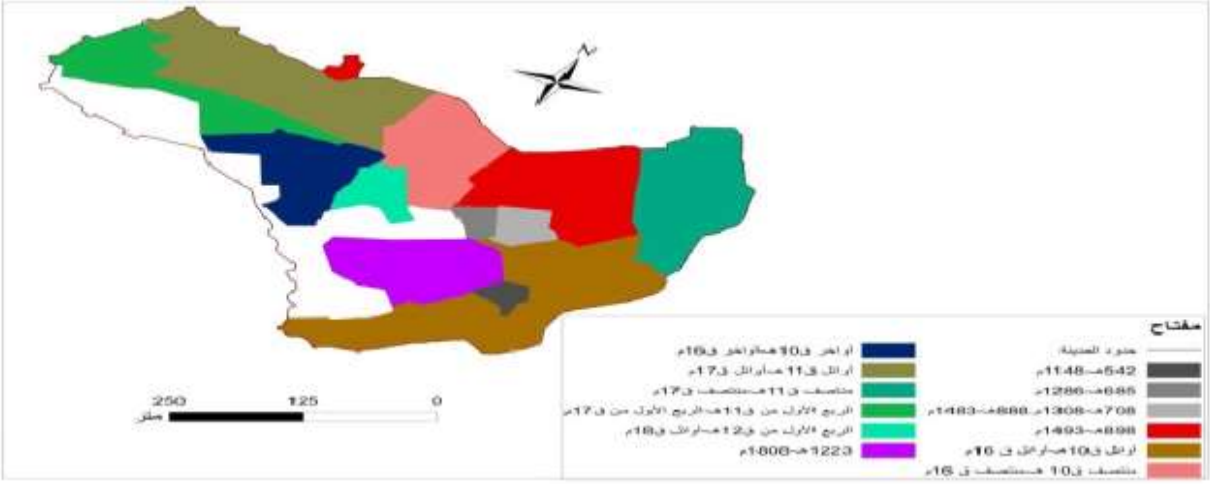

المصدر: ابن عزوز حكيم (محمد)، 2001، "معلمة تطاون"، مطبعة الهداية، تطوان، من ص 31 – ص 44.

انطلاقا من الخريطة أعلاه، يتبين لنا أن المجال العمراني لمدينة تطوان بني خلال فترات زمنية مختلفة حسب الاحتياج والدواعي، إلى أن أحيطت جميع حوماتها في القرن الثاني عشر [الهجري، الثامن عشر الميلادي] بالأسوار التي جعلت فيه سبعة أبواب.

فانطلاقا من منتصف القرن السادس عشر، عرفت تطوان توسعا في اتجاه الشمال، حيث ظهرت حومة الرباط الفوقي (الربض الأعلى)، ثم حومة الطرانكات في أواخر القرن السادس عشر، فحومة رباط الأندلس (حومة السانية اليوم)، ثم بعد ذلك ظهرت حومة العيون، التي شيدت في النصف الأول من القرن السابع عشر، وحومة سيدي السعيدي في منتصف القرن

[109] ابن عزوز حكيم (محمد)، 2001، "معلمة تطاون"، مطبعة الهداية، تطوان، من الصفحة 31 إلى الصفحة 44.

ذاته. وفي أوائل القرن الثامن عشر، أنشئت دار المخزن، حيث أحدثت باب المشور الجديد. وفي أوائل القرن التاسع عشر (1808)، ثم نقل الملاح إلى المكان الحالي (حي القدس حاليا)، وذلك في عهد السلطان مولاي سليمان. وهو آخر حي بني بالمدينة العتيقة قبل دخول جيوش الاحتلال الإسباني المدينة سنة 1913.

وتجدر الإشارة، إلى أن التنظيم المجالي للمدينة سيعرف استقرار الإسبان في السنوات الأولى لفترة الحماية بالمدينة العتيقة، لاسيما في الملاح وفي المجال المجاور له مباشرة من جهة الغرب (المصلى القديمة)، إذ تم بناء مجموعة سكنية خاصة بالموظفين والجنود وأسرهم وكذا بالعمال الإسبان المهاجرين، وعرف هذا الحي باسم " Luneta". ومن جهة ثانية، ستعرف الأجزاء الشمالية للمدينة خلال أواخر فترة الحماية ظهور البناء غير القانوني بالنوى السكنية المعروفة حاليا باسم السانية والطالعة (شمال المدينة العتيقة بجوار قصبة المنظري عند الأجزاء العليا لحي العيون).

وبناء على ما سبق، فإن الدينامية العمرانية التي شهدتها المدينة، أفضت إلى تشكيل مجال يتكون من أربعة أحياء رئيسية (البلد، ربض الأسفل، ربض الأندلس، والملاح)، تحتضن أصناف معمارية متنوعة، ارتبط كل واحد منها بالظروف التاريخية لإنشائه والوسائل التقنية لبنائه، وكذا أساليب تدبيره ومراقبته.

2 موروث معماري وعمراني متنوع وغني يشهد تحولات مكثفة

إن استعراض الموروث الثقافي والتاريخي الذي تزخر به المدينة العتيقة لتطوان لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يميط اللثام عن عمق الإشكاليات والاختلالات التي يعاني منها، فالإطار المادي للتراث العمراني والثقافي للمدينة عرف تحولا وتدهورا كبيرا جراء مجموعة من التحولات والضغوطات الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، التي شهدتها المدينة العتيقة لتطوان منذ 1860 وحتى الآن، والتي كانت من نتائجها البارزة تدهور البنية العتيقة وإتلاف تراثها التاريخي والحضاري، والذي تزداد حدته بفعل تداخل عوامل الزمن والطبيعة والإنسان. ومن عناصر الموروث العمراني والثقافي للمدينة العتيقة لتطوان، نذكر على سبيل المثال:

2-1 الموروث المائي

يتعلق الأمر بشكل أساسي بالنظام الأصيل لتوزيع الماء الاسكوندو، هذه الأخيرة، تُعَدُّ من أقدم شبكات توزيع الماء الصالح للشرب في تطوان، ظهرت بظهور النواة الأولى للمدينة، علي يد أبو الحسن علي المنظري، "بدليل أن المدينة ما تزال تحتفظ بأقدم حمام بني بها، وكان من بناء هذا الأخير"[110]. يسميه السكان القدامى لتطوان "بماء البلد" أو "ماء العين" أو " ماء الله" وغيرها من التسميات[111]. أخذت هذه الشبكة بالتفرّع تبعا للتوسع العمراني الذي عرفته المدينة، وتعتبر العيون المنبثقة والممتدة على طول خط التماس بين التكوينات الكلسية الشديدة النفاذية وصخور الزمن الأول المتسمة بانعدام أو ضعف النفاذية، المصدر الرئيسي لهذه الشبكة. وقد لعبت هذه الشبكة دورا كبيرا في تزويد حاجيات المدينة العتيقة طوال الفترات التاريخية التي مرت بها، قبل إقامة نظام التوزيع الجديد في نهاية العشرينيات من القرن الماضي.

تتكون شبكة التوزيع من قنوات رئيسية وثانوية وفرعية، وتلتقي كثير منها عند نقط تسمح بتمرير الماء فيما بينها، وتعمل في نسق مكن من إيصال الماء إلى كل الأماكن الممكنة داخل المدينة العتيقة. ويتعلق الأمر بـ:

الصندوق: وهو عبارة عن صهريج صغير أو حوض تجميع المياه، عادة ما يتخذ شكلا مستطيلا، يبنى عند سافلة/مخرج عين ماء أو أكثر لتعبئة المياه ثم معالجتها –إذا كان الأمر ضروريا – وذلك قبل صرفها في قنوات الشبكة. والمعروف عن هذه الأحواض أنها غير معروفة إلا لدى قلة قليلة من الناس وأمناء الماء والقناوين (العارفين بعمليات الربط ومد القنوات وقضايا الشبكة).

قنوات التوزيع: وتسمى كذلك بالخطوط أو السواقي، وهي مجموعة من الأنابيب الفخارية، مختلفة الطول والقطر، تستعمل حسب الحاجة والضرورة.

المعدة: وهي آنية مستطرقة في الغالب ولا يعتريها صدأ، وتسمح بمرور الماء من قناة شبكة التوزيع إلى مكان استعمال المياه، وفق شروط دقيقة وأعراف محددة يضبطها القناويون. ونميز فيها بين عدة أنواع: "معدة القسمة"

---

[110] العبدلاوي (محمد)، 2004-2005، "الماء والإنسان بمدينة تطوان: دراسة جغرافية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب تخصص: جغرافية بشرية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، ص 398.

[111] العبدلاوي (محمد)، 2004-2005، مرجع مذكور، ص 398.

و"معدة كأس العدل" و"معدة الفيض"، فالأولى هي المكان الذي تجمع فيه مياه الفيض الآتية من ما يعرف بـ"العقدة"، أما الثانية فهي ذلك المكان الذي يصب فيه الماء الآتي من القناة المغذية له، فإذا امتلأ عاد الماء إلى مجراه الطبيعي دون أن يفيض فوق أرضية وحدة الاستهلاك. أما معدة الفيض فهي شبيهة بجُب شبه سطحي، وهي مبنية بالحجارة ومادة لاحمة مستخلصة من صخر محلي، وتكون في مستوى أقل من الذي توجد فيه القناة، ونظرا لأهمية الماء والمحافظة عليه من كل ضرر، فإن هذه المعدات غالبا ما نجدها في أماكن آمنة كالمساجد ودور الأئمة والأعيان.

العقدة: وهو اسم/اصطلاح يطلق على الصهريج الذي ينتهي إليه ما فاض من الماء وزاد عن كل الاستعمالات الداخلية، بحيث إن التدبير المحكم وضرورة الاقتصاد في الماء وضمان استمرارية أمن الماء المدجن، اقتضت تجميع هذه المياه في مثل هذه المحطات وإمرارها إلى معدة القسمة لتوزيعها من جديد على مستفيدين آخرين بسافلة الشبكة. وهي قليلة الوجود في شبكة التوزيع.

الطالع أو المشرب: وهو عبارة عن أنبوب أو أكثر من الفخار يوضع في وضع عمودي، ويتصل بأسفله مباشرة بقناة المياه الرئيسية أو الثانوية، وبأعلاه ثقب يسمح بنزول الماء بمعدة كأس عدل أو غيرها، أو تصريفه نحو خط ثانوي آخر. ويعرف المشرب الذي يزود المحل "بالداخل"، أما الذي يصرف المياه نحو وحدات استهلاكية أخرى فيسمى "بالخارج". وتتفاوت ارتفاعات هذه الأنابيب حسب طبغرافية المكان، لذلك نجد بعضها لا يعلو فوق سطح الأرض إلا ببعض السنتيمترات، في حين أن غيرها يرتفع بما يقرب من مترين. وهذا التباين في الارتفاع من شأنه أن يؤمن جريان الماء في كل معدات نفس الخط. ويحاط الأنبوب أو الأنابيب بإطار مبني في شكل محدب وبارز على إحدى أجزاء الجنبات السفلى للواجهة الخارجية للمبنى المرتبطة بشبكة نظام الاسكوندوا. ولهذا الشكل المبني المقوس والبارز غطاء مندمج في الإطار لا يزاح إلا عند الضرورة من طرف القناوين لمعاينة طبيعة الجريان أو إصلاح عطب ما، وهذا أمر موكول إليهم دون سواهم. ويسمى الإطار المبني بداخله "بالطالع". وطريقة التوزيع/التقسيم تقوم أساسا على أهمية السهم/الخط وموقع المسكن من خط التوزيع.

القنا: وهي التجسيد الأخير ضمن منظومة الاسكوندوا، وهي المرحلة الأخيرة التي يصل فيها الماء ليكون قابلا للاستعمال وللاستهلاك، من طرف عامة الناس والبهائم الوافدة على المدينة. ولأهمية هذه القنوات أو السقايات وما تقوم به من خدمات داخل النسيج العتيق للمدينة، فإنها عرفت انتشارا كبيرا ضمن أرجاء المدينة. وتعتبر "قنا باب العقلة" و"قنا باب التوت"، " من أهم القنوات المدينة[112]، وأحسنها معمارا، وأكثرها استغلالا واستعمالا.

والملاحظ أن كل هذه العناصر كانت تعمل في انسجام وتناسق متينين ضمن لهذا الموروث حسن السير الوظيفي منذ إقامته. كما أن "تنوع هذه العناصر مرتبط بتنوع أدوارها داخل نظام التوزيع، من جهة، ورغبة الإنسان في إجراء المياه في كل مجال المدينة لتكون الاستفادة أعم وفعالية التدبير أنجع.

فعملية التعمير، إلى غاية دخول الاستعمار الإسباني الأول، روعي فيها عامل الاستمرارية وحضور المياه واحترام الموروث الهيدروليكي. لذا، فإن حركية البناء كانت تعمل على إتمام ما بدأه السلف دون هدمه أو تخريبه أو حتى تهميشه، مع إضافة بعض ما يميز فترات البناء والتعمير الحديثة"[113].

ومقارنة لما كانت عليه هذه المنشآت المائية التقليدية كإحدى مكونات المجال الحضري لتطوان العتيقة، وما آلت إليه، يتبين أن هذا المكون فقد كثيرا من عناصر هويته ومظاهره العمرانية والمعمارية[114].

2-2 العمارة الدينية والروحية

يتعلق الأمر بالمنشئات الدينية الآتي ذكرها:

---

[112] من أهم القنوات المتبقية نذكر: قنا باب الصعيدة، ولقنا المتصل بضريح/ زاوية سيدي الصعيدي ومعدة الخرازين، وقنا الموجود على يمين الغرسة الكبيرة إلى زنقة المقدم، والقنيوي ذ الجنوي" قرب زاوية سيدي بلفقيه (عن يسار الهابط من نقيبة الجامع الكبير إلى باب العقلة)، وقنا الوسعة (المتصلة . بزاوية سيدي أبي العباس)، وقنا المتصل بجامع غيلان بحومة المطمر، وقنا الخراز (وسط نمار العيون)، "وقنا الكبير" (أمام الزاوية الريسونية) وقنا السوق الفوقي وقنا الحدادين او قوس الحمام وقنا زنقة العطارين، وقنا الطالعة، وقنا جامع سدي على بركة وقنا للافريجة....

[113] العبدلاوي (محمد)، 2004-2005، مرجع مذكور، ص 408.

[114] لعل من أبرز مظاهر التحول والتدهور الذي مس النظام الأصيل لتوزيع الماء "الاسكوندو"، ما يلي: اختفاء بعض "القنا" أو الحنفيات؛ توقف صبيب المياه؛ تلوث بعض القنوات؛ استبدال عناصر الشبكة التقليدية بمكونات عصرية....

المساجد والزوايا والأضرحة: تحتوي المدينة العتيقة لتطوان على عدد مهم من المساجد والأضرحة والزوايا[115] (أزيد من 40 مسجد وزاوية) موزعة داخل المدينة العتيقة وخارجها(خريطة رقم 2). وتختلف أهميتها حسب تاريخها ودرجة إشعاعها سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني، إلا أنها تشترك في كونها تحمل خصوصيات معمارية عمرانية فريدة ومميزة.

يلاحظ أن هذه المؤسسات تعرف تدهورا كبيرا، جعل أجزاء منها معرضة للانهيار وفي حالة تدهور كبيرة، وهو ما أدى إلى إغلاق العديد منها إلى حين التدخل فيها وإصلاحها (قد يتطلب سنوات طويلة[116])، لاسيما وأن أعداد المتدهور منها في تنامي مستمر، والتدخل فيها بطيء للغاية.

خريطة رقم 2: توزيع المؤسسات الدينية بالمدينة العتيقة لتطوان (وضعية فبراير 2016)

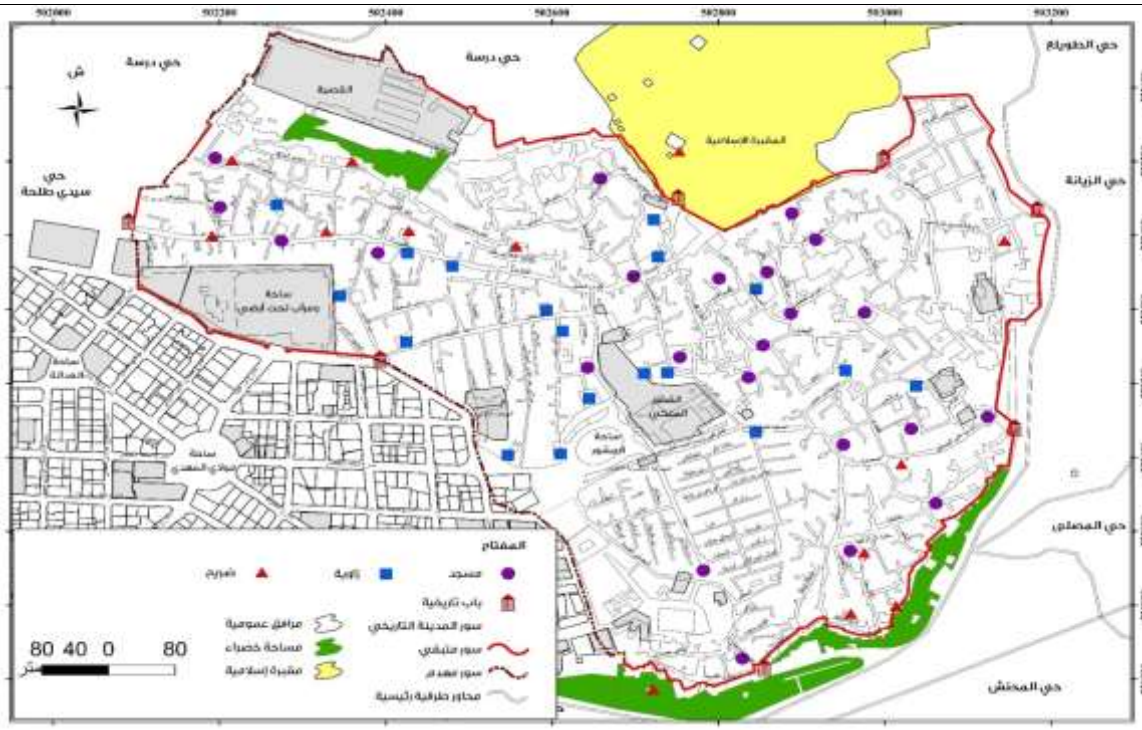

المصدر عمل ميداني شخصي فبراير 2016

[115] بالإضافة إلى هاته المؤسسات الدينية، يحتضن المجال المدروس، بيعة يهودية (بيعة إسحاق بن الوليد)، بالإضافة إلى كنيس يوجد بالمطامر.

[116] نذكر هنا على سبيل المثال: مسجد المصمدي/المسندي بالترنكات الذي بلغت مدة إغلاقه أزيد من ثلاث سنوات.

إن ما يميز المعالم الدينية بالمدينة العتيقة، بالإضافة إلى الأدوار والوظائف التي تقوم بها، هو طابعها التاريخي والتراثي الذي أغنى الرصيد المعماري والثقافي والفني بالمدينة. أدركنا قيمة الاستثمار الثقافي والإنساني والقيمي في هذا المجال، عبر استراتيجية محكمة تجعل من أماكن العيش الحيوية هذه، عنصرا من عناصر السلامة الروحية والفكرية والانسجام الاجتماعي خصوصا بالنسبة لفئة الشباب، كما أنها يمكن أن تشكل أحد أهم العناصر والأماكن التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تنمية السياحة الثقافية بالمدينة.

وإلى جانب الموروث المائي، يحتضن المجال المدروس، مجموعة من العناصر التراثية الأخرى، لعل أبرزها، العمارة العسكرية والدفاعية.

2-3 العمارة العسكرية والدفاعية

يتعلق الأمر بمجموعة من المنشئات التي كان الهدف من إنجازها مرتبط بغايات عسكرية ودفاعية. ويتعلق الأمر بالآتي ذكره:

- الأسوار الدفاعية والتحصينات الدفاعية:

كما هو معلوم، فإن المدينة العتيقة لتطوان، كان يحيطها سور يمتد طوله إلى أزيد من خمس كيلمترات (باحتساب الأجزاء التي تم تهديمها إبان فترة الحماية وما بعدها)، تتخلل هذا السور سبع أبواب رئيسية (باب النوادر، باب التوت، باب العقلة، باب الجياف، باب الصعيدة، باب الرموز، باب المقابر)، تشكلت عبر فترات تاريخية متباينة. وضمن هذا السور نجد مجموعة من التحصينات العسكرية والدفاعية كان الهدف منها حماية المدينة من الهجمات الخارجية والدفاع عنها. وأهم هذه الحصون: حصن باب النوادر (الذي تحول إلى سوق للمنتوجات الجبلية المحلية منذ ماي 2018)، واسقالة (الذي تحول إلى متحف اثنوغرافي) وحصن طوبانة الذي هدم وبني مكانه المعهد الحر سنة 1936، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من الأبراج التي تنتشر على طول سور المدينة والتي لم تسلم هي الأخرى من التحول في وظائفها.

خريطة رقم 4: توزيع أهم التحصينات الدفاعية بالمدينة العتيقة لتطوان حسب وظائفها (وضعية 2016)

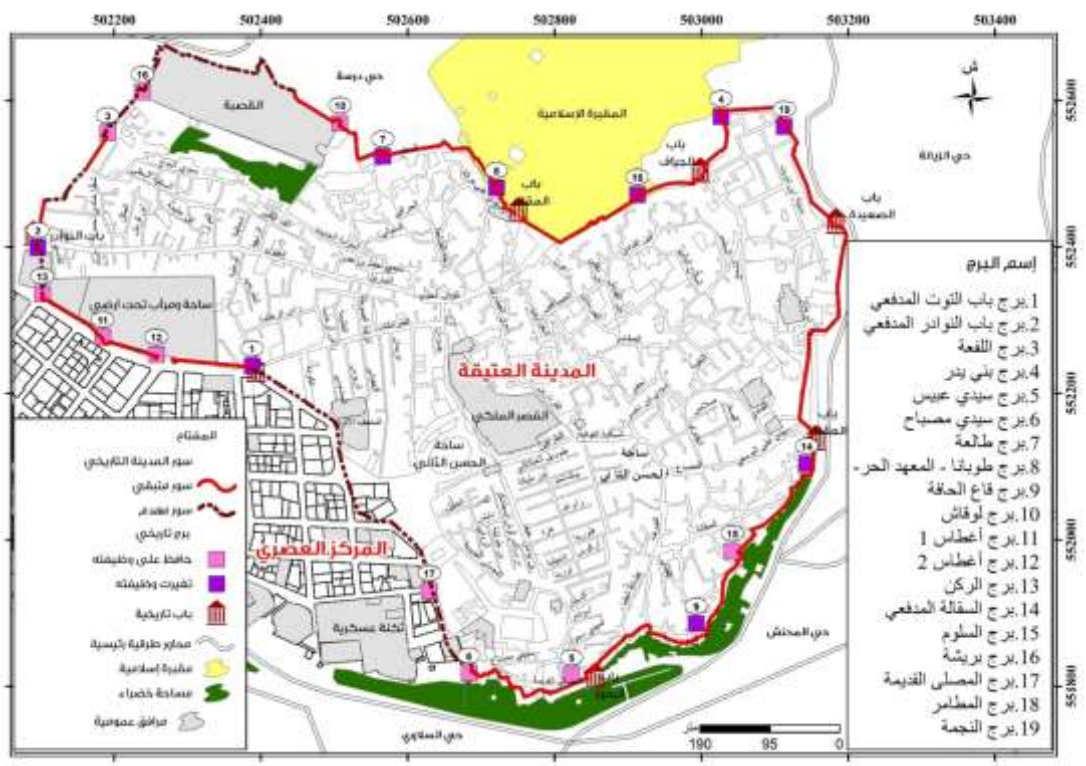

المصدر عمل ميداني شخصي أبريل 2016

- المطامر:

تشكل المطامر إحدى العناصر الأكثر تفردا في المدينة العتيقة لتطوان، وقد أنشئت في سياق تاريخي موسوم بالمواجهة المباشرة بين المسلمين والمسيحيين، فهي بالتالي تشكل وثيقة أركيولوجية من التاريخ العسكري والحربي لتطوان والمغرب من

جهة، والمملكة الإيبرية من جهة أخرى، كما يمكن اعتبارها تجسيدا واضحا للبعد المأساوي للماض المشترك بين الإسبان والمغاربة، وإلى العلاقات الإنسانية المعقدة في فترات تاريخية معينة (القرنين السادس عشر والسابع عشر)[117].

[117] بلدية تطوان وحكومة الأندلس (مستشارية الأشغال العمومية والنقل)، 2011، " المدينة العتيقة في تطوان: دليل معماري"، الطبعة الثالثة، مطبعة إسكاندون ش. م.، إسبانيا، ص66.

تتوفر سجون المطامر على ثلاث طبقات تحت أرضية، ضمنها مكان لتعبد الأسرى (كنيسة) المسيحين، هذا إلى جانب وجود مجموعة من المطامر أو الزنزانات المتصلة فيما بينها عبر ممرات ضيقة. وهي سجون لا تعرف الهواء ولا الشمس ولا يمكن رؤية السماء منها، ويتسرب إليها القليل من النور.

ونشير في هذا الإطار، أن هذه المعلمة التي تعرف تدهورا كبيرا، شكلت موضوع مجموعة من البرامج التنموية، التي كانت تهدف إلى إعادة إحياءها، بتحويلها إلى متحف، لكن لحدود الآن فبراير 2019، لم ينجز هذا المشروع على أرض الواقع.

والملاحظ لوضعية هذه المنشئات، يرى أنها تعرف حالة تدهور كبيرة (خاصة تلك الموجودة بالمدينة العتيقة) وتغيرا واسعا في معالمها الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى كون العديد منها، تحول إلى أماكن للسكنى ومحلات مهنية (كما هو الشأن للأبراج).

2-4 العمارة الاقتصادية

يتعلق الأمر، بمجموعة من المنشئات ذات الصبغة السوسيو اقتصادية، والتي يمكن أن نلخصها، فيما يلي:

- **الفنادق:**

كان للفندق بمدينة تطوان العتيقة أهمية بالغة. وكان الغرض منه إيواء التجار الغرباء وتخزين السلع قبل توزيعها. وقد كانت (أي الفنادق) في غالب الأحيان عبارة عن بناء متواضع يضم عددا من الغرف الفارغة من الأثاث، حيث كان المسافر لا يجد فيه سوى غطاء وحصير ينام عليه، أما الخيول والدواب فتربط في فناء الفندق. وقد ذكر الرهوني أن عدد الفنادق بتطوان بلغ "واحد وثلاثون، وربما تزيد بنحو ثلاثة"[118]. تعرف هذه الفنادق اليوم تراجعا في وظائفها الأصلية لصالح أنشطة أخرى قد تكون سكنية (نذكر على سبيل المثال فندق البقالي بحومة العيون بالنيارين)، أو تجارية وحرفية (فندق اللبادي بالمصلى القديمة، فندق المصمودي بالفدان...).

---

[118] الرهوني (أبو العباس أحمد)، 2001، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الثاني، منشورات جمعية تطاوين أسمير، سلسلة تراث 6، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي، ص 10.

- **دار الدباغ:**

تقع دار الدباغ، التي بنيت في القرن 15 الميلادي، بمدينة تطوان العتيقة. تحد شرقا بمقابر المسلمين، وغربا بالخرازين، وشمالا بباب المقابر وجنوبا بالملاح البالي وحي المطمار. وتقدر المساحة الإجمالية لدار الدباغ بحوالي 2700 مترا مربعا. وتتوفر على مدخلين، مدخل شمالي من جهة باب المقابر ومدخل غربي من جهة الخرازين.

تقسم دار الدباغ إلى قسمين: دار الدباغ الفوقية التي تحد بالمدخل الشمالي ودار الدباغ السفلية التي تحد بالمدخل الغربي، وتتوفر هذه الوحدة الإنتاجية على 380 حفرة (صهريج) متوسطة الحجم ذات أشكال هندسية مختلفة (مربعة، مستطيلة ومستديرة)، وأربع صهاريج كبيرة مخصصة لغسل جلود الغنم والماعز والبقر وصهريجين آخرين لغسل وتنظيف الجلود، هذا بالإضافة إلى 24 محلا لتخزين وعرض المنتوجات الجلدية.

تتخبط هذه الوحدة الإنتاجية في العديد من الإكراهات المرتبطة أساسا بتدهورها ومحدودية نشاطها، الشيء الذي يهدد استمرار العمل فيها.

2-5 الدور السكينة

إن الحديث عن الدور أو المساكن بالمدينة، هو حديث عن تراتبية اجتماعية كانت ولا زالت حاضرة بقوة. فبالرغم من وجود نوع من الترابط بين السكان المسلمين أساسه وحدة الدين والعقيدة، فإن المجتمع الحضري في المغرب عموما كان يخضع لتراتبية تذكرنا بتقسيمات المجتمع القديم[119]. خاصة وأن المدينة كان نشاطها الاقتصادي الأول خلال الفترات التاريخية السابقة ارتبط بالحركة التجارية والصناعة الحرفية، الشيء الذي شكل عاملا محددا للعلاقات الاجتماعية. وهكذا نجد المدينة كانت مكونة من ثلاثة مستويات كل مستوى يقسم المجتمع على إثرها إلى أربعة تصنيفات متباينة: الأول على أساس الدخل (فئات غنية، متوسطة، فقيرة)، والثاني على أساس عرقي (أهل البلد، الأصيليون، اليهود، الأوربيون، الغرباء، العبيد)، والثالث

---

[119] السعود (عبد العزيز)،1996، "تطوان خلال القرن التاسع عشر: مساهمة في دراسة المجتمع المغربي"، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الهداية، تطوان، المغرب، ص 68.

مبني على معيار ثقافي ديني (أهل الصلاح والولاية، العلماء، الشرفاء، الطلبة)، والأخير مبني على أساس "مخزني" (الخاصة، الأعيان، العامة)[120].

هذا التنوع الحاصل على المستوى الاجتماعي، كانت من بين أهم مظاهره المجالية هو طبيعة المساكن والمباني المشيدة، حيث كانت المنازل الفخمة والقصور من نصيب "علية القوم" الذين يتشكلون أساسا من: الدبلوماسيين، (نذكر على سبيل المثال الوزير محمد الصفار بن عبد الله بن عبد الكريم الأندلسي التطواني المراكشي، أول وزير للشكايات في المغرب، وسفير المغرب إلى الأندلس[121]. يعود المنزل الواقع بالربض الأسفل عند زنقة اللبادي له)، القواد والباشوات (نذكر هنا أشهر قصور المدينة الواقع عند ساحة "الفدان"، بني في القرن الثامن عشر (على يد الباشا احمد الريفي) اكتسب صيتا تاريخيا هاما حيث استقرت به الأسر التي تعاقبت على حكم تطوان في القرنيين 18 و 19 وثم مقرا للإقامة الخليفية في فترة الحماية الإسبانية، وحاليا يشكل أحد الإقامات السكنية الملكية) والتجار: " لقد جذبت فترة الازدهار التجاري —التي كانت قصيرة ولكنها زاهية (1800-1814) و (1830-1845)- التجار وسببت في تكوين ثروات كبرى وتشييد أبنية أخرى. هذا ومن بين الدور الفخمة في هذا العهد، تتميز دور تجار فاس الذين نزلوا في حاضرة تطوان خلال ازدهارها البحري من جديد في عهد مولاي سليمان بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، ونذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال عائلة بوهلال"[122].

والملاحظ أن العديد من هذه الدور تعرف تدهورا في بنيتها حيث وأصبحت آيلة للسقوط، فحسب إحصاء قامت به لجنة مختلطة تم تكوينها من طرف مصلحة التعمير بولاية تطوان والتي تضم جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الشراكة لسنة 2002 بإحصاء جميع الدور الآيلة للانهيار -مع تحديد نسب تدهورها- حيث بلغ عددها 280 دارا سنة 2002، ليرتفع (بعد تحيين الإحصاء من طرف مصلحة المدينة العتيقة والانسانشي) العدد 394 مسكنا سنة 2006 ثم 492 سنة

---

[120] السعود (عبد العزيز)، 2007، مرجع مذكور، من الصفحة 229 إلى الصفحة 244.

[121] بن عبد الله (عبد العزيز)، 2006، "تطوان عاصمة الشمال ومنبع إشعاعه"، الطبعة الأولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان، المغرب، ص 33.

[122] ميج (جون لوي) وآخرون، 2002، "تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية"، الطبعة الأولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة آلطوبريس، تطوان – المغرب، ص 61.

2009 (أنظر الرسم البياني 2) ليرتفع العدد إلى 2262 خلال شهر أبريل من سنة 2016[123]، علما أن هذه الأعداد مرشحة للارتفاع بوتيرة سريعة، كما أن الإحصاءات المقدمة لا تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة الذي يفوق بالتأكيد ما هو مقدم، ويتجلى ذلك في انهيارات وتصدعات بعض الدور غير المحصاة، إضافة إلى الشكايات المتزايدة التي ترد على المصالح المعنية[124] لحالات جديدة

رسم بياني رقم 2: تطور عدد المباني الآيلة للسقوط بين سنتي 2002 و2017

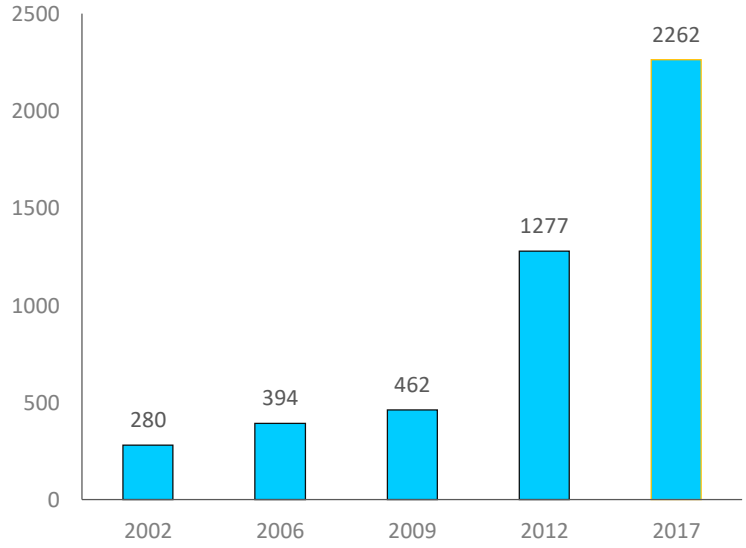

المصدر: المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة بتطوان (إحصاءي 2012 و2017)، الجماعة الحضرية لتطوان (إحصاءات 2009-2006-2002).

على العموم، يظهر أن النسيج المدروس، يزخر بالعديد من المعالم المعمارية والعمرانية الغنية والفريدة، والتي تشكل الهوية التاريخية والعمرانية والحضارية للمدينة، كما اتضح لنا، أن هذه المكونات تعرف جملة من التحولات التي أفقدتها أصالتها. ومن المؤكد أن التحولات السالفة الذكر، ارتبطت بشكل كبير بالحمولة الديمغرافية المهمة التي يحتضنها مجال الدراسة.

---

[123] Royaume du Maroc, « Etat des Constructions Menaçant Ruine, La Medina de Tétouan » Recensement –Avril 2017- (Rapport).

[124] يتعلق الأمر بالتحديد بمصلحة المدينة العتيقة والإنسانشي وتدبير التراث، التي تم إنشاؤها سنة 2002، كجهاز يهتم بالمدينة العتيقة لتطوان، وهي تابعة للجماعة الترابية لتطوان.

3- برامج الحفاظ على التراث العمراني بتطوان عديدة: تنفيذها يرتبط بمجموعة من الإكراهات التدبيرية

إن التعامل مع التراث العمراني الحضري بالمدينة العتيقة لتطوان، كغيرها من المدن العتيقة بالمغرب، يتخذ بعدا علاجيا أكثر مما هو وقائيا[125]، حيث نجد أن أي تدخل لإنقاذ التراث بالمدينة لا يكون إلا بعد تدهوره بشكل كبير، والأحرى أن يكون التدخل في هذه الأنسجة -نظرا لقيمتها وخصوصيتها- يتخذ بعدا وقائيا واستباقيا، ذلك، أنه في حالة كانت منهجية التدخل في الأنسجة التراثية بالمغرب مبنية على مقاربة استباقية، سيضمن لها الحماية وسهولة إنقاذها والحفاظ عليها، وأهم مدخل لهذه المقاربة، هو توفير الحماية القانونية وتفعيلها.

ونشير في البداية إلى أننا سنعمل في هذا المحور على رصد أهم المشاريع التي استهدفت المدينة العتيقة، خاصة البرامج المحلية (لن نتطرق للتدخلات التي تمت في إطار التعاون الدولي[126]) والتي تكون إما عن طريق برامج موجهة فقط للنسيج العتيق، أو برامج للتنمية الحضرية همت جميع مكونات المجال الحضري للمدينة. وهي برامج كما تمت الإشارة إليه، تبقى علاجية، تهدف إلى التخفيف من حدة التدهور التي يطال الإطار المبني بالمدينة، ومن النقص الكبير في المرافق الاجتماعية والتجهيزات الأساسية (شبكات تطهير السائل، إصلاح الطرق...). ويتعلق الأمر بـ:

أ- **المخطط الاستراتيجي للمدينة العتيقة 2004-2008**

تم الشروع في إعداد هذا المخطط منذ سنة 2004، وذلك بهدف تقديم مجموعة من الحلول الناجعة الرامية إلى تجاوز الإكراهات والأعطاب المجالية بالمدينة العتيقة، من خلال تجاوز نقاط الضعف التي تعرفها المدينة العتيقة (ارتفاع معدلات

---

[125] سنركز في على البرامج التي اتخذت بعدا علاجيا، والتي تهدف إلى التخفيف من حدة التدهور التي يطال الإطار المبني بالمدينة، ومن النقص الكبير في المرافق الاجتماعية والتجهيزات الأساسية (شبكات تطهير السائل، إصلاح الطرق...)، بينما لن نتطرق إلى النوع الثاني من البرامج. للاطلاع أكثر على أهم البرامج الوقائية التي تم تبنيها بالمدينة العتيقة لتطوان، يمكن الرجوع إلى:
الزروالي (بلال)، 2019، "تثمين التراث الحضري بالمدن المصنفة تراثا عالميا بالمغرب: حالة مدينة تطوان العتيقة (شمال المغرب)"، مجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الأول –يناير 2019-، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، صفحات 245-269.

[126] للاطلاع على المشاريع التي أنجزت في إطار التعاون الدولي، يمكن الرجوع في هذا الإطار، إلى:
الزروالي (بلال) وأردة (إلياس)، 2018، "تجربة التعاون الدولي اللامركزي ورهان صناعة القرار التنموي بالجماعة الترابية لتطوان، حالة مشاريع التأهيل ورد الاعتبار لمركزا مدينة تطوان"، في "المدن الصغرى والمتوسطة والعلاقات الدولية"، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة التاسعة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أيام 27-28-29 أبريل 2018. صفحات 160-173.

الكثافة السكانية، التلوث البيئي، انتشار السكن غير اللائق، غياب، تنامي معضلة التجارة غير المنظمة وغيرها) واستثمار نقاط القوة (الموقع الجغرافي للمدينة، تراث عالمي، إمكانية الاندماج، أهمية القطاع الحرفي) التي تمتاز بها.

وقد ركز مشروع المخطط الذي مَوله الاتحاد الأوربي عبر بلدية MALAGA ومؤسسة CIEDES، بميزانية تقدر بـ 0.66 مليون درهم، على مجموعة من القضايا والمواضيع التي تهم هذا النسيج من قبيل: السياحة، والثقافة، والصناعة التقليدية، والتجارة المهيكلة وغير المهيلكة، والنظافة وتدبير النفايات، بالإضافة إلى معضلة البنايات الآيلة للسقوط وخدمات المرافق العمومية. كما اقترح مجموعة من المشاريع التي لم تعرف طريقها للتنفيذ شأنها في ذلك، شأن وثيقة هذا المخطط.

ووجب التأكيد، أن جل المشاريع المقترحة في وثيقة هذا المخطط ركزت بشكل كبير على المحاور الحرفية المرتبطة بحي البلد (الطرافين، الخرازين، الصياغين، الخياطين) فيما أغفلت باقي (باستثناء محور المصلى القديمة) المحاور، كما أن جل التدخلات ركزت على الإطار المبني (ترميم، إصلاح، تقشير وتلبيس وصباغة الواجهات) بينما غيبت المشاريع ذات البعد الاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن هناك تنوع على مستوى الفاعلين في هذا المشروع، بيد أن الحكومة الأندلسية وبلدية برشلونة ومنتدى **2004** (forum2004) وبلدية ملقا MALAGA ومؤسسة CIEDES (في إطار برنامج INTERREG III) أهم ممولي المشاريع المقترحة في هذا المخطط الذي لم يعرف طريقه للتنفيذ، ولكن جل المشاريع التي تم اقتراحها سيتم العمل بها في إطار البرامج التي تلت هذا المخطط (برنامج التأهيل الحضري 2006-2009 وبرنامج التأهيل ورد الاعتبار للمدينة العتيقة 2011-2014).

ب- برنامج التأهيل الحضري 2006-2009(Mise à niveau urbaine)

شمل هذا البرنامج مدينة تطوان ومختلف أحيائها خاصة الناقصة التجهيز. على مستوى المدينة العتيقة، فقد همت مشاريع البرنامج بالأساس ترميم أسوار وأبواب وأبراج المدينة العتيقة، عبر أربعة أشطر. وعلى الرغم من التأخر الحاصل على مستوى إنجاز مشاريع هذا البرنامج، فإنه (أي البرنامج) كان له بالغ الأثر على ترميم الأسوار، حيث تحسنت وضعيتها بشكل كبير (من الناحية الخارجية) مما أكسب المدينة رونقا وجمالية.

ت- برنامج التأهيل ورد الاعتبار للمدينة العتيقة 2011-2014

يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي استهدفت المدينة العتيقة لتطوان، سواء من حيث المشاريع التي أتى بها أو من حيث الاستثمارات المالية المرصودة له. وقد تم التوقيع على اتفاقية تأهيل ورد الاعتبار للمدينة العتيقة 2011-2014 في أواخر سنة 2011، بينما أعطيت انطلاقة أشغال مشاريعها مع بداية سنة 2012، بشراكة مع مجموعة من المؤسسات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني.

ويهدف هذا البرنامج الذي تضمن إنجاز مجموعة من المرافق العمومية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية بالإضافة إلى تأهيل الإطار المعماري والعمراني بالمدينة، باستثمارات مالية بلغت 315 مليون درهم، إلى النهوض بمكونات المدينة العتيقة (التراثية والعمرانية والاقتصادية) والحد من تدهورها، لا سيما إذا علمنا أنها أصبحت تعيش فوضى عمرانية (تسارع في وتيرة البناء والإصلاح بطريقة عشوائية لا تحترم بأي شكل خصوصية هذا المجال) أخلت بشكل كبير بالنسق المعماري والعمراني الفريد بهذا النسيج. ومن الأهداف الأساسية التي سعى البرنامج تحقيقها، نذكر:

-الارتقاء بالمدينة العتيقة إلى مستوى الأقطاب السياحية الوطنية والدولية؛

-تأهيل ورد الاعتبار للنسيج العمراني والأصيل لمدينة تطوان؛

-إبراز القيمة التاريخية للنسيج الحضري والتقليدي؛

-تحسين ظروف العيش لساكنة المدينة العتيقة؛

-ترميم البنايات ذات القيمة التاريخية؛

-ترميم الشبكة التقليدية لتوزيع الماء داخل المدينة العتيقة (الاسكوندو)؛

-إصلاح وترميم المرافق الدينية؛

-رد الاعتبار للمرافق الثقافية؛

- إحداث المرافق الاجتماعية.

وعلى الرغم من النتائج المهمة التي حققها هذا البرنامج، إلا أنه يلاحظ بعد مرور ثلاث سنوات من انتهاء المدة الزمنية المخصصة له (2011-2014)، فإن تنفيذ مقتضياته عرفت العديد من التعثرات والانزلاقات، من مظاهرها: تأخر إنجاز

المشاريع، عدم التزام بعض الفاعلين بإنجاز المشاريع المتعهد بها (وبالتالي عدم خروج بعض المشاريع إلى حيز الوجود)، هشاشة بعض التدخلات، بالإضافة إلى إكراهات أخرى ترتبط بأزمة تدبير التراث الحضري بالمدينة. والتي من أهمها:

- عدم قدرة الساكنة على الانخراط في برامج رد الاعتبار بسبب محدودية مواردها الاقتصادية وهشاشة أوضاعها الاجتماعية، هذا إذا علمنا أن غالبية ساكنة هذا المجال تتصارع من أجل توفير قوتها اليومي؛ وبالتالي فهي "عاجزة" عن الانخراط في برامج الترميم والصيانة؛
- تأخر إنجاز مشاريع رد الاعتبار وعدم الالتزام بالسقف الزمني المحدد لها، وهو ما يكون له انعكاس سلبي على الإطار المعماري والعمراني (يزيد من حدة تدهور التراث العمراني) ويفقد الثقة عند ساكنة النسيج العتيق بتطوان من مختلف البرامج التي تمس مجالهم؛
- تعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، الشيء الذي يكون له آثار سلبية على مسار الفعل التنموي ويثبطه؛
- محدودية الموارد المالية للجماعة الحضرية لتطوان، وضعف انخراطها في برامج رد الاعتبار يعتبر أحد الإكراهات الأساسية التي ترتبط بعدم نجاح مختلف البرامج التي تمس

عموما، تبقى هذه الإكراهات وغيرها (تعقد الأنظمة العقارية، ومحدودية العقار، ضعف وغياب الإطار التشريعي...) من أهم الإكراهات التي يعاني منها برامج التأهيل ورد الاعتبار للنسيج العتيق المدروس، الشيء الذي انتقل معه الحديث من أزمة التدخل في التراث الحضري إلى تدخل الأزمة.

خلاصة:

على سبيل الختم، تبين لنا أن النسيج الحضري العتيق المدروس، يعتبر من أهم المدن العتيقة بالمغرب التي عرفت تحولات مجالية سريعة، أدت إلى تدهور إرثها التاريخي، ونسيجها العمراني. وأصبحت تعيش وضعا اجتماعيا هشا يتمثل أساسا في ارتفاع الكثافة السكانية، وتدنيا للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

وكنتيجة لهذه المشاكل التي أصبح يعاني منها المجال المدروس، ظهرت العديد من البرامج التي تهدف إلى تأهيل النسيج العتيق بتطوان وتجديده، وذلك إما في إطار التعاون الدولي أو في إطار برامج وطنية كبرى (كبرنامج تأهيل ورد الاعتبار

للمدينة العتيقة 2011-2014) وإما ضمن مشاريع محلية للتنمية الحضرية (كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج التنمية الحضرية 2006 -2009 والمخطط الاستراتيجي للتنمية الحضرية 2011-2016، وتصميم التهيئة للمدينة العتيقة لتطوان (2010)، ميثاق حسن التدبير بالمدينة العتيقة لتطوان).

ويبدو أن مختلف المشاريع والبرامج التي استهدفت المدينة العتيقة بالإضافة إلى تأخر تبنيها، استطاعت أن تحقق نتائج "محمودة" ومحدودة الفعالية. فالمحمود في هذه البرامج أنها بدأت تدمج المدينة العتيقة ضمن أولويتها بعد أن كانت شبه مغيبة، والمحدود فيها أنها ركزت فقط على بعد واحد (العمراني) وإغفال مجموعة من الأبعاد المهمة (الاجتماعية والاقتصادية).

والمؤكد أن تدبير هذه البرامج شابه العديد من النواقص لدرجة انتقلنا من الحديث من أزمة التدخل (ندرة التدخل) إلى تدخل الأزمة؛ فالعديد من التدخلات أنتجت لنا العديد من الإكراهات وواجهتها العديد من التحديات (عقارية، مالية، بشرية...)؛ الأمر الذي سيزيد من تدهور المعالم التراثية والمكونات الهوياتية للمدينة وعلى رأسها تنامي معضلة المباني الآيلة للسقوط؛ مما يستدعي معه البحث عن آليات جديدة للتعامل مع التراث الحضري، تنبني على نهج مقاربة استباقية ووقائية، شمولية وتشاركية ومندمجة، تحترم الخصوصيات العمرانية والمعمارية. وتعمل على تثمينها وفق مشروع حضري يراعي كل مكونات المجال ومستندا في ذلك، على أدوات وآليات الحكامة الحضرية الرشيدة ومختلف مقاييسها. كما أن ذلك، يجب أن ينبني على أسس قانونية واضحة وملزمة لمختلف الأطراف. وهذا لن يتأتى إلا من خلال إعادة النظر في مختلف التصورات والمقاربات التي انتجت لحماية التراث العمراني بالمغرب (القانونية، الإدارية، الاجتماعية...) وإنتاج أفكار ومقاربات جديدة، تنبني على مبدأ الاستباقية والوقاية بدرجة أولى، وعلى العلاج في مرحلة ثانية. كما يجب—على هذه المقاربات- أن تتماشى وأهمية الموروث العمراني بالمدن وإلى حجم التدهور الذي يعرفه (التراث العمراني)، بالإضافة إلى الرهانات التنموية المعول تحقيقها (خاصة على المستوى السياحي).

لائحة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- ابن عزوز حكيم (محمد)، 2001، "معلمة تطاون"، مطبعة الهداية، تطوان.

- أزكاغ (عبد اللطيف)، 2011، "الضغط السكاني وأثره على التحول العمراني والمعماري بالمدينة العتيقة لتطوان"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية تطوان، العدد 16، صفحات 217 – 258.
- بن عبد الله (عبد العزيز)، 2006، "تطوان عاصمة الشمال ومنبع إشعاعه"، الطبعة الأولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، ص 33، 162 ص، تطوان، المغرب.
- الجماعة الحضرية لتطوان، محضر دورة دجنبر 2011، "النقطة الرابعة، دراسة مشروع اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج تأهيل ورد الاعتبار للمدينة العتيقة بتطوان برسم سنوات 2011 – 2014".
- الحسابات الإدارية للجماعة الحضرية لتطوان من سنة 2006 إلى سنة 2014.
- الرهوني (أبي العباس أحمد)، 2001، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الأول، منشورات جمعية تطاوين أسمير، سلسلة تراث 6، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي، 268 صفحة.
- الرهوني (أبي العباس أحمد)، 2001، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الثاني، منشورات جمعية تطاوين أسمير، سلسلة تراث 6، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي، 264 صفحة.
- الرهوني (أبي العباس أحمد)، 2012، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء العاشر، منشورات جمعية تطاون أسمير، سلسلة تراث: 6، 226 صفحة.
- الزروالي (بلال) أردة (إلياس)، 2018، "تجربة التعاون الدولي اللامركزي ورهان صناعة القرار التنموي بالجماعة الترابية لتطوان، حالة مشاريع التأهيل ورد الاعتبار لمركزا مدينة تطوان"، في "المدن الصغرى والمتوسطة والعلاقات الدولية"، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة التاسعة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أيام 27-28-29 أبريل 2018. صفحات 160-173.
- الزروالي (بلال) زروق (حكيم)، 2017، " الجماعات الترابية بالمغرب: بين متطلبات التنمية الحضرية المندمجة وإكراهات التدبير: "الجماعة الحضرية لتطوان أنموذجا""، في: "مدينة صفرو.. مائة سنة من التنظيم البلدي، من نمط الوصاية الإدارية إلى

التدبير التشاركي الحر"، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثامنة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أيام 4-5-6-7 ماي 2017. صفحات 115-134.

- الزروالي (بلال)، 2017، "التدبير الجماعي ومعضلة التنمية الترابية بالجماعات الحضرية للريف الغربي: حالة الجماعة الحضرية لتطوان"، في: "المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة"، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، الرباط، صفحات 140-166.
- الزروالي (بلال)، 2019، "تثمين التراث الحضري بالمدن المصنفة تراثا عالميا بالمغرب: حالة مدينة تطوان العتيقة (شمال المغرب)"، مجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الأول –يناير 2019–، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، صفحات 245-269.
- السعود (عبد العزيز) ، 2009، "معطيات ديمغرافية واثنية عن تطوان في القرنين 18 و19"، في: "المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري"، تنسيق امحمد بن عبود، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، سلسلة أعمال الندوات 15 و16، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي، تطوان المغرب.
- السعود (عبد العزيز)، 1996، " تطوان في أواخر القرن التاسع عشر: مساهمة في دراسة المجتمع المغربي"، منشورات جمعية تطاون أسمير، سلسلة دراسات، العدد الثاني، مطبعة الهداية، تطوان المغرب، 196 صفحة.
- السكيرج (عبد السلام)، 2005، "نزهة الإخوان في أخبار تطوان"، الطبعة الأولى (تقديم وتحقيق احنانة (يوسف))، مطبعة الخليج العربي، تطوان-المغرب، 174 صفحة.
- الشريف (محمد)، 2013، "تطوان: بنت غرناطة الحاضنة للحضارة الأندلسية بالمغرب"، الطبعة الأولى، مطبعة تطوان، 242 صفحة.
- الشيخي (نور الدين) 1994، " التوافد السكاني والنمو الحضري بمدينة تطوان"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، العدد 7، صفحات 109-177.

- الشيخي (نور الدين)، 2004-2005، "دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص: الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط، المغرب.
- الشيخي (نور الدين)، 2004-2005، "دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص: الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط ، المغرب.
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، الصفحات: 6660-6708.
- العبدلاوي (محمد)، 2004-2005، "الماء والإنسان بمدينة تطوان: دراسة جغرافية"، أطروحة الدكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.
- المجلس الأعلى للحسابات، 2015، "استراتيجية تأهيل النسيج القديم لمدينة –حالة وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس، تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015.
- المملكة المغربية، وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، مديرية الهندسة المعماري، الوكالة الحضرية لتطوان، (بدون تاريخ)، "ميثاق حسن التدبير للمدينة العتيقة لتطوان"، 78 ص.
- ميج (جون لوي) وآخرون، 2002، "تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية"، الطبعة الأولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة آلطوبريس، تطوان – المغرب، 92 صفحة.

1- المراجع باللغة لفرنسية

- EL ABDELLAOUI (M), 1986, « La Médina et son évolution récent. Etude de géographie urbaine ». Th. Doct. Troisième Cycle. U.E.R. Aménag. Géogr. Informat., Univ. Francios Rabelais, Tours, France, 349.
- FARZANE (A), 2008, « Dépeuplement des anciennes medinas marocaines : rôle crucial du déficit migratoire », in : Les cahiers du plan, p 55. n 20 septembre – octobre 2008, publication Haut Commissariat du Plan, imprimerie El Maarif, pp : 55-59.
- HAUT COMMISSARAIT AU PLAN, 2008, « Médinas au Maroc », les cahiers du plan N 20, Pub. Haut Commissariat au Plan, Ed. Centre National de Documentation, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, Maroc, 59 Pages.

- Réseau Marocain des Anciennes Médinas, 2015, « Réseau Marocain des Anciennes Médinas :État des lieux des médinas des villes membres », Pub. Coopération Municipale – CoMun Gouvernance locale et participative au Maghreb, Imp. Napalm, p 10.
- Royaume du Maroc, Ministère de Délégué auprès du Premier Ministre, Charger de l'Habitat et de l'Urbanisme, Direction de l'Architecture, juin 2005, " Etude Architecturale et Plan d'Aménagement et de Sauvegarde de la Médina de Tétouan : Rapport d'Analyse et de Diagnostic », 114 Pages.
- Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministre Delegue Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, Juin 2007, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Rapport de synthèse intermédiaire ».130 p.
- Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministre Delegue Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, Janvier 2007, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Règlement de sauvegarde et d'aménagement ».102 p.
- Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministre Delegue Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, Janvier 2007, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Règlement de sauvegarde et d'aménagement ».102 p.
- Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministre Délégué Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, Juin 2007, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Rapport de synthèse intermédiaire ».130 p.
- TAAOUMI)M), 2008, « Médinas du Maroc : entre un dépeuplement qui s'accélère et une gentrification marginale, in : Les cahiers du plan, n 20 septembre – octobre 2008, publication Haut Commissariat du Plan, imprimerie El Maarif, pp : 4-10.

الموارد المائية بالمجلات الواحية بين رهان التثمين وآفاق الاستدامة حالة "واحة مزكيطة بإقليم زاكورة"

Water resources in the oases, between the valorization bet and the prospects for sustainability "MIZGITA Oasis, Zagora Province"

د. الباحث سفيان المساوي

مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية

.كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب

ملخص:

نسعى من خلال من مداخلتنا إلى تقديم مثال للتحولات التي تشهدها الواحات من خلال نموذج الموارد المائية بواحة مزكيطة بإقليم زاكورة، مبرزين في ذلك أساليب تدبير الموارد المائية السقوية والمنزلية، وكذا التطرق لاهم طرق وتقنيات الإعداد التقليدية والعصرية المعتمدة بهذا المجال، والتي تنم عن خبرة تاريخية غنية في إعداد المجالات الزراعية المسقية. فقد كان تدبير المياه بالواحات باعتبارها وسطا يشكل منظومة بيئية ترتكز في توازنها الايكولوجي على عنصر الماء، من أولويات اهتمام السكان من خلال علاقتها بالمعطيات الطبيعية والبشرية داخله، إلا أن هذا المورد بات إشكالا حقيقيا تؤرق ندرته الساكنة والجهات المسؤولة عن القطاع ويدمر فيضه منتوجات ومنازل الفلاحين البسطاء.

إذا ففي إطار تدبير الندرة والوفرة بين ثنائية الإعداد التقليدي والعصري تندرج إشكالية مداخلتنا، التي نهدف من خلالها إلى طرح مقترحات علمية عملية ندبر من خلالها ندرة المياه مع الحفاظ على بعض الأساليب التقليدية و تدبير الوفرة حتى لا تذهب ملاين الأمتار المكعبة من الماء هباء مراهنين في ذلك على بعض الأساليب العصرية ذات التكلفة البسيطة.

كلمات مفتاحية: الموارد المائية–التدبير والتثمين–أنظمة السقي الواحي–الاستدامة –التغايرية المناخية

Abstract

through this intervention We will try, to give an example of those those economic and natural transformations that exist in oases; this is the example of water resources in the oasis of "MIZGITA" in the province of ZAGORA, in order to determine the methods of water resources management, either for irrigation or for drinking water, and also to cite all the traditional and modern methods of preparation adopted in this field, these methods signifying in reality a rich historical experience in the preparation of irrigated agricultural zones.

We all know that water management in oases, as an environment or ecosystem based on its ecological balance on the water, has become among the population priorities through its relationship with natural and human data. But unfortunately, the degradation of these resources has become a real problem in front of the people in one side and in front of the leaders of the sector in the other.

Indeed, in the framework of the management of scarcity and abundance, and also within the framework of the traditional and modern preparation, we will present our intervention in order to give practical scientific proposals to manage the scarcity of water, and manage abundance in parallel so as not to lose millions of cubic meters of water to no avail. Based on some simple modern methods and inexpensive.

Keywords: Water Resources - Management and Valuation - Watering Systems - Sustainability - Climate Change

1- **تقديم اشكالي:**

تعد الواحات بالمغرب وسطامتفردا بمجموعة من الخصائص الجغرافية، حيث يقطنه 15% من السكان أي ما يعادل مليون شخص، كما يتميزبتفرد وجاذبيةمشهدهالطبيعيكما أن الواحات تتميز بنوع من التوازن في العديد من الميادين، وذلك بالرغم من قساوة الظروف

الطبيعية وضعف الإمكانيات الاقتصادية والبشرية فيها. غير أنه ولحدود بداية القرن العشرين أصبحت الواحات تخفي وراء هذا التوازن وضعا هشا ومعرضا للاختلال. وبالفعل مع تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الدولية والوطنية المتمثلة منذ بداية القرن العشرين في دخول الاستعمار، والانفجار الديمغرافي، وتطور وسائل المواصلات وتدخل الدولة... الخ، أصبحت الواحات المغربية تعرف واقعا جديدا يتميز باختلال توازناته التقليدية ويتجلى ذلك في ميادين مختلفة أهمها : الاندماج في نظام سوسيو اقتصادي جديد، الهجرة بجميع أنواعها، التمدين السريع،والتحولات الثقافية لدى عدد كبير من السكان وتحدي التغير المناخي.

ونتج عن هذه التحولات بروز مجتمع واحي جديد يتأرجح بين الحفاظ علي ما هو تقلدي من جهة، والإسرار والتوجه نحو العصرنة والتجديد من جهة أخرى , إنها إذا مرحلة انتقالية تعيشها الواحات المغربية، يرى فيها البعض وضعا متأزما من خلال تفكك البنيات التقليدية وتدهور المنظومة البيئية، في حين يرى البعض الأخر أنها تسير بخطى حثيثة نحو التجديد والتطور الايجابيين وان كانت المؤشرات على ذلك مرئية في كثير من الأحيان، كما هو الآن بالنسبة لتدبير المياه, وتنظيم استغلالها، وتغير وضيفة الإنتاج ألفلاحي وتكتيفه. أما المؤشرات المرئية فيتجلى أهمها في توسيع المجالات الزراعية وفي ظهور تقنيات جديدة للري (السدود والقنوات والمضخات...) وفي التحولات النوعية والمجالية للسكن القروي من خلال هذا المقال سنحاول الاجابة عن مجموعة من التساؤلات التي نلخصها في:

نحو متزايد. وانطلاقا من ذلك جاء هذا المقال ليسلط الضوء على هذه الظاهرة الضاربة في عمق هذه الأوساط الهشة.من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- معرفة المتحكمة في توزيع الموارد المائية بواحة مزكيطة
- الوقوف على نوعية نظام السقي السائد بواحة مزكيطة، وكيف ساهم في عملية تدبير الموارد المائية المتراجعة بالمجال.
- التعرف على اهم التحديات التي خلفتها ندرت الموارد المائية وكيف تواجهها الساكنة.

2- المنهجية المعتمدة:

- نظرا لما تكتسيه منهجية العمل أهمية كبيرة في الوصول إلى الأهداف الموضوعية لأي عمل أو بحث، فإننا لخصنا طريقة العمل في هذا المقال فيما يلي:
- الاعتماد على البيبلوغرافيا: وتضمنت مجموعة من المراجع والمقالات وبعض التقارير باللغتين العربية والفرنسية، وبعض القوانين المنظمة.
- العمل الميداني: وهو الحلقة الأساسية في طريقة العمل، حيث شمل زيارات ميدانية لبعض المصالح لبعض المصالح الإدارية قصد جمع المعطيات، كذلك المقابلات الشخصية مع سكان المنطقة.

- العمل الكرطوغرافي: استعمال بعض برامج نظام المعلومات الجغرافية مثل نظام MAP INFO
- المناهج المعتمدة:
- المنهج التحليلي الاستقرائي: الذي يرتكز على تفسير علمي دقيق ينبني على عدة معايير ومؤشرات تسمح بفهم ميكانزمات الظاهرة.
- المنهج الوصفي: والذي من خلاله سوف نحاول تشخيص واقع الحال بالواحة في الإقليم.
- المنهج المقارن: وذلك لمقارنة مجال الدراسة بالمجالات الأخرى المشابهة.
- مجال الدراسة :
- تقع واحة مزكيطة بين خط طول 6°15 و 6°30 غرب خط كرينتش، وبين خط عرض 30°45 و30°30 شمال خط الاستواء (1)، وتنتمي إلى إقليم زاكورة. كما أنها مشكلة من خمسة جماعات، منها 4 جماعات قروية وهي :جماعة أفرا، جماعة مزكيطة، جماعة تانسيفت وجماعة أفلاندرا. إضافة إلى جماعة حضرية واحدة، وهي بلديةأ كدز، التي تشكل أكبرتجمع سكاني بالواحة. تشكل بوابة درعة، حيث تمتد من" أفلاندرا " إلى " إمي – ن – تانسيخت" ، على مسافة 34 كلم. ويختلف اتساعها من العالية إلى السافلة، حيث يبلغ أقصى اتساعها حوالي كيلومترونصف، وأدنها 110متر.وتبلغمساحتها 4752 هكتار، منها 2632 هكتارمسقية، كمتضمحوالي 27 قصر (قصر تالوين, أكدز , تفركالت)....., . يقطعم جرى وادي درعة – المجرى الأكبر – واحة مزكيطة بشكل طولي من سدالمنصورالدهبيب اتجاه الجنوبا لشرقي. كما تبين الخريطة(1).

خريطة رقم 1: موقع واحة مزكيطة بحوض درعة

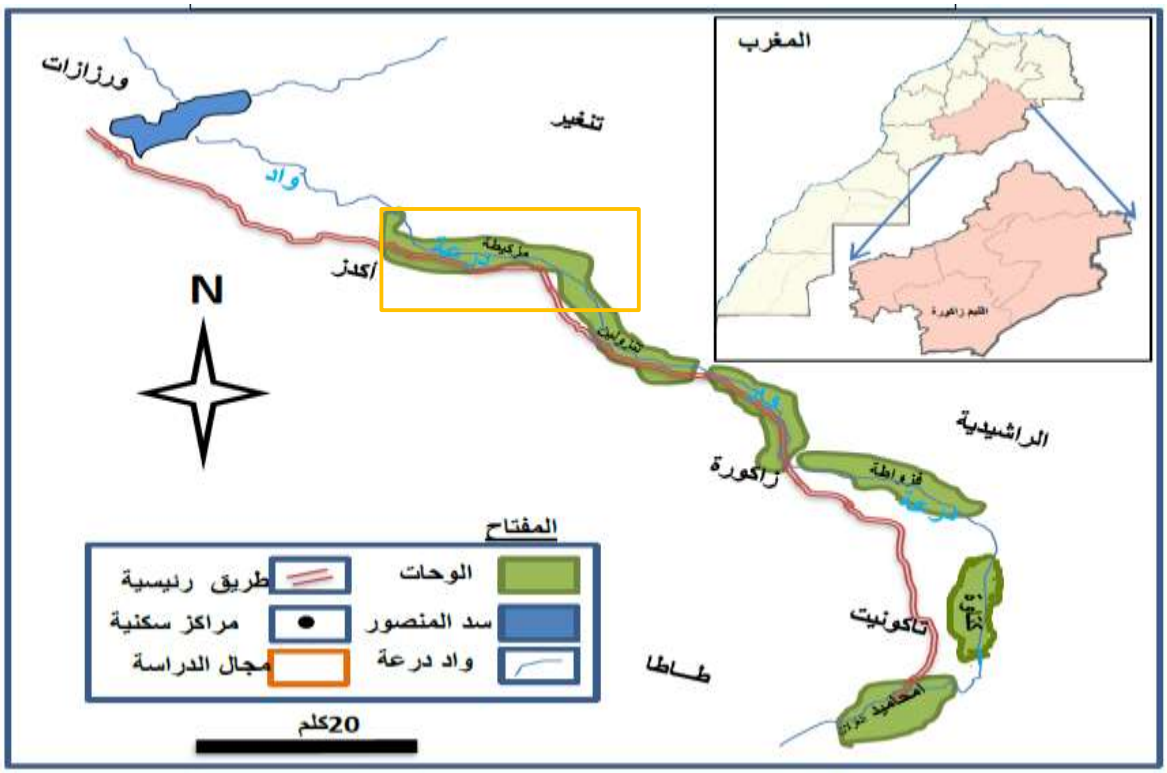

المصدر : نظم المعلومات الجغرافية + الخريطة الطبغرافية: وارزازات-اكدز زاكورة –تاكونيت

3- نتائج ومناقشة :

4.1. الموارد المائية بواحة مزكيطة.

يشكل الماء عصب الحياة، فمن دونه تستحيل الحياة الإنسانية، فقد أضحى موضوع الماء من بين الإشكاليات الحساسة التي تؤرق شعوب العالم، وتستقطب اهتمام الباحثين والمختصين في هذا الميدان، لما يكتسبه الماء من أهمية في حياة الإنسان، وبالخصوص في الواحات والمناطق الجافة والشبه جافة. لما له من الأهمية في الاستقرار البشري وهيكلة المجال بصفة عامة، بالإضافة إلى دوره المتمثل في تشكيل المجتمع إلى درجة أصبح يعد من الأسس الكبرى الفاعلة في إعداد المجتمع. ومجالات التنمية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الإنساني وتوازنه، مما لا يدع أي مجال للاستغراب أمام الأهمية التي يحضى بها هذا العنصر الحيوي. ففي إطار كون الماء عنصر لا يمكن تعويضه في عدد كبير من وظائفه واستعمالاته.

4.2.الموارد المائية بمزكيطة بين الاهمية الاقتصادية والاكراهات الطبيعية:

تعد الموارد المائية المحرك الاساسي للواحة، وذلك لما لها من ادوار في إستقرار الساكنة التي تشتغل غالبيتها في القطاع الفلاحي، هذا الأخير الذي يعتمد على الماء في إستمراريته كركيزة أساسية. ومن هذا المنظور كانت ولازالت سيرورة التنمية المحلية داخل واحة مزكيطة أول واحة (العليا) ضمن واحات درعة الست المرتبطة بواد درعة،هذا الأخير الذي يشكل المهيكل الرئيسي للمجال ضمن واحات درعة ،والمزود الأول لها بالماء سواء الصالح للشرب أو المستعمل في أغراض فلاحية (الفلاحة المورد الاقتصادي الأول، وإن كانت موجهة في معظمها نحو الاستغلال المعاشي)، بالإضافة إلى دوره في تلطيف الجو.إلا أن هذا المجال يعاني من المعيقات التي تحول دون السير بعجلة التنمية نحو التطور،إذ تحتل فيها العراقيل الطبيعية القسط الوافر وهي على النحو التالي:

- وعورة التضاريس وطبيعتها الصخرية.
- انتماء المنطقة إلى النطاق الشبه الجاف، إن لم نقل الذي يتحول إلى الصحراوي.
- المنطقة تعيش في إطار ظروف مناخية قاسية تتسم بسيادة الجفاف،الذي تجسده ندرة التساقطات المطرية وقصر فترتها الزمنية، وارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف. وذلك ما يجعل من التقلبات المناخية بالمنطقة تتميز بالشدة وعدم التوازن.

– محدودية الموارد المائية السطحية خاصة منها الموجهة نحو الري، وكذا المياه الصالحة للشرب، مما جعل المنطقة تعيش في دوامة الهجرة نحو مجالات أخرى توفر لهم فرص للعمل في قطاعات غير فلاحية أو تحميهم على الأقل من قلة المياه (الجفاف). وكذا تراجع الفرشة الباطنية إلى مستويات دنيا بسبب الإستعمال المكتف وغير المعقلن لها.

– محدودية المجال المزروع، والذي يقتصر على جنبات الواد في إطار ما يسمى بالواحة، إن لمنستثني بعض المناطق الخضراء التي تستفيد من العيون، وهي لا تتجاوز في مجملها بضعة العشرات من الأمتار المربعة (تساوانت) فواحة مزكيطة تمتد على شكل شريط ضيق على طول الواد، فضلا عن ضعف الغطاء النباتي، باستثناء أشجار النخيل الذي يستفيد منه الفلاح من أجل الزيادة من دخله المعيشي المتواضع، هذه الزيادة التي لا تغير من الواقع المعاش. فالزراعات ضعيفة المرتبطة بتربة فقيرة.– قساوة الظروف الطبيعية ،على سبيل المثال التصحر والتعرية الريحية بالخصوص التي تتميز بفعاليتها الميكانيكية.

أمام كل هذه المشاكل التي تهم تدبير الموارد المائية، اضطر الفلاح إلى إتخاد جملة من التدبير محاولا بذلك التخفيف من نقص المياه، فقد لجأ الفلاح إلى حفر الآبار بحثا عن المياه للسقي في الطبقات السفلى (الفرشة المائية) بعد أن اصطدم بحاجز ندرة المياه فوق السطح ،التي كان يستمدها من الواد بواسطة السدود التحويلية والقنوات سواء التقليدية أو العصرية إلا أن ذلك لم يغير من هذا الوضع الشيء الكثير.

4.3. واد درعة شريان الحياة بواحة مزكيطة.

يتميز الجريان السطحي بحوض درعة _ الذي يتمثل بالأساس في وادي درعة بالتدرج من العالية نحو السافلة، مخترقا بذلك مجموعة من الوحدات التضاريسية والواحات. حيث أن هذه الأخيرة والتي يبلغ عددها ست واحات، تتقدمها واحة مزكيطة وتتذيلها واحة المحاميد في إطار ما يسمى بدرعه الوسطى (الخريطة 2). والتي تمتد من زاوية نورباز جنوب ورزازات إلى حدود المحاميد، هذه المسافة التي يخترقها وادي درعة في اتجاه مصبه بالمحيط الأطلنتي، وعلاوة عن ذلك فإن واد درعة يلعب دورا أساسيا في استقرار الساكنة على ضفافه منذ القدم. مما جعل منه ذا فضل كبير في التنمية وعموما فواد درعة يمتد على مسافة تناهز 1200كلم، ويقوم بسقي مساحة تقدر ب 22741 كلم مربع. إذ يصل اتساع حوضه إلى 300 كلم مربع في العالية وبالخصوص عند منابع وادي دادس وأميني حيث نتج هذا الاتساع عن تلاقي معظم روافد هذا الواد (واد درعة) والتي تتلقى معظم وارداتها المائية انطلاقا من مياه التساقطات والركامات الثلجية في الأطلس الكبير

خريطة (2) أهمية الشبكة المائية بواحةمزكيطة

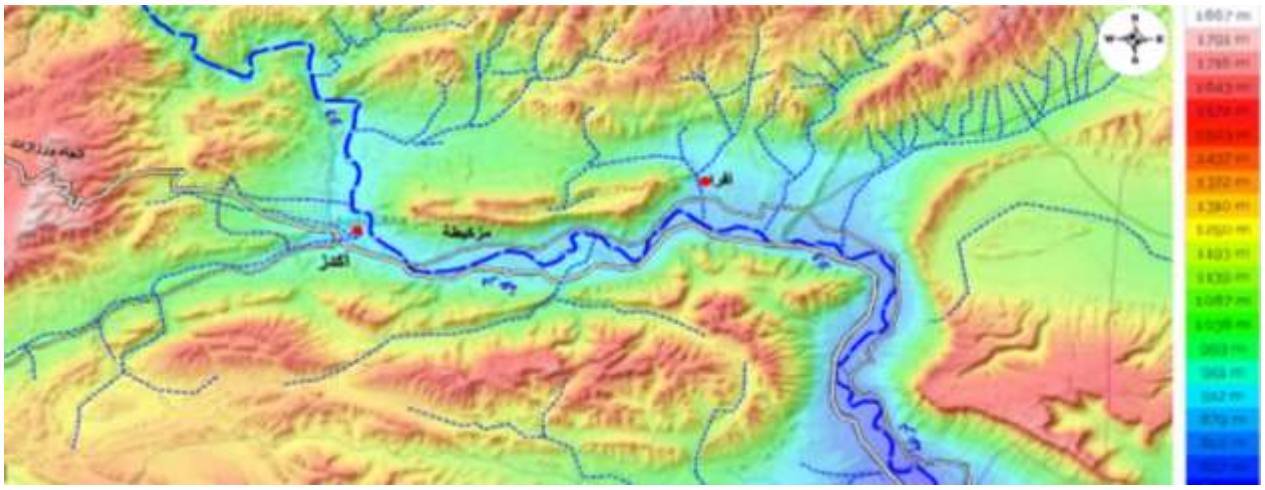

المصدر: الخريطة صورة الساتل بتصرف

دور المناخ في شح الموارد المائية.

يرتبط نظام الجريان السطحي بواحة مزكيطة بعالية وادي درعة (قبل سد المنصور الذهبي تحديدا) حيث تتحكم جملة من العوامل في كيفية وكمية كالمناخ مثلا المتسم بطابعه الجاف، بالإضافة إلى التغيرات الكبرى للصبيب، والتي تسجل تباينات مهمة مابين فترات الجريان وتبعا للظروف المناخية السائدة بالمنطقة من انحدار وغطاء نباتي ،بالإضافة إلى نوعية الصخور السائدة، هذه العوامل التي تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم الصبيب داخل المجرى وبالتالي داخل السواقي. حيث يتحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله واحة مزكيطة ضمن العروض الشبه مدارية، وانفتاحها على المؤثرات الصحراوية القادمة من المناطق الشرقية الجنوبية، فالمنطقة تعرف مناخا شبه صحراوي جاف، ميزته الأساسية هي البرودة القاسية شتاءا خلال الفصل الشتوي، وهبوب رياح الشركي الحارة صيفا والآتية من الجنوب الشرقي، مما يجعل المنطقة تعاني من توالي فترات الجفاف.

4.6.تساقطات مطرية ضعيفة و متدبدبة تساهم في تراجع الفرشة المائية:

تتلقى واحة مزكيطة كميات مطرية ضعيفة، والتي يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة دورا هاما في تحديدها، والذي خلق الحواجز الطبيعية المتمثلة في الأطلس الكبير الذي يحول دون وصول وتسرب التيارات الشمالية الرطبة من المغرب، كما أن جبل سيروا في الجنوب الغربي يحول دون تسرب التيارات القادمة من المحيط والمحملة بالرطوبة، وفي المقابل فإن ضعف الارتفاعات بالجنوب الشرقي بتسرب التيارات الصحراوية الجافة.

الجدول رقم 1: التساقطات المطرية بالملم خلال سنتي 2017-2018

السنة/الشهور	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المعدل السنوي
2015	7,5	12	36,5	0	0	33	0	0	25,5	0	1	9,5	125
2017	8	12,4	34	0	0	0	0	2,3	11	25,6	23,5	1,3	76,6

المصدر : مكتب الاستثمار الفلاحي بورزازات (بتصرف)

يتضح من خلال الجدول أن التساقطات بواحة مزكيطة تعرف ندرة وتدبدبا عبر الزمان، وأحيانا أخرى الانعدام في بعض الشهور وخصوصا مع الدخول في الفترة الساخنة، حيث نلاحظ أن المعدلات الشهرية لتساقطات تعرف تباينات كبيرة على مستوى التوزيع والانتظام الشهري حيث لم يتعدى مجموع الأمطار بهذه الواحة 76.6ملمتر في سنة 2017 ليزداد بنسبة قليلة سنة 2108 بمجموع وصل إلى 125 ملمتر في السنة. وهنا يطرح أكثر من سؤال هل تكفي هذه الكمية لتحقيق متطلبات الساكنة المزكيطة التي تعرف تزايدا ديموغرافيا متسارعا من جهة والحاجيات الفلاحية من جهة أخرى.

2-2 ارتفاع درجة الحرارة و تزايد كمية المياه المتبخرة:

أما في ما يخص الحرارة فهي الأخرى لا تخرج من سمات النطاق الجاف والشبه الجاف، فالسمة المميزة للحرارة هو التباينات الكبرى على مستوى الشهور أو السنوات. حيث أن سنة 2017سجلت معدل حراري في شهر يوليوز وصل إلى 34.02 درجة مئوية كأعلى قيمة في هذه السنة عكس شهر يناير الذي سجل اقل معدل 9.83درجة مئوية.ويمكن إرجاع هذا التباين إلى عدة عوامل من بينها قلة الغطاء النباتي الذي يساهم في تلطيف الجو، بالإضافة إلى هبوب رياح الشركي الحارة والارتفاع عن مستوى سطح البحر.هنا يمكن أن نشير إلى أن الحرارة تلعب هي الأخرى دورا كبيرا في الجريان السطحي، وذلك انطلاقا من إنعكاساتها على نسبة كل من التبخر والرطوبة.

❖ **وضعية الموارد المائية بواحة مزكيطة قبل بناء سد المنصور الذهبي:**

هذه الدراسة المتعلقة بتغيرات صبيب درعة الوسطى تمت في فترة سابقة، إذ أنه منذ بناء سد المنصور الذهبي سنة1972 أصبح الجريان المائي لواد درعة في اتجاه السافلة ،يخضع لتنظيم بشري محكم حسب الحاجيات الخاصة بالزراعة. فقد ارتبطت التغيرات الصبيبية لواد درعة في هذه الفترة (قبل بناء السد) بالأودية وبالتساقطات سواء المطرية أو الثلجية بعالية حوض درعة، والتي تصادف الفترات الفيضية التي تعرفها المنطقة، حيث أن هذه الأخيرة، وخلال فصل الخريف، تعرف زخات مطرية مهمة بين شهري شتنبر

ودجنبر، إضافة إلى فترات فيضية خلال فصل الربيع بين شهري أبريل ومارس والمرتبطة بذوبان الثلوج على القمم العليا للأطلس الكبير كمكون مثلا، وعلى الرغم من أن الفترات الفيضية لفصل الخريف قليلة، لكونها تتميز بالحدة خلال فترة زمنية قصيرة، بمقابل ذلك نجد أن هذه الفيضانات أقل أهمية بالمقارنة مع سابقاتها. لكن معدلات الصبيب فيها مرتفعة والسبب المباشر في ذلك هو ذوبان الثلوج في العالية. وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الشتوية تشكل مرحلة قصيرة ،ومتحولة ما بين فيضانات فصل الربيع والخريف، حيث تسجل فيها معدلات الصبيب نسبا جد ضعيفة، وعلى العكس من ذلك خلال الفترة الصيفية، التي تعرف جريانا مهما خاصة مابين زاوية نورباز ومنطقة أكدز. لتبدأ هذه النسب في التدني كلما توجهنا نحو زاكورة. ويرجع السبب هذا كله إلى الإرتباط المباشر لصبيب وادي درعة بجملة من الروافد المتمركزة في العالية، والتي تلعب دورا هاما في كمية الصبيب الواردة على وادي درعة، و يمكن إيرادها كما يلي: واد دادس/ واد مكون/ واد ورزازات.

وضعية الموارد المائية بواحة مزكيطة بعد بناء سد المنصور الذهبي:

أمام إشكال عدم انتظام الذي عرفته المياه السطحية في جريانها على طول واد درعة، ورغبة في ضبط استغلال هذه المياه، إضافة إلى سياسة بناء السدود التي عرفها المغرب على الصعيد الوطني، وخصوصا بعدالاستقلال، حيث تم توقيع إنشاء سد المنصور الذهبي بين الاتحاد السوفياتي ووزارة الأشغال العمومية في 26 فبراير 1969. فانطلقت الأشغال لإنجاز هذا المشروع منذ شهر مارس من نفس السنة وانتهت سنة 1972. ومنذ ذلك التاريخ أصبح جريان واد درعة يتم وفق برنامج الطلقات.

بعد 3سنوات من بناء سد المنصور الذهبي (1973-1975) يتبين أن حجم عائدات السد قد قدرت بحوالي 19.4مليون متر مكعب. و بصبيب متوسط يناهز 5,7 متر مكعب في الثانية هذا الانخفاض في الصبيب ناتج في عن بداية تنظيم الجريان المائي لدرعة بواسطة سد المنصور الذهبي في العالية وهو ما يتضح انطلاقا من الجدول أسفله الخاص بالمتوسط السنوي لصبيب درعة الوسطى خلال الفترة 1973-1975أي بعد تشييد سد المنصور الذهبي، والذي يوضح التغير الكبير الحاصل في معدلات الصبيب بالمقارنة مع الفترة السابقة لتشييد السد. وهكذا يمكننا وضع مفارقة مابين الفترة السابقة وهذه الفترة، حيث أن الجريان المائي في فترة بناء السد امتاز بانخفاض صبيبه خلال فصل الخريف، بالإضافة إلى فصل الشتاء الذي تميز بمطابقته لما تم ذكره من معدلات في فترة ما قبل بناء السد.أما فصل الصيف فيبقى ذا صبيب ضعيف كالعادة.

الجدول رقم2 :المتوسطات الشهرية لصبيب واد درعة الوسطى خلال 1973-1975.

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الصبيب م^3/ث	**0,063**	**1,268**	**1,027**	**0,512**	**0,068**	**0,277**	**0,056**	**2,497**	**0,267**	**0,044**	**10,208**	**0,828**

المصدر: C.E.H.N.A.F.K 2001-2000

7.4. –أساليب تدبير الموارد المائية بواحة مزكيطة

❖ الإعداد التقليدي للموارد المائية بواحة مزكيطة.

يتميز مجال الواحات بخبرة تاريخية غنية في إعداد المجالات الزراعية المسقية، فقد كان ضبط المياه من أولويات اهتمام السكان ويمكن اعتبار أحواض الجنوب الشرقي المغربي مجالا لطرح ومعالجة المسألة المائية في علاقتها بالمعطيات الطبيعية والبشرية والمجالية باعتبار هذه المنطقة تشكل منظومة بيئية واحية ترتكز في توازنها الايكولوجي على عنصر الماء.

سعى الفلاح بواحة مزكيطة إلى محاولة حل مشكل تحويل المياه نحو المناطق البعيدة عن الواد، ضمانا منه لإقامة نشاط فلاحي مزدهر شيئا ما وهو ما تأتى له عن طريق إقامته لمجموعة من السواقي التقليدية تنتظم في إطار قوانين عرفية مضبوطة. وتسهر لجنة قبلية على تطبيقها على أكمل وجه، وهي ما سنحاول معالجته خلال هذا المحور بالإضافة إلى دراسة التسلسل المرحلي الذي تعرفه السواقي من السد التقليدي "أكوك "إلى مصب الساقية في الواد.

الجدول رقم 3 : عدد السواقي التقليدية بواحات وادي درعة.

الواحة	مزكيطة	تنزولين	ترناتة	فزواطة	كتاوة	لمحاميد	المجموع
عدد السواقي	**22**	**27**	**16**	**10**	**10**	**4**	**89**
المرتبة	**2**	**1**	**3**	**4**	**4**	**6**	
النسبة المئوية	**25**	**30**	**18**	**11**	**11**	**5**	**100**
الموقع	**العالية** ← **السافلة**						

المصدر: Lekbir Ouhajou : Espace Hydraulique et Société au Maroc 1996

من هنا يمكن أن نخلص إلى أن واحة مزكيطة تمتاز بتركز عدد كبير من السواقي التقليدية، والتي يبلغ عددها 22 ساقية (1996). هذا العدد الذي يمكن إرجاعه إلى تمركز الساكنة على مستوى واحتي مزكيطة وتنزولين إلا أن هذا العدد تضاءل بسبب الطمر الذي تعرضت له السواقي من جهة، واستغناء بعض القبائل عنها بعد تعويضها بسواقي حديثة مصنوعة من الإسمنت والحجر من جهة ثانية (15 سنة 2016)، علاوة عن هذه الأسباب تتدخل السلطة الوصية بإغلاق بعضها بسبب الصراعات الطاحنة التي كانت تدور حولها. ومن هنا لابد أن نشير إلى أن عدد القبائل المستفيدة من الساقية الواحدة يختلف من ساقية لأخرى، إذ يصل في بعض الأحيان إلى تسع قبائل(مثال ساقية تمنوكالت بواحة مزكيطة)، التي تقوم بصيانتها كلما دعت الضرورة ذلك.

التسلسل المجالي للساقية المزكيطية :

فالساقية على مستوى واحة درعة تتميز بالتدرج من العالية الى السافلة، حيث نجد تمركز سد تحويلي تقليدي يدعى بالأكوك والذي يقوم بتحويل المياه المنحرفة من مجرى الواد الى مجرى الساقية، لنصل في نهاية هذه الساقية الى الواد والذي يعد مصبا لهذه الساقية.

الأكوك سد تحريفي تقليدي :

ويطلق عليه أيضا السد التحريفي التقليدي، وهو عبارة عن مجموعة من الركامات الحجرية وجذوع الأشجار والتي تقوم القبائل بنصبها على عرض المجرى، محاولة منها تحويل المياه المتدفقة من الواد في اتجاه الساقية التقليدية الخاصة بهم. إلا أن هذه الطريقة لم تعد ناجحة بسبب جرف هذه الركامات من طرف الجريان، مما جعل السكان يعوضونها بأكياس بلاستيكية مملوءة بالرمال يتم وضعها في موقع السد.ساهمت ولو بشكل قليل في الرفع من قوة تحمل هذا السد التقليدي.

وقد دفع عامل ندرة المياه ملاكي السواقي إلى محاولة وضع ألاكوك الخاص بهم في عالية الواد، وبالخصوص في المناطق الحية من المجرى. وذلك لتحويل اكبر قدر من المياه نحو سواقيهم، مما ولد مجموعة من الصراعات الطاحنة والإصطدامات بين ملاكي هذه السواقي، استدعت في بعض الأحيان تدخل السلطة، والمتمثلة أساسا في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بمساعدة من الدرك الملكي لفكها. ومن جهة ثانية فقد ارتبط بناء ألاكوك بسنة حفر الساقية وهو ما تم الخلوص إليه انطلاقا من المقابلات الميدانية مع غالبية السكان.

الساقية وحدة تقنية ومجالية متميزة:

يتم حفرها من طرف القبائل المستفيدة منها، وذلك في إطار جماعي مفروض. يأخذ عين الاعتبار تموقع المشارات بالإضافة إلى مدى إمكانية وصول المياه إليها. ولكي تتم عملية السقي وتنظيمها ،فإذا أخذنا على سبيل المثال أنموذج ساقية تمنوكالت، التي تعد من بين أعرق السواقي بواحة مزاك يطة. حيث تستفيد منها أربعة قبائل كبرى تتكون بدورها من قبائل صغرى ،والتي تبلغ سبع قبائل في مجملها. وتقع هذه الساقية على الضفة اليسرى لواد درعة، إذ تمتاز بامتدادها الكبير حيث تنطلق من أكوكها الذي يتمركز في عالية تالوين وتنتهي عند نهاية محاط قصر أبوصاص، وذلك على مسافة تتراوح مابين 9 و 11 كيلومترا. وتقوم هذه الساقية بسقي مساحة تقدر بحوالي 361.88 هكتارا. حيث تتفرع هذه الساقية إلى قسمين بمجرد اقتحامها لقطاع تفركالت، وهما فرع تكاثرت يصرف خمس المياه، والفرع الثاني تمنوكالت يحتفظ ب 4 \ 5من المياه، تقتسمها القصور الخمسة المكونة حاليا لهذه الساقية. بعد أن تخلى قصر أبوصاص عن نصيبه، ونوبته وتعرض هذا الفرع الأخير إلى الانشطار مجددا وسط محاط زاوية السوق إلى قسمين: الأول يخترق المجال الزراعي وحدوده نهاية قطاع أيت علي،بينما الثاني فهو يتبع نفس الاتجاه نحو الواد.

- **مصب الساقية / المشيع:**

يطلق مصطلح المشيع على نهاية الساقية. وهو فرع من الساقية يقوم بطرح وتحويل المياه المتبقية في حالة الوفرة إلى الواد. وذلك ضمانا من الساكنة لعدم ضياع الماء داخل المشارات وسيلانه فوق الطرقات. إذ نجده دائما في أخر المحاطات المستفيدة من الساقية. من هنا يمكن أن نستنتج التسلسل المرحلي لتحريك المياه داخل الساقية من بدايتها عند الأاك وك، وصولا إلى المشيع. ومحاولة الفلاح المزاك يطي إنشاء الساقية وفق معايير متعددة تراعي الارتفاعات وتموقع المشارات، وحقوق كل الأفراد والقبائل وهو الشيء الذي ساهم في خلق جملة من الدوائر المسقية التي كانت كأساس للدوائر المسقية الحديثة (نسبيا) حاليا. ولكن كان من الضروري لإنجاح ما بدأه هذا الفلاح ،إقامة لجنة ساهرة على تنظيم عملية السقي.

- **الساعة المائية: تيغيرت/تناست**

تعد من التقنيات المستعملة في توزيع المياه بين الساكنة في الواحة وضعتها **الجماعة** تقنيات دقيقة لتحديد موازين توزيع المياه على المالكين أو المنتفعين.و تختلف هذه التقنية من ترسيم الحدود الطبيعية إلى توزيع المياه ليلا ونهارا على الملكيات إلى الأدوات التي من هي صنع الإنسان كالساعة المائية. ومن بين هذه الساعات ساعة **تيغيرت** التي تشتغل على مدار الساعة. إن ساعة مثل

هذه، كانت مفيدة بشكل خاص خلال الليل أو في الأيام التي تغيب فيها الشمس حيث يصبح معه توظيف الظل في قياس الزمن أمرا غير ممكن.

نظرا لانعدام تواجد الساعات لقياس الزمن في الماضي، ولكي يقيس السكان **الخروبة** أو تناست، استعملوا لذلك آنية من النحاس على شكل نصف كروي تسمى **تيغيرت** .يثقب هذا الوعاء في أسفله بالشكل الذي يسمح بالنفاذ التدريجي للماء إلى داخله وتختلف سعته المائية حسب الحصة المائية التي يقيسها، وهي في جميع الأحوال تقل أو تزيد عن 1،5 لتر من الماء. يفوض فيها الأمر عادة لأشخاص كبار في السن "أكلاس"لهم دراية شاسعة بأمور الفلاحة حيث يتكلف بوضع تغيرت في وعاء أكبر مملوء بالماء لتطفو فوقه، وباستمرار دخول الماء من ثقب الإناء النحاسي يمتلأ هذا الأخيرو يغوص إلى أسفل الوعاء ويسجل بذلك القياس المائي في حده الأدنى بالنسبة لتناست وحده الأقصى بالنسبة للخروبة.

و بالإضافة إلى هذه التقنية هنالك أيضا تقنيات "الحبة" و تستعمل خاصة في العيون القليلة الصبيب و التي يضطر الفلاحون فيها إلى تجميع المياه القليلة في صهريجو تتم عن طريق مقياس يصنع من غصن نخلة يتم تقسيمه بواسطة أشواك النخيل بشكل متوازي على شكل تقسيم مسطري و يوضع هذا الغصن في الماء الموجود في الصهريج بشكل عمودي في حاشية متبث على صخرة مبني في قعر الصهريج حتى تحتفظ الصخرة بالماء و الرطوبة في الصهريج. فالخطارات أيضا يتطلب استغلالها أولا خبرة كبيرة لاكتشاف السديمة تم حفر القناة الباطنية. فحسب دراسة ا قام بها الأستاذ باسكون بالحوز، فإن حفر خطارة طولها 4 كلم وعمقها 12 م يتطلب 40 عاملا ولمدة 4 سنوات أي ما يقارب 48 ألف يوم عمل وهذا لا يأتي إلا في إطار جماعي متماسك.**127**

- الآبـار

تعدالآبارمن بين المصادرالقديمة التي اعتمدها السكان بالواحة لتوفيرحاجياتهم من الماء،وهي أكثر أنظمة التزويد بالماءالشروب انتشارا داخل الواحة، وتقوم الساكنة المحلية

---

[127]مزيان أحمد ، تدبير الماء عند سكان الواحات الصحراوية، مجلة دعوة الحق، ع 392، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، مطبعة الأمنية، 2009. ص 69.

باستغلالأغلبالآبارالموجودة "بمزكيطة"بطرق تقليدية ،وذلك عن طريق الرفع اليدوي باستعمال الدلو(أكى)كما تختلف اعداها حسب طبيعة النشاط الموجهة له و كمية المياه التي يتطلبها، ففي حالة وجود بئرين او ثلاثة لدى مالك واحد فغالبا متوجه للمنزل و النشاط الفلاحي.

- الخطارات والعيون

تعد **الخطارة** تقنية قديمة تمكن من تجميع المياه الجوفية لاستغلالها في أغراض الري. ويعود تاريخ هذه الطريقة إلى آلاف السنين، وقد تم اعتمادها في أكثر من منطقة من مناطق العالم تمتد من الصين الى اسبانيا، مرورا ببلاد فارس بل امتدت إلى أميركا اللاتينية. عرفت أنظمة المياه هاته بأسماء مختلفة **الخطارة** أو) **الفكارة** (في الصحراء الكبرى، أو الكارز في بلاد فارس أو الفلاز في العربية السعودية والمدجيرات في الأندلس، وقد وجدت أنظمة شبيهة لشبكات المياه هاته، في البيرو والمكسيك باسم هوياس (hoyas) .(Laureano, 2005)و أول تاريخ موثق حول القناة يعود إلى القرن السابع 7 قبل الميلاد.

وفي منطقة البحر المتوسط, امتدت القناة ذات الأصول الفارسية (ايران اليوم), إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال المناطق القاحلة وشبه القاحلة, من بينها المغرب.

و اعتمد سكان واحة مزكيطة على الخطارة للحصول على المياه فهي تشكل (**الخطارة**)، نظام يأسر فرشة المياه الجوفية عبر نفق أفقي يحفر على مسافات طويلة (عادة 4-8 كلم, ويمكن أن تصل حتى 15 كيلومترا في طولها!). وعلى مسافات فاصلة متساوية 10 مترا تحفرآبار عمودية تمكن من عمليات الولوج والصيانة للقناة الرئيسية، إن وظيفة مثل هده الآبار ليس جلب المياه منها وإنما تهوية **الخطارة** وتكثيف مياه الجو. وباعتبار أن بناء النفق الرئيسي للخطارة كان الهدف منه الحصول على انحدار تدريجي أفضل من الأرض التي تتواجد تحتها ،فإن النفق يصبح دو انحدار تدريجي ينتهي بظهوره على سطح الأرض بعد قطعه لمسافة عدة كلومترات بعيدا عن البئر الأول للخطارة الدي يصل عمقه في بعض الحالات إلى 150 متر (باعتبار أن النفق قد مر تحت الجبال والتلال) كما يوضح الشكل (1).:

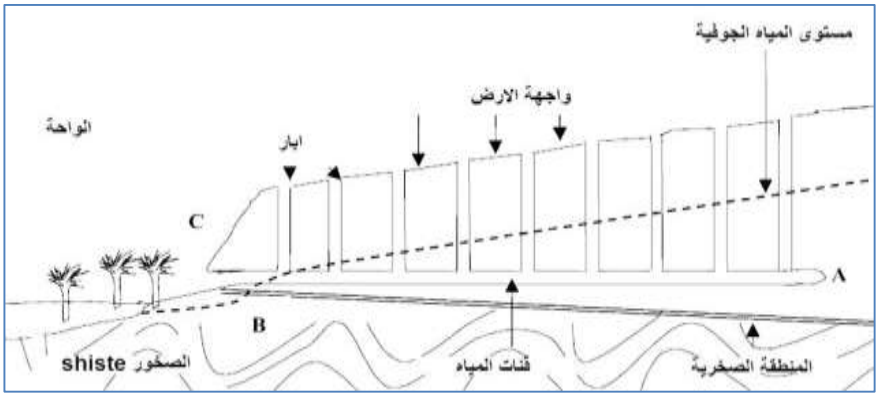

المصدر: http://arabi.assafir.com/Article/5053

شكل 1: نظام عمل الخطارات بالواحة

❖ تدبير شؤون السقي

لكي تتم عملية السقي على الوجه الأكمل وفي ظروف حسنة، داخل كل الواحات التي تعتمد على السقي عن طريق الساقية أو الخطارة، استلزم الأمر تعيين لجنة تسهر على تدبير شؤون السقي وتنظيمه، من خلال العمل على تقسيم المياه وتوزيعها. مما يجعلنا أمام ضرورة الوقوف على كيفية مرور عملية القسمة.

✓ الدورة المائية وتقنية توزيع وقياس الحصص المائية:

تمتاز الدورة السقوية بواحة مزكيطة بنوع من التشابك والصعوبة، نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب التي غالبا ما أفضت بعملية السقي للسير نحو نشوب صراعات عدة، من بينها :

- عدم انتظام جريان درعة.
- التخريب الذي يلحق بالاكوك.
- الاختلاسات التي تمارسها القصور المتمركزة بالعالية على حساب قصور السافلة. كمثال ساقية تمنوكالت التي كانت تختلس نوبة كاملة (24 ساعة)، لتعويض منها لأحد أيام دورتها السقوية الذي ضاع بسبب انهيار الأكوك. وأمام هذا الوضع، تنبهت القبائل إلى ضرورة وضع نظام قصد الحد من هذه العوامل، وهو ما يدعى بالدورة السقوية، وهو ما قامت به قبائل ساقية تمنوكالت (12 دوارا) ،والتي تستفيد من دورة كاملة تمتد على مدة 12يوما. تستحوذ قصور العالية على أزيد من نصف هذه المدة.

الجدول رقم 4 : توزيع مجموعة أيام الدورة السقوية حسب الليل والنهار(ل.ن)،وحسب عدد النوبات."ساقية تمنوكالت"

الأيام	الثلاثاء		الأربعاء		الخميس		الجمعة		السبت		الأحد		الاثنين		الثلاثاء		الأربعاء		الخميس		الجمعة		السبت	
النوبة	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل	ن	ل
تفركالت	*	*	*	*	*	*				*														
تمنوكالت							*	*			*	*	*	*	*	*								
زاوية سيدي صالح									*														*	
الزاوية نسوق																	*	*						
قصبة ايت علي																			*	*				
تلمزيط																					*	*		*

المصدر: بحث ميداني2018

انطلاقا من الجدول يلاحظ مدى التفاوت الحاصل في عدد النوبات بين القصور المستفيدة من ساقية تمنوكالت. إذ تستحوذ قبيلة تفركالت على ثلاثة أيام متوالية، بالإضافة إلى ليلة (12 ساعة) يومالسبت. حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد قبيلة تمنوكالت التي تستحوذ على أربعة أيام ،لتتبقى أربعة أيام ونصف تقتسم بين بقية القبائل الأخرى (زاوية سيدي صالح- الزاوية نسوق. ..). ويرجع هذا اللاتكافئ الحاصل في تقسيم المياه إلى عدد المشارات التي توجد في حوزة كل قبيلة أو على عدد العظام المتواجدة داخلها (القبيلة). ومن جهة ثانية فإن بعض العائلات التي تنتمي إلى فئة "الشرفاء" تحضى بحصة مائية دون أي تكليف أو مقابل (لا يشتركون في عملية صيانة الساقية إلى غير ذلك)، وفي بعض الأحيان ينضاف يوم يخصص لسقي مشارات "القايد".

وفي هذا الإطار تتم الدورة السقوية بشكل تناوبي، وهو ما يطلق عليه محليا ب "ألام"، أي سقي مشارة بمشارة. لكن قبل البدء في عملية السقي يجرى إتفاق قبلي ،يتم خلاله الاتفاق على اتجاه السقي، هل من "أفلا نغلال"،أي البدء من المشارات العليا في اتجاه السفلى ،أو العكس ،أي "إزدار نغلال"، وغالبا ما يتم الاتفاق على الاختيار الأول. لتبدأ عملية السقي تحت إشراف اللجنة السقوية، وتطبيقا لما جاء في القوانين القبلية المنظمة لهذه العملية. الا أن المشكل الذي لازال يطرح نفسه هو التبذير المائي، الذي كان نتاجا

لعملية تقسيم النوبات بين الملاكين، فأغلب الفلاحين لا يقدرون قيمة هذه الثروة، ولا ظروف المشارات المتبقية والمحتاجة لهذه المياه، حيث تغيب المراقبة داخل الاستغلاليات، مما دفع السكان إلى إحداث تقسيم جديد للنوبات.

- ✓ **التوزيع الزمني والمكاني لحصص المياه:**

تتم الدورة السقوية العامة خلال مدة أقصاها 15يوما. بها دورتان صغيرتان؛ الأولى تتم في 8 أيام، والأخرى في 7 أيام. واليوم هنا يتكون 10 " أمادير" بالنهار و6 بالليل، والمادير وحدة قياسية تقدر ببعض أقدام نهارا، والتي يصل إليها ظل الشخص واقفا تحت الشمس، ويتم تقسيم هذه الوحدة إلى وحدات أصغر، وهي الفروع وهي ربع تلك الأقدام. أما ليلا يتم الالتجاء إلى مجموعة من النجوم المعروفة لدى السكان. إلا أن السكان

استبدلوا هذه الطرق بالساعة. كمقياس زمني مضبوط، حيث أصبح "المادير" يساوي ساعة واحدة، والفرع 1/4 ساعة ،و النوبة تقدر بساعتين، بعد أن كانت تساوي "ماديرين"**128**

أما بخصوص التوزيع المكاني، فإن صاحب الحصة يعمل على وضع معايير متعددة من أجل التوفيق ما بين مساحة مشارته المراد سقيها، وبين المدة الزمنية لنوبته. وبهذا فإن الفلاح يقسم مشارته إلى عدة تقسيمات، يراعي خلالها نوعية المزروعات وحاجتها للمياه، إضافة إلى مستوى العلو داخل المشارة، حيث يبدأ بالمستويات العليا في اتجاه المستويات المنخفضة لان الأولى تحتاج إلى كمية قوية وكبيرة من الماء، بحكم الارتفاع.وعموما رغم كل المجهودات التي قام بها الإنسان المزكيطي من أجل إيصال المياه مناطق الاستغلال وبكميات وافرة، إلا أنه تناسى مشكل تبذير المياه والتي كانت من وراءه بالدرجة الأولى السواقي التقليدية ،حيث تقدر نسبة ضياع المياه ب 60 % من حجم المياه المنقولة. مما يضعنا أمام مشكل عدم نجاعة السواقي التقليدية في المحافظة على المياه، وهو ما دفع بالسلطات الوصية للبحث عن حلول بديلة من أجل التقليل من هذا التبذير. لتكون السواقي الحديثة من بين أهم المشاريع التي راهنت عليها هذه السلطات الوصية.

8.4 الإعداد الحديث وتثمين الموارد المائية.

سارعت الدولة إلى إقامة مجموعة من السواقي الحديثة المبلطة(المبنية بالاسمنت المسلح)عوض السواقي الترابية. الا أن هذا المخطط لازال يفتقد نسبيا للفعالية، فإلى أي حد ساهمت هذه الخطوة في التقليص من كميات ضياع المياه بواحة مزكيطة ؟

---

[128]احدى امحمد، الإنسان والبيئة بالجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية، ضمن ندوة: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط 2005.ص 199. نقلا عن: Attia (H) , Au cours des journées sur l'Afrique, Grenoble, 1971.

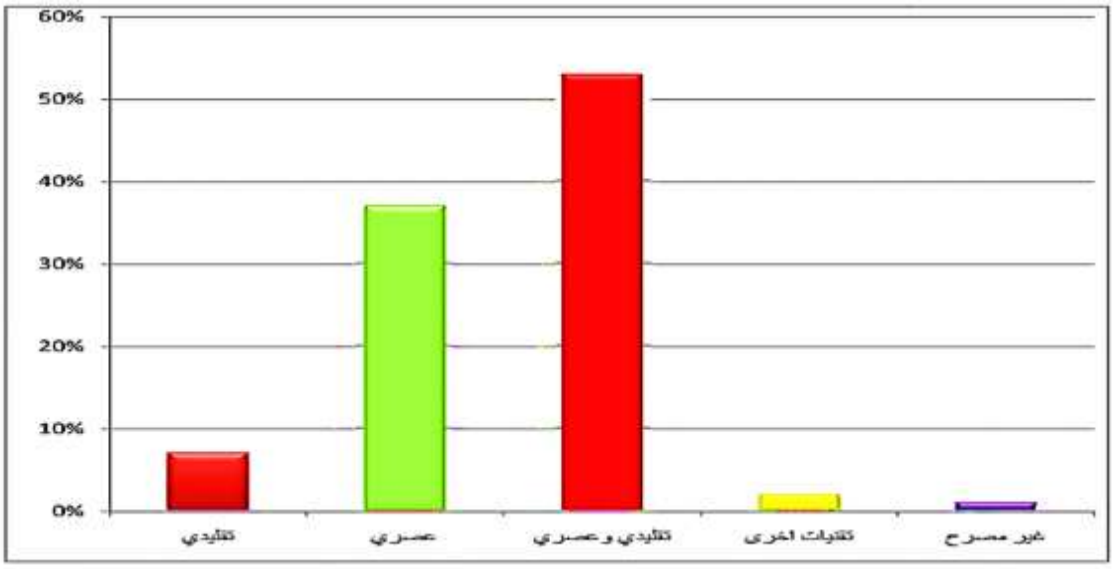

المصدر العمل الميداني 2018

مبيان رقم 1 : تفوق نظام السقي العصري على التقيدي بواحة فزواطة

انطلاقا من المبيان اعلاه نلاحظ ان الساكنة بواحة فزواطة تعتمد تقنيات سقي عصرية بنسبة 34 % في حين ان الساكنة المعتمدة على تقنيات تقليدية لا تتجاوز 9% مما يفسر توجه السكان نحو التقنيات العصرية لما لها من فوائد تتمثل خاصة في ضخ كميات مهمة من المياه من الابار. بالاضافة الى ما سبق عملت الدول على التدخل لحماية الموارد المائية من الضياع بواحات درعة عامة و مظكيطة خاصة تتمثل في انشاء سد المنصور الذهبي.

سد المنصور الذهبي خطوة مهمة لضمان حياة الواحة

على بعد 25 كيلومتر من ورزازات ،تم تشييد سد المنصور الذهبي سنة1972،في إطار سياسة بناء السدود التي نهجها المغرب، ليصبح بذلك نقطة ربط وتنظيم بين الواحات في السافلة وروافدها في العالية (الأطلس الكبير). حيث تقدر سعة السد بحوالي 560 مليون متر مكعب هذه الحمولة التي تراجعت إلى 480مليون متر مكعب، بسبب مشكل طمر وتوحل السد بالأوحال القادمة من العالية، وقد تم تشييد سد المنصور الذهبي لتحقيق جملة من الأهداف، التي يمكن إيرادها فيما يلي:

حماية واحات درعة الوسطى و السفلى من الفيضانات المحتملة و تنظيم الجريان المائي لدرعة الوسطى، وذلك في إطار توزيع مياه السقي على الواحات الست التي تقدر مساحتها ب 26118 هكتار.

إنتاج الطاقة الكهربائية و تزويد منطقة وارزازات بالماء الصالح للشرب.

فقد كان تحقيق هذه الأهداف رهينا بتجاوز مجموعة من العراقيل في فترات عديدة. فخلال موسم 1978- 1979 فاق منسوب المياه الطاقة الاستعابية للسد مما أحدث زيادة كبيرة في حمولة الواد الشيء أذى إلى إلحاق أضرار وخيمة بالمجال الفلاحي، وخصوصا عند المنعطفات، تجلت في انهيار مجموعة من القطع الأرضية المحادية للمجرى. إلا أنه وبعد هذه الفترة دخلت الواحات في مسلسل الفترات الجافة، التي أدت إلى التقليص من الكميات المخزنة والواردات على السد، بسبب شدة التبخر. وفي سنة 2008 –

2009 عرفت المنطقة فترة رطبة جدا، تلقت فيها المنطقة تساقطات غزيرة، عرفت معها واردات سد المنصور الذهبي ارتفاعا كبيرا، حيث تجاوزت الطاقة الاستعابية للسد. مما أرغم المسؤولين على إطلاق كميات جد مهمة من المياه المخزنة في السد، مما أذى إلى تخريب الأراضي المجاورة للواد من جهة، وعزل مجموعة من القبائل عن المجال الحضري من جهة ثانية[129].

الجدول 5 : حجم المخزون ومعدل التعويض خلال بعض المواسم – سد المنصور الذهبي -

المواسم	1991/1990	1993/1992	2013/2014	2018/2017
حجم المخزون بمليون $م^3$	134	44	499	350
معدل التعويض ب %	24	8	89	76

المصدر: وكالة الوض المائي سوس ماسة درعة.

من خلال الجدول يتضح الانخفاض الكبير لمعدلات التعويض، هذا الانخفاض الذي يمكن إرجاعه إلى ندرة التساقطات داخل حوض درعة. وبالتالي التأثير على المجال الفلاحي. حيث تراجعت المساحات المستغلة بسبب قلة المياه المخصصة للسقي، هذه الأخيرة التي عرفت تذبذبا واضحا بين مجموعة من السنوات. حيث كانت سلبية في معظمها. ذلك أن هذه الكمية لم تكن تلبي متطلبات الواحات في السنوات العجاف. فحسب مكتب الاستثمار الفلاحي بورزازات، فإنه ومن أجل تحقيق أنشطة فلاحية حسنة لابد من توفير ما يناهز 18133 متر مكعب من المياه على الأقل. وهو ما لم يستطيع السد توفيره، وذلك بسبب مجموعة من العراقيل المناخية أو جيولوجية أو البشرية (الاستعمال غير المعقلن).

وهكذا، وانطلاقا من دراسة الحصيلة المائية الواردة على سد المنصور الذهبي والكمية المخصصة للسقي يتبين مدى العجز النسبي لهذه المنشأة في تحقيق أهدافها، وذلك بسبب مجموعة من المشاكل والعراقيل التي حالت دون ذلك.

جدول رقم6 برنامج طلقات سد المنصور الذهبي خلال موسم 1979/1978

رقم الطلقة	تاريخ بدايتها	تاريخ نهايتها	مدتها الزمنية	حجم المياه بمليون م3	%
1	20/10/1978	04/11/1978	16	30	13.6
2	25/11/1978	10/12/1978	16	25	11.3
3	05/01/1979	19/01/1979	16	24	10.8
4	19/02/1979	07/03/1979	15	30	13.6
5	12/03/1979	31/03/1979	17	32	14.5

[129]عبد اللوي علوي أحمد،1996، مدغرة واد زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، المحمدية، مطبعة فضالة، ، ص 102.

6	08/04/1979	23/04/1979	20	25	11.3
7	20/06/1979	05/07/1979	16	25	11.3
8	10/08/1979	25/08/1979	16	30	13.6

المصدر : أحجو الكبير 1996 - بتصرف-

السد التحويلي منطلق السواقي الحديثة:

يعد سد أكدز (سد تحويلي) منطلق السواقي الحديثة المحدثة داخل واحة مزكيطة، فهو يختلف عن السد التحريفية التقليدية (الأكوك) بكونه مبنيا بالاسمنت، وذلك تفاديا لتخريبه من طرف جريان الواد. تم وضعه في عالية دوار أفلاندرا على مستوى عالية الواحة لتنطلق منه الساقية الحديثة بهدف النقص من كمية المياه المبذرة. ويعد هذا السد أخر سد يتم فتحه خلال فترة جريان الواد. وذلك طبقا للقانون الذي يسير عمل هذه السدود حيث أن مدة جريان الواد التي تحدد في مابين 22 و 24 يوما ،يتم تقسيم الفترة إلى خمس مراحل، المرحلة الأولى فيها يتم إغلاق جميع السدود إلى أن يصل الماء إلى السد الأخير المشيد على مستوى واحة المحاميد. وعند متم الخمس أيام الأولى يتم فتح السد الموالي وهكذا إلى أن نصل إلى سد أكدز كأخر محطة.

صورةرقم 3 :ساقية حديثة مبلطة

لازالت السواقي الحديثة عاجزة نسبيا عن تحقيق أهدافها

رغم هذه الخطوات التي تظهر على أنها خطوات ناجعة في طريق المحافظة على الثرة المائية، الا أن هذه السواقي لازالت تعاني من مجموعة من المشاكل التي تحول دون الوصول الهدف المنشود (تدبير المياه). ويمكن تلخيص هذه المشاكل في النقاط التالية :

أن السواقي الحديثة تحتاج إلى فروع إسمنتية، أي التبليط يهم المجاري الرئيسية ،و التي تصل إلى المجاري الفروع للسواقي التقليدية فقط. مما يترك المجال أمام ضياع المياه.

الطمر الذي تتعرض له السواقي الحديثة بالطين، وغيره من الشوائب.

تخلي بعض القبائل عن السواقي الحديثة و العودة إلى السواقي التقليدية. وذلك بسبب بعد السواقي الحديثة عن مناطق المشارات.

احتكار قبائل العالية للمياه، دون مراعاة حقوق وحاجيات القبائل السفلى في المياه.

4.9- المياه الجوفية بين اكراهات الاستغلال:

حسب تقديرات المكتب الفرعي للاستثمار الفلاحي بأكدز تبلغ مساحة الفرشة الباطنية بمزكيطة 267.8 كلم2، والتي باتت تعرف تقلصا كبيرا بسبب الاستعمال المفرط والتبخر القوي، اللذين تعرفهما الواحة، حيث تقدر الكمية المائية التي يتم ضخها بحوالي 1.25 مليمتر مكعب في الثانية، مما ساهم في الرفع من قيمة الاستنزاف، الذي كان الحفر المكتف للآبار من أحد أكبر الأسباب الكامنة وراءه.

1.2.2 – الآبار بين الظهور والتوزيع المجالي وأهم آلات الضخ المستعملة.

بالرغم من توفر المياه السطحية بالمنطقة بشكل يخول لها تحويل الاتجاه نحو الهدف المنشود وهو السقي، إلا أن هذه الإمكانية تبقى موسمية لأن الجريان السطحي بواد درعة يمتاز بكونه مؤقتا. مما جعل الإنسان المزكيطي يبحث، في ظل هذه الظروف القاسية، عن موارد أخرى. تتمثل أساسا في استغلال الفرشة الباطنية. وذلك بغية تعويض النقص المائي و تأمين النقص الحاصل ،وخصوصا مع التزايد الديموغرافي للساكنة. ومن هنا التجأ السكان إلى حفر مجموعة من الآبار، محاولة ضخ كميات مهمة من المياه تخول له القيام بفلاحة معايشة لا أقل و لا أكثر. ولهذا الغرض قامت الساكنة باستخدام مجموعة من التقنيات الحديثة لتسهيل عملية الضخ. مثل محركات الضخ الآلي، مما أذى استنزاف هذه الفرشة ،بسبب الحفر الجائر لعدد كبير من الآبار، النابع من تدني المستوى الثقافي للفلاح، والذي يقف أمام استغلال هذه المياه دون هدر، وبكيفية معقلنة.

فحسب إحصاءات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي – فرع اكدز– فقد وصل مجموع الآبار إلى 2560 بئرا مجهزة سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 1994 حيث كانت لا تتجاوز 970 بئرا، منها 250 مجهزة. مما يجعلنا أمام تزايد هائل لعدد الآبار، وبالتالي الوصول إلى إمكانية استنزاف الموارد الباطنية. وتمتاز الآبار بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

أبار مبعثرة على مستوى الواحة بأكملها و يتم بناءها بالاسمنت، تفاديا لهدمها.

اختلاف العمق بين العالية والسافلة، إذ يزداد كلما توجهنا نحو السافلة من جهة، ومن جهة أخرى بالقرب أو البعد من الواد مع اختلاف كمية المياه التي يتوفر عليها كل بئر.

اختلاف آلات الضخ التي تجهز بها هذه الآبار من حيث قوتها، وهو ما يوضحه الجدول رقم الخاص بأنواع آلات الضخ المستعملة في عملية السقي بواحة مزكيطة.

جدول رقم 7 : أنواع آلات الضخ المستعملة للسقي بواحة مزكيطة.

النوع	بيفا	بيتير	ليستير	توروس	مارشال
قوة الضخ	4 خيول	6 خيول	8 خيول	8 خيول	10 خيول
الترتيب	5	4	2	2	1

المصدر : بحث ميداني 2018

4.10– الموارد المائية بواحة مزكيطة ورهان التثمين والاستدامة:

انطلاقا من دراسة كل ما قيل نخلص إلى أن طرق تدبير بواحة مزكيطة، سواءا التقليدية أوالعصرية منها، تعاني من مجموعة من المشاكل والمعيقات التي تحول دون تحقيقها للأهداف التي رسمتها الساكنة والسلطة الوصية، الشيء الذي أدى إلى ضياع كميات وافرة من المياه. هذه المشاكل التي يمكن إجمالها في ما يلي:

القصور التقني لشبكة السواقي التقليدية، والتي تمتاز بارتفاع نسبة التبخر و التسرب، وخصوصا أن المنطقة تعرف ارتفاع لدرجة الحرارة.

بالإضافة إلى مشكل الالتواءات والانعطافات التي تعرفه هذه التجهيزات، وهو ما أدى إلى ضياع كميات كبيرة من المياه.

عدم تساوي في حق ملكية الماء، والذي أدى إلى مجموعة من التناقضات منها، تملك الأرض بدون ماء أو الماء بدون أرض.

عدم تساوي واجبات الصيانة، بين فئات المجتمع المزكيطي والتي كانت نتيجة للملكية العقارية للأراضي.

كما انغياب الدراسات الكافية للرفع من فعالية المنشآت السقوية، وغياب الخطوات الفعلية للحفاظ على هذه المنشآت من مشكل الطمر بالطين وغيره اضافة الى تفشي ظاهرة السقي بالغمر والتي كان لها الأثر الكبير في ضياع المياه و التزايد المهول في عدد الآبار المجهزة ،مما أدى إلى استنزاف الفرشة الباطنية. وارتفاع ملوحتها. الى غير ذلك من المشاكل التي عاقت وتعوق مسلسل عملية السقي دون هدر. والتي استدعت ضرورة التحرك من أجل تجاوز هذه العوائق.رغم كل ما قامت به الدولة من جهة وجمعيات المجتمع المدني من جهة ثانية، من مجهودات في مجال المحافظة على المياه.

ونخلص إلى أن واحات درعة الوسطى، بما فيها واحة مزكيطة، التي عرفت محاولات متوالية لتنمية مواردها المائية. والتي تظهر أولا من خلال مشاريع و برامج الدولة التي أفضت إلى إنشاء مجموعة من المنشأت الهيدروفلاحية نحو سد المنصور الذهبي(1972) الذي مكن من التحكم في صبيب واد درعة وتنظيمه بشكل يتوافق مع حاجيات السقي بالواحات وغيرها عن طريق نظام الطلقات الموجهة بالأساس نحو السقي. حيث شكل هذا السد نقطة تحول في منحى صبيب واد درعة، وبالتالي الكميات المائية الواصلة إلى الواحات. حيث من خلال دراسة معطيات الصبيب قبل وبعد بناء السد تم الوصول إلى فكرة مفادها أن هناك تراجع مهم في نسب الصبيب، مما جعل هذه المنشأة لا تصل إلى مستوى التوقعات التي كانت منتظرة من خلالها. وخصوصا بعد تخبطها في عدة مشاكل كمثال الطمر و التوحل الذي تعرضت له. بالإضافة إلى هذا السد نم بناء مجموعة من السدود التحويلية التي تم بناءها على بعاليات الواحات من تحويل مياه الواد في اتجاه المشارات داخل كل واحة. ومن جهة ثانية قامت مؤسسات الدولة بنهج مجموعة من الخطوات الفعلية من أجل تجاوز مشكل نقص المياه، كتفعيل قانون الماء، والمساهمة في مشاريع المحافظة على الثروة المائية إلى غير ذلك. علاوة عن دور جمعيات المجتمع المدني التي تحركت في نفس المنحى.

5. خلاصة

عرفت واحة مزكيطة مجموعة من التقنيات لتدبيير الموارد المائية حيث عمل ساكنتها على خلق نظام إنتاجي محكم يتميز بالليونة ليضمن استقراره واستمراريته وليواجه مختلف الأخطار والمشاكل التي يمكن أن تحذق به حيث ابتكر تقنيات خاصة لاستغلال مياه العيون والوديان والمياه الجوفية فأقام السدود لتحويل المياه الجارية إلى السواقي لري حقولهم وقاموا بحفر الآبار وشق الخطارات.

إن الماء ونظرا لقلته كان مصدرا لمجموعة من الصراعات والنزاعات بين سكان المدن الواحية الشيء الذي حث المجتمع الواحي على خلق مجموعة من الأعراف التي تنظم توزيع واستغلال الماء بينالسكان. وهكذا فإن التحكم في الثروات المائية وتنظيم استغلالها أتاح

لسكان الواحة أن تتعاقب أجيالهم لقرون عدة إلى اليوم وجعلها تكتسي أهمية خاصة في تاريخ المغرب. لكن الحقيقة التي لا غبار عليها هي أنه ورغم كل هذه البرامج و المنشأت، فإن واحة مزكيطة لازالت تعاني من المشكل المائي والذي يستدعي ضرورة الزيادة من المجهودات الهادفة إلى النقص من هذه المعضلة.

6. المصارد و المراجع المعتمدة

المصادر:

المراجع بالعربية:

الحسن الوزان،1983، وصف إفريقيا، ترجمة؛ محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2.

مارمول كربخال،1988-1989، إفريقيا، ترجمة محمد حجي محمد زنيبر محمد الأخضر أحمد التوفيق أحمد بنجلون، الرباط، دار المعرفة،

احمد احدى،2005، الإنسان والبيئة بالجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية، ضمن ندوة: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.

أحمد مزيان، 2009، استغلال الماء في الواحات فجيج (فكيك)، ندوة الماء في تاريخ المغرب، الدارالبيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، 1999م .أحمد مزيان، تدبير الماء عند سكان الواحات الصحراوية، مجلة دعوة الحق، ع 392، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، مطبعة الأمنية،.

البوزيدي أحمد،1994،التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17- مطلع القرن20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، الدار البيضاء، آفاق متوسطية.

الشرقاوي أحمد، 2011، المصطلحات الخاصة بأنظمة السقي بسهل تافيلالت، مجلة البادية المغربية: الماضي – الحاضر- المستقبل، ع4 –السنة الرابعة ، ص ص 121-127 .

عبد اللوي علوي أحمد، 1996، مدغرة واد زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، مطبعة فضالة،المحمدية،

ميتز آدم،2000، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة..

المراجع بالفرنسية:

Jamal ALIBOU,2002: impacts des changements climatiques sur les ressources en eau et les zones humides du Maroc.

Rapport2,2012, état des lieux et Diagnostic participatif de la vulnérabilité au changement climatique: Cas de la commune urbaine de agdz.

les quanates,2012une technique d'accusation de l'eau, Mont on édition, Paris, le Hay, New Yourk.

مؤشرات تفاعل الأنشطةالاقتصاديةوالعمرانية لجذب السكان على محاور التنميةالمصرية

IndicatorsOf the Interaction Of EconomicAnd Urban Activities To Attract Populations On The Egyptian Development Spines

د. شيماء محمد حمدي دربالله عبد الحميد
مدرس بقسم العماره كلية الهندسه – جامعة المنيا
shimaahamdy.eg@gmail.com

ملخص:

يختص البحث بدراسة فرص التنمية العمرانية والاقتصادية على محاور التنمية المستهدفة بخطة التنمية العمرانية 2052؛ لدعم التنمية المتوازنة وتحقيق التكافؤ بين الأقاليم؛ وعددها 21 محوراً؛ وذلك من خلال دراسة تطور الأنشطة الاقتصادية؛ ومساحة الكتلة العمرانية على هذه المحاور في الفترة (2000 ~ 2020)؛ وذلك لمعرفة دور المحاور في دعم التنمية؛ وأي الأنشطة الاقتصادية أكثر تأثيراً على جذب السكان ودعم التنمية على طول هذه المحاور.

الكلمات المفتاحية: محور تنمية –محور حركة –التنمية المتوازنة –التنمية العمرانية –التنمية الاقتصادية.

Abstract

The research examines the opportunities for physical and economic development on the development spines of the urban development plan 2052; supporting balanced development and regional equality; they are21spines.This is conducted by examining the evolution of economic activities; and the area of the urban communities' spreading on these spines in the 2000 ~ 2020era. This is done to know the role of this spines in supporting development; and which economic activity is more influential in attracting populations and supporting development along these spines.

Keywords: development spine - movement spine-blanced development- -urban development- economic development

المقدمة:

تحتل جمهورية مصر العربية مساحة تصل إلى مليون كم^2؛ وهذه المساحة الشاسعة منها 94% عبارة عن صحاري خالية من أي مظاهر للحياة تقريباً؛ و2% فقط مستغلة من مساحة الصحاري الشاسعة؛ بالرغم من توافر الموارد الطبيعية بها؛ بينما يتركز معظم السكان في وادي النيل والدلتا والذي يمثل 4% فقط من إجمالي المساحة الكلية؛ ويستقطب إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية أكثر من 73% من حجم الهجرة الداخلية نتيجة لتركز الخدمات ووجود فوارق بين الأقاليم.

ونظراً لمشاكل المعمور الحالي من تضخم عمراني نتيجة للزيادة السكانية والتكدس السكاني في المدن ذات الحركة الاقتصادية؛ أصبح الحيز العمراني القائم لا يفي باحتياجات التنمية الحضرية؛ نتيجة للهجرة العشوائية غير الموجهة التي تنتج عن الفوارق الشاسعة بين الأقاليم.

وتعتبر الطرق هي المتحكم الفعلي والموجه الرئيسي للنمو العمراني وتعرف بـ "حاملات العمران"؛ والعلاقة المتبادلة بين الحركة والعمران هي أساس التنمية الحضرية؛ حيث تؤثر بشكل أساسي على معدل الاتصالية وعلى هيكل استعمالات الأراضي والتوزيع المكاني للأنشطة والسكان.

كما استهدف المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لمصر 2052 التوسع في تنمية مناطق عمرانية جديدة لجذب السكان والأنشطة خارج الوادي والدلتا؛ لإعادة توزيع الأنشطة والسكان وتحقيق التوازن العمراني والمكاني العادل لثمار التنمية على كامل مسطح الجمهورية؛ من خلال عدة آليات؛ من ضمنها: إعداد المخططات الاستراتيجية لاستخدامات الأراضي على جانبي شبكة الطرق القومية؛ بما يحقق أعلى عائد اقتصادي لتلك المشروعات.

وفي إطار ما طرحته استراتيجية التنمية لمصر؛ والتي تم إطلاقها في فبراير 2016؛ وطبقاً لما استهدفه برنامج الحكومة الذي تم إقراره من مجلس النواب المصري في مارس 2016؛ تم التأكيد على تفعيل مخرجات المخطط الاستراتيجي القومي من خلال عدة آليات؛ من ضمنها: إعداد المخططات الاستراتيجية لاستخدامات الأراضي على جانبي شبكة الطرق القومية في ضوء صدور القرار الجمهوري رقم 233 لعام 2016 لدعم تنميه 21 محوراً؛ وتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الاستراتيجية على جانبي تلك المحاور؛ وبعمق 2 كم.

ومن ثم؛ سوف يدرس البحث تطور استعمالات الأراضي حول هذه المحاور لمعرفة المحاور ذات الأولوية لدعم التنمية والنشاط الاقتصادي الأكثر تأثيراً لجذب السكان ودعم تنمية المناطق الجديدة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في إهمال البعد المكاني؛ وعدم توافر عوامل الجذب؛ وأهمها: الموارد الاقتصادية؛ وفرص العمل المتنوعة على هذه المحاور لتعظيم الاستفادة منها؛ فوجود المحور فقط غير كافٍ لإحداث التنمية العمرانية.

فرضية البحث:

إنه لمن الخطأ التركيز على التنمية العمرانية الخطية كأساس للتنمية الشاملة؛ من خلال إنشاء العديد من المدن الجديدة على طول محاور التنميةبدون قاعدة اقتصادية؛ كما أن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية؛ بعد جذب العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم عليها جذب السكان.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تطور التنمية العمرانية والاقتصادية على طول محاور التنمية المستهدفة؛ ومن ثمّ ترجيح النشاط الاقتصادي الأكثر تأثيراً لجذب السكان؛ ودعم التنمية على طول المحاور المستهدفة؛ وذلك من خلال تحليل الوضع الراهن باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences –SPSS؛ الإصدار20؛للتنبؤ بمستقبل محاور التنميةوتحليل العوامل المؤثرة على تطور التنمية بمحاور دون الأخرى.

منهجية البحث: –

اعتمد البحث على الإجراءاتالمنهجيةالتالية:

1- دراسة المفاهيم المتعلقة بمحاور التنميةالعمرانية(منهجوصفي)

2- حصر تطور الكتلةالعمرانية والأنشطةالاقتصاديةعلى محاور التنميةالمستهدفة،(منهج تحليلي مقارن).

3- حصر حركة البضائع والركاب على محاور التنميةالمستهدفة(منهج تحليلي مقارن).

4- تحليل نصيب الفرد من التنمية على طول محاور الدراسة كمؤشر لمدى استفادة الأشخاص من وجود محاور التنمية كدليل للتنميةالرشيدة لوجود تلك المحاور(منهج تحليلي مقارن).

5- دراسة علاقات الارتباط التبادلية بين الأنشطةالاقتصاديةوالعمرانية على محاور التنمية بالوضع الراهن، والتنبؤ بالنشاط الأكثر جذباً للسكان مستقبلاً لدعم تنمية المحاور محل الدراسة(منهج استقرائي استنباطي).

المفاهيم الرئيسية الخاصة بموضوع البحث: -

النمو: -هو التزايد في الكم على حساب الكيف مما ينتج عنه خلل في الاستيطان[130]

التنمية: - هي تزايد في الكم والكيف بشكل متوازن وتقوم على استبدال وضع قائم يفقر الى المتطلبات الإنسانية بوضع جديد مستهدف يفي بالاحتياجات الإنسانية ويحل مشاكل النظام القائم؛ من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانياتالمتاحة بالاعتماد على محوريين أساسين، الأنسان كمورد أساسي وهدف للتنمية والبيئة التي تكفل له سبل الاستقرار من خلال مفهوم شامل لكافة الموارد الطبيعيةوالحضريةالمتاحة.[131]

التنمية الرشيدة: -هي تنميه غايتها الإنسان وتستند على عدد من السمات قائمه على الاستبصار واتساع الرؤية فلا يتم تنفيذ خطط التنميةإلا بعد التأكد من الحاجةالفعلية للمشروعات ومقارنته بمشروعات أخرى طبقا لأولوياتالتنمية بما لا يتسبب في دخول مشروعات عملاقه تهدر رؤوس الأموال ولا تأتي بالعائد المستهدف منها.[132]

محور الحركة: -هو عنصر الحركة (الطريق) الرابط بين نقطتين / عدة نقاط بما يحقق سهولة الاتصال للحصول على الأنشطة المرغوبة من خلال عوامل الزمن – الراحة – الأمان – التكلفة.[133]

محور التنمية: -

---

[130] عبد الفضيل إسماعيل، مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية (حالة إقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهره2003

[131] محمد مصطفى الهمشري، محمد فتحي عارف، نحو التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط القرية المصلايه في ضوء المتغيرات العالمية والعولمة، المؤتمر الأول، العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة، جامعة القاهرة؛ 2004.

[132] عنتر عبد العال أبو قرين، "ممر التنمية والتعمير " دراسة تحليليه نقدية وتصور مقترح؛ 21235/2011

[133] Thomson M؛ Great Cities & Their Traffic؛ penguin books؛ gollancz؛ USA؛ 1977

- هو النقلة العمرانية للتنمية الشاملة بما تحمل من تجمعات عمرانية جديدة وتنميه شامله للصناعة والزراعة والتجارة والسياحة، حيث تتدفق الاستثمارات وتتوافر فرص العمل على طول المحور، عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية والاعتماد على طرفي المحور كأقطاب للنمو، ويتم الاستيطان البشري علي أراضي جديدة تراعي كافة المقومات الحديثة في التخطيط والتصميم العمراني، وعن طريق هذه المحاور يتم الوصول إلى المناطق البعيدة لتخطيط تجمعات جديدة تقابل النمو السكاني وتقلل من درجة التكدس العمراني للمدن القائمة.[134]
- هو الحيز المكاني الذي تتوفر فيه مقومات التنمية العمرانية سواء كانت موارد طبيعية أو مقومات بشريه، وتشمل هذه المقومات وجود المستوطنات والتجمعات السكانية ذات الأحجام المختلفة وطرق المواصلات التي تربط بينها والمرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، التي يمكن أن تساند بعضها البعض بما يضمن توافر فرص العمل المطلوبة على طول المحور لضمان استمرارية التنمية على المدى الطويل وانتشارها تدريجيا من المناطق الأكثر نمواً إلى المناطق الأقل نموا من خلال التسلسل الهرمي للتجمعات السكنية والأنشطة الاقتصادية.[135]

يتمثل الأساس النظري لمحاور التنمية في إنها ضمن أدوات التنمية الإقليمية لحل المشكلات الإقليمية التالية: –

1– الفوارق الإقليمية الناتجة عن سوء توجيه الاستثمارات بين الأقاليم بشكل متكافئ، وعدم قدرة بعض الأقاليم على تحقيق عوامل الجذب المطلوبة للأنشطة الاقتصادية والسكان.

2– التضخم العمراني الناتج عن نمو المدن الكبرى على حساب المناطق المجاورة، وذلك نتيجة لقدرة المدن الكبرى على جذب فرص التنمية من المناطق المجاورة.

3– غياب دور المدن الصغرى والمتوسطة في عمليات التنمية بما يحققتداخل العلاقات بين المراكز الحضرية الكبرى والصغرى والمتوسطة،وتوجيه التنمية لمراكز فرعيه بين المدن الكبرى كمراكز تكميلية للمراكز الرئيسية التي يتم من خلالها تفاعل التنمية في الحيز المكاني لمحور التنمية.

---

[134]صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثيه، مجلة جامعة الملك سعود، م13؛ العمارة والتخطيط؛ 2001م

[135]state of African cities 2008؛ a framework for addressing urban challenges in Africa

وبذلك يختلف دور محاور التنميةالعمرانية عن محاور الحركة فيما يلي: -

1- امتداد محاورالتنمية يوجه حركة العمران نحو المناطق الصحراوية الواقعة في نطاق الإقليم مما يساهم في إعادة توزيع السكان على الأرض بطريقه عادله ومتجانسة.

2- امتداد محاور التنمية يحقق التكافؤ في استخدام الموارد الطبيعية على طول المحور وعند طرفيه في عمليات التنمية العمرانية.

3- محاور التنمية العمرانية تحقق الانتشار الجغرافي للتنمية تدريجياً من المراكز الحضرية المتطورة إلى المناطق القريبة الأقل نمواً.[136]

1- محاور التنمية العمرانية محل الدراسة

تم دراسة 21 محور طبقاً للقرار الجمهوري رقم 233 لعام 2016 لتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الاستراتيجية على جانبي تلك المحاور بعمق 2 كم.

وذلك للربط بين البحرين الأحمر والمتوسط ودعم الربط أيضا بين مداخل وبوابات مصر الساحلية ونقل السكان من مناطق كثيفه السكان الى مناطق التنميةالجديدة[137]

1- الطريق الدائري الإقليمي من تقاطع مع طري القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي حتى تقاطع مع طريق بلبيس مرورا بطريق الواحات، الفيوم، الصعيد الغربي، الصعيد الحر شرق النيل، العين السخنة، السويس، الإسماعيلية (مكون من 11 وصله (6 وصلا ت قائمه –وصلتين جاري تنفيذهم – 3 وصلات مخطط لانشائهم))

2- طريق بني سويف/ الزعفرانة(قائم)

3- طريق الإسماعيلية/ العوجة (الطريق الأوسط)(قائم)

4- طريق طابا / رأس النقب(قائم)

5- طريق رأس النقب/ نويبع (واديوتير)(قائم)

6- طريق العريش/ رفح(قائم)

7- طريق شرق بورسعيد/ الشط/ عيون موسي/ شرم الشيخ (قائم)

8- القطاع الشمالي من محور 30 يونيو (من دائري بورسعيد حتى تقاطع طري الصالحية)(قائم)

9- محور الضبعة بوصلاته (قائم)

10- طريق الواحات البحرية/ الفرافرة(قائم)

---

[136]صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثيه، مجلة جامعة الملك سعود، م13؛ العمارة والتخطيط؛ 2001م.

[137]وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخططات الاستراتيجية لتنمية الأراضي حول محاور التنمية، المرحلة الأولى التصور التنموي لاستخدامات الأراضي والأدوار المقترحة لكل محور في نطاقه، ديسمبر 2016

11- طريق بني مزار/ الواحات البحرية (البويطي)(مستهدف)

12- طريق أسيوط / الفرافرة(قائم) 13- طريق عين دالة/ سيوه(مستهدف)

14- طريق سيوه/ جغبوب(مستهدف) 15- طريق جنوب الفيوم / وادي الريان/ الواحات البحرية(مستهدف)

16- طريق الفرافرة/ عين دالة(مستهدف) 17- طريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر (قائم)

18- وصلة طريق الشيخ فضل/ طريق رأس غارب(قائم) 19 - وصلة طريق المنيا/ رأس غارب (قائم)

20 - طريق قنا/ سفاجا(قائم) 21- طريق مطروح/ سيوه(قائم)

شكل (1) محاور التنمية العمرانية المستهدفة بالدراسة (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخططات الاستراتيجية لتنمية الأراضي حول محاور التنمية،المرحلة الأولى التصور التنموي لاستخدامات الأراضي والأدوار المقترحة لكل محور في نطاقه، ديسمبر 2016)

2- منهجية قياس التنمية على محاور التنمية العمرانية محل الدراسة

تم اختيار منهجية دراسة الحالات المتنوعة لقياس التنمية من خلال قياس تأثير إنشاءمحاور التنمية علىمجموعه من المقاييس الكميةوالكيفية وتقييمها ومقارنتها باستخدام برامج إحصائيةلإنشاء نماذج اقتصاديه قائمه على العوامل قوية التأثير واستبعاد

الضعيف منها، استنادا لدراسة (Yeh) في 1998؛[138]باستخدام منهجية ثابته لدراسة نفس العوامل لكل حاله والوصول لمنهج تحليلي إحصائي لتحليل آثار إنشاء الطريق.

وذلك لرسم رؤية واضحة لكافة الظروف المحيطة بالمحاور المتنوعة من خلال مايلي: –

1– دراسة المتغيرات الخاصة بتطورالتنمية على المحاور:

- رصد تطور الكتلةالعمرانية على محاور التنمية في الفترة(2000:2019) من خلال خرائطgoogleearth2020
- رصد تطور النشاط الاقتصادي على محاور التنمية في الفترة(2000:2019)
- تطور مساحة الأراضيالزراعية من خلال خرائط google earth2020
- تطور مساحة المناطق الصناعية والمناطق الحرة من خلال خرائط google earth2020[139]
- مساحة المحميات الطبيعية[140]
- حساب عدد السكان على محاور التنمية طبقا لتعداد 2016[141]
- حساب معدلات النقل المختلفة(جوي[142]– بحري[143] – نهري[144]) للركاب والبضائع على محاور التنمية.

2– حساب نصيب الفرد من إجماليالتنمية على المحاور بقسمة مساحات التنميةالمستغلة /عدد السكان

3– التحليلالإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences –SPSS؛ الإصدار20؛ باستخدام اختبارالارتباط (Correlation) لدراسةعلاقات الارتباط بين كافة المتغيرات المؤثرة على جذب السكان ومدى تفاعل الأنشطة المختلفة على محاور التنمية.

---

[138]Yeh ؛ D؛ etal؛ The Economic Impact of Highway Bypasses on communities SPR-0092-45-93 ؛ 1998

[139]الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الاستثمار في المحافظات 2015

[140] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالبيئة)؛ 2017

[141] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالسكان)؛ 2017

[142] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالنقل)؛ 2017

[143] قطاع النقل البحري، تقرير عن حركة الموانئالمصرية؛ 2016

[144] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام 2015

4- باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية – Statistical Package for Social Sciences SPSS؛ الإصدار20؛ باستخدام اختبارالانحدار الخطي (Regression) لدراسة التنبؤ بمعادلة رابطه بين جذب السكان والأنشطةالاقتصاديةوالعمرانيةالمؤثرة مستقبلاً.

5- صياغة مردود عوامل الارتباط والانحدار على محاور التنمية محل الدراسة.

3- معدلات التنمية على المحاور محل الدراسة:

جدول (1) تطور عوامل التنمية على محاور التنمية محل الدراسة في الفترة(2000:2019)

2000	2019
1- الطريق الدائري الإقليمي (مكون من 11 وصله (6 وصلا ت قائمه –وصلتين جاري تنفيذهم– 3 وصلات مخطط لانشائهم)من تقاطع مع طري القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي حتى تقاطع مع طريق بلبيس مرورا بطريق الواحات، الفيوم، الصعيد الغربي، الصعيد الحر شرق النيل، العين السخنة، السويس، الإسماعيلية. **– تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 3103 فدان.** **– تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 12727 فدان.** **– تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 1076 فدان.**	
مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المناطق الصناعية
الكتلة العمرانية: **19810**فدان.	طول المحور: **340**كم.	الكتلة العمرانية: **22913** فدان.	طول المحور: **340**كم.
الأراضي الزراعيه: **86937**فدان.		الأراضي الزراعية: **99664** فدان.	

المناطق الصناعيه : 164 فدان.		المناطق الصناعيه : 1240 فدان.	
عدد السكان 973732:2016 شخص.			
2000		2019	
2– طريق بني سويف/ الزعفرانة(قائم) – زيادة مساحة الكتلة العمرانية بـ 1637 فدان. – نقص الرقعة الزراعية بـ 100فدان. – القرب من المنطقة الصناعية ببياض العرب بمساحة 721 فدان.			
			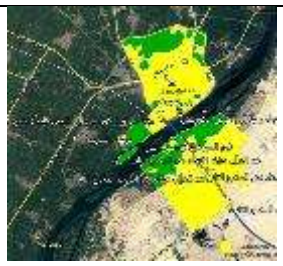
مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية	
الكتلة العمرانية: 2407 فدان.	طول المحور:	الكتلة العمرانية: 4044 فدان.	طول المحور:
الأراضي الزراعيه: 1810فدان.	186كم.	الأراضي الزراعية: 1710 فدان.	186كم.
عدد السكان 2016: 275495 شخص.			
نقل البضائع 2015: مرسى بني سويف النهري 434677 طن.			
2000		2019	
3–طريق الإسماعيلية/العوجة (الطريق الأوسط):(قائم) –تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 2202فدان. –تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 2827 فدان. – استغلال 12 فدان للنشاط الصناعي.			

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية

الكتلة العمرانية: **6054** فدان.	طول المحور: **236**كم.	الكتلة العمرانية: **8256** فدان.
الأراضي الزراعيه: **1025**فدان.		الأراضي الزراعية: **3852** فدان.
المناطق الصناعيه : صفر		المناطق الصناعيه : **12** فدان.

طول المحور: **236**كم.

عدد السكان **2016:380636** شخص.

2000 **2019**

4-: طريق طابا / رأس النقب(قائم)

- زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ **20** فدان.

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة المحميات الطبيعية

الكتلة العمرانية: **39** فدان.	طول المحور:**51.4** كم.	الكتلة العمرانية: **59** فدان.

طول المحور: **51.4** كم.

مساحة محمية طابا الطبيعية:**710** فدان.

نقل الركاب **2016**: – مطار طابا:**14000** شخص.

عدد السكان **2016:6210** شخص.

2000 **2019**

5–طريق رأس النقب/ نويبع (واديوتير)(قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 460 فدان.

– زراعة 31 فدان على المحور.

مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية	
الكتلة العمرانية: 1580 فدان.	طول المحور: 106كم.	الكتلة العمرانية: 2040 فدان.	طول المحور: 106 كم
الأراضي الزراعيه: صفر		الأراضي الزراعية: 31 فدان.	

عدد السكان 2016: 5344 شخص.

نقل الركاب 2016: ميناء نويبع 318072 شخص.

نقل البضائع 2016: ميناء نويبع 0.5 مليون طن.

2000	2019

6– طريق العريش/ رفح(قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 61 فدان.– زيادة الرقعةالزراعية بـ 11874فدان.

مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المحميات الطبيعية
الكتلة العمرانية: 5147 فدان.	طول المحور: 54كم.	الكتلة العمرانية: 5208 فدان.	طول المحور: 54كم.

الأراضي الزراعيه: **4890** فدان.		الأراضي الزراعية: **16764** فدان.	
مساحة محمية رفح الطبيعية:**710** فدان.			
عدد السكان **2016**: **111526** شخص.			
نقل البضائع **2016**: ميناء العريش **0.9** مليون طن.			
2000		**2019**	

7– طريق شرق بورسعيد/ الشط/ عيون موسي/ شرم الشيخ(قائم)

– زيادةمساحة الكتلةالعمرانية بـ الأراضي7264 فدان.

– زيادة مساحة الأراضيالزراعية بـ 43346 فدان.

	مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية		مساحة المحميات الطبيعية		
	مساحة المناطق الصناعية		مساحة المناطق الحرة				

الكتلة العمرانية: **10445**فدان.	طول المحور: **521**كم.	الكتلة العمرانية: **17709** فدان.	طول المحور: **521** كم.
الأراضي الزراعيه: **25301** فدان.		الأراضي الزراعية: **68647** فدان.	
المناطق الصناعيه : **373** فدان.		المناطق الصناعيه : **603** فدان.	
مساحة المنطقه الحره ببور سعيد **235** فدان.			
مساحة المحميات الطبيعيه (نبق– رأس محمد) **5360** فدان.			

نقل الركاب 2016 :– مطار شرم الشيخ الدولي 5781000 ومطار بور سعيد 36000. ميناء بور سعيد 16371 شخص ميناء شرم الشيخ 27832 شخص.	
نقل البضائع 2016 :– ميناء بور سعيد 28.5 مليون طن.	
كثافة السكان 2016: 1439.34 شخص/كم (عدد السكان: 749894 شخص).	
2000	2019
8–القطاع الشمالي من محور 30 يونيو (من دائري بورسعيد حتى تقاطع طريق الصالحية)(قائم) – تطورالكتلةالعمرانية على المحور بـ 1300 فدان.– تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 15020 فدان. – تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 230 فدان.	

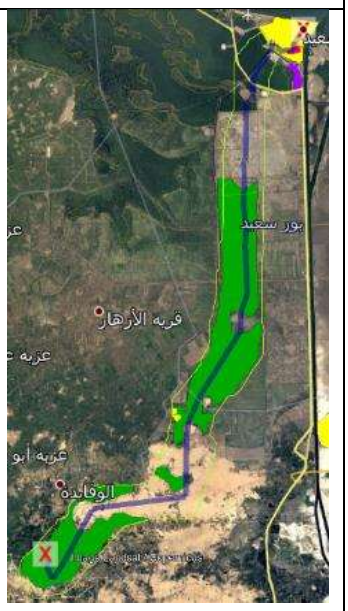

مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية	
مساحة المناطق الصناعية		مساحة المناطق الحرة	

الكتلة العمرانية: 3100 فدان.	طول المحور: 79 كم.	الكتلة العمرانية: 4400 فدان.	طولالمحور:79 كم.
الأراضي الزراعيه: 43207 فدان.		الأراضي الزراعية: 58227 فدان.	
المناطق الصناعيه : 373 فدان.		المناطق الصناعيه : 603 فدان.	
مساحة المنطقه الحره ببور سعيد 235 فدان.			
نقل الركاب 2016 :– مطار بور سعيد 36000 شخص – ميناء بور سعيد 16371 شخص.			
نقل البضائع 2016 :– ميناء بور سعيد 28.5 مليون طن.			

عدد السكان 2016: 702687 شخص.

2000	2019
9- محور الضبعة بوصلاته (قائم) -تطورالكتلةالعمرانية على المحور بـ 17846 فدان. - تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 35622 فدان. - تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 170 فدان.	

مساحة الكتلة العمرانية | مساحة الأراضي الزراعية | مساحة المناطق الصناعية

الكتلة العمرانية: 12100 فدان.	طول المحور:79 كم.	الكتلة العمرانية: 29946 فدان.	طول المحور:79 كم.
الأراضي الزراعيه: 99270 فدان.		الأراضي الزراعية: 134892 فدان.	
المناطق الصناعيه : 149 فدان.		المناطق الصناعيه : 319 فدان.	

عدد السكان 2016: 239383 شخص.

2000	2019

10- طريق الواحات البحرية/ الفرافرة (قائم)

- زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 1197 فدان.

- زيادة الرقعةالزراعية بـ 7303 فدان.

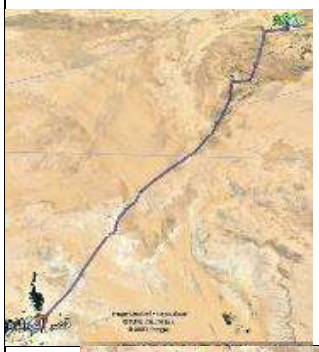

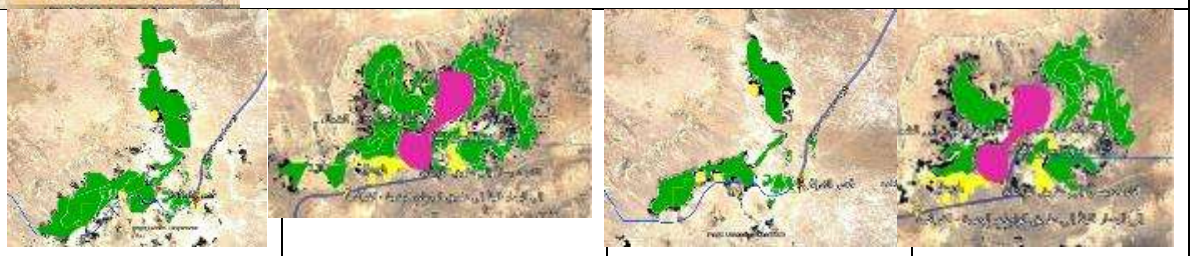

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المحميات الطبيعية

الكتلة العمرانية: 1162 فدان.	طول المحور: 188 كم.	الكتلة العمرانية: 2359 فدان.	طول المحور: 188 كم.
الأراضي الزراعيه: 8776 فدان.		الأراضي الزراعية: 16079 فدان.	

مساحة المحميات الطبيعية بالواحات البحرية: -4267 فدان.

عدد السكان2016: 53868 شخص.

2000	2019

11- طريق بني مزار/ الواحات البحرية (مقترح)

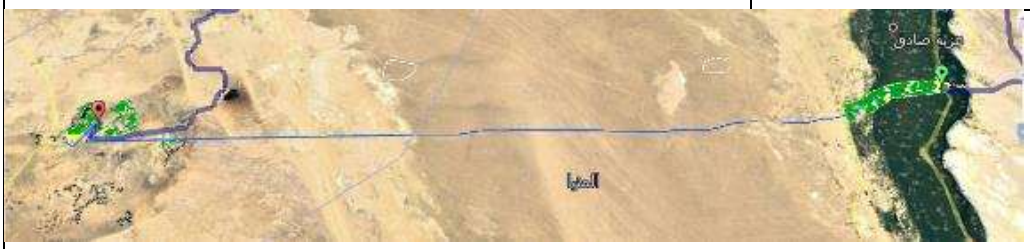

- زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 3026 فدان.

- زيادة الرقعةالزراعية بـ 7183 فدان.

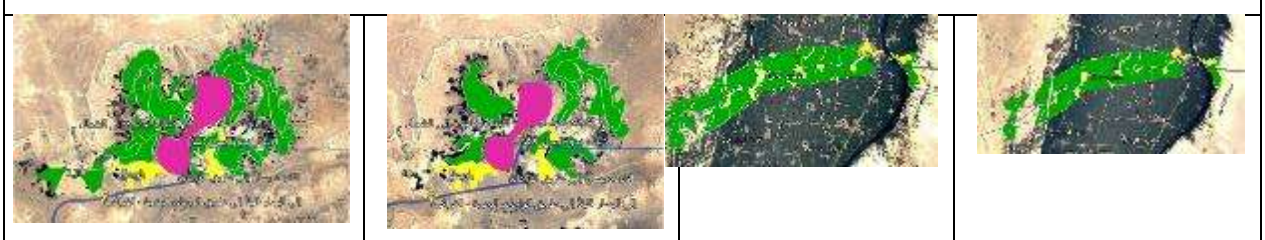

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المحميات الطبيعية

الكتلة العمرانية: **2688** فدان.	طول المحور: **186** كم	الكتلة العمرانية: **5714** فدان.	طول المحور: **186** كم
الأراضي الزراعيه: **29487** فدان.		الأراضي الزراعية: **36670** فدان.	
مساحة المحميات الطبيعية بالواحات البحرية: **–4267** فدان.			
عدد السكان **2016**: **229520** شخص.			
2000		**2019**	

12– طريق أسيوط / الفرافرة (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ **1619** فدان.

– زيادة الرقعةالزراعية بـ **3932** فدان.

– تطور مساحة المناطق الصناعية بـ **200** فدان.

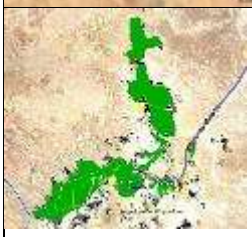

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المناطق الصناعية

الكتلة العمرانية: **11697**فدان	طول المحور: **714** كم.	الكتلة العمرانية: **13316** فدان	طولالمحور:**714** كم
الأراضي الزراعيه: **68982** فدان.		الأراضي الزراعية: **72914** فدان.	
المناطق الصناعيه : **380** فدان.		المناطق الصناعيه : **580** فدان.	
نقل الركاب **2016** :– مطار اسيوط **88000** شخص – مطار الخارجه :– **7000** شخص.			
نقل البضائع بمرسى أسيوط النهري **2016**: **111023**طن.			
عدد السكان **2016**: **624736** شخص.			
2000		**2019**	

13– طريق عين دالة/ سيوه (مقترح)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ **563.5** فدان.

– زيادة الرقعةالزراعية بـ 3359 فدان.

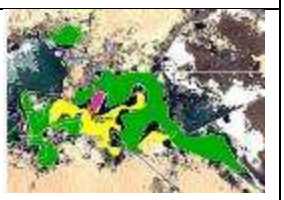

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المحميات الطبيعية	
الكتلة العمرانية: 1225 فدان.	طول المحور: 266 كم.	الكتلة العمرانية: 1788.5 فدان.	طولالمحور: 266 كم.
الأراضي الزراعيه: 4199 فدان.		الأراضي الزراعية: 7558 فدان.	

مساحة جبل الموتى السياحي بسيوه:28.5 فدان.

عدد السكان 2016: 32741 شخص.

2000	2019

14– طريق سيوه/ جغبوب

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 563.5 فدان.

– زيادة الرقعةالزراعية بـ 3359 فدان.

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المحميات الطبيعية	
الكتلة العمرانية: 1225 فدان.	طول المحور: 87 كم.	الكتلة العمرانية: 1788.5 فدان.	طول المحور: 87 كم.
الأراضي الزراعيه: 4199 فدان.		الأراضي الزراعية: 7558 فدان.	

مساحة جبل الموتى السياحي بسيوه:28.5 فدان.

عدد السكان 2016: 32741شخص.	
2000	2019
15– طريق جنوب الفيوم / وادي الريان/ الواحات البحرية(مقترح) – زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 439.9 فدان. – نقص الرقعةالزراعية بـ 370 فدان.	
مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية
الكتلة العمرانية: 2000.4 فدان. الأراضي الزراعيه: 17248فدان.	طول المحور: 125كم.
الكتلة العمرانية: 2440.3 فدان. الأراضي الزراعية: 16878 فدان.	طول المحور: 125كم.
عدد السكان 2016: 137741 شخص.	
2000	2019
16– طريق الفرافرة/ عين دالة (مقترح) – زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 405 فدان. – زيادة الرقعةالزراعية بـ 4888 فدان.	

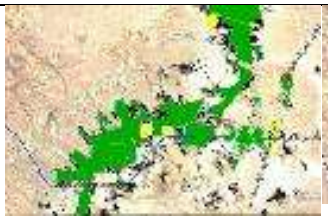
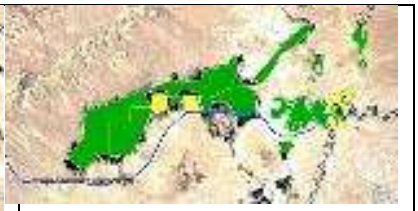

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية

الكتلة العمرانية: **348** فدان.	طول المحور: **82** كم.	الكتلة العمرانية: **753** فدان.
الأراضي الزراعيه: **3556** فدان.		الأراضي الزراعية: **8444** فدان.

طول المحور: **82** كم.

عدد السكان **2016**: **16517** شخص.

2000	**2019**

17– طريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 4818 فدان.

– نقص الرقعةالزراعية بـ 215 فدان.

– يقع المحور بالقرب من منطقة عرب العوامر الصناعيةبمساحة 614 فدان.

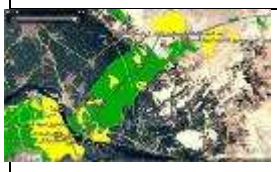
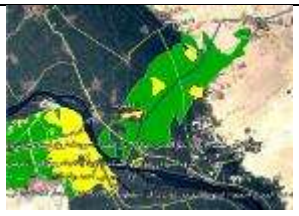

مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الأراضي الزراعية

الكتلة العمرانية: **3608** فدان.	طول المحور: **270** كم.	الكتلة العمرانية: **8426** فدان.
الأراضي الزراعيه: **6771** فدان.		الأراضي الزراعية: **6556** فدان.

طولالمحور: **270**كم.

نقل الركاب **2016**: – ميناء سفاجا **417141**.

نقل البضائع 2016: – ميناء سفاجا 3.8 مليون طن مرسأسيوط النهري 2016: 111023 طن.

عدد السكان 2016: 559901 شخص.

2000	2019

18–وصلة طريق الشيخ فضل/ طريق رأس غارب (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 386فدان. – نقص الرقعةالزراعية بـ 3533 فدان.

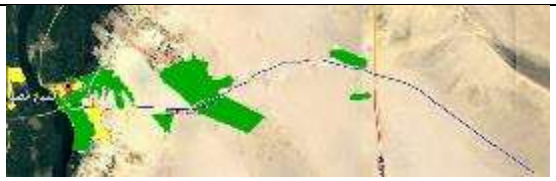

	مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية

الكتلة العمرانية: 2198 فدان.	طول المحور: 90كم.	الكتلة العمرانية: 2584 فدان.	طول المحور: 90كم.
الأراضي الزراعيه: 3088 فدان.		الأراضي الزراعية: 6621 فدان.	

عدد السكان 2016: 10330 شخص.

2000	2019

19 – وصلة طريق المنيا/ رأس غارب (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 2607 فدان.– استصلاح 120 فدان على المحور للزراعة.

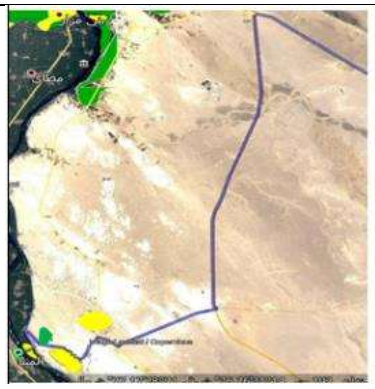

	مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية

الكتلة العمرانية: 400 فدان.	طول المحور: 62كم.	الكتلة العمرانية: 3007 فدان.	طول المحور:
الأراضي الزراعيه: صفر.		الأراضي الزراعية: 120 فدان.	62كم.

عدد السكان 2016: 6032 شخص.

2000	2019

20– طريق قنا / سفاجا (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 2427 فدان.

– زيادة الرقعةالزراعية بـ 17فدان.

مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية	

الكتلة العمرانية: **1426** فدان.	طول المحور: **165** كم.	الكتلة العمرانية: **3853** فدان.	طول المحور:**165** كم.
الأراضي الزراعيه: **1186** فدان.		الأراضي الزراعية: **1203** فدان.	

نقل الركاب 2016: – ميناء سفاجا 417141.

نقل البضائع 2016: – ميناء سفاجا 3.8 مليون طن مرسي قنا النهري: –248423 طن

عدد السكان 2016: 299480 شخص.

2000	2019

21–طريق مطروح/ سيوه (قائم)

– زيادة مساحة الكتلةالعمرانية بـ 2609.5 فدان.

– زيادة الرقعةالزراعية بـ 3359 فدان.

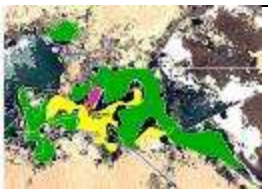

مساحة الكتلة العمرانية		مساحة الأراضي الزراعية		مساحة المحميات الطبيعية

الكتلة العمرانية: **4545** فدان.	طول المحور: **308** كم.	الكتلة العمرانية: **7154.5** فدان.	طول المحور: **308** كم.

الأراضي الزراعيه: **4199** فدان.		الأراضي الزراعية: **7558** فدان.	
مساحة جبل الموتى السياحي بسيوه **28.5** فدان.			
نقل الركاب **2016**: – مطار مطروح **28000** شخص.			
عدد السكان **2016** : **193785** شخص.			

5– تحليل التنمية على محاور التنمية

طبقا لمفهوم التنمية الرشيدة التي غايتها الإنسان تم حساب معدل نصيب الفرد من التنمية فدان / شخص (مساحات التنمية المستغلة / عدد السكان)، لمقارنة مردود التنمية بالوضع الراهن على الإنسان بالمحاور محل الدراسة.

جدول (2) نصيب الفرد من التنمية على المحاور محل الدراسة

الطريق	نصيب الفرد من التنمية فدان/ شخص	الطريق	نصيب الفرد من التنمية فدان/ شخص
1– وصلة طريق الشيخ فضل/ طريق رأس غارب	**0.89**	**12– طريق أسيوط / الفرافرة**	**0.14**
2– محور الضبعة ووصلاته	**0.69**	**13– الطريق الدائري الإقليمي**	**0.12**
3– طريق الفرافرة/ عين دالة	**0.56**	**14– طريق شرق بورسعيد/ الشط/ عيون موسي/ شرم الشيخ**	**0.12**
4– وصلة طريق المنيا/ رأس غارب	**0.52**	**15– القطاع الشمالي من محور 30 يونيو (من دائري بورسعيد حتى تقاطع طريق الصالحية)**	**0.09**
5– طريق الواحات البحرية/ الفرافرة	**0.42**	**16– طريق مطروح/ سيوه**	**0.08**
6– طريق رأس النقب/ نويبع (واديوتير)	**0.39**	**17– طريق طابا / رأس النقب**	**0.04**
7– طريق عين دالة/ سيوه	**0.29**	**18– طريق الإسماعيلية/ العوجة (الطريق الأوسط)**	**0.03**
8– طريق سيوه/ جغبوب	**0.29**	**19– طريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر**	**0.03**
9– طريق العريش/ رفح	**0.20**	**20– طريق بني سويف/ الزعفرانة**	**0.02**

10- طريق بني مزار/ الواحات البحرية	**0.20**	**21- طريق قنا/ سفاجا**	**0.02**
11- طريق جنوب الفيوم / وادي الريان/ الواحات البحرية	**0.14**		

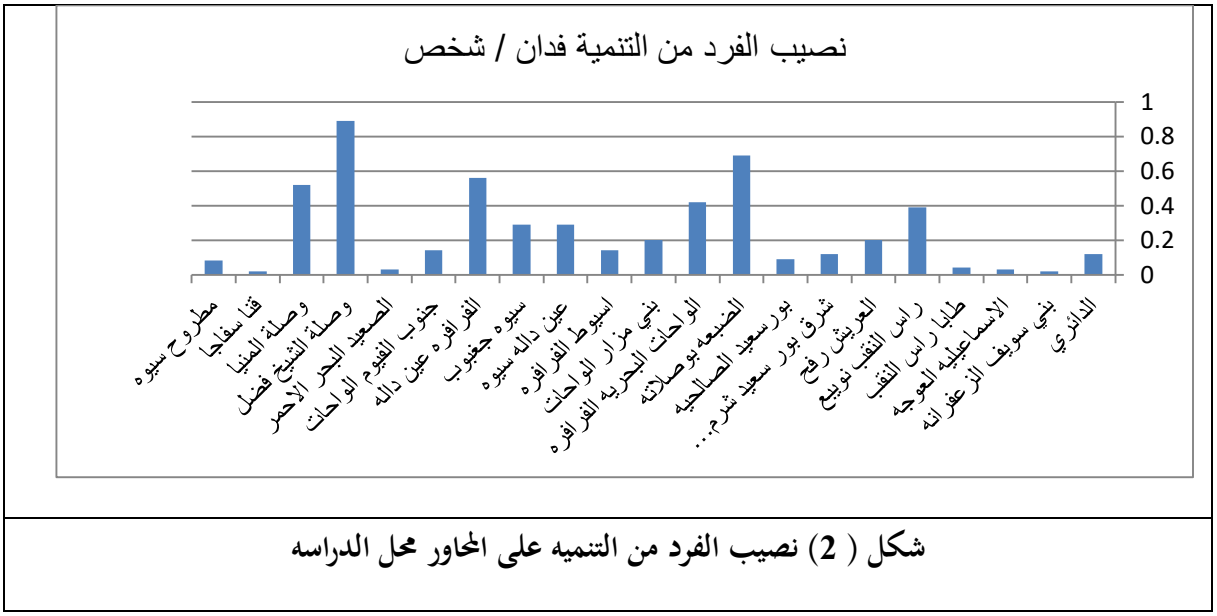

شكل (2) نصيب الفرد من التنميه على المحاور محل الدراسه

لم تعتمد تنمية اغلب المحاور على التنمية الرشيدةلإنشاءقاعدة اقتصادية مستقرّة وقويّة؛كالنشاط الاقتصادي الزراعي الأحادي المتناثر على جانبي غالبية تلك المحاور، وغالبية المحاور لم تحقق المستهدف منها فمن خلال مراجعة نصيب الفرد من التنمية على المحاور تبين ما يلي: -

1- محاور قائمه على الحركة فقط دون التنمية(ضمن اعلى المحاور تعداد سكان على الأطراف – اقل المحاور تنميه)الإسماعيلية / العوجة(0.03فدان/ شخص) –الصعيد / البحر الأحمر (0.03فدان/ شخص) – قنا / سفاجا (0.02فدان/ شخص) – بني سويف/ الزعفرانة(0.02فدان/ شخص).

2- محاور لم تستغل بكامل مواردها للتنمية طبقاً للفرص والموارد المتاحة(ضمن اعلى المحاور تعداد سكان) أسيوط/ الفرافرة(0.14فدان/ شخص) –الطريق الدائري (0.12فدان/ شخص) - شرق بور سعيد/ شرم الشيخ (0.12فدان/ شخص) - بور سعيد/ الصالحية(0.09فدان/ شخص).

3- محاور تم إنشاؤها ودعم التنميةالعمرانية عليها من خلال إنشاء المدن الجديدةإلاأنها لم تحقق جذب سكاني

الضبعة بوصلاته (0.69فدان/ شخص) – وصلة المنيا راس غارب (0.52فدان/ شخص).

4- محاور توسطت في مساحات التنمية وجذب السكان الواحات البحرية / الفرافرة (0.42فدان/ شخص) – العريش رفح (00.20فدان/ شخص) –مطروح / سيوه (0.08فدان/ شخص).

5- المحاور الأقل تنميه وأقل جذباً للسكان وتفاوت عليها مؤشر نصيب الفرد من التنمية بالوضع الراهن بمقارنة مساحة التنميةالعمرانية للمدن القائمة بضعف الجذب السكاني (وصلة الشيخ فضل راس غارب (0.89فدان/ شخص) – رأس النقب / نويبع (0.39فدان/ شخص) – طابا / رأس النقب (0.04فدان/ شخص).

6- محاور مستهدفه بالإنشاء معتمده بالوضع الراهن على جذب السكان لأطرافها فقط الفرافرة –عين داله (0.56 فدان / شخص) – عين داله – سيوة (0.29 فدان / شخص) – سيوه جغبوب (0.29 فدان / شخص) – بنيمزار الواحاتالبحرية (0.2 فدان / شخص) – جنوب الفيوم الواحات (0.14 فدان / شخص).

نتائج البحث: –

جدول (3) العلاقات التبادلية بين الأنشطةالاقتصاديةوالعمرانية على المحاور محل الدراسة باستخدام تحليل الترابط (correlation) ببرنامج SPSS

Correlations

		الكتلةالعمرانية	المناطقال صناعية	المناطقالحرة	المحمياتال طبيعية	الأراضيالزراعية	عددالسكان	انقلالبيضائع	انقلالركاب
الكتلة العمرانية	Pearson Correlation	1	.693**	.172	.111	.906**	.631**	.164	.308
	Sig. (2-tailed)		.001	.457	.631	.000	.002	.478	.174
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
المناطقالصناعية	Pearson Correlation	.693**	1	.448*	0.078	.781**	.850**	.424	.284
	Sig. (2-tailed)	.001		.042	.736	.000	.000	.055	.212
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
المناطق الحرة	Pearson Correlation	.172	.448*	1	.395	.319	.524*	.990**	.674**
	Sig. (2-tailed)	.457	.042		.077	.159	.015	.000	.001
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
المحمياتالطبيعية	Pearson Correlation	.111	0.078	.395	1	.160	.137	.376	.612**
	Sig. (2-tailed)	.631	.736	.077		.488	.553	.093	.003
	N	21	21	21	21	21	21	21	21

الأراضي الزراعية	Pearson Correlation	.906**	.781**	.319	.160	1	.617**	.288	.217
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.159	.488		.003	.205	.345
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
عددالسكان	Pearson Correlation	.631**	.850**	.524*	.137	.617**	1	.549*	.413
	Sig. (2-tailed)	.002	.000	.015	.553	.003		.010	.063
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
نقلالبضائع	Pearson Correlation	.164	.424	.990**	.376	.288	.549*	1	.688**
	Sig. (2-tailed)	.478	.055	.000	.093	.205	.010		.001
	N	21	21	21	21	21	21	21	21
نقل الركاب	Pearson Correlation	.308	.284	.674**	.612**	.217	.413	.688**	1
	Sig. (2-tailed)	.174	.212	.001	.003	.345	.063	.001	
	N	21	21	21	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

أولاً: – فيما يخص جذب السكان: –

1– على مستوي التنميةالعمرانية: –

- وجود دلاله معنويه بين عدد السكان ومساحة الكتلةالعمرانية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط عدد السكان ومساحة الكتلةالعمرانية ارتباط طردي متوسط بنسبة63.1%.

2– على مستوى الأنشطة الاقتصادية: –

- وجود دلاله معنويه بين عدد السكان ومساحة المناطق الصناعية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط عدد السكان ومساحة المناطق الصناعية ارتباط طردي قوي بنسبة85 %.
- وجود دلاله معنويه بين عدد السكان ومساحة الأراضيالزراعية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط عدد السكان ومساحة الأراضيالزراعية ارتباط طردي متوسط بنسبة61.7 %.
- وجود دلاله معنويه بين عدد السكان وإجمالي نقل البضائع يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة95%؛ ويرتبط عدد السكان وإجمالي نقل البضائع ارتباط طردي متوسط بنسبة54.9%.

- وجود دلاله معنويه بين عدد السكان ومساحة المناطق الحرة يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة95%؛ ويرتبط عدد السكان ومساحة المناطق الحرة ارتباط طردي متوسط بنسبة 52.4%.
- عدم وجود دلاله معنويه بين عدد السكان ومساحة المحميات الطبيعيةوإجمالي حركة الركاب بالنقل البحري والجوي.

ثانياً: – فيما يخص الكتلةالعمرانية: –

1– وجود دلاله معنويه بين مساحة الكتلةالعمرانية ومساحة الأراضي الزراعية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط عدد السكان مع مساحة الأراضي الزراعية ارتباط طردي قوي بنسبة90.6%.

2– وجود دلاله معنويه بين مساحة الكتلةالعمرانية ومساحة المناطق الصناعية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛وترتبط مساحة الكتلةالعمرانية مع مساحة المناطق الصناعية ارتباط طردي متوسط بنسبة69.3%.

3– عدم وجود دلاله معنويه بين مساحة الكتلةالعمرانية ومساحة المناطق الحرة ومساحة المحميات الطبيعيةوإجمالي نقل البضائع والركاب.

ثالثاً: – فيما يخص تكامل الأنشطة الاقتصادية: –

1– وجود دلاله معنويه بين مساحة المناطق الحرةوإجمالي حركة البضائع يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط مساحة المناطق الحرةوإجمالي حركة البضائع ارتباط طردي قوي بنسبة 99%.

2– وجود دلاله معنويه بين مساحة المناطق الصناعية ومساحة الأراضي الزراعية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط مساحة المناطق الصناعية ومساحة الأراضي الزراعية ارتباط طردي قوي بنسبة 78.1%.

3–وجود دلاله معنويه بين إجمالي حركة الركاب وإجمالي حركة البضائع يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط إجمالي حركة الركاب وإجمالي حركة البضائع ارتباط طردي متوسط بنسبة 68.8%.

4– وجود دلاله معنويه بين مساحة المناطق الحرةوإجمالي حركة الركاب يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط مساحة المناطق الحرةوإجمالي حركة الركاب ارتباط طردي متوسط بنسبة 67.4%.

5-وجود دلاله معنويه مساحة المحميات الطبيعيةوإجمالي حركة الركاب يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة99%؛ ويرتبط مساحة المحميات الطبيعيةوإجمالي حركة الركاب ارتباط طردي متوسط بنسبة 61.2%.

6-وجود دلاله معنويه بين مساحة المناطق الصناعيه ومساحة المناطق الحرة يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة95%؛ ويرتبط مساحة المناطق الحرةوإجمالي حركة البضائع ارتباط طردي ضعيف بنسبة 44.8 %.

التنبؤ بعلاقة المتغيرات: –

عند دراسة معادله التنبؤ المستقبلي لاختبار تأثير جذب السكان طبقا لتطور العوامل الدالة الخاصة بمساحة الكتلةالعمرانية ومساحة المناطق الصناعيةومساحة الأراضيالزراعية ومساحة المناطق الحرة تبين ما يلي: –

1- عدد السكان = 103087.13 + 23.53 * مساحة الكتلةالعمرانية بمعامل ارتباط طردي يصل الى 36.6 %

وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

2- عدد السكان = 148803.69 + 749.9 * مساحة المناطق الصناعية بمعامل ارتباط طردي يصل الي 72.2%

وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

3- عدد السكان = 139403.9+ 4.74 * مساحة الأراضي الزراعية بمعامل ارتباط طردي يصل الى 38.0 %

وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

4- عدد السكان = 208863.98+ 0.019 * إجمالي نقل البضائع بمعامل ارتباط طردي يصل الى30.2 %

وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

5- عدد السكان = 220511.474 + 2147.68 * مساحة المناطق الحرة بمعامل ارتباط طردي يصل الى 27.4 %

وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

وعند دراسة التنبؤ بحال العوامل الدالة لجذب السكان تبين ما يلي:

عدد السكان = 77895.092 + 0.066 * إجمالي نقل البضائع + 14.99 * مساحة الكتلةالعمرانية + 738.43* مساحة المناطق الصناعية – 7014* مساحة المناطق الحرة – 3.19 * مساحة الأراضي الزراعية.

بمعامل ارتباط يصل الى 84 %وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

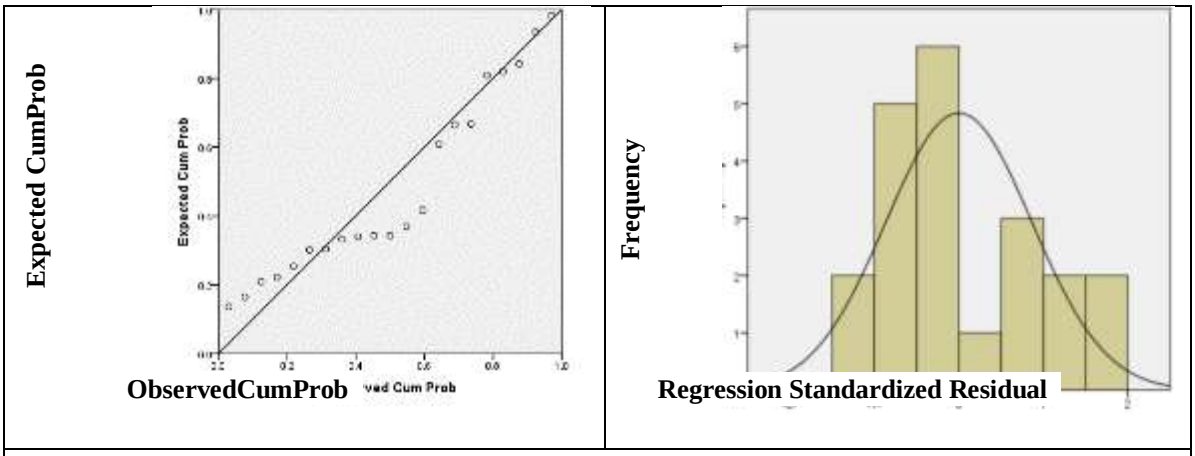

شكل (3) التمثيل البياني لمعادلة التنبؤ غير الخطيه بين العوامل الدالة لجذب السكان على المحاور محل الدراسة باستخدام تحليل الترابط(Regression) ببرنامج SPSS

وعند دراسة العوامل المتجانسة فيما بينها الأكثر تأثيرا على جذب السكان مستقبلاً تبين انه مساحة المناطق الصناعية هي العامل الأقوى لجذب السكان مستقبلاً على محاور التنميه.

ويرتبط عدد السكان بمعامل ارتباط طردي بمساحة المناطق الصناعيه بنسبة 72.2 %

عدد السكان = 148803.69 + 749.9 * مساحة المناطق الصناعية, وتبين أنالمعادلة غير خطيه.

جدول (4) علاقة معادلة التنبؤ بين العوامل الأكثر تأثير مستقبلاً لجذب السكان على المحاور محل الدراسة باستخدام تحليل الانحدار ((Regression ببرنامج SPSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Stand. Coeffic.	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			L. Bound	U. Bound
1	(Constant)	148803.6	38283.38		3.88	.001	68675.65	228931.73
	المناطقالصناعية	749.90	106.706	.850	7.02	.000	526.56	973.239

a. Dependent Variable: عددالسكان

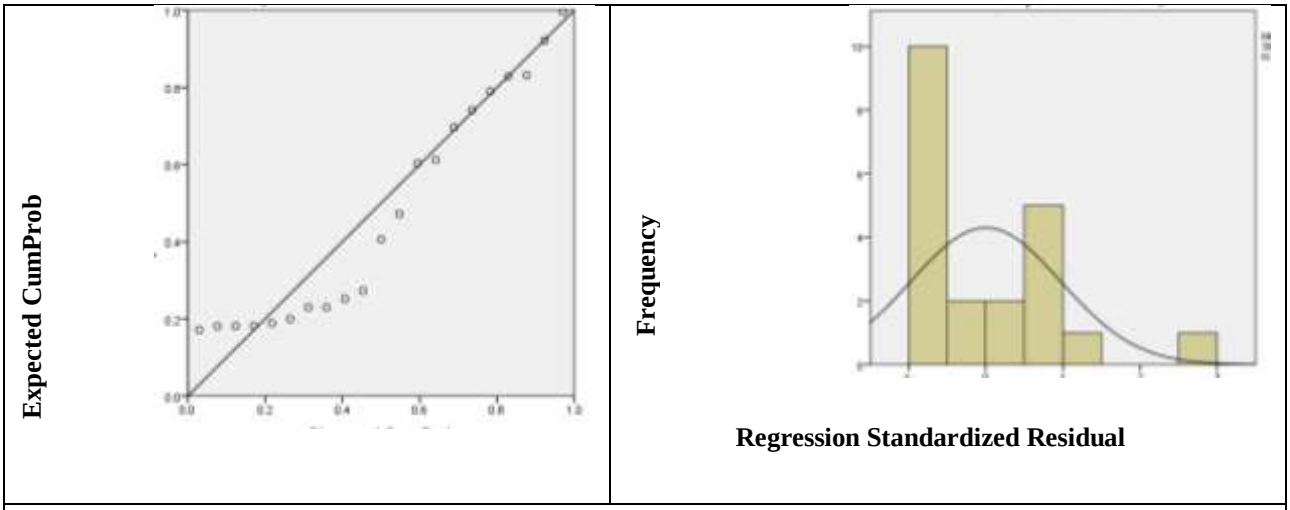

شكل (4) التمثيل البياني لمعادلة التنبؤ غير الخطيه بين العوامل الأكثر تأثير مستقبلي لجذب السكان على المحاور محل الدراسة باستخدام تحليل الترابط(Regression) ببرنامج SPSS

ومنها تم إثبات فرضية البحث وهي انه لمن الخطأ التركيز على التنمية العمرانية الخطية كأساس للتنمية الشاملة؛ من خلال إنشاء العديد من المدن الجديدة على طول محاور التنمية؛ بدون قاعدة اقتصادية. كما أن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية؛ بعد جذب العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم عليها جذب السكان.

توصيات البحث: –

طبقاً لدراسة مردود مؤشرات تفاعل الأنشطةالاقتصاديةوالعمرانية بالوضع الراهن والمستقبلي على محاورالتنميةالعمرانية تبين انه بالوضع الراهن؛ اعتمدت تنمية المحاور تحت الدراسة على:

أ– قوة أقطاب التنمية على طرفي كل محور بما فيها من أنشطة اقتصاديّة صناعيّة متنوّعة ب– حركة الشحن والتفريغ للبضائع عند أقطابالتنمية عند أطراف المحاور ج– العمران الخطي؛ د– عدد السكان الحالي.

و عند دراسة نصيب الفرد من التنمية تبين ضرورة اختيار مواقع محاور التنمية طبقاً لاختبار العلاقات التبادلية بين الأنويةالاقتصاديةالقائمةوالمستهدفة على المحاور للتأكد من الاحتياج الفعلي لوجود محور تنمية يضمن تنميه وتعمير المساحات البينيةالمهمشة على طول المحور؛ والبدء بإنشاء تجمعات عمرانية صغيرة الحجم؛ كمتطلب لدعم التنمية؛ واختبار قدرة التجمع على جذب السكان؛ لتجنب إهدار رؤوس الأموال في محاور لا تحقق المستهدف منها ويتوقف دورها على الحركة فقط؛ وحتّى لا يشجع على الهجرة العشوائية للمراكز الحضريةالجاذبة للسكان.

وبعد نتائج التنبؤ للوضع المستقبلي بتلك المحاورتم العمل على دعم التوصيات الآتية للمحاور محل الدراسة: –

1– دعم تنمية المحاور ذات التنوع في النشاط الاقتصادي من صناعة وزراعة وتجارة ولوجستيات

- محور (شرق بورسعيد – الشط – عيون موسي – شرم الشيخ)

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 43346 فدان على طول المحور.
- تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 230 فدان.
- وجود محميتين طبيعيتين على المحور بمساحة5360 فدان.
- مساحة المنطقةالحرة على المحور بمساحة 235 فدان.
- النقل الجوي من خلال وجود مطار شرم الشيخ الدولي ومطار بور سعيد على المحور.
- النقل البحري من خلال وجود مينائي بور سعيد وشرم الشيخ على المحور.
- تطور الكتلةالعمرانية بـ 6997 فدان على طول المحور.
- مرور المحور بأقطاب تنموية هامه (بور سعيد – الإسماعيلية – السويس – شرم الشيخ).

- القطاع الشمالي من محور 30 يونيو (من دائري بورسعيد حتى تقاطع طريق الصالحية):–

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 15020 فدان.
- تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 230 فدان.
- مساحة المنطقةالحرة على المحور بمساحة 235 فدان.
- النقل الجوي من خلال وجود مطار بور سعيد على المحور.
- النقل البحري من خلال وجود ميناء بور سعيد على المحور.
- تطورالكتلةالعمرانية على المحور بـ 1300 فدان.

2– دعم تنمية المحاور بالاعتماد على التصنيع الزراعي (صناعه – زراعه).

- الطريق الدائري الإقليمي: –

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 12727 فدان.
- تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 1076 فدان.
- تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 3103 فدان.
- ربطه بين عدة محاور هامه (طريقالقاهرة/ الإسكندرية الصحراوي – طريق بلبيس – طريق الواحات/ الفيوم – طريق الصعيد الغربي – طريق الصعيد الحر شرق النيل – طريق القاهرة / العين السخنة – طريق القاهرة السويس – طريق القاهرةالإسماعيلية).

- محور أسيوط الفرافرة: –

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 3932 فدان.
- تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 200 فدان.
- النقل الجوي من خلال وجود مطار أسيوط ومطارالخارجة على المحور.
- النقل النهري من خلال وجود مرسى أسيوط النهري.
- تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 1619 فدان.

- محور الضبعةبوصلاته: –

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 35622 فدان.
- تطور مساحة المناطق الصناعية بـ 170 فدان.
- تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 17846 فدان.
- التنمية من خلال المدن الجديدة على المحور (العلمينالجديدة – النوباريةالجديدة – الشيخ زايد).

- محور الإسماعيليةالعوجة

- تطور مساحة الأراضي الزراعية بـ 2827 فدان.
- استغلال 12 فدان للنشاط الصناعي.

- تطور مساحة الكتلةالعمرانية على المحور بـ 2202فدان.

3- خلق تنوع اقتصادي للمحاور المعتمدة على النشاط الزراعي كنشاط أحادي: -

- رأس النقب / نويبع(استصلاح31 فدان للزراعة – النقل البحري لوجود ميناء نويبع على المحور – زيادةالكتلةالعمرانية بـ 460فدان).
- وصلة طريق الشيخ فضل راس غارب (زيادة الأرضالزراعية بـ 3533 فدان- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 386 فدان).
- وصلة طريق المنيا راس غارب (استصلاح 120 فدان للزراعة- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 2607فدان).
- قنا سفاجا (زيادة الأرضالزراعية بـ 17 فدان- النقل البحري لوجود ميناء سفاجا على المحور – النقل النهري لوجود مرسى قنا النهري على المحور – زيادةالكتلةالعمرانية بـ 2427 فدان).

4- الحفاظ على الأراضي الزراعية كنشاط أحادي دال على المحاور التالية: -

- الصعيد / البحر الأحمر (النقل النهري لوجود مرسى أسيوط النهري على المحور – النقل البحري لوجود ميناء سفاجا على المحور – نقص الأرضالزراعية بـ 370فدان- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 439 فدان).
- بني سويف / الزعفرانة(النقل النهري لوجود مرسى بني سويف النهري على المحور- نقصالأرضالزراعية بـ 100 فدان – زيادة الكتلةالعمرانية بـ 1637 فدان).

5- دعم التنميةالسياحية على محور مطروح سيوه بالاعتماد على العلاقةالدالةبين مساحة المحميات الطبيعية ووجود مطار مطروح لتنشيط السياحة على المحور.

- زيادة الأرضالزراعية بـ 3359 فدان.
- مساحة المحميات الطبيعية28.5 فدان.
- وجود مطار مطروح على المحور.
- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 2609.5 فدان.

6- دعمالتنميةالسياحية لمحور طابا رأس النقب كنشاط أحادي لم يحقق جذب سكاني على المحور (مساحة المحميات الطبيعية171 فدان – زيادة الكتلةالعمرانية بـ 20 فدان).

7- أولوية تنمية النشاط السياحي لجذب السكان لخلق تنوع اقتصادي بجانب الزراعة على محاور: –

– العريش رفح

- زيادة الأرضالزراعية بـ 11874 فدان.
- مساحة المحميات الطبيعية28.5 فدان.
- النقل البحري لوجود ميناء العريش على المحور.
- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 61 فدان.

– الواحات البحريةالفرافرة

- زيادة الأرضالزراعية بـ 7303 فدان.
- مساحة المحميات الطبيعية4267 فدان.
- زيادة الكتلةالعمرانية بـ 1197فدان.

8- عدم الحاجةالماسةلإنشاء المحاور المستهدفة بني مزار الواحاتالبحرية – سيوه جغبوب لاعتمادهم على نشاط الزراعة نشاط أحادي ونشاط السياحة غير القادر على جذب السكان بالوضع الراهن.

9- عدمالحاجةالماسةلإنشاء المحاور المستهدفة: جنوب الفيوم الواحات، عين داله – سيوة؛ الفرافرة – عين داله وذلكلاعتمادهم على نشاط الزراعة كنشاط أحادي.

المراجع: –

1- عبد الفضيل إسماعيل، مناهج وآلياتإدارة التنميةالعمرانية(حالةإقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهره2003.

2- محمد مصطفى الهمشري، محمد فتحي عارف، نحو التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط القرية المصلايه في ضوء المتغيرات العالميةوالعولمة، المؤتمر الأول،العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة، جامعة القاهرة؛2004.

3- عنتر عبد العال أبو قرين، "ممر التنمية والتعمير " دراسة تحليليه نقدية وتصور مقترح؛21235/2011.

-4Thomson M؛Great Cities & Their Traffic؛ penguin books؛gollancz؛ USA؛1977

5- صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثيه، مجلة جامعة الملك سعود، م13؛ العمارة والتخطيط؛2001م.

6-state of African cities ؛a framework for addressing urban challenges in Africa,2008

7- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخططات الاستراتيجية لتنمية الأراضي حول محاور التنمية،المرحلة الأولى التصور التنموي لاستخدامات الأراضي والأدوار المقترحة لكل محور في نطاقه، ديسمبر 2016.

-8Yeh؛ D؛etal؛ The Economic Impact of Highway Bypasses on communities SPR-0092-45-93؛1998

9- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الاستثمار في المحافظات 2015.

10- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالبيئة)؛2017.

12- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالسكان)؛2017.

13- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،(قطاعالنقل)؛2017.

14- قطاع النقل البحري، تقرير عن حركة الموانئالمصرية؛2016.

15- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام 2015.

المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة

Planning sources for distribution shelter centers In Gaza Strip

د.محمد محمد المغير[1] أ. محمد أحمد محمود[2]

Dr. Eng. Mohammed M. El-Moughgher Mr. Mohammed A. Mahmud

[1]برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية، غزة كلية الهندسة – جامعة فلسطين –
arch.moh.elmougher@gmail.com

[2]برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية

mohammed.ah.mahmoud87@hotmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة، وتوافرها خلالالاعتداءات العسكرية (2014).واستخدمت المنهج الوصفي،بواسطة استمارة تكونت من (22) فقرة، طبقت على عينة بلغت (40) فرداً.توصلت الدراسة إلى أن درجة توافر المعايير المتعلقة بالأرض والموقع بوزن نسبي (60.36%)، وتوفر معايير البيئة الداخلية لمراكز الإيواء التي استخدمتها الأونروا لإغاثة النازحين خلال الاعتداء العسكري (2014) جاء بوزن نسبي (60.66%)، وتوافر معيار اختيار الموقع المناسب في مراكز إيواء الأونروا أثناء الاعتداء العسكري (2014) جاء بوزن نسبي (58.54%). وأوصى الباحثان بتوفير لوائح وقوانين وتشريعات تتعلق بإدارة وتوزيع مراكز الإيواء، والعمل على التعاون والتنسيق المستمر خلال فترة إدارة مراكز الإيواء بين كافة الجهات والمؤسسات المختصة، وتوفير مراكز إيواء مجهزة مسبقاً لاستقبال المتضررين بحيث تتوافر فيها المعايير التخطيطية لتوزيع وتصميم مراكز الإيواء.

الكلمات المفتاحية: المعايير التخطيطية – توزيع مراكز الإيواء–قطاع غزة.

Abstract

The study aimed at determining the most important planning criteria for distribution shelter centers in Gaza Strip and the availability of shelter centers during the military attacks (2014). In order to achieve the objectives of the study, the

descriptive approach was used. The questionnaire was the questionnaire. The questionnaire consisted of (22), And applied to a sample of (40) aides and help in the shelter centers, and responded (35) aides and helpThe study found that the availability of the criteria for land and location at a relative weight (60.36%), and the availability of the internal environment standards for the shelter centers used by UNRWA for the relief of displaced persons during the military aggression (2014) were relatively high (60.66%). The availability of an appropriate location selection criteria in the shelters used by UNRWA during the military attack (2014) was a relative weight (58.54%). In the light of the results of the study, the researchers recommended the provision of regulations, laws and legislation related tothe management and distribution shelters, and to work on continuouscooperation and coordination during the period of the management of the accommodation centers between all the competent institutions and institutions and provide pre-equipped shelters to receive the affected people.

Keywords: - Planning Criteria - Distribution of Shelter Centers - Gaza Strip.

.1الإطارالعام

1.1مقدمة:

يمر العالم بأسره بحالة أمنية ونزاع موارد وصراع أجيال، وصراع دولأسفرت تلكالصراعات والنزاعات إلى نزوح المجتمعات الحضرية؛مما انعكست هذه الحروب على نمط الحياةالمعتادة لكثير من المواطنين، وتسبب في تشريد ونزوح الملايين.

يعتبر قطاع غزة من المناطق التي تمر بظروف غير مستقرة، فمنذ عام (2000) إلى يومنا الحالي يعاني المجتمع من لجوء إلى نزوح، فقدت ولدت الاعتداءات العسكرية (2008، و2012، و2014) لأعداد كبيرة

من العائلات والأسر أصحبت بلا مأوى، وما فاقم الأمر سوءاً هو البطء الشديد لعمليات الإعمار، ونقص التمويل المتاح لإجراءاته، هذا بالإضافة إلى حالة الانقسام الفلسطيني التي كرست معاناة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والمتضررين من الحروب بشكل خاص (المغير م.، 2018م، ص. ص 15-18).

نزح خلال الاعتداء (2014) أكثر من (500) ألف فرد من المناطق الحدودية والمعرضة للقصف ودخول القوات البرية، وتم إيواء النازحين في مراكز إيواء تابعة لوكالة الغوث الدولية، وبعض الجهات الحكومية. ولقد لوحظ أن معظمها عبارة عن مؤسسات تعليمية (مدارس)، وكان اختيارها بشكل عشوائي بحيث تبعد عن المناطق الحدودية، ولم يتوفر لهذه المراكز الحماية والإيواء، أو أبسط الخدمات الحياتية للنازحين . (OCAH, 2016, P1)،)اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة – مجلس الوزراء الفلسطيني، 2014، ص.ص 30-33(

يواجه المجتمع الفلسطيني تحديات كبيرة، واعتداءات متكررة أثرت على البنية التحتية للتجمعات العمرانية والبشرية، مما إلى الحاجة لمراكز إيواء للنازحين من المناطق المستهدفة، ولقد لوحظ أن الاعتداءات العسكرية الثلاث الأخيرة التي مرت على المجتمع الفلسطيني أسفرت عن أعداد كبيرة من النازحين، لكن ما لفت الانتباه أكثر أنه وبالرغم من تعرض المجتمع الفلسطيني لصراعات واعتداءات متكررة إلا أن القادة وصناع القرار والمنظمات الاجتماعية في قطاع غزة لم تستعد بالدرجة والمستوى المطلوب لاستقبال النازحين (شيخ العيد، 2018م، ص.ص 82-85)، ومن خلال عمل الباحثان في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) لاحظا عشوائية في توزيعها، وضعف التخطيط لتوفير أبسط متطلبات الحياة اللائقة والآمنة، وكان السبب الرئيسي لذلك هو ضعف التخطيط الجيد لإدارة مراكز الإيواء وتوزيعها، ونتيجة لذلك ظهرت بعض الأمراض وانتشرت الأوبئة في كثير من مراكز الإيواء.

انطلاقاً مما سبق يرى الباحثان أن مراكز الإيواء؛ وإن كانت تعد ملجأً أساسياً للهروب من الاعتداءات العسكريةوالكوارث، إلا أنها لازلت تفتقر للتخطيط والتنظيم، وهذا أمر طبيعي، لأن الحروب غالباً تحدث فجأة

والأزمات تمر دون سابق إنذار، إذ أن التخطيط يكون بشكل عشوائي، كذلك فإن اقتصاد الدولة ذاتها يتحكم في طبيعة مراكز الإيواء.

في كل اعتداء من الاعتداءات التي مرت كانت وكالة غوث وتشتغل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (الأونروا) وبعض الجهات الحكومية، والقطاعات الدولية العاملة في مجال الطوارئ والاستجابة تفتح بعض المدارس كمراكز لإيواء النازحين والمتضررين، وبعد عودة الحياة لطبيعتها فإن هذه المدارس يتم تسليمها للهيئات التعليمية، لاستكمال أنشطتها التعليمية والتربوية، لكن ما يهمنا هو أن المدارس غير مجهزة بالمستوى الذي يرتقي بأن تكون مركزاً لإيواء النازحين، ومهما قامت تلك المؤسسات بتوفير متطلبات الحياة فإنها تبقى عاجزة عن تلبية حاجات المتضررين،حيث إن مراكز الإيواء لا بد أن تتضمن بعض المقومات الأساسية التي تلبي حاجات النازحين.(Alburai, 2018, P68)

لذا فإنه هناك حاجة ماسة لدراسة المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء، حيث إن هناك عدة منظمات ودراسات أشارت بأنه لا يمكن اختيارها بشكل عشوائي، إنما هي بحاجة إلى تخطيط مسبق، وأن تتمتع بموقع مناسب، ويتوفر فيها بيئة ملائمة، وأن يكون الموقع آمناً، وصحياً، لذا تهتم الدراسة فيالوصوللأهم المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء، ومدى توافرها في المراكز التي أعدتها وكالة الأونروا خلال) 2014).

2.1مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تبرز المشكلة الحالية في الحاجة إلى إدارة مراكز الإيواء تصلح لاستقبال المشردين وقت الاعتداءات العسكرية والمخاطر الطبيعية والأزمات كون هذه المراكز تعد ملجأ لعديد من العائلات، خاصةً وأن قطاع غزة يتعرض لاعتداءات متكررة حيث إنه يتسم بأنه منطقة مستطيلة معظم حدوده مع الأراضي المحتلة، وبالتالي فإن سكانه معرضين للتهجير، مما يتطلب للحاجة إلى تخطيط كافة الممارسات المتعلقة بإدارة مراكز الإيواء، ويرى الباحثان أهمية أن يكون وفق تخطيط مسبق، خاصةً في مجال توزيعها؛ فمن هنا تتبعالمشكلة البحثية وتنحصر في التساؤل التالي: ما المعاييرالتخطيطيةلتوزيعمراكز الإيواء في محافظات غزة؟

1. ما مدى توافر معايير الموقع والأرض في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها؟
2. ما مدى توافر معايير البيئة الداخلية في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) من وفق رؤية عينة من العاملين فيها؟
3. ما مدى توافر معايير اختيار الموقع المناسب في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) من وجهة نظر عينة من العاملين فيها؟
4. ما الأخطاء التي كانت في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء التابعة للأونروا خلال الاعتداء العسكري (2014)؟
5. ما المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء؟

3.1أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة بالدرجة الأولى إلى الوصول للمعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في محافظات غزة؛ وذلك من خلال تحقيق الآتي-:

1- الكشف عن درجة توافر معايير الموقع والأرض في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها.

2- التعرف إلى درجة توافر معايير البيئة الداخلية في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها.

3- توضيح مدى توافر معايير اختيار الموقع المناسب في مراكز الإيواء خلال الاعتداء العسكري (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها.

4- البحث عن معايير يمكن الاستناد عليها في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء.

4.1أهمية الدراسة.

1.4.1الأهمية النظرية.

1. تعد الدراسة من المحاولات الأولى – في حدود علم الباحثان – التي تستهدف المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة.
2. أهمية مراكز الإيواء بالنسبة للمجتمع الفلسطيني؛ كونه يتعرض لاعتداءات إسرائيلية تستدعي توفير مراكز إيواء تتضمن أبسط متطلبات الحياة الكريمة للنازحين، وتوفير الحماية والأمن لهم.
3. أهمية التخطيط في وقت الكوارث والأزمات؛ فمن خلال التخطيط يمكن الوصول لمعايير واضحة لتوزيع وإدارة مراكز الإيواء يمكن توفير كافة مستلزمات الحياة الكريمة للنازحين، وبالتالي تحقيق الحماية للنازحين.

2.4.1الأهمية التطبيقية.

1. سوف تساهم نتائج الدراسة بمساندة القائمين على برامج الطوارئ والكوارث في المنظمات الاجتماعية؛ في وضع إطار وتقدم لهم معايير لتخطيط وتوزيع مراكز الإيواء.
2. تقدم الدراسة نتائج وتوصيات من شأنها أن توضح لصناع القرار في المؤسسات الحكومية حول الإمكانات المتاحة والإمكانات اللازمة لإنشاء مراكز إيواء لمواجهة حالات النزوح التي قد تسفر عن الحروب أو الكوارث الطبيعية.
3. قد تتوصل الدراسة إلى نتائج وتوصيات تفيد النازحين أنفسهم، حيث توضح لهم سبل التعاون ومشاركة القائمين وصناع القرار في إدارة الكارثة والنزوح.
4. تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وميدانياً يثري المكتبة الفلسطينية بموضوع لم يتناوله كثير من الباحثين، وهذا يفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية تتعلق بمراكز الإيواء.

5.1حدود الدراسة.

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على توضيح المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء.

2. الحدود المكانية: أجريت الدراسة على محافظات غزة.

3. الحدود الزمنية: طُبقت الدراسة في الفترة الزمنية لإشغال مراكز الإيواء عام 2014م

4. الحدود البشرية: أجريتالدراسة على عينة من المتعاونين والقائمين على مراكز الإيواء التابعة للأونروا خلال الاعتداء العسكري (2014م).

6.1منهجية الدراسة.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي، لمناسبته لأهداف الورقة، ويقوم على أساس تناول ظاهرة ما بالوصف والتفسير الدقيق، ومن ثم يتيح حرية جمع البيانات اللازمة من مصادرها، وتبويبها وتحليلها وصولاً لنتائج وتعميمات تخص مشكلة الدراسة وأسئلتها.

7.1أدوات الدراسة.

لجأ الباحثان إلى عدة أدوات لجمع البيانات اللازمة، حيث استخدم مصادر ثانوية مثل الكتب، والرسائل العلمية، وبعض المجلات والدوريات والمواقع الإلكترونية، كذلك استخدم بعض المصادر الأولية؛ حيث جرى تصميم استبانة حول المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة، كما قام بمشورة بعض المهندسين والمخططين العمرانيين في بلدية خان يونس، إضافة إلى بعض الأكاديميين المختصين بإدارة الأزمات والكوارث.

8.1مصطلحات الدراسة الإجرائية.

1.8.1التعريف الإجرائي للتخطيط:-هي كافة الممارسات والأنشطة التي قامت بها وكالة الغوث الدوليةلأجل تنسيق الجهود وإعالة وتقديم الدعم والعون للمتضررين.

2.8.1التعريف الاجرائي للمعايير التخطيطية:-هي المبادئ والأسس الواجب توافرها في موقع ومكان مركز الإيواء، وتصميم بيئة داخلية تتناسب مع الاحتياجات اليومية، واختيار الموقع المناسب الآمن والصحي.

3.8.1مراكز الإيواء:-أماكن تخصصها بعض الدول أو المراكز والمؤسسات الدولية المهتمة لإغاثة اللاجئين والنازحين والمتضررين من الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات، وتكون مهيأة وفق أنظمة نساهم في توفير احتياجات المتضررين والنازحين.(Cherssin, 2012, p. 108)

.2الدراسات السابقة.

1.2دراسة (الطرشاوي، المغير، و الأغا، 2019) بعنوان: المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة.

هدفت الدراسة لمعرفة استجابة مراكز الإيواء الحكومية في قطاع غزة للنزوح الداخلي وفق المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء؛ وذلك خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة 2014م. لتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي الذي يحلل محتوى المعايير النوعية والمكانية المستخدمة لمراكز الإيواء وصف استجابة الجهات الحكومية لإيواء النازحين والمشردين خلال الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة 2014م، واستخدمت الدراسة أدوات متعددة منها إجراء المقابلات مع ذوي العلاقة من وزارة التنمية الاجتماعية، ومراجعة الأدبيات الصادرة عن جهات العمل الإنساني وقطاع الإيواء. توصلت الدراسة إلى: أن جهوزية الأجهزة الحكومية للإيواء لم تكون بالمستوى المطلوب وذلك بسبب ارتفاع أعداد النازحين عن ما هو متوقع، وأن عمليات إعادة التأهيل بعد عام 2014م أفضل من ذي قبل وراعت المعايير والمؤشرات النوعية، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين المنظمات الأهلية والإنسانية لتلبية الاحتياجات البشرية والإنسانية وحفظ كرامة النازحين.

2.2دراسة (العسولي و حرارة، 2017م) بعنوان: الأوضاع المعيشية للأسرة الفلسطينية في مراكز الإيواء بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2014.

هدفت الدراسة للتعرف على بعض التحديات والمشكلات،والأوضاع المعيشية التي عايشتها الأسر النازحة في مراكز الإيواء بمدارس وكالة الغوث الدولية واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ومنهج

دراسةالحالة،وقد تكونت عينة الدراسة من(13)أسرة من المقيمين في مدرسة ذكور الزيتون الابتدائية ب"بتلال هوبوت معقد مقابلات متعمقة معهم للتعرف على الأوضاع المعيشية بشيء من التفصيل، وأيضا تم مقابلةعدد(6)من أرباب الأسرا لذين عايشواالأحداث وقد أشارت النتائج المتعلقة بمكان الإعاشة وتجهيزاته إلى أن الأسرة كانت تقطن في غرفة صف واحدة في المدرسة،رغم أنها غير معدة للمعيشة ،وأن كل لقاطنين في مراكز الإيواء ليس لديهم أي مصدر دخل ولاعمل، وأن أبناءهم وزوجاتهم يعانون من مشكلا تنفسيةعديدةتتمثل في الخوف،والتبولا للاإرادي،والأمراض النفسية، وأن غالبيتهم ليس لديهم علاقات اجتماعية مع المحيطين،حيث تقتصرعلاقاتهم مع بعضهم داخلالمدرسة، وأوصت الدراسة بضرورة إسراع الجهات الحكومية في تأهيل المجتمع النازح وإعادة الإعمار والبناء بشكل أفضل.

3.2دراسة منظمة دعم مجتمعات النازحين (2017) بعنوان المبادئ التوجيهية لمواقع النازحين في اليمن.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار للمبادئ التوجيهية لمواقع النازحين في اليمن، بعد أن خلفت النزاعات نحو (18.8) مليون فرد بحاجة إلى مساعدات إنسانية وحماية. واستندت الدراسة في تقييم المبادئ التوجيهية على سلسلة أدوات مثل إدارة المخيمات الدولية (2015)، وكتلة إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها الدولية، والمبادئ التوجيهية لمواقع استضافة النازحين لعام (2010)، واستراتيجية شركاء العمل الإنساني (2016)، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي المسحي.توصلت الدراسة إلى أن السلطات في اليمن تتحمل المسؤولية الكاملة تجاه النازحين، وأن التخطيط لمواقع استضافة النازحين تسعى إلى مرحلة الإغلاق من أجل ضمان إيجاد حلول دائمة، وتعتبر مشاركة المجتمع المستضاف في مراكز الإيواء في القرار المجتمعي ضروري، ويجب إشراك كافة الأطراف في إدارة المراكز والقدرة على المشاركة بفاعلية من أجل بناء الثقة وتشجيع المشاركة، وأن احتياجات المساعدة ومخاوف الحماية تختلف من موقع إلى الآخر، وتختلف على مستوى المدى القصير والبعيد، أما بالنسبة للمبادئ التوجيهية لإدارة وتوزيع المراكز فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الموقع والبناء، واختيار الموقع المناسب، وأن تتمتع مواقع استضافة النازحين بالاستقرار الذاتي، وأن توفر الحماية وحرية

الانتقال للنازحين، ولقد قدمت الدراسة مستوى المسؤوليات في هذه المراكز بصرف النظر عن تصنيف الموقع ذاته.

4.2دراسة تشيرسين (Cherssin, 2012) بعنوان: مراكز النزوح والجاهزية أثناء الكوارث.

هدفت إلى تقييم إدارة مراكز النزوح والجاهزية لإدارة الأزمات لدى المؤسسات الحكومية في محافظة كالكوتا الهندية، حيث تعد من أكثر مناطق العالم عرضة للكوارث الطبيعية والفيضانات، ولقد استرشدت الباحثة في جمع البيانات ببعض التقارير والإحصاءات وأجرت عدد من المقابلات الشخصية، فتوصلت الدراسة إلى أن هناك أكثر من (17) مليون شخص يتعرضون للتهجير بسبب الفيضانات التي تحدث فجأة في كالكوتا، وأن الجاهزية لاستقبالهم ضعيفة جداً، لأنها منطقة محاذية لمناطق خطرة أيضاً قد تصلها الكوارث الطبيعية، ووضعتها الجهات الحكومية والمنظمات الدولية غير كافية لاستقبال النازحين، وإدارة المراكز التي خصصت للنزوح منذ عام (2002)، وأن هذه المراكز لا تتسع للنازحين، ولا تلبي أبسط الحاجات الإنسانية لهم.

5.2دراسة كوهين وبرادلي (Cohen,& Bradley, 2010) بعنوان: الكوارث والتشريد: ثغرات الحماية.

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة التشريد القسري بسبب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، ومراجعة الأطر المفاهيمية، والمعايير المؤسسية لتوفير حماية حقوق المشردين، وتحديد أهم التحديات الرئيسية لحماية ضحايا الكوارث، وتبين أن هناك افتقار للوضوح فيما يتعلق بوضع واحتياجات الحماية لأولئك الذين اقتلعوا بسبب التدهور البيئي والكوارث، حيث حتى إجراء الدراسة لم يتم إدراجهم وفقاً لبنود اتفاقية اللاجئين (1951)، ولا يوجد إطار معياري لمعالجة احتياجاتهم الخاصة، ومواطن ضعفهم، ولم تكن الدول مستعدة للالتزام بأكثر من الحماية المؤقتة، وأصبحت الحاجة حاسمة الآمن لوضع نهج للمشردين بيئياً، وتوسيع الأطر المعيارية والمؤسسية لإدارة المراكز أو الدول أو المؤسسات التي يلجئون إليها في أطر دولية، ووضع سبل أكثر فعالية مع الحكومات التي تفشل في حماية سكانها.

6.2التعقيب على الدراسات السابقة.

هدفت بعض هذه الدراسات إلى الوقوف على طبيعة إدارة الكوارث والأزمات، وإدارة مراكز النازحين والإيواء، وهدفت دراسات أخرى لتقييم إدارة مراكز الإيواء، وهدفت بعض الدراسات إلى وضع تصورات حول معايير مساعدة النازحين، والكشف عن معضلات الإيواء بسبب الكوارث. ومعظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي، وهناك دراسات استندت على أسلوب المسح، وهناك دراسات اعتمدت على مراجعة الأدبيات السابقة، وكانت بعض الدراسات تعتمد على بعض التقارير والاحصاءات المتعلقة بالنزوح والإيواء.

ولقد توصلت الدراسات السابقة إلى عدة نتائج أهمها افتقار العديد من مراكز الإيواء لمتطلبات ومعايير إغاثة النازحين، أو عدم الوصول إلى كافة النازحين، وهناك قصور في التخطيط سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى المحلي بالنسبة لدول تتعرض لكوارث مثل الهند.وتتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في أنها تتعلق بجوانب التخطيط لإدارة مراكز الإيواء وتوزيعها، وتتفق إلى حد ما مع دراسة منظمة دعم مجتمعات النازحين (2017)، كونها تتعلق بالنزوح بسبب الحروب. وتتفق مع بعض الدراسات من حيث المنهج المستخدم، والأداة التي تتمثل بالاستبانة.

لكن الدراسة الحالية تختلف من حيث إنها تطبق على قطاع غزة، وتتميز بأنها ترتبط بأحد أكثر المناطق حساسية وعرضة للاعتداءات العسكرية في العالم وهي منطقة قطاع غزة، كذلك فإنها تتميز بأن قطاع غزة سبق أن اضطر إلى إنشاء مراكز إيواء مؤقتة، كما امتازت الدراسة الحالية بأنها تأتي لتحديد طبيعة ومعايير تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء.

3.خلفية عامة حول مراكز النزوح والإيواء في قطاع غزة خلال حرب) 2014.(

1.3مفهوم مراكز النزوح والإيواء.

تفتقر مواقع ومراكز نزوح المهجرين، ومراكز الإيواء إلى تعريف واضح وشامل، نظراً لاختلاف خصائصهم، وأسباب هجرتهم، ولقد عرفتها بأنها مجموعة مباني وهياكل ومواقع موجودة مسبقاً مملوكة ملكية عامة أو

خاصة، يمكن استخدامها للإقامة الجماعية والمجتمعية للسكان النازحين في حالة النزاع أو الكوارث الطبيعية (منظمةدعممجتمعاتالنازحين، 2017م، ص 10).

ويطلق عليها البعض المستوطنات المجتمعية أو التجمعات العشوائية الإيوائية، وتعرف بأنها مخيمات مقامة ذاتياً، بحيث تضم هذه المخيمات وحدات سكنية تشكل مأوى مؤقت للنازحين، ويقدم من خلالها خدمات الرعاية والحماية.(Levine,Esnard, &Sapat, 2007, p. 4)

كما عُرفت بأنها منشآت معدة مسبقاً، أو أنشئت حديثاً لتلبية حاجات النازحين وتقديم الدعم والعون لهم أثناء حدوث الكارثة أو الأزمة التي سببت لهم النزوح، على أن تكون لهم مأوى مؤقت لحين زوال الأزمة (Cohen,& Bradley, 2010, p. 103).

ويتضح مما سبق وجود قصور في التعريف الشامل والمتكامل لمراكز الإيواء، ويرى الباحثان بأن مراكز الإيواء يمكن تعريفها تعريفاً شاملاً على أنها كافة التجمعات والمنشآت التي تختارها جهات الإغاثة والإيواء من أجل لم شمل مجموعة من الأفراد والأسر تعرضوا للنزوح بسبب النزاعات والحروب أو الكوارث الطبيعية، وتقدم لهم من خلالها الحماية، وتلبي كافة حاجاتهم، والإيواء يجب أن يشمل كافة الفئات المتضررة.

ولقد صنفت (منظمةدعممجتمعاتالنازحين، 2017م، ص 9)، و (الطرشاوي، المغير، و الأغا، 2019) مراكز الإيواء إلى:

- مواقع استضافة النازحين المخططة: هي المواقع التي قامت فيها سلطة مسؤولة بتعيين سكان نازحين على مبنى معين، تم إعداده بشكل مثالي لاستخدامه كمأوى مؤقت.
- مواقع استضافة النازحين المستقرة ذاتياً، هي تلك التي أنشأها النازحون أنفسهم في المقام الأول من خلال مبادرة ذاتية، دون موافقة رسمية أو تنسيق مع السلطات.

2.3المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء.

قام الباحثان بمراجعة بعض الأدبيات المتعلقة بمراكز الإيواء، فوجد أن عدد قليل منها اهتم بالمعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء، حيث أوردت دراسة (منظمةدعممجتمعاتالنازحين، 2017م، ص ص 22-30) ودراسة (الطرشاوي، المغير، و الأغا، 2019) عرضاً لهذه المعايير بشكل ضمني، وذلك على النحو الآتي:

1.2.3الموقع والمبنى: اختيار الموقع أو المبنى أو المنشأة لإقامة مركز إيواء يعد من المتطلبات الأساسية للحد من المخاطر على النازحين، وأن المبنى قد يكون ليس المفضل، لكن على إدارة المراكز تجهيزه لاحقاً بكافة متطلبات الحياة، وتعد المدة المتوقعة لاستخدامه معياراً مهماً في طريقة الاختيار.

2.2.3البيئة الداخلية للموقع: يجب اختيار أكثر المواقع تجهيزاً وجهوزية، وأن تكون قريبة من الخدمات العامة، وأن يتوفر فيه كل متطلبات الحياة العادية، وأن يكون هناك اعتبارات وأولويات في البيئة الداخلية، وأن يتمتع المبنى بمكان آمن بعيداً عن مصادر الخطر، وأن يوفر التهوية الملائمة ودرجات الحرارة، حرصاً على سلامة وصحة النازحين، وأن يكون المبنى ذوو بنية تحتية تتلاءم مع أعداد النازحين، وأن يتم التخلص من النفايات بسهولة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار سهولة الوصول إليه لتقديم مزيد من المساعدات للنازحين، وأن يكون بحالة بيئية مناسبة، وبعيداً عن أي تهديد يمس حياة النازحين.

3.2.3اختيار الموقع المناسب: يقصد بالموقع طبيعة المباني التي يتم تجميعها النازحين فيها، إضافة إلى البيئة المحيطة، بحيث تكون واسعة، ومحاطة بسمات الطبيعة العادية، وأن يوفر المكان قدرة الداعمين على تقديم خدمات الصحة والتعليم، والخدمة الاجتماعية، ومنح المقيمين حق الالتزام بعاداتهم وتقاليدهم الدينية والثقافية والاجتماعية.

وبالنسبة لتوافر هذه المعايير في مراكز الإيواء التي أنشأتها الأونروا خلال حرب (2014) فقد لوحظ أن هناك ضعف في البنية التحتية لها، وكان اختيار المواقع بشكل عشوائي فقط يستند إلى معيار واحد، وهو أن تكون بعيدة عن المناطق الحدودية رغم أن القصف لم يكن فقط في المناطق الحدودية، بل أن طائرات

الاحتلال قصفت عدداً من هذه المراكز، كما عانى النازحون من كثرة أعداد النازحين في المدرسة الواحدة، كما إن هذه المراكز لم تكن مهيأة لاستقبال النازحين، وكان هذا واضحاً من خلال المشكلات التي برزت في هذه المراكز، فعلى سبيل المثال لا الحصر كثير من النازحين لم يتحصل على ملبس يقيه البرد الشديد، ومنهم من لم يستطع الوصول أصلاً لهذه المراكز، كما أن الأونروا لم تقوم بإعداد الطعام المناسب للنازحين، فقد اكتفت بتوزيع الطرود الغذائية عليهم (شحيبر، 2019).

إذ أن معظم المراكز تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة، وأن أعداد النازحين تفوق طاقات هذه المراكز، ويتضح من إحدى هذه الصور تعرضها للقصف من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما أن النازحين أنفسهم استخدموا هذه المراكز بطرق غير لائقة (شحيبر، 2019).

.4الإطار العملي

1.4مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمراكز الإيواء التي خصصتها وكالة الغوث الدولية للنازحين أثناء الاعتداء العسكري (2014) ويقدر عددهم بنحو (1450) موظفاً وموظفة، وعملوا أثناء الاعتداءات،وبعدها، واستطاع الباحثان الوصول إلى عينة من العاملين بمراكز الإيواء من موظفي وكالة الغوث الدولية وبلغ عددهم (40) موظفاً وموظفة، جرى تطبيق أداة الدراسة عليهم. فاستجاب منهم (35) موظفاً وموظفة، وكان معظمهم من الذكور، وتتنوع أعمالهم بين برامج التعليم والصحة والطوارئ التابعة لوكالة الأونروا بغزة.

2.4أداة الدراسة وخصائصها.

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، وبعض المعايير الدولية المتعلقة بمراكز إيواء النازحين واللاجئين، وقام بمشورة ذوي الاختصاص، ورصد أكثر المعايير التي تناولها المختصون في دراستهم، فقد حددت المعايير بثلاثة مجالات: معيار الموقع والأرض، ومعيار تقييم البيئة الداخلية لمراكز الإيواء، واختيار الموقع المناسب، ثم جرى تصميم استبانة تتكون من (22) فقرة، وتوزعت هذه الفقرات على النحو الآتي:

- المعيار الأول: الموقع والأرض (8 فقرات).
- المعيار الثاني: تقييم البيئة الداخلية لمراكز الإيواء (7 فقرات).
- المعيار الثالث: اختيار الموقع المناسب (7 فقرة).

كما تضمن الاستبانة سؤالين مفتوحين، الأول يتعلق ببعض الأخطاء التي وقت في مراكز الإيواء، والثاني يتعلق بمعايير أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء، وجرى التحقق من صدق الاستبانة وثبات نتائجها من خلال عينة الدراسة الفعلية نظراً لضيق الوقت المتاح لإجراء الدراسة، وصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة، واتبع الباحثان لأجل ذلك الخطوات والإجراءات الآتية-:

1.2.4صدق الاستبانة: يقصد بهاقياسالاستبانة للأغراض التي وضعت لأجلها، وأن تكون الفقرات قادرة على قياس المجالات، وأن تكون المجالات قادرة على قياس الدرجة الكلية للاستبانة، وجرى التحقق من صدقها من خلال الطرق الآتية-:

أ – طريق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: جرى حساب معاملات الارتباط بيرسون بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الي تنتمي إليه الفقرات، وجدول (1) يوضح الاتساق

جدول رقم (1): يوضح معاملات الارتباط وقيم الاحتمال بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراته

م	المجالات والفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
#	الموقع والأرض		
1	يغطى الموقع مختلف المناطق السكنية داخل المحافظة.	**0.650	دالة عند (0.01)
2	يعتبر الموقع مناسب للوصول إليه من كافة الشوارع الرئيسية.	**0.780	دالة عند (0.01)
3	تعتبر محاور الحركة المحيطة بالمبنى سهلة تساعد في حرية الحركة في الطوارئ.	**0.759	دالة عند (0.01)

م	المجالات والفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
4	يساهم الموقع في توفير البيئة الصحية التي تسمح بالتهوية الطبيعية للمباني والمنشآت.	**0.571	دالة عند (0.01)
5	يساهم الموقع في توفير البيئة الصحية التي تسمح بوصول أشعة الشمس الطبيعية للمباني والمنشآت.	**0.549	دالة عند (0.01)
6	يطل الموقع على المساحات الخضراء التي تسمح بتحسين الأجواء داخل الموقع وتسمح بتزويد الموقع بالظلال.	**0.730	دالة عند (0.01)
7	يمتاز الموقع بكثافة عمرانية أقل مما يسمح بالتمدد في المستقبل.	**0.568	دالة عند (0.01)
8	يعتبر الموقع مناسب أمنياً وبعيد عن المخاطر العسكرية البرية والبحرية.	**0.564	دالة عند (0.01)
#	تقييم البيئة الداخلية لمراكز الايواء		
1	يسمح المركز بدخول الهواء النقي.	**0.670	دالة عند (0.01)
2	نوعية التشطيب المستخدم في المكان يتلاءم مع الاحتياجات البشرية.	*0.362	دالة عند (0.05)
3	تتحقق الخصوصية لدى الفئات الهشة في الفراغات المتواجدة داخل المركز.	**0.575	دالة عند (0.01)
4	تتحرك الطو اقم العاملة بحرية داخل فراغات المركز وغرف النازحين.	**0.677	دالة عند (0.01)
5	توجد قو انين تنظم البيئة الداخلية داخل المركز (مثل منع التدخين).	**0.662	دالة عند (0.01)
6	يتوفر بالمركز مصادر تهوية تمنع حدوث رطوبة.	**0.643	دالة عند (0.01)
7	يسهم تصميم المركز بمنع انتشار الأوبئة والأمراض بين النازحين.	**0.487	دالة عند (0.01)
#	اختيار الموقع		
1	تتوفر الخدمات اللوجستية المساندة بجوار المركز المقترح.	**0.664	دالة عند (0.01)
2	يراعي اختيار الموقع سهولة الوصولية للمراكز من قبل النازحين.	**0.685	دالة عند (0.01)

م	المجالات والفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
3	تتوفر في الموقع ساحات عامة يمكنها أن تساهم في تلبية الأنشطة المفتوحة للعاملين.	*0.403	دالة عند (0.01)
4	يساهم اختيار الموقع في الاستفادة من الإنارة والتهوية الطبيعية.	**0.583	دالة عند (0.01)
5	يعتبر المكان قريب من مراكز الخدمات التعليمية والصحية.	*0.360	دالة عند (0.05)
6	تتوفر خدمات المياه والبنية التحتية التي تستوعب أعداد النازحين.	**0.703	دالة عند (0.01)
7	يُؤخذ بالاعتبار الكثافة المرورية والازدحام في الوسط المحيط وحركة الشوارع	*0.386	دالة عند (0.05)

يتضح من الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الارتباط جاءت دالة إحصائياً، وهذا يدلل على أن فقرات الاستبانة تتمتع بصدق اتساق داخلي ملائم.

ب – الصدق البنائي لمجالات الاستبانة.

قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول الآتي يوضح النتائج :

جدول رقم (2) يظهر معاملات الارتباط وقيم الاحتمال بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها

م.	المجالات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الموقع والأرض	8	**0.706	)0.01دالة عند (
2	تقييم البيئة الداخلية لمراكز الإيواء.	7	**0.801	)0.01دالة عند (
3	اختيار الموقع	7	**0.819	)0.01دالة عند (

يظهر جدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط جاءت دالة إحصائياً، وهذا يدلل على أن مجالات الاستبانة تتمتع بصدق بنائي مناسب.

2.2.4ثبات الاستبانة :(Reliability) هي ثبات دقة الاستبيان أو اتساقه حيث تعتبر الاستبانة ثابتة إذا حصل نفس الفرد على نفس الدرجة، أو درجة قريبة منها في نفس القياس أو مجموعة الفقرات المتكافئة عند تطبيقه أكثر من مرة (أبو علام، 2010م، ص 481)، ويقصد بالثبات الاستقرار وعدم تغير النتائج بشكل جوهري لو أعيد تطبيق الأداة عدة مرات تحت نفس الظروف والشروط المواتية، وللتحقق من ثباتها اتبع الباحثان الإجراءات التالية-:

أ – الثبات بطريقة معاملات ألفا كرونباخ:(Cronbach's Alpha coefficient) تقوم هذه الطريقة على أساس احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة، ومحاورها، ويظهر جدول رقم (3) نتائج معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة-:

جدول رقم (3) يوضح معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها

م.	المجالات	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	الموقع والأرض	8	0.856
2	تقييم البيئة الداخلية لمراكز الإيواء.	7	0.834
3	اختيار الموقع	7	0.829
	الدرجة الكلية	22	0.907

يبين جدول رقم (3) أن جميع معاملات كرونباخ ألفا جاءت أكبر من (0.7)، وتراوحت للمجالات ما بين (0.829 إلى 0.856)، وكان معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية (0.907)، وجميعها معدلات تشير إلى ثبات الاستبانة واستقرار نتائجها.

ب – طريقة التجزئة النصفية:(Split Half Coefficient) تقوم هذه الطريقة على أساس تقسيم الاستبانة ومجالاتها، إلى فقرات فردية الرتب، فقرات زوجية الرتب، واحتساب معامل الارتباط بينهما، ومن ثم استخدام

معادلة سبيرمان براون لتصحيح المعامل (Spearmen– Brown Coefficient) وذلك حسب المعادلة: في حال تساوي طرفي الارتباط، أو معادلة جتمان في حال عدم تساوي طرفي الارتباط وذلك حسب المعادلة: (أبو علام، 2010م، ص 481)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4) التالي–:

جدول رقم (4) يوضح معاملات الارتباط بين الفقرات فردية رتب والفقرات زوجية الرتب وتصحيحها

م.	المجالات	الفقرات	معامل ارتباط الفقرات الفردية بالدرجة الكلية	معامل ارتباط الفقرات الزوجية بالدرجة الكلية	معامل الارتباط بين الفقرات الفردية والزوجية	معامل الارتباط المصحح
1	الموقع والأرض	8	0.764	0.791	0.691	0.817
2	تقييم البيئة الداخلية لمراكز الإيواء.	7	0.736	0.673	0.716	0.834
3	اختيار الموقع	7	0.685	0.695	0.656	0.792
	الدرجة الكلية	22	0.782	0.932	0.825	0.904

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط جاءت دالة إحصائياً، وكان معامل الارتباط بين الفقرات فردية رتب والفقرات زوجية رتب للدرجة الكلية للاستبانة (0.825)، وبعد التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان براون بلغ (0.904)، وهي معدلات تشير إلى ثبات الاستبانة واستقرار نتائجها.

3.2.4تصحيح البيانات وترميزها: كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تتكون من (22) فقرة تتبع سلم تدرج خماسي الترتيب "ليكارت"، وتم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS– IBM Statistical Package for Social Science) (Version 22.0، حسب الجدول التالي–:

جدول رقم (5): طريقة إدخال البيانات وترميزها إلى الحاسب الآلي

الدرجة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الترميز للحاسب الآلي	5	4	3	2	1
الفترة	4.2-5.0	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1 -1.8
الوزن النسبي المقابل	More than 84%	68%-84%	52%-68%	36%-52%	Less than 36%
التصنيف	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

3.4الأساليب والمعالجات الإحصائية.

لتحقيق أهداف الدراسة، والتحقق من فروضها استخدمت الدراسة مجموعة من الاختبارات الوصفية والاستدلالية، وهي على النحو الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية :(Frequencies and Percent) ويستخدم هذا الأمر للتعرف إلى تكرار استجابات الفئة.
- معاملات الارتباط :(Correlation Coefficient)للتحقق من صدقها المقياس وثباته، والعلاقة بين المتغيرات.
- طريقة التجزئة النصفية :(Split-Half Coefficient) للتعرف إلى ثبات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ :(Cronbach's Alpha Coefficient) للتعرف إلى ثباتها.
- المتوسط الحسابي :(Mean) ويستخدم هذا الأمر للتعرف إلى طبيعة استجابات العينة على فقرات ومجالات المقياس.

- الانحراف المعياري :(Standard deviation) ويستخدم للتعرف إلى انحرافات استجابات العينة عن الوسط الحسابي لتقديراتهم.

- الوزن النسبي :(Percentage) ويستخدم هذا الاختبار للتعرف إلى الوزن النسبي لاستجابات العينة على فقرات ومجالات المقياس وتفاعلهم حولها.

5. مناقشة النتائج

1.5مناقشة وتحليل السؤال الأول: ما مدى توافر معيار الموقع والأرض في مراكز الإيواء خلال حرب (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب لكل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول الآتي يوضح النتائج-:

جدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتبلكل فقرة من فقرات معيار الموقع والأرض والدرجة الكلية لفقراته

م.	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	يغطى الموقع مختلف المناطق السكنية داخل المحافظة.	3.00	0.686	60.00	4
2	يعتبر الموقع مناسب للوصول إليه من كافة الشوارع الرئيسية.	3.457	0.817	69.14	1
3	تعتبرمحاورالحركة المحيطة بالمبنى سهلة تساعد في حرية الحركة في الطوارئ.	3.171	1.014	63.42	3
4	يساهم الموقع في توفيرالبيئة الصحية التي تسمح بالتهوية الطبيعية للمباني والمنشآت.	2.971	1.124	59.42	5

م.	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
5	يساهم الموقع في توفيرالبيئة الصحية التي تسمح بوصول أشعة الشمس الطبيعية للمباني والمنشآت.	2.771	0.910	55.42	7
6	يطل الموقع على المساحات الخضراء التي تسمح بتحسين الأجواء داخل الموقع وتسمح بتزويد الموقع بالظلال.	3.371	0.911	67.42	2
7	يمتاز الموقع بكثافة عمرانية أقل مما يسمح بالتمدد في المستقبل.	2.780	0.973	55.60	6
8	يعتبر الموقع مناسب أمنياً وبعيد عن المخاطر العسكرية البرية والبحرية.	2.629	0.689	52.58	8
	الدرجة الكلية	3.018	0.825	60.36	

يظهر جدول (6) أن الأوزان النسبية جاءت متوسطة، وجاءت درجة توافر المعايير المتعلقة بالأرض والموقع بنسبة متوسطة بلغت (60.36%)، وحصلت الفقرة رقم (2) على المرتبة الأولى وتنص على (يعتبرالموقع مناسب للوصول إليه من كافةالشوارع الرئيسية)، بوزن نسبي (69.14%)، يليها بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (6)، وتنص على (يطل الموقع على المساحات الخضراءالتي تسمح بتحسين الأجواء داخل الموقع وتسمح بتزويدالموقع بالظلال)، بوزن نسبي (67.42%)، بينما حصلت الفقرة رقم (8) على المرتبة الأخيرة وتنص على (يعتبرالموقع مناسب أمنياًوبعيدعن المخاطرالعسكريةالبرية والبحرية)، بوزن نسبي (52.58%). ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى عدة عوامل أهمها أن وكالة الغوث الدولية استخدمت مؤسسات تعليمية (مدارس) لإيواء النازحين، ولم يكن لديها تخطيط مسبق حول النزوح وأعداد النازحين، لذا لجأت إلى مؤسسات مجهزة لاستقبال طلبة وليس نازحين، فكان اختيار الموقع والأرض محصوراً بالمدارس التي تديرها وكالة الأونروا، لذا جاءت معظم النسب المئوية لمعايير الموقع والأرض متوسطة، رغم أن وكالة الغوث الدولية عندما

اختارت هذه المدارس جاء بتخطيط لتكن قريبة من المناطق السكنية، وتحظى بمرافق مناسبة، وأن تكون هذه المراكز قريبة من المناطق الخدماتية الأخرى خاصة الرعاية الصحية، لكن كون هذه المواقع ليست مخصصة للإيواء ومجهزة مسبقاً أي أنها لم تقيمها أثناء النزوح، لم تلبي كافة الاحتياجات اللازمة، ولم تكن هذه المعايير متوفرة بالمستوى المأمول.

ويرى الباحثان بأن المعايير الأساسية لتخطيط وتوزيع مراكز الإيواء يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات المتضررين، وتعزز العمل التعاوني، وأن تكون تلك المعايير صالحة لمراكز الإيواء التي تتعلق بالحروب والنزاعات العنيفة، وأنها تأتي لتلبية حاجات المتضررين خاصةً فترة التعرض للنزوح.

2.5مناقشة وتحليل السؤال الثاني: ما مدى توافر معايير البيئة الداخلية في مراكز الإيواء خلال حرب (2014) وفق رؤية عينة من العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال الثاني قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب لفقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته-:

جدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب لكل فقرة من فقرات معيار البيئة الداخلية والدرجة الكلية لفقراته

م.	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	يسمح المركزبدخول الهواء النقي.	2.657	0.765	53.14	7
2	نوعية التشطيب المستخدم في المكان يتلاءم مع الاحتياجات البشرية.	2.914	0.919	58.28	6
3	تتحقق الخصوصية لدى الفئات الهشة في الفراغات المتواجدة داخل المركز.	3.286	1.10	65.72	1

م.	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
4	تتحرك الطواقم العاملة بحرية داخل فراغات المركزوغرف النازحين.	3.114	1.157	62.28	3
5	توجد قوانين تنظم البيئة الداخلية داخل المركز (مثل منع التدخين).	2.943	1.109	58.86	5
6	يتوفربالمركزمصادرتهوية تمنع حدوث رطوبة.	3.14	0.832	62.80	2
7	يسهم تصميم المركز بمنع انتشار الأوبئة والأمراض بين النازحين.	3.00	1.01	60.00	4
	الدرجة الكلية	3.033	0.895	60.66	

يظهر جدول رقم (7) أن الأوزان النسبية جاءت متوسطة وأدنى من المستوى المرغوب، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لدرجة توفر معايير البيئة الداخلية لمراكز الإيواء التي استخدمتها الأونروا لإغاثة النازحين خلال حرب (2014) (60.66%)، وجاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الأولى، وتنص على (تتحقق الخصوصية لدى الفئات الهشة في الفراغات المتواجدة داخل المركز) بوزن نسبي (65.72%)، يليها بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (6)، وتنص على (يتوفربالمركزمصادرتهويةتمنعحدوثرطوبة)، بوزن نسبي (62.80%)، وجاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الأخيرة وتنص على (يسمح المركز بدخول الهواءالنقي)، بوزن نسبي (53.14%).ويرى الباحثان أن مراكز الإيواء التي استخدمتها وكالة الغوث الدولية لم تكن مجهزة بالمستوى المطلوب، خاصةً وأن اعتداء (2014) العسكري امتدت فترة طويلة، ولقد ظهرت عدة أوبئة وأمراض عند النازحين، كذلك فإن مستوى تدفق التهوية اللازمة ودرجات الحرارة المناسبة كانت أدنى من المستوى المرغوب لأن هذه المدارس مصممة لاستقبال أعداد أقل من أعداد النازحين، كذلك فإن التصميم الداخلي والخارجي للمدرسة يختلف عن طبيعة مراكز الإيواء.

3.5مناقشة وتحليل السؤال الثالث: ما مدى توافر معايير اختيار الموقع المناسب في مراكز الإيواء خلال اعتداء (2014) من وجهة نظر عينة من العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال الثالث قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب لفقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته-:

جدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب لكل فقرة من فقرات معيار اختيار الموقع المناسب والدرجة الكلية لفقراته

م.	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	تتوفر الخدمات اللوجستية المساندة بجوار المركز المقترح.	2.971	0.954	59.42	3
2	يراعي اختيار الموقع سهولة الوصولية للمراكز من قبل النازحين.	2.686	1.155	53.72	7
3	تتوفر في الموقع ساحات عامة يمكنها أن تساهم في تلبية الأنشطة المفتوحة للعاملين.	2.800	1.023	56.00	5
4	يساهم اختيار الموقع في الاستفادة من الإنارة والتهوية الطبيعية.	3.029	1.248	60.58	2
5	يعتبر المكان قريب من مراكز الخدمات التعليمية والصحية.	3.400	0.946	68.00	1
6	تتوفر خدمات المياه والبنية التحتية التي تستوعب أعداد النازحين.	2.714	1.126	54.28	6
7	يُؤخذ بالاعتبار الكثافة المرورية والازدحام في الوسط المحيط وحركة الشوارع	2.886	1.157	57.72	4
	الدرجة الكلية	2.927	0.958	58.54	

يبين جدول (8) أن درجة توافر معيار اختيار الموقع المناسب في مراكز الإيواء التي استخدمتها الأونروا أثناء حرب (2014) كان متوسطاً، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية (58.54%)، وحظيت الفقرة رقم (2) على المرتبة الأولى وتنص على (يعتبرالمكانقريبمنمراكزالخدماتالتعليميةوالصحية)، بوزن نسبي (68%)، يليها بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (4)، وتنص على (يساهماختيارالموقعفيالاستفادةمنالإنارةوالتهويةالطبيعية)، بوزن نسبي (60.58%)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة الأخيرة وتنص على (يراعياختيارالموقعسهولةالوصوليةللمراكزمنقبلالنازحين)، بوزن نسبي (53.72.%)

ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى عدة عوامل أهمها أن وكالة الغوث الدولية لم تقوم بإنشاء مراكز جديدة، إنما قامت باختيار مؤسسات تعليمية مجهزة مسبقاً لتكن مركزاً لإيواء النازحين، وبالتالي كانت مجبرة في اختياراتها على بعض المدارس، كذلك فإن صغر مساحة قطاع غزة، وضعف الإمكانات المتاحة حال دون اختيار مواقع وإنشاء مراكز إيواء، كذلك فإن فترة الحرب والنزوح كانت طويلة إلى حد ما، مما جعل هذه المرافق والمراكز غير مناسبة للنازحين لأنها استهلكت كمدارس، ثم استهلكت كمراكز إيواء.

4.5مناقشة وتحليل السؤال الرابع: ما الأخطاء التي كانت في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث الدولية خلال الحرب (2014)؟

للإجابة عن السؤال الرابع قام الباحثان بصياغة تساؤل مفتوح وأجاب عنه أكثر من (20) موظفاً، وكانت معظم إجاباتهم تشير إلى ضعف التخطيط والتنسيق، ومنح بعض المتضررين الحرية التامة داخل مراكز الإيواء، إضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المساعدات التي كانت تصل إلى مراكز الإيواء، وقصف بعضاً منها، هذا بالإضافة إلى ثقافة المجتمع، وعدم اكتراثه بالمكان وتنظيفه، وكثير من المتضررين قام بجلب بعضاً من أدواته المنزلية إلى مراكز الإيواء رغم صغر حجمها، وبالتالي فاقم الأزمة وأثر في قدرة العاملين على توفير الخدمات بالمستوى المرغوب.

6.5مناقشة وتحليل السؤال الخامس: ما المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تخطيط وتوزيع مراكز الإيواء؟

للإجابة عن السؤال الخامس جرى صياغة تساؤل حول معايير يراها العاملين ولم ترد في المعايير التي جرى عرضها على العينة، فأجاب منهم (23) موظفاً، وكانت معظم إجاباتهم تشير إلى ضرورة تحضير وتجهيز مراكز إيواء سكنية، بحيث تتوافر فيها مقومات الحياة الأساسية، وأن يكون لكل مركز عدد محدد لا يستقبل أكثر منه رغم أن النزوح يأتي فجأة وبصورة غير متوقعة من حيث العدد، وضرورة أن توضع لوائح وإشارات توضيحية حول آليات المعونة ومساعدة النازحين، بحيث يتعاون المتضررين أنفسهم على توفير المناخ اللازم لعملية المساندة والإيواء، إضافة إلى إيجاد مراكز يكون فيها فصل بين الجنسين، ومراكز تستوعب عائلات متكاملة. إضافة إلى توفير مراكز إيواء تتضمن أجهزة وتجهيزات تتناسب مع طبيعة المناخ وظروف الطبيعة، كذلك أشار بعض الموظفين بضرورة تدريب فئات محددة لإدارة مراكز الإيواء وسبل التعامل السليم مع المتضررين.

6. الاستنتاجات

1.6استنتاجات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعايير التخطيطية لتوزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة تتمثل بثلاث معايير رئيسة وهي:

- الموقع والأرض، والبيئة الداخلية لمراكز الإيواء، واختيار الموقع المناسب لخدمات الإيواء.
- أن درجة توافر المعايير المتعلقة بالأرض والموقع جاءت بنسبة متوسطة بلغت) 60.36.(%
- أن درجة توفر معايير البيئة الداخلية لمراكز الإيواء التي استخدمتها الأونروا لإغاثة النازحين خلال الاعتداء (2014) بوزن نسبي) 60.66(%،

- أن درجة توافر معيار اختيار الموقع المناسب في مراكز الإيواء التي استخدمتها الأونروا أثناء الاعتداء (2014) كان متوسطاً، حيث بلغ الوزن النسبي) 58.54(%،
- وجود قصور بتخطيط وتصميم وتوزيع مراكز الإيواء من حيث الإنارة والتهوية ودرجات الحرارة وغيرها من العوامل.
- ضعف في توافر المعايير التخطيطية الرئيسة في هذه المراكز خلال اعتداء) 2014.(
- وأن السلطات الإسرائيلية مارست أقصى درجات العقوبة ووقف التمويل والامداد لكافة مؤسسات قطاع غزة.
- ضعف التجهيز والتخطيط وتداخل بعض الصلاحيات والمهام بين المؤسسات المشتركة في عمليات النزوح والإيواء للمتضررين.
- أعداد المتضررين خلال حرب (2014) كانت كبيرة وغير متوقعة.
- ضعف الخبرات والمهارات لدى العاملين لأن معظمهم تم إدراجهم للتعاون والمساندة في مراكز الإيواء من مؤسسات تعليمية.
- لم تكن مراكز الإيواء آمنة، وحدثت عدة حالات لاستهدافها خلال ذلك الاعتداء الأمر الذي أثر على قدرتها في تحقيق أهدافها.
- وسائل الاتصال والتواصل كانت صعبة أثناء فترة الاعتداء، وتقطيع قطاع غزة إلى محافظات جعل مهمة الإيواء والدعم صعبة.

وتتفق هذه النتائج مع عديد من الدراسات السابقة التي أجريت على مراكز الإيواء؛ مثل دراسة منظمة دعم مجتمعات النازحين (2017)، ودراسة تشيرسين(Cherssin, 2012) ، ودراسة كوهين وبرادلي دراسة (Cohen, & Bradley, 2010)،وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (العسولي وحرارة، 2017م) ودراسة (الطرشاوي، المغير، و الأغا، 2019)ولعل سبب الاتفاق يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن المنظمات التي

تهتم باللجوء متشابهة إلى حد ما من حيث العمل وآلياته وإجراءاته، واستنادها على معايير واحدة، إضافة إلى نسبة الآثار المفاجئة فيصعب على الدول والمنظمات السيطرة عليها، وأن معظم الدراسات السابقة أجريت على دول نامية مثل فلسطين.

2.6توصيات الدراسة.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحثانبالآتي-:

1- توفير مراكز إيواء مجهزة مسبقاً لاستقبال المتضررين بحيث تتوافر فيها المعايير التخطيطية لتوزيع وتصميم مراكز الإيواء.

2- أهمية اختيار المواقع الآمنة لإقامة مراكز الإيواء، وتجهيزها بشتى وسائل الحماية والتجهيزات اللوجستية.

3- توفير لوائح وقوانين وتشريعات تتعلق بإدارة وتوزيع مراكز الإيواء.

4- العمل على التعاون والتنسيق المستمر خلال فترة إدارة مراكز الإيواء بين كافة الجهات والمؤسسات المختصة.

5- منح العاملين برامج تدريبية تساعدهم على إدارة مراكز الإيواء وتصميمها بشكل دقيق.

6- توفير كافة مقومات الحياة الكريمة في مراكز الإيواء من مأكل، ومشرب، وتهوية مناسبة، ودرجة حرارة مناسبة.

7- استقبال المتضررين وفق شروط معدة مسبقاً، حيث لوحظ أن هناك بعضاً من الذين نزحوا لمراكز الإيواء لم تتوفر لديهم شروط التضرر.

8- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بإدارة وتخطيط مراكز الإيواء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية.

اعتماد الطرشاوي، محمد المغير، و محمد الأغا. (2019). المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة. غزة: مجلة إدارة المخاطر والأزمات العدد الثاني المجلد الأول– المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.

اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة – مجلس الوزراء الفلسطيني. (2014). الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الأعمار في غزة 2014م. القاهرة: المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة.

بكر شيخ العيد. (2018). متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

رجاء أبو علام (2010م). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، القاهرة: دار النشر للجامعات.

فؤاد شحيبر. (12 مايو, 2019). نائب مدير عمليات الأنروا خلال الاعتداءات العسكرية 2014م في محافظة خانيونس. (محمد المغير، المحاور)

محمد محمد المغير، محمد عبد الحميد العطار، وهبة عز الدين الباشا. (2018). واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة،. غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون العدد الثاني.

محي الدين العسولي، و عاطف حرارة. (2017م). الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية بمراكز الإيواء في وكالة الغوث بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م. غزة: مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات.

منظمة دعم مجتمعات النازحين. (2017م). المبادئ التوجيهية لمواقع استضافة النازحين في اليمن. دراسة مقدمة إلى مؤسسة تنسيق المأوى الإنساني.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.

Cohen, R., & Bradley, M. (2010). Disasters and displacement: gaps in protection. Journal of International Humanitarian Legal Studies, 1(1), 95-142.

Dima Ziad Alburai. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-BeitHanoun Area) .Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.

Kabachnik, P., Mitchneck, B., Mayorova, O. V., &Regulska, J. (2014). The Multiple Geographies of Internal Displacement: The Case of Georgia. Refugee Survey Quarterly, 33(4), 1-30.

Levine, J. N., Esnard, A. M., &Sapat, A. (2007). Population displacement and housing dilemmas due to catastrophic disasters. Journal of planning literature, 22(1), 3-15.

OCAH. (2016). In the Spotlight Gaza Internally displaced persons.Jerusalem: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory.

Wilson, R., zuErbach-Schoenberg, E., Albert, M., Power, D., Tudge, S., Gonzalez, M., ...&Pitonakova, L. (2016). Rapid and near real-time assessments of population displacement using mobile phone data following disasters: the 2015 Nepal Earthquake. PLoS currents, 8.

جهة كلميم وادنون: خصوصيات التقطيع الجهوي، وضعها المجالي والأفق التنموي

Guelmim Oued Noun region : The features of administrative division, the situation and the Development prospect

عبد اللطيف مليح[1]، الحسين مرزوق[2]، محمد موماد[3]

[1،3]باحثين في الجغرافيا، [2]طالب دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة.

الملخص:

المقال هو محاولة لمقاربة خصوصيات التقطيع الجهوي من خلال حالة مدينة كلميم ومجالها الجهوي الذي يعتبر نموذجا للجهات التي لم تستطيع أن تؤسس لنفسها مجال جهوي محكم، وهو ما انعكس على اقتصادها المحلي وإبرازه مدنها كأقطاب حضرية صاعدة، ما يدفعنا إلى التساؤل في هذه الإشكالية عن دور الجهوية المتقدمة في تجاوز هذا الخلل من خلال الوقوف عند عدة ثلاث نقط أساسية:

- قراءة في التقطيعات الترابية للمجال الجهوي لكلميم؛
- التقطيع الجهوي للجهوية المتقدمة، ملامحه وتوجهاته؛
- تقوية الجهاز الترابي لجهة كلميم– وادنونوآفاق التنمية الترابية.

الكلمات المفاتيح: جهة كلميم وادنون–الجهوية المتقدمة–الفاعل المحلي–التنمية الترابية

Abstract

This article is an attempt to approach the features of administrative division through the case of Guelmim city and its regional area, which is considered as one of the regions that could not establish a powerful regional area for itself. This affected its local economy and hindered the emergence of its cities as important urban poles.

All this leads us to ask about the role of Advanced Regionalization to overcome this problem in three basic points:

- Overview the administrative division of Guelmim regional area.
- Administrative division of advanced regionalization; the features and orientations.
- Strengthening the territorial system in GuelmimOued Noun region and the horizons of territorial development.

Key words: GuelmimOued Noun region - advanced regionalization - local actor – The territorial development

مقدمة:

إن الوعي بإشكالات تدبير الجماعات الترابية اليوم، أضحى ملموسا في المنظومة المجالية؛ محليا وجهويا ووطنيا. وعي تمخض عن الجدلية القائمة بين توفر الإمكانيات وأزمةالنمذجةالمفروضة إن على مستوى التدبير أو على مستوى التسيير. ومما يزيد الأمور أكثر تعقيدا تزايد طموحات وانتظارات السكان اجتماعيا واقتصاديا بضرورة خاصة. هذا الواقع ساهمت فيه تراكمات سابقة اختلفت حدتها حسب المحطات التي عرفها مسلسل تدبير الجماعات الترابية بالمغرب منذ أو ميثاق جماعي سنة 1976، وساهمت فيها كذلك توازنات شكل فيها الفاعل المحلي منعطفا أساسيا في إشكالية النموذج المطلوب للتنمية وتدبير المدن والقرى، وجعل من هدف هذه الأخيرة بحد ذاته يحمل في طياته رهانات عقارية وهواجس اجتماعية، إضافة إلى رهانات سياسية محكمة ومضبوطة إن صح التعبير، مما أدرج مجالاتنا في غياب نظرة شمولية استشرافية مبنية على ضبط التوازنات المحلية والوطنية، ومتأسسة على تدبير ناجع و تخطيط استباقي.

إن المفارقة الهيكلية هاته، تستلزم أكثر من أي وقت سابق، إعادة النظر في الأخطاء السابقة، سيما أن وثيرة نمو المجتمع اليوم هي في تزايد مستمر، وتطور النمو الاقتصادي على الأرجح لا يمس تراتبية المجتمع بشكل كافي، لدا فاستحضار كل الظروف والسياقات التي يمليها واقع العولمة، وكذا التفاعلات التي ينتجها الوقع المحلي من شأنها لا محالة أن تعيد عنصر الثقة بين الفاعلون منهم المنتخبون بالخصوص ومختلف شرائح المجتمع، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وبيئيا. وثقافيا، وقد يتيح أيضا إمكانية أن تلعب الجماعات الترابية ومجتمعها أدورا استراتيجية في ظل وجود صلاحيات مهمة أقرها المشرع محليا وإقليميا وجهويا.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المقال أن نقارب هذا الموضوع من خلال حالة مدينة كلميم ومجالها الجهوي الذي يعتبر نموذجا للجهات التي لم تستطيع أن تؤسس لنفسها مجال جهوي محكم، وأضحت غير قادرة على بناء جهة مستقلة لتطوير إمكاناتها، وهو ما انعكس بشكل جلي وواضح على عاصمتها في إبرازها كقطب حضري، ما يدفعنا إلى التساؤل في هذه الإشكالية عن دور الجهوية المتقدمة في تجاوز هذا الخلل من خلال الوقوف عند عدة ثلاث نقط أساسية:

- ✓ قراءة في التقطيعات الترابية للمجال الجهوي لكلميم؛
- ✓ التقطيع الجهوي للجهوية المتقدمة، ملامحه وتوجهاته
- ✓ تقوية الجهاز الترابي لجهة كلميم– وادنونوآفاق التنمية الترابية.

1– التقطيع الترابي للمجال الجهوي لكلميم : أي نموذج ملائم ؟

إذا انطلقنا من زاوية التقسيم الجهوي السابق لجهة كلميم–السمارة، سنرى أن هذه الأخيرة احتلت مرتبة هامشية مقارنة مع الأقطاب الرئيسية للبلاد، "فكيف لجهة ناهزت 18,81% من مجموع المساحة الوطنية، غير مجهزة في مجموعها، طاردة إما بسبب بتر وظيفي في نظامها التقليدي (حالة السمارة كلميم) أو بسبب إقحام نظام اقتصادي جديد يدير ظهره للبنيات الاجتماعية التي تحتضنه (حالة طانطان)؟ كيف يمكن لهذه

المجالات التي تعاني الجفاف أن تكون مستقلة اقتصاديا أو منتجة في إطار التكامل الجهوي؟كيف يمكن أن ترقى إلى قطب تنمية جاذب في ظل تقطيع إداري ترابي بعده أمني وليس اقتصادي؟ " (محمد بنعتو 2005)عن أي نموذج ملائم لجهة كلميم السمارة يمكن أن نتحدث؟ أية حقيقة للتقطيع الترابي الملائم لهذه الجهة؟ كل هذه التساؤلات الأساسية، تجعلنا نطرح سؤالا محوريا يؤطرويهيكل هذه الإشكاليات، فإذا كانت هذه الجهة تعاني العديد من المعيقات والاختلالات، فما هو النموذج الواقعي كي نصل الى جهة وظيفية تشكل قاطرة للتنمية وتضمن لنا التوازن بين أقاليمها وتعالـج لنا العوائق الاقتصادية والاجتماعية؟

لقد اقترحت مديرية إعداد التراب 145 التي قسمت المغرب إلى 14 جهة، نتيجة الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2001،حيث قسمت جهة كلميم السمارة إلى ثلاث مجالات؛ أولا بإلحاق إقليم كلميم إلى جهة اكادير – الصويرة والتي تدخل ضمن المجالات المستقطبة، إضافة إلى إلحاق إقليم طاطا إلى جهة درعة التي تدخل في إطار المجالات ذات العوائق الطبيعية الكبيرة، على أن يلحق كل من إقليم أسا–الزاك وإقليم السمارة، وإقليم طانطان بالصحراء الشمالية، ويبدو من خلال هذا التقسيم أنه غير ملائم لخصوصية هذه الجهة، فرغم أن مديرية إعداد التراب راعت في تقسيمها مجموعة من المعايير الموضوعية في التقطيع الذي اقترحته؛ كالبعد الجغرافي والطبيعي ومسالة القطبية الحضرية إلا أن بعض الخصوصيات لم تستحضر في هذا الجانب، كالبعد التاريخي مثلا الذي يربط الأقاليم، وكذا الأبعاد السياسية التي تطغى على شرعية هذه المنطقة، وهي شروط اختلت في فلسفة التقطيع الترابي الذي قدمته مديرية إعداد التراب الوطني.

ومن جانب آخر يرى الأستاذ محمد بنعتو، أنه ما المانع من أن تعتمد جهة اقتصادية متكاملة اقتصاديا تضم مجال كلميم، وطاطا، وتيزنيت، وإيفني، وطانطان، بينما تلحق السمارة بجهة العيون مما سيسمح ببلورة قطبين للتنمية، الأول يجذب نحو الشمال والثاني نحو الجنوب مما يتماشى والدينامية الاقتصادية

---

145 - التصميم الوطني لإعداد التراب 2010.

والاجتماعية الحالية (محمد بنعتو، 2005: 33)، وهو تقطيع يُعبّر عن اعتماد مثلث تنموي يعدُ ببناء مجال الجهوي متكامل لمدينة كلميم. أما جون فرانسوا تراون146، الذي قسم المجال الترابي للمغرب إلى 20 جهة بمقاربة جغرافية صرفة أكثر وظيفية وترابطا من الناحية الإتنوغرافية والبعد الطبيعي، فقد قسم المجال الجهوي لكلميم إلى ثلاث أقسام تبقى في نهاية المطاف مساهمة علمية لمقاربة الجغرافيا لمسألة الجهوية، فقد ألحق " بلاد كلميم " إلى جهة سوس ماسة وامتدادها وإقليم طاطا مع جهة ظهر الأطلس وأبواب الصحراء، أما بخصوص كل من إقليم أسا–الزاك، طانطان و السمارة فقد ألحقت بجهة الأقاليم الصحراوية .

انطلاقا من المنظور السابق لهذه المقترحات التي تبقى فعالة ومهمة للإشكالية الجهوية المطروحة في جهة كلميم–السمارة كنموذج لباقي الجهات المغربية، يستلهم منه حقيقة صعوبة التصور الترابي المنشود والملائم لهذه الجهة أو بالأحرى أزمة النموذج الأمثل .

و بالمقابل يمكن أن نعتبر التقرير الذي قدمته اللجنة الاستشارية للجهوية حول التقطيع الترابي للمغرب سنة 2011 تقطيعا جديدا بالنسبة لجهة كلميم–وادنون، إذ يمكن أن نقول أن المقاييس الجهوية التي حددها الخطاب الملكي كشرط أساسي لتقطيع التراب الوطني تبدو حاضرة في هذه الجهة، كالتكامل الاقتصادي والجغرافي والانسجام الاجتماعي بالاضافة إلى الانسجام الثقافي، ونتيجة لذلك يمكن حينئذ أن نتحدث عن توازن مجالي يوفر شروط أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهة. إلا أن البعد السياسي قد لا يتوافق مع هاته الأبعاد المتكاملة

2 – كلميم وإقليمها في التقطيع الجهوي الحالي –الجهوية المتقددمة–

146- جون فرانسوا تروان وآخرون، 2006، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، دار طارق للنشر، ص ص 292-396-414

إن تربع مدينة كلميم على جهة متواضعة وغير متماسكة مجاليا لا يمكن أن يجعلها تبرز وظيفتها في مجالها الجهوي كعاصمة أو قطب جهوي، فأقاليم الجهة يظهر عليها دون شك غياب الانسجام والتضامن ولا حتى بلورة مشاريع يمكن أن يكون وقعها الترابي ملموسا، فإقليم طاطا في شمال الجهة ينجذب أكثر نحو مدينة اكادير، وإقليم السمارة من جهة، نجده في جنوب الجهة أكثر ترابطا مع مدينة العيون التي لا تبعد عنه سوى ب 240 كلم، ومن جهة ثانية لا يربطه سوى علاقات قليلة مع مدينة كلميم التي تبعد عنه بحوالي 370 كلم، بينما يبقى محور الطريق الوطنية رقم 1 (كلميم، طانطان، بوزكارن) المجال الأكثر دينامية في هذه الجهة مما يجعل المشهد الجهوي مفكك ودون إقلاع تنموي .

في خضم هذا التحليل، تشكل الجهوية المتقدمة توجه استراتيجياللتأتير على هذه الجهة بشكل إيجابي وبالأخص مدينة كلميم لإبراز دورها في تحديد مكانتها على صعيد الجهة المقترحة، فقد تمخض عن التوجه الجهوي إدراج إقليم كلميم ضمن جهة كلميم –وادنون وآحتفظ بها كعاصمة جهوية. وتنتمي الجهة المقترحة إلى الجهات غيرالمستقطبة التي تغطي جبال الأطلس والسهوب والصحاري، ذلك أن جهة كلميم وادنون من أربعة أقاليم (ينظر للخريطة رقم 1) إقليم كلميم، وطانطان، وأسا–الزاك، وسيدي افني، ويتبين من خلال هذا التقسيم أنه راعى مجموعة من الخصوصيات كالتاريخية، والإثنية، والاقتصادية. فقد تم ضم إقليم سيدي إفني إلى جهة كلميم –وادنون بدل جهة سوس ماسة درعة في التقسيم الحالي، في حين تم إلحاق كل من إقليم طاطا والسمارة في المشروع المقترح على التوالي إلى كل من جهة سوس ماسة وجهة العيون الساقية الحمراء، وتعزى هذه التغييرات التي شملت هذه الجهة إلى البعد السياسي الحاضر بشكل قوي في هذا المجال، إضافة إلى معايير أخرى لا تقل أهمية عن البعد الأول والتي ترتبط أساسا بالتكامل بين الأقاليم من الناحية الثقافية والتاريخية والاقتصادية .

خريطة رقم 1: التقسيم الإداري لجهة كلميم وادنون في المشروع الجهوي المرتقب

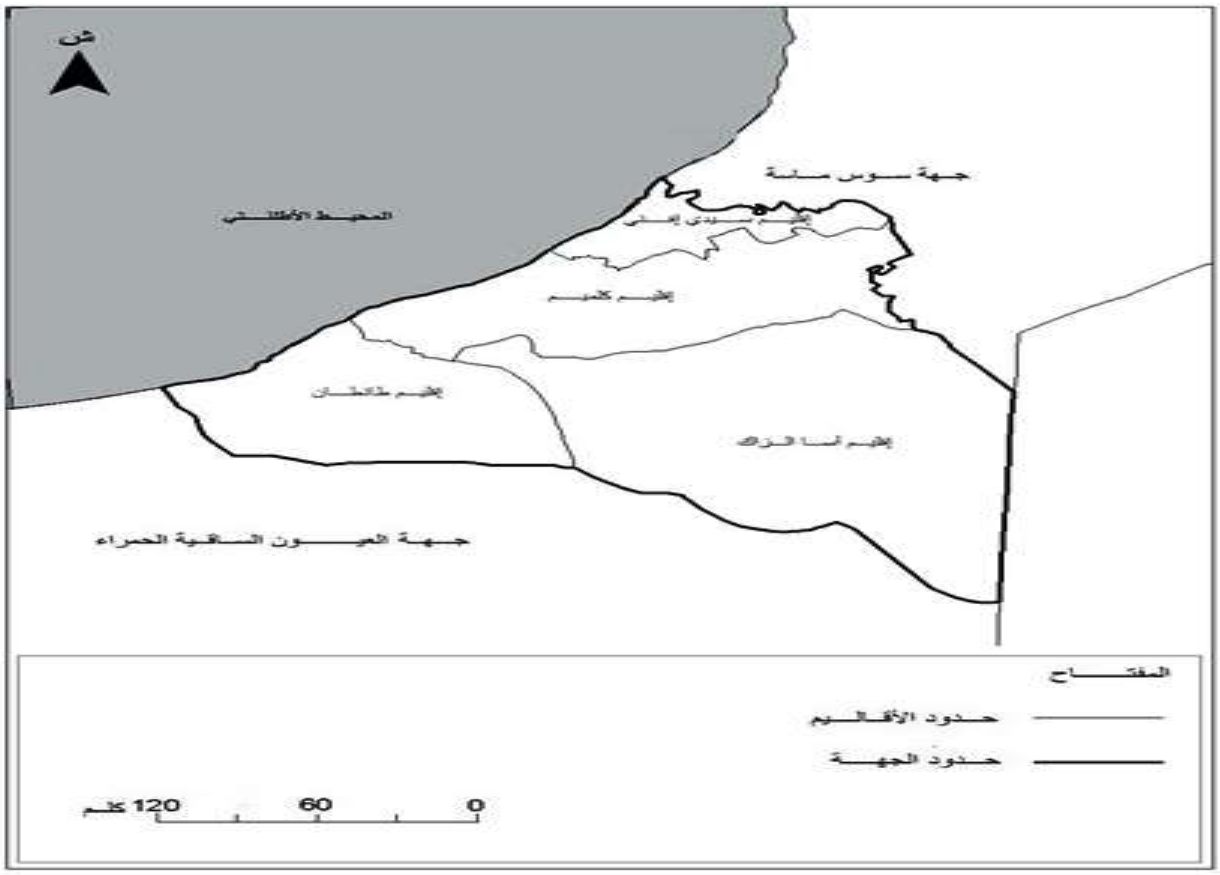

المصدر: انجاز شخصي، 2015

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن تسمية هذه الجهة ب (كلميم–وادنون) هو تعبير عن هوية الجهة، وهو ضمنيا كناية عن تفعيل ذاكرة تراب وادنون في هذه المنطقة، أو بالأحرى يمكن أن نقول تعبير عن رد الاعتبار للمكانة التاريخية التي حظيت بها المنطقة خلال قرون مضت ودورها المهم والكبير الذي لعبته القوافل التجارية في الربط بين شمال المملكة وإفريقيا جنوب الصحراء، وتشكل هذه التسمية مسالة أساسية في بناء التراب كما جاء ذلك في تحليلنا لهذا المفهوم في الفصل التمهيدي، بحيث يمكن أن يؤسس ويعزز

أكثر الإحساس بالانتماء بالجهة والدفاع عن تنميتها. كما يعد عنصرا أساسيا في الدعاية والتسويق الترابيين147. .

وقد تقلص مساحة المجال الجهوي لمدينة كلميم من 131181 كلم2 في التقسيم السابق إلى 46108 كلم2 وهو من شأنه أن يخلق نوعا من التحكم في مشاريع التنمية الجهوية، خاصة أن الجهة السابقة صادقت على أجرأة المخطط الجهوي لإعداد التراب وقد شرعت في تنفيذ توجيهاته بعلاقة مع برامج المصالح الخارجية وموازاة مع تدخلات الجماعات الترابية في إطار محكم تضمنه وحدة الجهة، ومن المفترض كذلك أن ينخفض معدل سكان الجهة من 485000 في التقسيم الحالي إلى 428857، يمثل فيها السكان الحضريينعلى التوالي 63 % و 60,13 %، وبالتالي يمكن أن تشكل هذه النقط تعزيزا للتحكم في السياسة السكانية بهذه الجهة في علاقتها باحتياجاتها و مسألة البطالة، من أجل أن يكون هناك توافق بين تدخلات الفاعلين و حكامة توزيعها على ساكنة الأقاليم المكونة للجهة.

كما أن من شأن توجهات الجهوية المتقدمة أن يقوي إشعاع مدينة كلميم ومجالها الجهوي ويمكن أن يخرجها من العزلة التي تعيشها خصوصا إذا اعتمدت مقاربة نموذج اقتصادي أمثل، ينافي ما جاء به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي اقترح الاقتصاد التضامني كنموذج ملائم للإقلاع التنموي على جهة كلميم – السمارة كلها، رغم أهمية التشخيص الذي قدمه، وهو ما لا يوافق تطلعات ساكنة الجهة ولا يوافق السياق التنموي الذي تحتاجه هذه الجهة، ولا يستهدف كذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهة مستقبلا في دعم التنمية الترابية.الاعتماد على مقاربة استراتيجية نموذج اقتصادي بالجهة الاعتماد بالدرجة الأولى على ميناء طانطان كميناء معولم باعتباره أول ميناء صيد في المغرب على مستوى البنيات التحتية

147- Figure, sens et logique, Revue Espace politique , n 5(02-08), in http://espacepolitique.revues.org/228 :BOUJROUF (S.) et HASSANI (E.), 2008, Toponymie et recomposition territoriale au Maroc

وثاني ميناء على مستوى إفراغ السمك والتصدير (17000 طن في المتوسط)148، ثم بجانب ذلك ميناء سيدي افني كميناء اجتماعي (8597711,00 كلغ سنة 2008)، فإنه لا محالة سيقويان من الناتج الداخلي للخام للجهة، ويخلق فرص شغل مهمة خصوصا إذا واكبته إستراتيجية توفر مصانع وتجهيزات موافقة لوظيفة الميناء، ويضاف إلى ذلك أن تنزيل المشروع الجهوي سيقوي كذلك تعزيز النشاط الفلاحي بالجهة اعتمادا على ظهير سيدي افني –آيتباعمران، وحوض كلميم لما يملكان من مؤهلات فلاحية، وبما أن الجهة قد استفادت من برامج المخطط الأخضر فمن المنتظر أن ينعكس ايجابيا على فلاحي هذه الجهة والرفع من الإنتاج الفلاحي بصفة عامة.

كما يعتبر تثمين المؤهلات السياحية بهذه المنطقة (مواسم ذينية، وسياحة شاطئية، واستكشافية) وبانضمام سيدي –افني يمكن خلالها أن نتحدث كذلك عن سياحة أخرى مهمة في المجالات شبه صحراوية وهي السياحة الجبلية) هذه الأخيره (الجبل) إذا تم الإنفتاح عليه في البرامج والمخططات الجهوية " سيكون له أيضا انعكاسات طيبة على انتقال المنتوجات الضرورية وتصديرها"149 كمورد الصبار والأركان، وهو من شأنه أن يسهم في على التنمية الاقتصادية في الجهة ككل واستقطاب الاستثمارات، لذلك فإن هذه المقومات رغم اختلاف مستوياتها بين الأقاليم إلا أنها يمكن ان تنقص من التبعية الاقتصادية لبعض الجهات المجاورة، وهذا ما يعتبر دافعا أساسيا كي تلعب مدينة كلميم الدور المحوري في هذه الجهة حتى تبرز إشعاعها بوظيفتها الإدارية، وكذا دور الوساطة في الاقتصاد الجهوي لاستثمار كل مؤهلات الجهة المقترحة. و هوما يؤسس " التجانس الجديد للقطبية الجهوية و التنافسية بين المدن المنتمية لنفس الجهة 150 كطانطان وسيدي إفني و كلميم على وجه الخصوص.

148- محمد بنعتو، 2006، مرجع سابق، ص 557

149- محمد الناصري، 2003، الجبال االمغربية، مركزيتها- هامشيتها- تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، ص 219

150- TAG (B.), 2007, Régionalisation et métropolisation régionale au Maroc ; compétitivité de deux villes en position frontalière , Nador et Oujda, in Espaces Maghrébins, n 7-8, P.17

3- إقليم سيدي افني إضافة نوعية لجهة كلميم وادنون: أي تموقع في ظل الجهوية المتقدمة؟

ألحق إقليم سيدي افني بجهة كلميم وادنون،ويعتبر من المجالات الجبلية التي عانت من نتائج المقاربات العمودية للتنمية التي تبناها المغرب بعد الاستقلال،وهو ما جعل التنمية تعرف وضعا شاذا بالمقارنة مع المجالات الساحلية الوطنية التي تعرف نموا متواصلا.وفي إطار مقاربة الدولة لإشكالية الهامشية الترابية عملت على نهج مقاربة جديدة لتدبير التراب الموسوم بالتشاور لبلورة سياسة ترابية جديدة خاصة في جهات الهامش151، من هنا جاء التصور الجديد للجهوية الحالية التي أدمجت إقليم سيدي افني ضمن جهة كلميم وادنون، هذا التقسيم الجديد جاء كمقاربة للتفاوتات المجالية الكبرى بالمغرب، بين المدن والحواضر، بين مركز الحواضر وهوامشها، والحد بالتالي من التوترات الاجتماعية التي تندلع بين الفينة والأخرى عبر تقسيم جديد يروم تصحيح الاختلالات بالمجالات الهامشية وطنيا واستجابة لمطلب شعبي محلي كان أساسيا في لائحة المطالب المرفوعة من طرف الحراك الاجتماعي في عاصمة الإقليم سيدي إفني.

ويشكل انضمام إقليم سيدي افني لجهة كلميم وادون إضافة نوعية مهمة بحكم غنى الموارد المحلية خاصة الانفتاح على البحر ودوره في نشاط الصيد البحري الذي يوفر فرصا مهما للإقلاع الاقتصادي والتنموي. وتعتبر المنطقة من المجالات البحرية الغنية بالثروة السمكية، ففيها تحصل ميكانيزمات طبيعية بسب التقاء تيارات بحرية متباينة من حيث درجات الحرارة، مما يخلق ظروفا طبيعية مواتية لتجدد الموارد الحياتية للأسماك و الرخويات وغيرها من الأحياء البحرية152، وهذا ما يجعل قطاع الصيد البحري مؤهلا ليلعب دورا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المنطقة، ويفسر غنى المجال الساحلي لايت

---

[151]Sabine planel, transformations de l'état et politiques territoriales dans le Maroccontenporain, http //espacepolitique.revues.org/1234, n°7.2009

[152] قاسم جمادي، 2003، البحر والتنمية في الجنوب المغربي، مجلة مجالات مغاربية، العددان الثالث والرابع،ص 49.

بعمران بالموارد البحرية بامتداد الرصيف القاري153. كما أن طبيعة هذا الرصيف متنوعة وتتميز بتواجد منطقة تتوفر على صخور رملية دقيقة مع حصى، إضافة الى منطقة الصدفيات دون نسيان تواجد أنواع من الترسبات الدقيقة. هذا المجال البحري يستقبل التوضعات القارية مما يجعله مرتعا خصبا للثروة السمكية. كما ان وجود نظامين للمياه واحد سطحي ساخن نسبيا غني بالمواد العضوية بفعل وفرة الضوء والشمس وآخر عميقا بارد نسبيا غني بالمواد المعدنية يحتم احداث التوان بينهما عبر صعود المياه البحرية الباردة من الأعماق نحو السطح محملة بمواد القعر كالرمال والمواد المعدنية. الشيء الذي يسهم في تنمية الموارد البحرية154.العوامل الطبيعية تجعل من سواحل إقليم سيدي افني مصدرا لثروة سمكية مهمةكفيلة بتطوير صناعة بحرية محلية تستطيع امتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة، إلا أن ذلك يتطلب مجهودات جبارة تستطيع أن تتغلب على الظروف الحالية لميناء سيدي افني.

الشكل رقم 1: تطور إنتاج السمك خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014 بالطن والدرهم

السنة	الإنتاج	القيمة
2000	15 527	51 391
2001	21 076	76 885
2002	10 038	57 362
2003	13 093	61 537
2004	13 695	59 474
2005	15 475	62 177
2006	21 362	69 560
2007	18 542	64 682
2008	32 206	94 538
2009	30 866	83 730
2013	10.238,84	50.498,57
2014	19.901,21	80513,73

[153] ع الرحيم وطفة ورشيدة نافع 2006 ، سواحل المغرب الجنوبي بين الإمكانيات الطبيعية ومعيقات التنمية التهيئية ندوة الأقاليم الجنوبية المغربية البيئية ، والمجتمع وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش ص 113 .

[154] قاسم جماني، مرجع سابق، صص49-55.

المصدر: مكتب استغلال الموانئ بسيدي افني2014.

كما يشكل الساحل فرصة سانحة لازدهار النشاط السياحي في ظل تواجد شواطئ معروفة وطنيا كشاطئ امي نتركابميراللفت وكذا شواطئ أخرى على امتداد 65 كيلومترا، وهي شواطء في حاجة الى سياسة للإعداد بإمكانها أن تكون قاطرة للسياحة بالجهة عموما، خاصة وأن المؤهلات السياحية الأخرى متوفرة بالقوة كالجبال ومجالات الأركان والصبار وغنى الموروث الثقافي المحلي، واهمية الصناعة التقليدية دون ان ننسى التراث والأشكال الطبيعية155، وهو "معين حضاري لا ينضب قابلا للهيكلة والاستثمار"156.

الشكل رقم1: أعداد الوافدين والليالي السياحية بمدينة سيدي افني سنة 2014

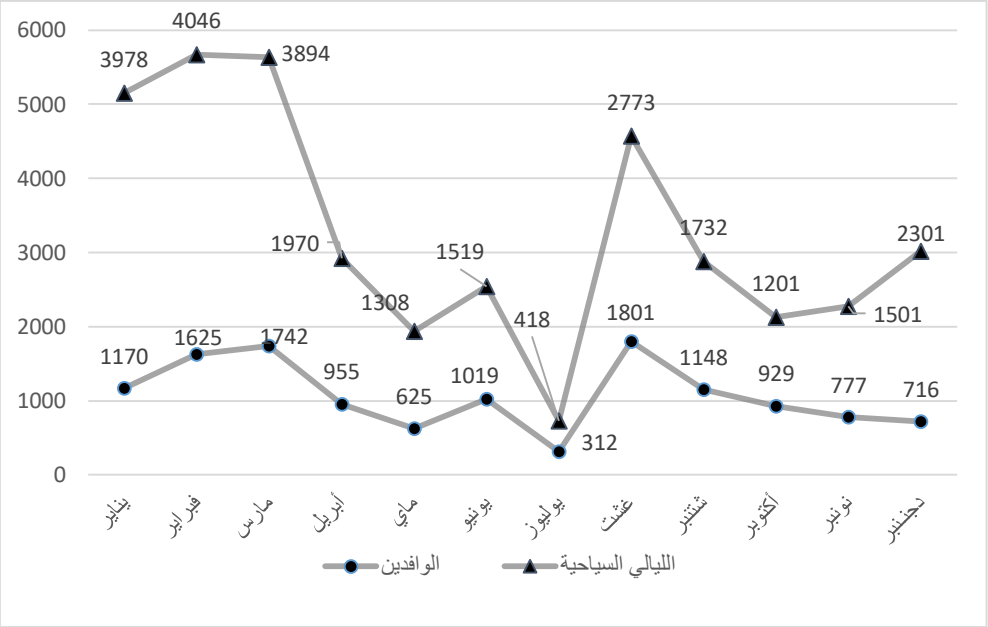

المصدر: القسم الاقتصادي بعمالة سيدي إفني 2015.

فرغم المؤهلات السياحية الكبرى تبقى السياحة بهذا الإقليم ضعيفة، وهذا مرده البنية التحتية السياحية الضعيفة، وعزلة المنطقة وغياب استراتيجية واضحة المعالم لربح الرهان السياحي، وهو ما يجعل من

---

[155] Troin J,Maroc région pays territoire,éditionmaisonnouevre et Larose.2002,p 318.

[156] محمد بنعتو،2005، مأزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي افني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 11، ص28.

الجهوية الجديدة في ظل الاستقلال المالي قادرة على بلورة سياسة سياحية متكاملة بمقدورها ربح الرهان التنموي.ينضاف الى كل هذا، الأهمية الكبرى التي تشكلها بعض المنتوجات الترابية التي تحتاج الى بلورة سياسة جهوية قادرة على تثمين المنتوج الترابي المحلي وجعل ركيزة للتنمية، وهنا نشير الى الأهمية التي يكتسيها الأركان والصبار الذين يشكلين مصدرا لدخل عديد الأسر، فالصبار اصبح يحظىبأهمية بالغة في السنوات الأخيرة نظرا لقدرته الكبيرة على التأقلم مع المناخات الشبه الجافة، و التخفيف من الوقع الاقتصادي والبيئي للجفاف بهذه المناطق.حيث يمتد على مساحة تقدر ب 40.000 ألف هكتار157،بانتاجيصل إلى 230.000 طن سنويا158.

و انتقلت مساحة الصبار من 17600 هكتار159 سنة 1998 الى حوالي 40000 هكتار حاليا، أي بنسبة تطور وصلت الى 127%، وهي نسبة جد معبرة تدل على التحول العميق في البوادي المحلية كنتيجة طبيعية لتوالي سنوات الجفاف، وتحسن مردودية الصبار الذي أصبح يدر إمكانيات مادية مهمة للفلاحين.

كما يمكن أن نشير كذلك الى ازدهار الصناعة التقليدية في بعض جماعات الإقليم، كصناعة الفضة والحلي بجماعة الأخصاص، وصناعة الزربية بجماعات أخرى كبوطروش.

وخلاصة القول أن التحاق إقليم سيدي أفني بجهة كلميم وادون يشكل إضافة نوعية جد مهمة، بحكم موارده البحرية والفلاحية والسياحية، وهو ما يبوئ الإقليم موقعا متقدما بالجهة خاصة على مستوى استغلال المنتوجات البحرية الذي يبقى دون المأمول.

4 – جهة كلميم وادنون بين اكراهات التنمية وأفق التنمية الترابية الجهوية

157مونوغرافية سيدي افني، مديرية الفلاحة بالمدينة.
158نفس المرجع.
159عن المديرية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني.

تعد الهامشية أهم الاكراهات التي تعيق الإقلاع التنموي بجهة كلميم وادنون، فرغم كون هذا المفهوم هلاميا وتكتنفه تعقيدات متعددة160،فانه مع ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالتراب سواء على المستوى التنظيمي أو الوظيفي، كما انه تعبير عن الدينامية الترابية فالهامش بمثابة مختبر للدينامية الترابية يمكن من تجديد ومقاربة اكراهات التراب161، هو الفارق في المساحة والزمن والوظائف بين تراب يتطور وفق ضوابط وبين تراب راكد يعرف تطورا في الاتجاه السلبي مشكلا "انحرافا" عن التنظيم الترابي في شكل انقطاع فج أومتقدم عن التنظيم الترابي162، فالهامش مؤشر هام لحياة التراب، ومرآة عاكسة لاختلالاته التي "تستنبت" الهامشية الترابية.وتعتبر جهة كلميم وادنون جهة هامشية بامتياز، وتعرف عزلة عن الأقطاب الاقتصادية الوطنية بسبب ضعف الشبكة الطرقية ورداءتها خاصة الطريق الوطنية رقم واحد التي تعرف تدهورا جنوب تيزنيت في اتجاه الجنوب، حيث تبقى الشريان الوحيد الذي يربط الشمال بالجنوب، بينما تبقى الطريق الوطنية رقم 12 الرابطة بين افني والريصاني دون المأمول هي الأخرى، أضف إلى كل هذا هشاشة البنية الطرقية الجهوية والجماعية، لتبقى الطرق بالجهة عاجزة عن تقوية حركة التبادل بين الجهة وشمالها وجنوبها ما يجعلها شبه معزولة، كما أن مطاري كلميم وطانطان يبقيان دون وقع إيجابي على حركية المسافرين من والى المنطقة.

كما تشكل عزلة مينائي الجهة عن ظهيرها مشكلا اخر يطرح بإلحاح إشكالية غنى الموارد البحرية وضعف استثمارها محليا، لتبقى موانئ تولي ظهرها للمدن المتواجدة بها ومعزولة عنها ما يفرض سياسة للإعداد قادرة على ربط مينائي المنطقة بالجهة وحل الإشكاليات الطبيعة التي يعاني منها مينائي إفني وطانطان خاصة ظاهرة الترمل. دون أن ننسى ضرورةربط الجهة بمحيطها الدولي عبر فتح الخط البحري مع جزر الكناري

---

[160]Brigitte Prost, marge et dynamique territoriale, revue geocarrefour, 2004, p 175.

[161]Brigitte prost, op-cit, p175.

[162]Brigitte Prost, op.cit., p 177.

ما سيعزز الحركية التجارية والسياحية ويقوي الوضع التنافسي لها.كما أن الجفاف يشكل هو الاخر اكراها له بالغ الأثر على النشاط الفلاحي التقليدي الذي يعتمد على الزراعات البورية وتربية الماشية ومحدودية المجالات المسقية التي تقتصر على بعض الواحات، كما أن الجفاف يسهم أيضا في تقلص الموارد المائية المحدودة أصلا، خاصة وان الجهة تعرف ازديادا مطردا في الحاجة للماء بفعل التوسع العمراني والتطور الديمغرافي الذي تشهده.

وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية يجب أن ترتكز عليها مكونات جهة كلميم ودانون هو العمل على سياسة فك العزلة عن طريق إقامة وتمديد البنيات التحتية للإتصالات الضرورية، والمبادرات العمومية لإنشاء مناطق صناعية والتزويد بعوامل الإنتاج كالطاقة والماء، إضافة إلى توجيه الموارد الجهوية نحو تنمية القطاع الخاص وإقامة شراكات تمكن من الوصول إلى الأسواق الخارجية. هذه الضرورة يجب أن ترافقها كذلك سياسة تكوين مهني لليد العاملة الصناعية وتكوين للمقاولات ومواردها البشرية وذلك للزيادة من المداخيل بتطوير الوسائل التي تتوفر عليها المؤسسات القائمة الآن (غرفة التجارة والصناعة، شعبة التكوين المهني)163 دون إغفال دورالجامعة.إضافة إلى أن إبراز مدينة كلميم كقطب حضري يتوجب على المدينة أن تقوي مجالها على أساس تعزيز البنيات التحتية ذات البعد الجهوي وتقوي أنشطتها الاقتصادية وتدمج مختلف الفاعلين في مسالة الحكامة الجيدة، لنتحدث أنذاك عن مدينة ذات وظيفة جهوية إنتاجية ومحكمة العلاقة بين باقي الأقاليم المكونة للجهة، وتدخل حينئذ استراتيجية الجهوية المتقدمة لإبراز المجهودات التي تم العمل عليها.

من هذا المنطلق فإن التركيز على تقوية الوظيفة الترابية لمدينة كلميم بغية إبرازها كقطب حضري يعطيها مكانة مهمة ليس فقط على صعيد الجهة وإنما على صعيد المجالات الصحراوية وشبه الصحراوية.

---

[163]- مصطفى ناعيمي، 2001، تنظيم المجال والنمو الحضري في الجهات الصحراوية، ورشات الحوار الوطني حول إعداد التراب، نسخة مترجمة من النسخة الأصلية، ص 3

وعلى هذا يكون إطار الحديث عن هذه الوظيفة هو إطار إعداد التراب الوطني وتهيئة المجال، فالوظيفة ليست مجرد علاقات وتيارات اقتصادية بين المدينة والمحيط وإنما مجموع الآليات والمؤهلات التي تؤهل المدينة لتتحكم في جهتها، فالوظيفة الترابية وظيفة وطنية تصاغ على المستوى المركزي وتمنح المدينة مهمة خلق التوازن وهيكلة المجال164.

كل المعطيات تشير، أن مدينة كلميم تعتبر المدينة التي تتوفر على بعض مقومات عاصمة جهوية إذا اعتمدنا في ذلك على المعايير المعتمدة في تصنيف القطب الجهوي (العتبة السكانية، وظائف المدينة، الأنشطة الاقتصادية، المجتمع المدني، الحكامة)، ويمكن أن نستثني مدينة طانطان التي تشكل تنافسية مع المجال المدروس بخصوص هذه المعايير، وتجدر الإشارة هنا أن الوظيفة الإدارية تشكل أساس الوظيفة الترابية بمدينة كلميم وتسمح لها ببروز إشعاعها على مستوى الجهة، ويضاف إلى ذلك العتبة السكانية التي يشكل فيها المجال المدروس أكبر عدد مقارنة مع باقي الأقاليم (40 % من مجموع ساكنة من الجهة) ويمكن كذلك أن نضيف التطور النسبي للمجتمع المدني، أما بخصوص الأنشطة الاقتصادية للمدينة فإنها لا تعدو أن تكون أنشطة محلية ليس لها أي تأثير على الجهة وبخصوص الحكامة فمازالت مظاهرها بعيدة .

وبذلك فمدينة كلميم لا يبدو عليها أنها مدينة ذات تأثير جهوي كبير، ولا يمكن في هذه الحالة أن نتحدث عن قطب جهوي فعال كما هو عليه الحال بالنسبة لبعض العواصم الجهوية المجاورة؛ الداخلة، والعيون، وأكادير، وهذاواقع أصبح يحتاج إلى تضافر جهود كل الفاعلين المحليين لتبني استراتيجية لتقوية الوظائف الترابية للمدينة من أجل نموذج جهوي ووطني يتم به الارتقاء بالمدينة كي تلعب دورمتقدما(مدن القطبية الجهوية) تستجيب به للمتطلبات الاجتماعية للساكنة المحلية وتصبح محركا لمجالها الجهوي.

وبالتالي فما المانع من استثمار إرادة الدولة على مستوى المجال المدروس من خلال كل برامج القطاعات

164- عزيز هرو، 2000، المدينة والوظيفة الترابية: آليات تنظيم المجال من خلال حالة مدينة وجدة، ضـــمن المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرون بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، تنسيق محمد أنفلوس، سلسة ندوات رقم 12، منشورات كلية الآداب المحمدية، ص 169

الحكومية وبرامج الإسكان والتعمير بالأقاليم الجنوبية؛ كالمخطط الجماعي للتنمية والمذكرة 21، وإستراتيجية التنمية الحضرية، وتوجهات سياسة المدينة (مشروع المدينة)، والتخطيطالاستراتيجي، لنهجإستراتيجية بناء مشروع حضري أكثر تنافسية وظيفية مبنية على التتبع والتقييم والمحاسبة.وما المانع كذلك من الاستعانة ببعض التجارب المتميزة في المغرب لتهيئة المجال الحضري كتجربة سطات والجديدة والحسيمة وقلعة السراغنة، أو المشاريع التي يمكن أن تفعل قريبا كالمشروع الحضري لمدينة مراكش ومدينة طنجة و تطوان و الرباط، فالاستعانة بهذه التجارب سيكرس مشروع حضري متميز يصبح نموذجا لمدينة شبه صحراوية على صعيد المملكة .

خاتمة:

إن المكانة التي تتبوأها مدينة كلميم كمعبر رئيسي اتجاه الأقاليم والجنوبية، والعناية التي توليها الدولة لهذه الأقاليم على غرار باقي أقاليم المملكة، وكذا المجهودات التي قامت بها باعتبارها الفاعل الأساسي الذي كان له دور في النهوض بالمجال الترابي لكلميم بالذات ومجالها الجهوي من خلال تجهيز المدينة وخلق تقدم على مستوى المرافق الاجتماعية والصحية وتحسين شروط عيش الساكنة، وخلق فرص شغل استثنائية لشبابها على مدار ثلاثين سنة الأخيرة، إضافة إلى ماقدمته الدولة للفاعلين المحليين من برامج وأموال مالية كافية ومؤسسات تعنى بإشكالية التنمية بهذا المجال، وهي مجهودات مكنت بشكل من الأشكال إلحاق مدينة كلميم وترابها الجهوي بالركب العام للتطور الذي يعرفه المغرب.

هذه المرجعية تقتضي، من جهة، استراتيجية للتنمية وإعداد التراب تعمل في الوقت ذاته في اتجاه تقوية اندماج هذه المجال في الكيان الوطني، والمحافظة على خصوصياته الاقتصادية والعمرانية والثقافية. ومن المؤكد أن اختيار بلادنا للديموقراطية والجهوية كنهج يحكم علاقات المواطنين بينهم ومع الدولة، وكأسلوب لقيادة التنمية وتدبير الشأن العام، سيرفع من فاعلية ما يترتب عن هذا المبدأ من إجراءات وأعمال.

ومن جهة ثانية، فاتخاذ هذا المجال مرتكزا لتفعيل الأبعاد المغربية والإفريقية لبلادنا، يستلزم مجهودات نحو إقامة أسس التعاون والتكامل سواء مع دول المغرب الكبير، أو مع دول غرب إفريقيا التي ربطتنا بها، منذ العهد المرابطي ومازالت علاقات متعددة الأبعاد، أصبح لزاما علينا تقويتها عن طريق الاتصال القاري، إضافة إلى تحويل هذه الأقاليم إلى فضاء لتأمين التعاون بين إفريقيا و المجال الأورومتوسطي.165.

إذا، هذه الأبعاد الاستراتيجية المهمة، تبرز على المدى القريب والمتوسط والبعيد الإمكانيات الجد مهمة لهذا المجال كي يلعب دورا طلائعيا تنمويا، بخلق علاقات وروابط اقتصادية مع المجالات المحيطة به، والتي من شأنها أن تجعل مدينة كلميم قطبا للأقاليم الجنوبية المغربية يجسد ويكرس البعد الأفريقي للمغرب كما كان حاضرا في فترات تاريخية سابقة (تراب واد نون).

-لائحة المراجع بالعربية والفرنسية:

المراجع العربية:

-ألفة حاج علي ومحمد حزوي،2013 سياسة المدينة بالمغرب من تدبير الأزمة الحضرية الى إرساء مقومات التنمية الترابية، مجلة المصباحية، عدد العاشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

-حسن كتمور،2015، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية بالمغرب، المشروع الترابي ، منشورات جماعة إغزران، الدورة السادسة، أبريل، الطبعة الأولى، مطبعة IPNافاس.

-السعيد بوجروف-2007، لجبال المغربية: أي تهيئة؟، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

165- المملكة المغربية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة (18 يوليوز 2002)، إعداد تراب الأقاليم الصحراوية: ترسيخ الإندماج وتنمية مستدامة، العيون، ص 10

-حسن كتمور،2015، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية بالمغرب، المشروع الترابي ص30.

-محمد بنعتو ،2007، مأزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي افني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 11.

-محمد الناصري، 2003، الجبال المغربية، مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، مطبعة دار المناهل، الرباط.

- معطيات شفوية من مصلحة التسجيل والتنبربتيزنيت.

-معطيات شفوية من قسم التعمير بعمالة سيدي إفني.

المراجع الفرنسية:

-Brigitte Prost, marge et dynamiqueterritoriale, revue geocarrefour, in https://geocarrefour.revues.org/695, 2004.

-Erwannjade,l'organisationspatiale de l'ile de Tenerife, revue mappemonde,n°60, 2004.

-Georgescourade, jalons pour unegéographie de la marginalité en Afrique noire, revue espacegéographique n°2, 1985.

-H.serge :le management public : élément de stratégied'organisationsd'anticipation et de pilotage des collectivitésterritoriales, Edition papyrusa, février 2002.

--J.bugnicourt،disparitésrégionales et aménagement du territoire en Afrique.Edition Colin, 1971.

-Jean Christophe gay, transport et mise en tourisme du monde, cahier de geographie n°4,www.mgm.fr, 2006.

-Jean Christophe gay, transport et mise en tourisme du monde, cahier de géographie n°4,www.mgm.fr, 2006.

-Karinebennafla, enjeux et gestion de la protestation dansune marge territoriales : le mouvement local de sidi Ifni, Maghreb et sciences sociales, 2011.

-M.casteigts: le management territorialestratégique, in gouvernanceet conduit de l'action public, Edition l'harmattan, 2003.

-Sabine planel, transformations de l'étatetpolitiquesterritorialesdans le maroccontenporain, http //espacepolitique.revues.org/1234, n°7.2009

-Troin.J,Marocrégion pays territoire,éditionmaisonnouevre et larose.2002.

مشاريع التهيئة الحضرية بالمغرب من التخطيط الاستراتيجي إلى التدبير التشاركي

نموذج مشروع طنجة الكبرى

Urban development projects in Morocco, from strategic planning to participatory management ;Grand Tangier project model

د بدر الدين الرواص

جامعة عبد المالك السعدي. المغرب

badrerouass@gmail.com

الملخص:

تعتبر صعوبة إدماج التعمير والتخطيط العمراني وإعداد المجال الحضري من مظاهر التفاوتات السوسيو مجالية، وصورة من صور فشل السياسة العمرانية الحضرية. وغدت الحاجة ملحة للاهتمام بالمجالات الحضرية لتقليص من حدة التوازن المجالي بين الأزمة الاقتصادية والانفجار الحضري. من هنا صارت التهيئة الحضرية ضرورة حتمية، ووسيلة لتنظيم المجال الحضري، وخلق التوازن بين عناصر المجال ووظائفه المتعددة والتي تشمل مجموع التدخلات المطبقة لتحسين مستوى التنظيم والوظائف. وتهدف التهيئة الحضرية إلى إعادة تنظيم التكتلات العمرانية في المجال الحضري، وخلق توازن بين توزيع السكان ومختلف الشبكات والمنشآت الحضرية، ومعالجة الإشكالات الناجمة عن التوسع العمراني وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مختلف التجهيزات الحضرية. وقد عرفت مدينة طنجة في الآونة الأخيرة دينامية سريعة ونشاطا تنمويا تجلت في مشروع طنجة الكبرى الذي تزامن مع إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط وتطوره، الذي ساهم في ظهور تحولات اقتصادية ومجالية في مدينة طنجة، والذي عجل بإعادة النظر في وضعيتها العمرانية وبنيتها الحضرية وتجهيزاتها الأساسية.

الكلمات المفتاحية: التهيئة الحضرية – التدبير التشاركي–مدينة طنجة – التعمير الارتدادي – التخطيط الاستراتيجي

Abstract

The difficulty in integrating urban planning, urban planning, and preparing the urban sphere is a manifestation of socio-economic inequalities and a form of urban policy failure, and the urgent need to take care of urban spheres to reduce the severity of the spatial balance between the economic crisis and urban explosion. From here, urbanization became an imperative necessity, and a means to regulate the urban sphere, and to create a balance between the sphere's elements and its multiple functions, which includes the total of interventions applied to improve the level of organization and functions. The urban development aims to reorganize the urban agglomerations in the urban field, create a balance between the distribution of the population and the various urban networks and facilities, address the problems arising from urban expansion, achieve social justice and provide various urban facilities. The city of Tangier has recently witnessed a rapid dynamic and developmental activity manifested in the Grand Tangier project which coincided with the completion and development of the port complex of Tangier Mediterranean, which contributed to the emergence of economic and spatial transformations in the city of Tangier, which precipitated a review of its urban status, urban structure and basic equipment.

Key words: urban development - participatory management - Tangier - rebound development - strategic planning

مقدمة:

لقد شكل العهد الجديد منعطفا جديدا في تاريخ مدينة طنجة، حيث أعاد المسؤولون الاهتمام بالمؤهلات الاقتصادية والحضرية لمدينة طنجة حيث عرفت في السنوات الأخيرة، مجهودات مهمة للتنمية الاقتصادية

والحضرية، اندمجت في تحول في اتجاه مركز محوري للنقل واللوجستيك المرتبط بعدة مناطق في العالم. وهذا ما مكّنها من تطوير اقتصادها بشكل إرادي، وتنمية أهميتها الاستراتيجية كحلقة وصل للمبادلات التجارية وحركات النقل المتعددة، واستعادة دورها الرمزي في انفتاح المملكة على محيطها الخارجي خاصة الأوروبي. كما تم إعداد نظام متعدد الوسائط يستهدف ربط المدينة بشبكات البنية التحتية الوطنية والدولية انسجاما مع رؤية طنجة الكبرى التي تم الإعلان عنها سنة 2013.

تعالج هذه المداخلة إشكاليةالتطور التاريخي للتهيئة الحضرية بالمغرب من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التدبير الاستراتيجيالذي يرتكز على المقاربة التشاركية من خلال إشراك كل الفاعلين الترابيين، وتفعيل نموذج مشروع طنجة الكبرى كأكبر مشروع للتجديد الحضري بالمغرب. من هنا نطرح سؤالا محوريا: ما هو أثر مشروع طنجة الكبرى على صيرورة التهيئة الحضرية بطنجة؟

وتتفرع الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية:

- ما هو السياق التاريخي الذي عرفته التهيئة الحضرية بالمغرب؟
- ماهي العوامل الكامنة وراء إنجاز مشروع طنجة الكبرى؟
- هل ساهم مشروع طنجة الكبرى في معالجة الإشكاليات الحضرية بالمدينة، وفي خلق تنمية ترابية بالمدينة؟
- ماهي العراقيل والصعوبات التي واجهت المشروع؟

أما أهداف المقالة فتتمثل في:

- تحديد مفهوم التهيئة الحضرية، وإبراز التطور التاريخي للتهيئة الحضرية بالمغرب من التخطيط الاستراتيجي إلى التدبير الاستراتيجي التشاركي.
- معالجة وضعية المجال الحضري لمدينة طنجة، والعوامل التي ساهمت في تبني مشروع حديث للتهيئة الحضرية لمعالجة الإشكاليات الناجمة عن التوسع السكاني.

- دراسة مشروع طنجة الكبرى كأهم مشروع للتهيئة الحضرية بالمغربوالذي راهن على تأهيل مدينة طنجة كقطب حضري وميناءي بجهة طنجة تطوان الحسيمة، ونموذج تنموي متميز على المستوى الوطني.
- العراقيل التي واجهت تفعيل مقتضيات مشروع طنجة الكبرى.

وللإجابة عن الإشكالية اعتمدنا على مناهج متعددة منها:

- المنهج التاريخي لإبراز السياق التاريخي لمشروع طنجة الكبرى.
- منهج المقارنة وهي المقارنة بين متغيرين: وضعية التهيئة الحضرية قبل مشروع طنجة الكبرى، ووضعيتها بعد مشروع طنجة الكبرى.
- المنهج الاستقرائي وهي الانطلاق من مشاريع طنجة الكبرى إلى التركيز على مشاريع التهيئة الحضرية حسب المجالات.
- المنهج الكمي وهو مجموع المعطيات الإحصائية المرصودة لإبراز حجم الاستثمارات المرصودة للمشروع.

أما الأدوات المستعملة فقد تركزت على العمل الخرائطي لتحديد مجال الدراسة،والمعطيات الكمية (الجداول، المبيانات)، والصور المأخوذة من مجال الدراسة.

1- التهيئة الحضرية بالمغرب: من التخطيط الاستراتيجي إلى التدبير التشاركي، السياق والرهانات

1-1 التهيئة الحضرية: المفهوم والخصائص

تعتبر التهيئة الحضرية، من بين مفاهيم الجغرافية الحضرية التي أخذت تتداول في العقد الأخير، بعد الاهتمام الواسع للسياسات الحضرية بها ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل الحضرية، في سبيل تحقيق رهانات التنمية الحضرية. ويرتبط المفهوم بعملية الإصلاح والإعداد (ابن منظور.ط2003، ص: 05)، إذ هي علم وفن يهدف إلى تنظيم وتوزيع الفضاء الجهوي والوطني لمختلف الأنشطة البشرية حسب حاجيات الفرد والجماعة (لبكررشيد، (2002)، ص17). كما تشكل عملية مهمة لتجسيد أدوات التعمير، وتفعيل السياسات العمرانية في المجال الحضري. وتشمل مجموع التدخلات المطبقة في المجال الحضري من أجل تحسين

مستوى التنظيم والوظائف من خلال إعادة تأهيل المجال الترابي وتهيئتهحسب خصوصياته الجغرافية(zecchelli,Alberto,1983,p43).كما يمثل مفهوم التهيئة مجموع الأفعال التشاورية والتدخلات المؤسساتية المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التوزيع المنتظم للسكان والأنشطة والتجهيزات ووسائل الاتصال المتعددة على مجموع تراب معين MERLIN (Pierre), et CHOAY (François), 2000,p :56).إضافة إلىتفعيل نتائجها في ميدان يجمع مجموعة من الفاعلين الرسميين والشبه العموميين والخواص (الدولة، المصالح الخارجية للوزارات، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، السكان، المجتمع المدني والباحثون) والذين يقومون بعمل إرادي تشاوري يهدف إعداد تراب معين، وتشخيص وتركيب لواقع مجالي بجميع مكوناته الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية)، والعمل على توزيع السكان والأنشطة، وإنشاء التجهيزات بطريقة متوازنة ومرضية وعادلة على التراب، أي أنها تبحث في الوضعية الأحسن والتي يمكن أن يكون عليها مجال معين في المستقبل (مقياس الزمن). ومن ثم فهي تصور وإدراك للحلول من أجل التنمية والمحافظة على البيئة (بوجروف، السعيد،(2007)، ص:263).لقد أثبتت الدراسات حول المجالات الحضرية أنه لا توجد مدينة مستقلة عن حجمها وموضعها وموقعها وأهميتها (Whipple,steffan,2016,p:123). وبالتالي فالتطور الحضري ما هو إلا نتاج لتطور المدينة وتوسعها العمراني عبر مراحل تاريخية، وتداخل عوامل عديدة، تساهم في تزايد أهمية المدينة أو تراجعها.وقد ظلت وثائق التعمير أهم وسيلة تستعملها الدولة مجال التهيئة الحضرية، من أجل تنظيم استعمال العقارات وإنجاز التجهيزات الأساسية والمرافق العامة وتنظيم التكتلات العمرانية وتهيئة المجال الحضري. ويجب الإشارة إلى أن التهيئة الحضرية ارتكزت في البداية على التخطيط الاستراتيجي، وهو تخطيط بعيد المدى يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والمحلية، ويحدد القطاعاتوالشرائح المستهدفة وأسلوب المنافسة. إنه عملية متجددة يتم تحديتها كل سنة لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية.

1-2 التهيئة الحضرية صيرورة تاريخية من التخطيط الاستراتيجي على التدبير التشاركي

عرف المغرب ظاهرة التحضر منذ القديم كغيره من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تميزت الظاهرة منذ بداية القرن 21 بتزايدها السريع تجلت في بروز شبكة حضرية متعددة الأنواع، وتزايد عدد السكان الحضريين وعدد المراكز الحضرية على اختلاف أحجامها وهذا ما نتج عنه ظهور مدن كبرى ساحلية كالدار البيضاء وطنجة والرباط وداخلية مثل مراكش وفاس. وقد شكلت المدن المغربية باختلاف أحجامها منظومة حضرية تتميز بتوزيع غير متباين على المستوى الوطني، وتمحورها حول المدن الساحلية على حساب المدن الداخلية (جمادي قاسم، (1995) ص60). وقد عرفت التهيئة الحضرية في المغرب تطورا، حيث أدخلتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بالمغرب سنة1944 من خلال تنفيذ مقتضيات سياسة التخطيط كسياسة حديثة،والتي استهدفت إعداد برامج رباعية تهم الأشغال الكبرى، وإعداد مخطط للتهيئة العمرانية ما بين 1949 و1953 ومخطط آخر ما بين 1954 و1959. ومع حصول المغرب على الاستقلال، ظلت مسألة التهيئة الحضرية جزءا لا يتجزأ من المخططات الوطنية الكبرى لإحداث التنمية وضبط حركتيها خلال مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أدمجت المشاريع الترابية الحضرية في المغرب ضمن المخططات الثلاثية والخماسية التي كانت تحث في أديباتهاعلى توفير الإرادة لإضفاء البعد المجالي لمفهوم التخطيط،الذي ظهر في العالم مع الاشتراكية كبعد اقتصادي محض ينادي بضرورة تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع، وتطور المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا كوسيلة لتوجيه دفة الحرب في الدولة(لبكررشيد،(2012)،ص31)،ثم كأسلوب للتفكير في المستقبل وظروفه (المشري عليالعربي،(1987)، ص28)، أو آلية لتهيئ برامج رباعية استعمارية سنة 1944 تهم مجموع الأشغال الكبرى التي تعتزم السلطات الاستعمارية إنجازها بالمغرب. ثم أصبح المفهوم وسيلة اعتمدت عليها الدولة بعد الاستقلال لإعداد التراب الوطني، والتي ترتكز على المقاربة الأمنية. ولهذا لم تستطع التهيئة الحضرية قادرة على تثبيت موقعها في إطار وثائق التخطيط، بلتم إدراج مفهوم التهيئةوالحكامة المجالية ضمن وثائق إعداد التراب، حرصا على ضمان التوازنات المجالية والتنافسية الترابية. وفي هذا الإطارنهجت الدولةسياسة التخطيط

الاستراتيجي انطلاقا من اعتبارات وطنية وشمولية وقطاعية (الاستثمارات وأهداف التنمية وبرامج ذات طبيعة مالية وضريبية والاستهلاك والصادرات والواردات) لتدبير المجال الجغرافي الوطني،وجعلته مقياسا لحجم تدخلها، وبذلك فالتخطيط الاستراتيجي يبقى بعيدا عن البعد المجالي والتوزيع الجغرافي، الذي يطبع التهيئة الترابية الحضرية والقروية (خلوقجمال،(2009)،ص94).كما تميزت المرحلةبتدخل الدولة عبر المساطر القانونية الموضوعة عوض المنطلقات التحفيزية والتشاركية والفعالية للفاعليين الترابيين.وارتكزت هذه السياسة على المقاربة الأمنية عبر أليات متعددة لمراقبة المجال كالوصاية والمساطر والقواعد القانونية والإدارية. لكن مع ظهورالإكراهات والتحديات المطروحة كالعولمة التي يستلزم التركيز على المراكز الحضرية الكبرى لولوج عالم المنافسة الدولية، عبر نهج ساسة انتقائية تسمح لهذه المراكز بقابلية أكثر لخوض غمار المنافسة(خلوق جمال(2009)،ص39)والمنافسة الخارجية وتأهيلالاقتصاد، وخلق شروط اقلاع اقتصادي للأقطاب الجهوية بالمملكة لإنجاح وتحقيق مستلزمات مشروع الشراكة وحسن الجواروالوضع المتقدم، والعجز في التحكم في سرعة ظاهرة التمدنالسريع، والذي لم يواكب نمو الإنتاج الاقتصادي والذي جرّ معه العديد من المشاكل كارتفاع البطالةبالوسط الحضري بنسبة 16% (وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة،(1999)،ص81).وهذا ما جعل مدن المغرب تعاني من مظاهر الاختلال على جميع المستويات، والتي صارت تقدم النموذج المثالي لواقع التخلف في مختلف تجلياته وتمظهرانه الثقافية والسياسية والسوسيو اقتصادية (خلوق جمال(2009)،ص38). ومن أجل النهوض بأعباء المدينة خاصة المدن الكبرى وتفعيل الأداء التنموي وترسيخ الديموقراطية المحلية وتوسيع دائرة المشاركة وإرساء سياسة الحوار والتشاور بين مختلف الفرقاء والفاعلين على اختلاف أنواعهم بشكل ممأسس (خلاصة تركيبية للمنتدى الجهوي لجهة الرباط زمور زعير،ص323)، تطلبالأمر الانتقال الى مفهوم التدبير الاستراتيجي الذي يرتكز على عدة مبادئ: منطق متعدد الأبعاد وحضور مستمرلعنصري التماسك والتشارك، وطبيعة العلاقات التي تضمن الاستمراريةوالاستدامة، وإضفاء طابع الشمولية بحيث يشمل التدبير كل فئات المجتمع.إضافة إلى نهج

أسلوب الحكامة الحضرية التي تنتظم حول أربعة مبادئ مركزية تمثل الشرعية وهي القبول بالسلطة وإمكانية الولوج إلى مواقعها وتنظيم انتخابات نزيهة وحرة وتفعيل آليات الزجر والمراقبة (جفريسعيد(2008)،ص09). وتوفر الحكامة الحضرية ضمانات لإنجاح مشاريع التهيئة الحضرية، والفعالية في الأداء لخدمة المصالح الجماعية للساكنة الحضرية، وذلك في إطار تنمية مستدامة تحافظ على التوازنات الاجتماعية والبيئية والتنسيق بين المتدخلين. إضافة إلى إحداث مؤسسات كفيلة بنهج أسلوب تدبيري عصري بالمدينة، عبر توفير وثائق التعمير، ترتكز على توجيهات واضحة تحددها دراسات ومخططات التهيئة والتنمية الحضرية المضبوطة والمبنية على مبدأ التشاركية بين مختلف الأطراف المعنية بالتهيئة الحضرية دون تمييز، مع ضرورة معالجة المسألة العقارية والتحكم في سوقها (خلوق جمال(2009)،ص53). ولهذا فإن نجاح مشاريع التهيئة الحضرية رهين بضرورة استراتيجية للتحكم في العقار كشرط أساسي لنهج سياسة فعالة وناجعة في ميدان تأهيل المدن المغربية.وتشكل التهيئة الحضرية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني والجهوي والمحلي لتنظيم استعمال الفضاء التراب الحضري خاصة والتي من شأنها أن تضمن التناسق في تركز المشاريع الكبرى للبنية الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية، وتحقيق التنمية الحضرية، والتي تصبو إلى تأهيل المجالات الحضرية، حتى تكون أكثر قابلية للسكن والاستقرار، وأرضية مساعدة على الاستثمار.وتتزايد أهمية التهيئة الحضرية، في المجالات الحضرية، التي تعرف توسعا مجاليا يستدعي التحكم والضبط والتوجيه، ما يجعل مقاربة التنظيم والتوزيع ذات أهمية بالغة، والتركيز علىالمقاربة التشاركية[166]، كإطار لابد منه في الإعداد، وإشراك العديد من الإدارات في مراحل الإعداد، يحاول بلوغ أفضل توزيع للأنشطة على المجال.

---

[166]- على سبيل المثال نجد أن ظهير 17 يونيو 1992، نصا على وجوب استطلاع رأي السكان حول مشروع تصميم التهيئة، حيث نصت المادة 25 من ظهير 1992 على ما يلي " يكون مشروع التهيئة محل بحث علني يستمر شهرا، ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته، ويهدف البحث المشار إلية أعلاه إلى إطلاع العموم على المشروع، وتمكينه من إبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليه. وعلى رئيس مجلس

1- مشروع طنجة الكبرى: أضخم مشروع للتهيئة الحضرية بالمغرب

2-1 تحديد مجال الدراسة:

أنجز مشروع طنجة الكبرى يوم 27 شتنبر سنة 2011من طرف الملك محمد السادس، بمدينة طنجة بجهة طنجة تطوان الحسيمة. وبالأخص الجماعة الترابية طنجة، التي تشكل إلى جانب جماعات كزنايه وأصيلة القطب الحضري والاقتصادي للجهة.وتقع الجماعة الترابيةلطنجة بالمملكة المغربية، أقصى شمال غرب القارة الإفريقية، بجنوب غرب مضيق جبل طارق، بين خطي طول '40°5و°6 غرب خط جرينتش، ودائرتي عرض '40°35 و'50°35 شمال خط الاستواء.وتتكونالجماعة الترابية لطنجة كمجال دراستنا منأربع مقاطعات حضريةوهي مقاطعة طنجة المدينة ومقاطعة الشرف مغوغة ومقاطعة الشرف السواني ومقاطعة بني مكادة.أما حدودها الجغرافية فتحد شمالا بمضيق جبل طارق بالبحر الأبيض المتوسط وجنوبا بجماعة كزنايه، وشرقا بالجماعة القروية البحراويين وغربا بالمحيط الأطلسي. وتشرف الجماعة الترابية على واجهتين بحريتين: واجهة متوسطية وواجهة أطلسية. وقد جاء في التعريف الرسمي بالبرنامج أن هذا المشروع أنجز من أجل تنمية مندمجة ومتوازنة وشاملة وسيمكن مدينة طنجة من الارتقاء إلى مصاف المدن الكبرى في العالم، وسيجعل المدينة قطبا اقتصاديا هاما بالمملكة، وذلك من خلال تمكينها من مشاريع ومهيكلة تطلبت استثمارات ضخمة. كما استهدف المشروع الشامل والمندمج، والذي تم تصميمه لتعزيز تنافسية طنجة (جريدة هيسبريس، العدد 382182، السنة 21-2-2018).

الخريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

الجماعة أن يوفر وسائل النشر والإشهار قبل تاريخ بدء البحث. ويتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة، دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال إجراء البحث قبل عرضها على الإدارة". إلا أن السكان نادرا ما يعلمون لا بمشروع تصميم التهيئة ولا بوجود مسطرة البحث العمومي.

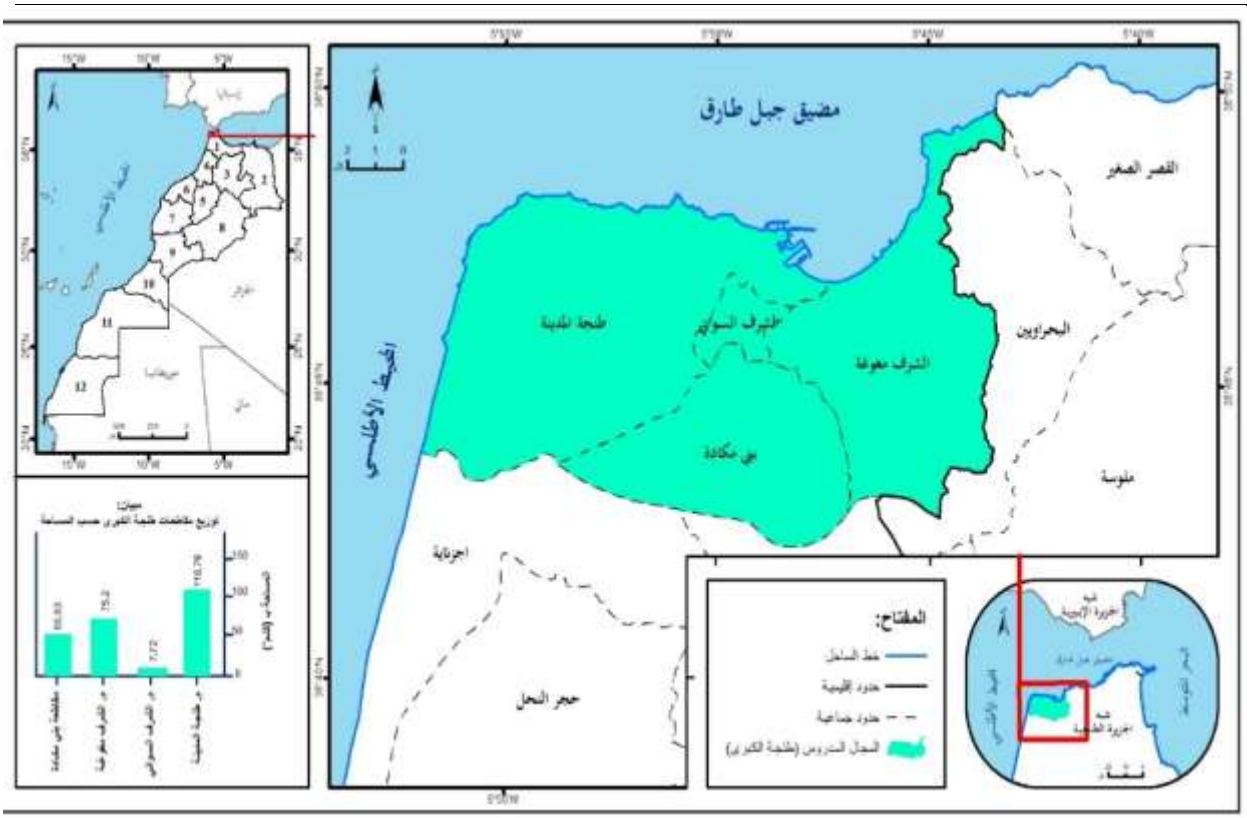

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على التقسيم الإداري لسنة 2009

من خلال الخريطة رقم 1 نلاحظ أن مدينة طنجة تحتل موقعا جغرافيا واستراتيجيا مهما يجعلها تشرف مباشرة على واجهة متوسطية عند جَون طنجة في الجزء الغربي لمضيق جبل طارق، وواجهة أطلسية عند ساحل منفتح على المحيط الأطلسي، وظهير خلفي تحده كتلة جبل دار زهيروجنوبا عند جماعتا العوامة وكزنايه، ومتون الفحص شرقا عند جماعة البحراويين.

2-2 ظروف وملابسات إعلان مشروع طنجة الكبرى

عرفت مدينة طنجة في نهاية التسعينات توسعا حضريا في هوامش المجال الحضري للمدينة، مع العراقيل الطبيعية على مستوى المناطق الهامشيةحيث الانحدارات تفوق 15%مشكلة زاد من تفاقمها استغلال المناطق المخصصة للاستعمالات غير المرخص لها بالمجالات الفارغة.ولعل هذه المشكلات الحضرية والبيئية منهاتلوث المجاري المائي(Agence Urbaine Tanger, 1998,p:28)، دعت إلى ضرورة التخطيط الحضري لتجاوز الأزمات الحضرية الراهنة والتي من الممكن أن تتفاقم مستقبلا، وهذا ما نتج عنه

عجز عن مسايرة التطور النوعي الذي عرفته بسبب سوء تدبير المدينة نظرا لعدم تحيين عدة وثائق التعمير لمواكبة التطورات والمشاريع الجديدة والذي أدخلها في وضعية أصطلح عليها بالتعمير الارتدادي urbanisme de réaction وهي وضعية استثنائية عاشتها مدينة طنجة، إبان تزايد حدة الهجرة وظهور تناقضات سياسية ومالية في تدبير الشأن المالي خاصة على مستوى التعمير وقد نتج عنه تزايد الضغط على المحاور الطرقية الداخلية قرب (ساحة الجامعة العربية – ساحة الكويت – ساحة تافيلالت) والاكتظاظ في حركة السير والجولان خاصة عند مدخلين رئيسين : مدخل طريق الرباط من الغرب ومدخل طريق تطوان من الغرب، وعدم ملائمة العرض السكني الطلب الناتج عن الهجرة القروية ومن مدن أخرى وظهور أحياء الصفيح وأحياء عشوائية ، وخصاص فادح في الخدمات وصعوبة الولوج المرافق الحضرية والاجتماعية. إضافة إلى ظهور بؤر توتر اجتماعي خاصة في جماعة بني مكادة التي أفضت إلى عدة احتجاجات في سنة 1990 و1991 إبان حرب الخليج، فكان أول إجراء إداري هو تقسيم مدينة طنجة تحت ضغط الهاجس الأمني سنة 1997 إلى عمالتين: عمالة طنجة أصيلة وعمالة الفحص بني مكادة. وبذلك انطلقت أولى عمليات التخطيط الحضري الحقيقية بمدينة طنجة سنة 1998 عبر المخطط المديري للتهيئة العمرانية.وإبان إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسطي والتجهيزات المرافقة له، اقتضى الأمر إعادة الاهتمام بالمجالات الساحلية المتوسطية،وتعزيز الجاذبية الاقتصادية لجهة طنجة تطوان الحسيمة،عبر تغطيتها بوثائق التعمير ، وإعادة تأهيل مدينة طنجة كقطب حضري بالجهة، من خلال التصميم المديري للتهيئة للبوغاز SDAUDوالتصميم المديري للتهيئة العمرانية بطنجة SDAU، والتصميم الوطني لإعداد التراب الوطني كوثيقة إطار للتهيئة المجالية. وذلك بهدفمواكبة الأنشطة الخدماتية لميناء طنجة المتوسط كقطب اقتصادي عبر إنشاء مشاريع متكاملة له ومندمجة فيه لتطوير قدرات الجهة في مجال اللوجستيك، والتقليص من كلفة النقل والتخزين وتحسين إنتاجية وتنافسية المقاولات الوطنية، وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين وتقليص عدد الوسطاء العقاريين والاهتمام بالبعد البيئي والتلوث والتخفيف من حدة الازدحام الذي تعرفه

المراكز الحضرية بسبب حركة النقل الكثيفة على الطرقات وداخل المدار الحضري.ويعتبر مشروع طنجة الكبرى طفرة نوعية من التخطيط الاستراتيجي إلى التدبير الاستراتيجي التشاركي عبر تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة القائمة على مقاربة أفقية الهادفة إلى خلق انسجام بين مختلف التدخلات القطاعية واستجابة للإشكالات التي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمدينة والرغبة في الارتقاء بالمدينة إلى مصاف المدن الميترو بولية[167]وبالتالي كان لزاما كما استهدف المشروع مع ضمان نمو منسجم ومتناسق للمدن، وتحقيق تنمية مندمجة وشاملة للمدينة ، وذلك بالأخذ بعين اعتبار العناصر الأساسية المهيكلة لمدينة كبرى من خلال الاهتمام البيئة الحضرية (ضمان جودة الحياة)، والبيئة الاجتماعية (تثمين الثروة البشرية)، وتنمية البيئة الاقتصادية (تطوير مؤهلات وخبرات المدينة) البنية التحتية– الرياضة، والاهتمام بالتعليم والثقافة والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إعادة الاهتمام بالبيئة الثقافية التي تسعى إلى الاعتزاز بالهوية المغربية وترسيخ قيم الانفتاح ، ، إضافة إلى تطوير المؤهلات الاقتصادية للمدينة دون إغفال البعدين الثقافي والديني والاعتناء بالبعد الديني مع تعزيز مناخها الروحي الصوفي[168]، والاهتمام بالبيئة الحضرية وتطوير العبور الداخلي للمواطنين وإعادة تدبير المدينة وبالبيئة الاقتصادية (الصندوق الجهوي للاستثماربطنجة، 2017، ص 45). وقد اهتم المشروع بستة مجالاتأساسية لتحقيق الأهداف المتوخاة وذلك عبرالاهتمام بالبيئة الحضرية وتطوير العبور الداخلي للمواطنين وإعادة تدبير المدينة، وتحسين ممتلكات المدينة ومواكبة الحركية الاقتصادية وخلق مجلات ترفيهية، وإنشاء وتنشيط وخلق أنشطة ترفيهية (وزارة الداخلية، الصندوق الجهوي للإستثماربطنجة، 2017 ص: 14). إضافة إلى تقوية وتحديث

---

[167]-يقصد بالمدن الميترو بولية: تجمع السكان في مدن جديدة مليونية. وهي ليست مدينة واحدة، إنما هي مجموعة مدن المدن تكمل بعضها.

[168]– تعتبر مدينة طنجة من أهم المراكز الروحية للتصوف، إذ تتمركز فيها عدة زوايا مثل الزاوية الكتانية والدرقاوية والبودشيشية....

التجهيزات والبنية التحتية الصحية بالمدينة وإرساء هوية إضافية وقيم لفتح المدينة أمام العالم وتثمين تراثها.وتقدر حجم استثمارات الشطر الأول ما يقارب 216 مليار درهم على الشكل التالي:

الجدول رقم1: حجم الاستثمارات المرصودة في مشروع طنجة الكبرى حسب القطاعات بمليون درهم

القطاع	حجم الاستثمارات بمليون درهم	النسبة	الترتيب حسب نسبة القطاع
الاقتصادي	221	10%	03
الاجتماعي	96	04%	06
التربية والتكوين	154.8	7.67%	04
الرياضة	600	29.76%	02
الصحة	87	4.31%	07
الحضري	727	36.06%	01
الثقافي	130	6.44%	05
المجموع	2015.8	100%	

وزارة الداخلية، الصندوق الجهوي للإستثماربطنجة، 2017، الورقة التقديمية الخاصة بالمستثمرين، ص:10

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن البرنامج تطلب استثمارات مهمة بلغت ملياري درهم. ويعتبر المجال الاقتصادي الذي خصصت له استثمارات قدرت ب 221 مليون درهم، والمجال الحضري الذي رصدت له ما يقارب 727 مليون درهم والقطاع الرياضي الذي رصدت له استثمارات قدرت ب 600 مليون درهم، من أهم المجالات التي رصد لها استثمارات ضخمة في برنامج طنجة الكبرى. أما الجهات الممولة فنجدوزارة الداخلية والجماعة الحضرية لطنجة، ووزارة الاقتصاد والمالية،تعتبر من أهم الشركاء الممولين في مشروع طنجة

الكبرى. حيث بلغت مجموع مساهمات وزارة الداخلية 1,2 مليار درهم، وجماعة طنجة 1,3 مليار درهم. في حين بلغ مجموع مساهمات وزارة المالية ما يقارب 600 مليون درهم.

2-3 مجالات التدخل في مشروع طنجة الكبرى:

اهتم مشروع طنجة الكبرى بعدة مجالات كالمجال الحضري والاجتماعي والبيئي والرياضي، بهدف إعادة تأهيل المدينة، وتقوية بنياتها الأساسية الاقتصادية والسوسيو ثقافية، وتسهيل ولوج الساكنة للتجهيزات والخدمات الأساسية.

2-3 -1 المجال الحضري:

يعتبر المجال الحضري من أهم المجالات وأكثرها تكلفة (727 مليون درهم) بنسبة 36.06% من مجموع المشاريع، وأطولها مدة من حيث الإنجاز. وقد اهتم البرنامج في إطار تأهيل المجال الحضري، على إعادة تأهيل الواجهة البحرية المطلة على الخليج وإعداد عدة أنفاق للتخفيف من الازدحام في حركة السر والجولان خاصة في فترة الذروة اليومية والصيفية.كما تتضمن مشاريعتهيئة المجال الحضري الاهتمام بالبيئة الحضرية وتطوير العبور للمواطنين وإعادة تدبير المدينة، وذلك من خلال الاهتمام بثلاث محاور أساسية وهي:

-السير والجولان عبر خلق منافذ للدخول إلى المدينة وتأهيل الشوارع الرئيسية من خلال توسيع ممراتها، وخلق محور دائري يربط بين الطريق الوطنية رقم 01 و02 عبر مطار ابن بطوطة والمنطقة الصناعية مغوغة، وبين الطريق الوطنية رقم 01 و16 عبر السوق الممتاز مرجان 02 والمجمعات السكنية الكائنة بحي طنجة البالية، وبالتالي يكون المحور الدائري قد تمكن من حل الازدحام والتقليل من مدة العبور ب 20 دقيقة تقريبا، والعبور نحو الميناء طنجة المتوسطي وتطوان دون الاضطرار لاختراق وسط المدينة المكتظ خاصة محج محمد السادس وساحة الجامعة العربية،أو بعض مناطقها من خلال إنجاز منفذ جديد ومبدّل طرق جديد نحو الطريق السيار،وتعزيز الشبكة الطرقية وتثنية الطرق الإقليمية الرابطة بين مدينة طنجة وأحد الغربية وكزنايه وبين المدينة والميناء المتوسطي عبر الطريق الوطنية رقم 16، وإحداث طرق دائرية منها ما

تربط الواجهة الأطلسية بالواجهة المتوسطية ومنها تربط بين مقاطعتي مغوغة وبني مكادة وتهيئة الطرق الداخلية، وإحداث مواقف تحت أرضية للسيارات في أسفل الساحات العمومية المشهورة مثل مرآب ساحة الأمم ومرآب مسجد محمد الخامس وعلى مرآب شاسع تحت أرضي على طول الكورنيش (الإبراهيمي، محمد،2016،ص45).

– تحسين المشهد الحضري: من خلال إعادة تأهيل الواجهة البحرية من خلال تأهيل الكورنيش البحري وإحداث كورنيش آخر بشاطئ أشفار، وتهيئة الشوارع وإعادة تهيئة الشوارع وإحداث الساحات والمناطق الخضراء وتحديث وتوسيع وتقوية شبكات الإنارة العمومية. كما تم إعادة تأهيل بعض المعالم التاريخية داخل الميناء كباب الدّيوانة وهي الباب الرئيس لولوج المدينة القديمة من البحر، والبرج العسكري المطل على الميناء. مع فتح بعض الأبواب التاريخية التي تشكل المدخل الجنوبي للمدينة القديمة. كما تم هدم كل الأبنية العشوائية بجوار سور المدينة الساحلي.

– حماية البيئة:استهدف البرنامج حماية الساحل من التلوث، وإنجاز محطة لتصفية المياه العادمة وإعادة استعمالها ومعالجة التلوث بجميع المجاري المائية الرئيسية بالمدينة كواد مغوغة وواد اليهود وواد طنجة البالية وواد السواني، والتي صارت مجاري صرف مياه شتوية، حيث تم ربط قنوات المياه الصرف الصحي بمحطة المعالجة قرب ميناء الصيد البحري الجديد بشاطئ بوقنادل، وتجديد وتقوية شبكة الماء والكهرباء خاصة في الأحياء العشوائية، وإنجاز المقبرة الجماعية، وإغلاق المطرح البلدي للنفايات وإعادة تهيئة مطرح آخر في المجال القروي قرب جماعة حجر النحل. لكن هدين المشروعين لم يتم إنجازهما لحد الآن بسبب مشاكل عقارية المرتبطة بتنفيذ عملية نزع الملكية ومالية التي أبانت عن افتقار الجماعة للموارد المالية لإتمام مشاريع البرنامج.

2-3-2 المجال الاقتصادي والثقافي والديني:

اهتم المشروع بتوفير وعاء عقاري لإنشاء مناطق صناعية ستتمركز جنوب المبدّل الطرقي الكائن بجماعة كزنايه عند مدخل محطة الأداء بالطريق السيار المؤدي إلى الميناء المتوسطي، وبالتالي تسهيل حركة التموين والتبادل التجاري المتعلقة بهذه المناطق خارج المدينة وللتخفيف من ضغط السير في المبدل الطرقي عند مركز جماعة كزنايهومدخل المدينة قرب مطار ابن بطوطة، وسوق مرجان الممتاز خاصة في فترة الذروة. إضافة إلى نقل الأنشطة الصناعية التي تخلق الضجيج والتلوث.في هذا الإطار تم نقل كل الأنشطة الصناعية من المحور الصناعي مولاي إسماعيل نحو المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة باكزناية والمنطقة الصناعية بجماعة حجر النحل، حيث تم نقل مصنع معالجة الفلّين من الجماعة الحضرية كزنايه ومصانع النسيجتاريمكسوتيسماروسولانج من الممر الصناعي الكائن بشارع مولاي يوسف وشارع يوسف بن تاشفين وكذلك مصنع المشروبات الغازية(تعبئة أطلس) من حي المجاهدين ومصنع الجعة (براسري المغرب) من محج محمد السادس ومصنع الأكياس من شارع مولاي رشيد، وتوطينها في المنطقة الصناعية كزنايه، وإعادة تأهيل البناية التاريخية للمركز الإفريقي للتكوين والبحث الإداري والتنمية المعروف كافراد Cafradمن اجل إحداث مركز لدعم مقاولات الشباب وإحداث أسواق القرب ومنها سوق القرب بأحياء على باي ودرادب وحي السلام المعروف بحومة الحداد. وقد واجهت مشاريع أسواق القرب عراقيل بسبب عجز السلطات عن ضبط المستفيدين والمساومة والمحسوبية والتدخلات، مما أدى إلى ظهور أعراض من الاحتقانالاجتماعي في الاسواق مثلأسواق بحي "أرض الدولة" وسوق القرب بحي "علي باي". وعلى المستوى الديني، تمبناء 11 مسجد وإصلاح 04 مساجد تم إغلاقها وترميم مسجدين تاريخيين فعملية البحثعنبدائلالمدن أو النوبالتابعةللتخفيفمنعبئالتكدسعلىمستوىمركزالجهةطنجة مقابل التوسع على مستوى السواحل والمنخفضات بحوض طنجة الصغرى لا يجب عليه أن يخرج من دائرة تصور حجم الإكراهات التي قد تسببها العاليات على مستوى التخلص من الأعباء المجالية، فرداءة البنية التحتية لأحياء التعمير العشوائي خارج سياق وثائق التهيئة، وهشاشة التربة تجعل من فترات وفرة المطر مناسبة للتخلص من كل ما هو قابل للنقل على حساب

المنخفضات.وعلى مستوى المجال الثقافي، فنظرا للخصاص الذي تعرفه المدينة الناتج عن الإهمال لسنوات طويلة وسياسة التهميش التي مارستها الدولة منذ الثمانينات وفي هذ الإطار تم بناء قصر للثقافة والفنون، ومسرح ودار الثقافة وتهيئة مغارة هرقل وإعادة ترميم فيلا هاريس بمنطقة مالا باطا[169]وقصر بيرديكاريس بغابة الرميلات التي تعتبر رئة طنجة[170].

2-3-3 المجال الاجتماعي (التعليم والصحة):

اهتم المجال الاجتماعي بإحداث المؤسسات التعليمية وتوسيعها، وتأهيل قطاع التعليم، وتقوية البنية المدرسية وربطها بشبكة الماء والكهرباء، والرفع من العرض التربوي للاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة للساكنة المحلية مع ارتفاع عدد المهاجرين للعمل في المشاريع الاقتصادية. وفي هذا الصدد تم إحداث 25 مدرسة جديدة، وإصلاح وتأهيل جل المدارس الأخرى، وتوسعة أربع مدارس، واستبدال المدارس ذات البناء المفكك بالصلب لفائدة 166 حجرة. وعلى مستوى السلك الابتدائي تم إحداث 21 مدرسة للتعليم الأولي داخل المدارس في الاحياء الشعبية التي تعرف تزايدا مستمرا للمهاجرين. كما تم ربط جميع المؤسسات التعليمية بشبكة الماء الشروب والكهرباء.

أما على المستوى الصحي، فقد تم إعادة تأهيل المستشفى الجهوي محمد الخامس، وبناء 03 مراكز صحية وتأهيل ستة مراكز أخرى بأحياء تهم أحياء بن كيران وطنجة البالية وبني مكادة والحي الحسني. كما استهدف البرنامج بناء وتجهيز مركز الإغاثة الطبية المستعجلة، ومركز صحي متعدد الاختصاصات، ومعهد للتكوين في مهن التمريض. وعلى المستوى السوسيو صحي، تم إحداث 100 وحدة اجتماعية منها 10مراكز

---

[169]–قيلا تعود ملكيتها للصحفي والمخبر البريطاني والتر هاريس وقد تم تفويتها بعد الاستقلال لنادي البحر الأبيض المتوسط ثم تم هدمها في السنوات الأخيرة لإنجاز منطقة خضراء مما نتج ردود افعال من طرف الفعاليات الجمعوية نظرا للقيمة التاريخية للموقع.

[170] – قصر للمهندس الفرنسي بيرديكاريس الذي غرس فيه عدة أنواع نباتية محلية ومستوردة، يعود تاريخه إلى القرن 19 حيث تعرض للسطو من طرف الباشا التهامي الكلاوي ثم عاد ضمن الأملاك التراثية المحلية لطنجة ويقه القصر في غابة الرميلات وقد تعرضت عملية ترميمه لعدة انتقادات.

في خدمة الشباب تقوية كفاءات النساء، ومراكز للمعاقين ومراكز لاستقبال الأطفال التوحديين ومراكز تكوين وتنشيط الاعمال الجمعوية.

2-3-4 المجال الرياضي:

يعتبر المجال الرياضي من المجالات التي عانت منذ سنوات من التهميش، حيث لم تكن المدينة تتوفر سوى على ملعب بلدي، وملعب خاص بالأحياء وإجراء مقابلات بطولة الهواة. وفي إطار مشروع طنجة الكبرى، تم إنشاء قرية رياضية بجوار الملعب الكبير بمبلغ يناهز 600 مليون درهم. وتتكون من ملاعب للتدريب ولكرة القدم والكرة المستطيلة وصالات رياضية ومسبح مفتوح حديقة عمومية وفنادق ومصحة رياضية ومركز تجاري وثانوية رياضية وإقامة رياضية وصالة لكرة القدم المصغرة ومرآب،ومنصة لألعاب القوى(الصندوق الجهوي للإستثماربطنجة،2017، الورقة التقديمية، ص: 46). إضافة إلى إحداث ملاعب القرب في الأحياء الشعبية لتنظيم دوريات رياضية بها. وقد شكلت هذه الملاعب مجالات سوسيو رياضية لإبراز المواهب الرياضية، وتصريف الانفعالات الداخلية، وتنشيط المجال الرياضي الهش.

مشاريع برنامج طنجة الكبرى للتجديد الحضري

أ- مشروع إعادة توظيف ميناء طنجة المدينة

ب-مشروع نفق بساحة الجامعة العربية

ج- مشروع المحطة الطرقية الجديدة

د- مشروع تهيئة الواجهة البحرية المتوسطية

المصدر: وزارة الداخلية، الصندوق الجهوي للاستثمار بطنجة،2017، الورقة التقديمية الخاصة بالمستثمرين، ص60-61.

تبين الصور الأربعة مشاريع تهيئة الحضرية المندرجة في إطار برنامج طنجة الكبرى. الصورة الأولى فتجسد مشروع إعادة توظيف منطقة ميناء طنجة المدينة، بهدف تعزيز انفتاح ميناء طنجة المدينة

على محيطه الاجتماعي والعمراني، وتوحيد الميناء بالمدينة، وخلق مجالات سياحية وترفيهية. أما الصورة الثانية فتشير إلى مشاريع معالجة السير والجولان بمدينة طنجة، عبر خلق منافذ وأنفاق للدخول إلى المدينة لمعالجة إشكالية العبور والجولان في فترة الذروة. أما الصورة الثالثة فتشير إلى مشروع المحطة الطرقية الجديدة التي أنجزت على هوامش المدينة لاستقطاب الأنشطة العقارية والاقتصادية خارج المركز العصري للمدينة. في حين تبين الصورة الرابعة مشروع تهيئة الواجهة البحرية للمدينة لجلب استثمارات سياحية.

خلاصة:

يعتبر مشروع طنجة الكبرى أكبر برنامج للتهيئة الحضرية بالمغرب، وصيرورة تاريخية لتطور مسار التهيئة العمرانية بالمغرب من مرحلة التخطيط الاستراتيجي إلى مرحلة التدبير التشاركي، والانتقال من المقاربة الأمنية لتدبير المجال، إلى المقاربة التشاركية لتنمية المجال من خلال إشراك جميع الفاعلين في التراب، ونهج حكامة ترابية ترتكز على ربط المحاسبة بالمسؤولية، في إطار دولة الحق والقانون، وتكريس المفهوم الجديد للسلطة.

كما يشكل مشروعا متكاملا ونموذجا حديثا للتدبير الحضري وفق رؤية مندمجة ومتوازنة ترتكز على مقاربة افقية من خلال إشراك كل الفاعلين في المجال الحضري وفق مقاربة إلتقائية تشاركية، ساهمت في تفعيلها عدة مؤسسات عمومية مثل وزارة الداخلية والجماعة الحضرية لطنجة كأكبر المساهمين. كما اهتم المشروع بتهيئة المدينة لمعالجة الإشكاليات الحضرية خاصة انتشار ظاهرةالتعمير الارتدادي التي غيرت من معالم المدينة والحد من انتشار الأحياء الهامشية. كما استهدف البرنامج مواكبة التحولات الناتجة عن إنجاز المشاريع الاقتصادية خاصة المركب المينائي طنجة المتوسطي، يعتبر مشروع طنجة الكيرى أكبر مشروع تجديد حضري على المستوى الوطني ، إذ يشكل مشروعا متكاملا ونموذجا حديثا للتدبير الحضري وفق رؤية مندمجة ومتوازنة ترتكز على مقاربة افقية من خلال إشراك كل الفاعلين في المجال الحضري وفق مقاربة

إلتقائية تشاركية ساهمت في تفعيلها عدة مؤسسات عمومية مثل وزارة الداخلية والجماعة الحضرية لطنجة كأكبر المساهمين، وإحياء بيئة حضارية ترتقي بنوعية الحياة وتسريع النمو الاقتصادي. كما تمكن البرنامج من حل مشكل التلوث التي تعاني منها المحاور المائية خاضه واد مغوغة وواد السواني وواد اليهود التي تحولت إلى مجاري مائية شتوية، كما ساهمت القناطر المنجزة على طول المحاور الطرقية الرئيسة في التخفيف من حدة الضغط وتحسين الواجهة البحرية، التي برزت من خلال كورنيش المدينة الفسيح. كما أعاد البرنامج الاهتمام بعدة مجالاتكالمجال الحضريوالمجال البيئي والاجتماعي والرياضي. كما استهدف تقوية البنيات التحتية والمرافق الأساسية وتعزيز التجهيزات السوسيو ثقافية بالمدينة كقطب حضري جهوي، وذلك من خلالإحداث المؤسسات التعليمية وتوسيعهاوتأهيل قطاع التعليم، وتقوية البنية المدرسية وربطها بشبكة الماء والكهرباء والرفع من العرض التربوي للاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة للساكنة المحلية مع ارتفاع عدد المهاجرين للعمل في المشاريع الاقتصادية.لكن البرنامج رغم أهميته المعمارية، والسوسيو اقتصادية، لكن مقابل ذلك عرف المشروع عدة تجاوزات بسبب السرعة في تنزيل مضامين المشروع:

- عدم احترام المسطرة القانونية لتفعيل نزع الملكية وذلك عبر الاستيلاء على عقارات خاصة في غياب أصحابها.
- عجز الجماعة الحضرية لطنجة في تغطية مشاريع طنجة الكبرى وهذا ما صرح به رئيس غرفة التجارة والصناعة في ندوة نظمتها جمعية منتدى في نونبر 2018 بمدينة طنجة.
- إجبار بعض الجماعات الفقيرة بتسديد تعويضات لأصحاب العقارات المنزوعة، رغم أن الجماعة غير مشاركة في المشروع وتعاني من فقر في ماليتها[171].

[171]- إن جزءا من الطريق الدائري رقم 192 على طول 340 مترا ،كلّف الجماعة الفقيرة مبلغ قدر بمليارين ونصف كتعويض للمتضررين أصحاب العقارات، وذلك من خلال تنفيذ قرار المحكمة الإدارية بالرباط في ملف رقم 658/112/2015 الذي حكم بتاريخ 21-10-2016 لصالح المتضررين

- عدم منح المصالح الخارجية للوزاراتحق التدبير الفعلي بسبب غياب تفعيل اللاتمركز الإداري واستمرار الوصاية على المشروع
- انفراد السلطة المحلية بالقرار المحلي الذي يجب أن يصدر عن المجالس المحلية المنتخبة التي لم تساهم في صيغة المشروع بمقاربة تشاركية.
- واجهت مشاريع أسواق القرب عراقيل بسبب عجز السلطات عن ضبط المستفيدين وانتشار اللوبي العقاري والمساومة والمحسوبية والتدخلات مما أدى إلى ظهور أعراض من الاحتقانالاجتماعيمثل سوق بني مكادة بحي أرض الدولة وسوق القرب بحي على باي.
- عدم مراعاة المعطيات السوسيو اقتصادية لمدينة طنجة في وثائق التعمير أثناء إنجاز مشروع طنجة الكبرى.
- عدم احترام الفاعلين المحليين لدفاتر التحملات لإنجاز المشاريع المبرمجةفي إطار مشروع طنجة الكبرى خاصة الشركة المكلفة بتدبير الماء والكهرباء.
- عدم إشراك المجتمع المدني في إعداد المشروع وعلى الأقل الاطلاع على المخطط الجماعي للتنمية
- غياب التنسيق بين المصالح الخارجية للوزارات، مما نتج عنه غياب انسجام بين السياسات القطاعية المحلية.
- توقف بعض المشاريع المندرجة ضمن برنامج طنجة الكبرى كالمقبرة الجماعية، ومشروع المحجز البلدي، الذي بلغت تكلفته مايقارب 33 مليون درهم بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية، ووجود اختلالات وتعقد المساطر الإدارية، وتراكم الديون، وسوء التدبير.
- تعقد المسطرة العقارية بعد تفعيل عملية نزع الملكية(الرمشي، (المختار)، جريدة الصباح، العدد372091، التاريخ: 16-3-2019

المراجع المعتمدة:

1. ابن منظور محمد بن مكرم المصري،"لسان العرب"، الجزء 15، طبعة 2003، دار صادر، بيروت.

2. إدريس جردان(2015)،"تأملات حول الحكامة والتنمية الترابية بالمغرب (في أفق تفعيل دستور 2011.)"، الطبعة الأولى.

3. الإبراهيمي محمد (2016)،"تقدم أشغال برنامج طنجة الكبرى والطرق بالوسط القروي"، عرض قدم أثناء مداولات مجلس عمالة طنجة أصيلة. الدورة الاستثنائية بتاريخ 03مارس 2016، المحضر عدد 03.

4. الجوهري هناء(2009)، "علم الاجتماع الحضري"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

5. الرّمحاني حفصة(2015)،"المخطط الجماعي للتنمية والتدبير الاستراتيجي للتراب"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصاديةوالاجتماعيةبطنجة. جامعة عبد المالك السعدي.

6. الزكري نعيمة(2017)،"الترسانة القانونية المنظمة للنقل البحري بين واقع القطاع ورهانات الاستراتيجية اللوجيستكية الوطنية"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصاديةوالاجتماعيةبطنجة، جامعة عبد المالك السعدي.

7. الكرسعيد(2017)،"آليات التخطيط والتدبير العمراني، أي تقييم لحالة مدينة مراكش"، كتاب جماعي، التنمية الترابية والحكامة المنتظرة، سلسلة دراسات تنموية رقم1 مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، الطبعة الأولى.

8. المشري، علي العربي، (1987)، "التخطيط للتنمية الإدارية وضروراته للبلدان النامية"، رسالة السلك العالي للمدرسة الوطنية للإدارة، الرباط

9. المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، مديرية اعداد التراب الوطني، (1999)، "واقع الحال"، منشورات عكاظ، الرباط.

10. بنمير المهدي(2005)، "المدينة بالمغرب: أي تدبير للتنمية الحضرية"، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب.

11. بوجروفالسعيد(2007)،"الجبال المغربية أي تهيئة"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافية. كلية الآداب. جامعة القاضي عياض.مراكش.

12. تيشيت الشريف(2004)،"حكامة المدن بالمغرب أي دور لرؤساء الجماعات الحضرية، الجماعات الترابية واللامركزية من إدارة التراب إلى حكامة المدن والجهات"، مجلة مسالك العدد مزدوج 46-47 السنة 13 مطبعة النجاح الجديدة، المغرب.

13. جريدة الصباح، العدد372091، التاريخ: 16-3-2019.

14. جريدة هيسبريس الالكترونية، العدد 382182، السنة 21-2-2018.

15. جفري سعيد (2008)، "تطورات اللامركزية المغربية بين واقع التبعية ومتطلبات الحكامة المحلية"، دفاتر سياسية، العدد89-99، مارس-أبريل 2008.

16. جمادي قاسم(1995)،"المدن الكبرى المغربية: إثبات الذات وتناقض الوجدان، مقتطف من النظم الحضرية وإنتاج المجال المديني بالمغرب"، الملتقى الثاني الوطني لجغرافي المدن يومي 27 و28 يناير 1995، كلية الآداب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

17. خلوق جمال(2009)،"التدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية"، دار الرشاد، سطات، الطبعة الأولى.

18. ظهير شريف مؤرخ في 20 ذي القعدة سنة 1371 هـ الموافق ل 30 يوليوز 1952 بتنفيذ القانون المتعلق بتصاميم التهيئة وتوسيع المدن، منشور بالجريدة الرسمية عدد 51 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1332 الموافق ل 24 أبريل 1914.

19. لبكر رشيد (2002)، "إعداد التراب الوطني ورهانات التنمية الجهوية"، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.

20. مؤمن ديب (2006)،" التخطيط الجغرافي من منظور جغرافي"، دارالحامدللنشروالتوزيع،الأردن.

21. وزارة الداخلية، الصندوق الجهوي للاستثمار بطنجة،2017، الورقة التقديمية الخاصة بالمستثمرين.

22. Whipple,Stephan,(2016),"La réémergence d'un carrefour interrégionale Tanger et ses infrastructures dans les réseaux transnationaux de commerce et de transport". D'après Konrad Adenauer stilton, (2016), focus sur Tanger là OU l'Afrique et l'Europe se rencontre

23. Agence Urbaine Tanger, 1998, "Plan D'aménagement de la Commune Urbaine de Tanger, Problèmes Evoques par le SDAU 1988", Cabinet Bagdouri. Tanger, Maroc

24. MERLIN, Pierre, et CHOAY (François), 2000, "Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", Presses universitaires de France, Paris

25. Senhaji ,Abdelaziz, (1987),"Essai sur la notion de propriété et la théorie de l'expropriation pour cause d'utilité publique en droit marocain", Thèse pour le Doctorat en droit, université de Paris-Sud XI, faculté de droit Sceaux, 1987.

26. zecchelli, Alberto, (1983), "Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine", volume : 3, opus, Alger

Fonctionnement et clés d'aménagement d'une configuration spatiale intermédiaire : l'espace inter Sahel tunisien et Région sfaxienne

(Tunisie orientale)

Functioning and keys to planning an intermediate spatial configuration : the space between Tunisian Sahel and Sfax region (eastern Tunisia)

Salem CHRIHA, Maitre-assistant

Département de Géographie. Université Sfax, Tunisie

Résumé

L'évolution de la réflexion géographique en particulier en matière territoriale au cours des trois dernières décennies a fait montrer qu'en dehors des structures territoriales vraiment alignées sur une logique centre-périphérie, d'autres configurations peuvent aussi être distinguées. Nous pensons en particulier à celle des espaces intermédiaires.

L'intérêt porté à cette configuration est encore dans ses débuts. Et certaines questions font toujours objet de débat que ce soit en termes d'identification et de délimitation ou en termes de fonctionnement et d'aménagement.

A partir du cas de l'espace inter Sahel tunisien et Région sfaxienne en Tunisie orientale, ce travail tend à identifier cette catégorie d'espace, étudier ses principaux traits de fonctionnement et de dynamique surtout par rapport aux espaces encadrants et référentiels, et tenter enfin de présenter certaines recommandations en matière d'aménagement.

Mots clés : espace intermédiaire - espaces référentiels - rapports - acteurs - aménagement

Abstract

The submission of the word to the single model of reflection "the centre/periphery model" may mask other space configurations as the intermediate spaces. The study of this kind of space leaves ask more than one question whether at the level of the definition and delimitation or the level of dynamics and relations with supervisors

and referential spaces. Based on the example of the the space between tunisian Sahel and Sfax region in Eastern Tunisia, this work tends to focus on this category of space, trying to study the main features, unveiled the major problems of development and to present some key planning.

Key words: intermediate space - referential spaces - reports - actors - development – planning

INTRODUCTION

Au cours du XXème siècle le modèle centre / périphérie a été fortement sollicité par le champ disciplinaire des sciences économiques et sociales. En géographie, l'application rigide et ferme de ce modèle a suscité diverses critiques qui voulaient le réhabiliter. L'une des critiques les plus sévères c'est sa sous-estimation d'une catégorie d'espace dite « espace intermédiaire »qui fera l'objet de notre présente étude.

En Tunisie, plusieurs études en géographie physique et humaine ont effectivement souligné la présence d'un tel type de concept sans qu'il y constitue (du moins jusqu'au milieu des années 90) une thématique de recherche qui puisse être bénéfique pour la géographie.

A partir du cas du sahel méridional en Tunisie orientale, ce travail se donne trois objectifs : d'abord, nous essayerons de retracer l'évolution de la réflexion géographique eu égard à la terminologie d'espace intermédiaire et remédier par là à un manque de visibilité au niveau du concept. Ensuite, nous tenterons de comprendre les mécanismes de fonctionnement et d'interaction de cet espace en tenant compte de sa position par rapport aux principaux espaces encadrants. Nous proposerons enfin quelques recommandations en matière d'aménagement afin de faire face aux principaux défis de développement.

I- l'intermédiarité spatiale, parcours de conceptualisation

1- Genèse de la notion

L'application ferme du modèle centre-périphérie[172], qui a fort marqué au cours de la deuxième moitié du XXème siècle, a en quelque sorte gêné toute réflexion en d'autres formes et configurations au sein de l'espace (Merle A, 2011). Toutefois, dés qu'on a tenté de repenser ce modèle (Bavoux JJ, 1990), l'intermédiarité spatiale entant que notion nouvelle commence à marquer différentes études géographiques[173]. Elle commence aussi à être envisagée comme clé de lecture, permettant alors de poser les bases d'une possible conceptualisation du terme (Merle A, 2011).

Effectivement, au début des années 1990, Bavoux signalait la présence d'une telle configuration spatiale « *ne serait-il pas souhaitable et justifié, d'individualiser des espaces intermédiaires* ? » (Bavoux JJ, 1993). *Depuis, les écrits sur la thématique se multiplient et se diversifient. Citons par exemple, ceux de Bavoux JJ (dir) en 1994 ; Boréandi E. 1999 ; Vanier M. 2000 ;* Bonnin PH 2003 ; Bonerandi E. et Landel P.A. en 2006 ; Bonerandi et H. Roth 2007 ; Merle A en 2011 et 2012 ; C. Benigni 2014 et bien d'autres.

Toutefois, en se référant à la littérature géographique portant sur l'espace maghrébin en particulier tunisien, on constate qu'on a à peine évoqué la question de l'intermédiarité spatiale. En effet, la seule occasion où fut discuté un tel

---

[172] Ce modèle décrit le monde comme « un système dans lequel un noyau donne des impulsions, draine des richesses des périphéries qu'il capitalise à son profit, exerce une surveillance politique et économique sur les auréoles » (Brunet, Dollfus1990). Et « exprime l'idée d'un gradient de décroissance progressive de la concentration, du pouvoir, de la puissance et de la richesse, du centre vers les périphéries

[173] La réflexion géographique sur les espaces intermédiaires émerge ainsi depuis quelques années mettant sur le devant de la scène « une réalité géographique de plus en plus importante et prégnante » (Emsellem K (2006), citée par Boreandi et Roth 2007)

concept, c'était à la fin des années 1990 à Sfax[174] en particulier lors du deuxième colloque de géographie dont la problématique était les espaces intermédiaires. Plusieurs questions ont été soulevées portant sur la terminologie, la spatialisation, la délimitation, du fonctionnement et de la dynamique des espaces intermédiaires.

2- Vers une conceptualisation

La notion d'« espace intermédiaire » est très emblématique. C'est un concept fluctuant et insaisissable. Toutefois les tentatives des géographes pour le cantonner sont audacieuses.

*D'abord, c'est une notion floue :

Comme on vient de le signaler, « l'intermédiarité spatiale » en tant qu'usage terminologique n'est pas étrange et il se généralise de plus en plus. Toutefois, c'est un terme qui demeure ambigu et « *autant le terme est utilisé, autant sa signification est floue dans la plupart des écrits et quelque soit l'échelle considérée* » (Belhedi A, 1998). Pour certains, cette ambigüité provient de la nature même des espaces intermédiaires « *c'est par nature, [que] l'intermédiaire manque de visibilité* » (Bonérandi E, Roth H, 2007).

*Ensuite, c'est une forme hybride :

Emsellem (2006) certifie que « *ces espaces d'« entre-deux » fondés sur les échanges et les médiations, se nourrissant de plusieurs apports, … [sont] par conséquent riches, complexes, dynamiques et hybrides*[175] ».

De leur coté, E. Bonérandi et H. Roth insistent sur le fait que l'espace intermédiaire ne peut être qu' « *un espace mixte, hybride* » puisque « *les différences de potentiels induisent des flux* (de passage, de circulation,

---

[174]- In FLSH, département de géographie, II Colloque de Géographie, 2-4 mars 1998. Les actes de ce colloque n'ont pas été publiés et rien n'en a été documenté

[175] Cité par A. Merle in « De l'inclassable à « l'espèce d'espace » : l'intermédiarité et ses enjeux en géographie », L'Information géographique 2011/2 (Vol. 75), p. 88-98

d'échanges), *lesquels participent à l'hybridation des espaces intermédiaires* » (Bonérandi E , Roth H, 2007).

*Puis, c'est un espace de passage :

Selon E. Bonérandi & H. Roth c'est plutôt « *un espace de passage obligé*[176] », une expression qui a été utilisée autrefois par Jean-Jacques Bavoux dans son étude sur la Bourgogne[177] pour désigner des espaces non périphériques *stricto sensu*, mais situés entre deux ou plusieurs centres et, de ce fait, constituent des espaces de passage obligé des flux qui relient ces centres.

* C'est aussi un espace encadré d'espaces typés

En effet, « Est intermédiaire » tout ce « qui est entre deux choses ou deux états, qui occupe une position moyenne ». Selon cette définition à caractère générique[178], un espace n'est intermédiaire que lorsqu'il il est encadré par au moins deux espaces polarisants (Belhedi A, 1998 ; Bonerandi E et Roth H, 2007 ; A. Merle 2011) .

Ces espaces « fortement typés » ou « extrêmes » sont à l'origine des principaux caractères et transformations des espaces intermédiaires comme l'hybridation, la mixité et la confrontation.

Enfin c'est un espace conflictuel

Ce type d'espace vu son caractère relationnnel « *n'échappe pas [donc] à sa fonction d'espace de conflit où coexiste un double front mouvant qui se rétrécit ou s'étend selon la dynamique des fronts et les forces en présence....* » (Belhedi A,

---

[176] E. Bonérandi & H. Roth : Pour une géographie des espaces anti-héros : au-delà de la banalité des espaces intermédiaires, 2007.

[177] « les espaces intermédiaires se sont des « espaces non périphériques (…)situés entre deux centres (ou plus)et donc territoires de passage obligé des flux généralement intenses qui les relient ».In Bavoux J-J, *1993*

[178] In le Petit Larousse, 2004

1998). Cette dynamique conflictuelle explique en partie l'aspect d'hybridation des espaces intermédiaires déjà cité (Merle A, 2011).

Si ces divers aspects pourraient enfin être considérés comme les principaux fondements pour définir un espace intermédiaire, on peut alors s'interroger si l'espace dit « Sahel méridional[179] », qui interpose le « Vrai Sahel[180] » et Sfax et sa banlieue en Tunisie orientale, pourrait en faire l'exemple ? Ou s'agit-il tout simplement d'un espace où l'intermédiarité apparait dans son aspect le plus simple et préliminaire qu'est la transition et le passage ?

II-le sahel méridional, identification, positionnement et structure administrative

1- Terminologie et positionnement géographique d'« entre deux »

« Le sahel méridional » est une appellation qui s'est apparue dans l'étude de J Despois (1955) pour distinguer la partie sud du sahel tunisien entant qu'unité géographique plus ou moins distincte. En effet, dans son étude sahel et basses steppes, Despois distinguait entre un Sahel véridique qui renferme essentiellement l'arrière-pays des vieilles cités de Sousse, de Monastir et de Mahdia[181] et un sahel annexe dit « sahel méridional dégradé » s'étendant au sud jusqu'à la banlieue sfaxienne (Fig.1). Toutefois, malgré le rattachement géo-historique et la continuité entre les deux parties, les habitants du sahel méridional ne se sont pas considérés comme sahéliens. Ils n'ont jamais été identifiés ainsi malgré les similitudes que représente leur territoire avec le sahel véridique[182].

---

[179] Appellation utilisée pour la première fois par J Despois in Tunisie orientale, Sahel et Basse steppe, 1955. Un peu plus tard, M Jedidi l'a réutilisée mais sans aucune délimitation géographique (Jedidi 1986, T1 p.331)

[180] Ibid

[181] « Le sahel est essentiellement l'arrière-pays des vieilles cités de sousse, de monastir et de mahdia. Au nord, sidi bou ali et hergla en sont les avant-gardes : leurs habitants se disent sahéliens et sont considérés comme tels …….Rejiche et ksour-Essaf sont encore sahéliens bien qu'ils ne se considèrent plus comme en plein sahel» (Despois, 1955 p 288)

[182] « Cependant El-Djem dont les maisons se tapissent, beaucoup plus au sud, au pied du splendide amphithéatre, n'est plus considéré comme sahélien bien qu'il en présente plus d'un caractère. De même la Chebba, Djebéniana, la Khriba

Fig.1 : Positionnement du sahel méridional par rapport au sahel véridique et Sfax et sa banlieue

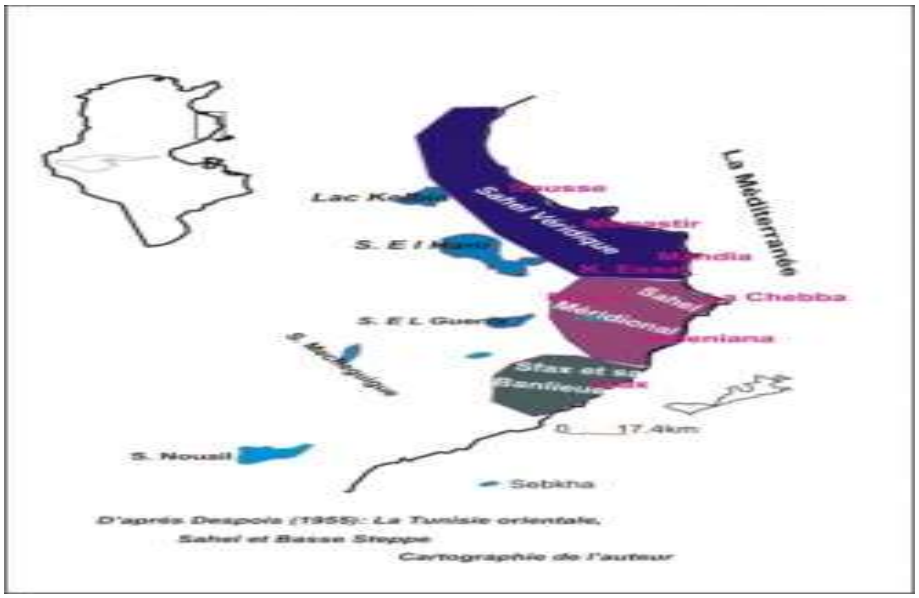

2- D'une unité administrative « distincte » à un espace totalement fragmenté

En effet, au moment du protectorat français en particulier en 1925, le sahel méridional fut doté par une circonscription de caïdat. L'agglomération de Jebéniana était son chef lieu d'ou donc sa nomination de« caïdat de Jebéniana » qui fait partie du contrôle civil de Sfax. Ce caïdat interposait ceux de Mahdia au nord et de Sfax au sud. Il couvrait la presque totalité du sahel méridional et confirmait sa distinction et son identification par rapport aux espaces environnants.

(El Amra), la Louza et Hazeg, îlots témoins d'un ancien sahel méridional, isolés et presque submergés par le pays nomade et dont les vieux oliviers seront bientôt noyés par la marée montante des jeunes olivettes sfaxiennes… » (Despois, 1955 p 288)

Fig.2 : Configuration du Sahel méridional et espaces environnants dans le découpage du territoire national en caïdats à la veille de 1956

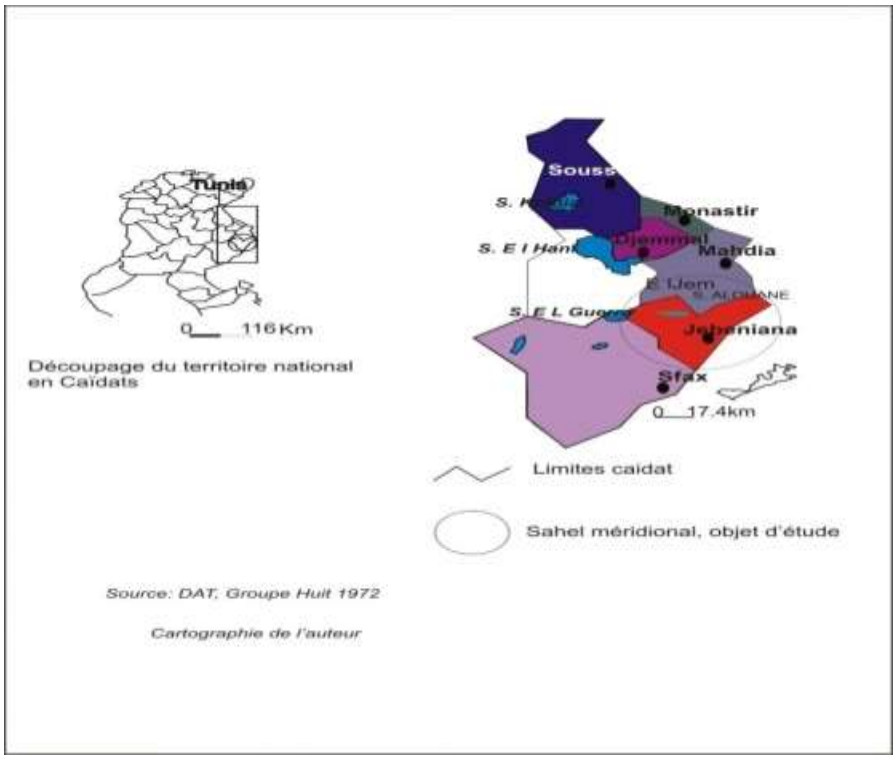

Toutefois, au lendemain de l'indépendance, le sahel méridional en particulier le caïdat de Jebéniana fut aboli et depuis, il faisait l'objet d'u processus continu de fragmentation et de dislocation (Fig.3). Les seuls soucis en étaient de confirmer l'hégémonie économique de Sfax par une tutelle administrative par sa promotion en chef lieu de gouvernorat (depuis 1956) et la création par une volonté politique d'un nouveau chef-lieu de gouvernorat (Mahdia) attribué aux habitants sud du sahel véridique, les Mahdois.

Fig. 3 : Processus de fragmentation du caïdat de Jebeniana

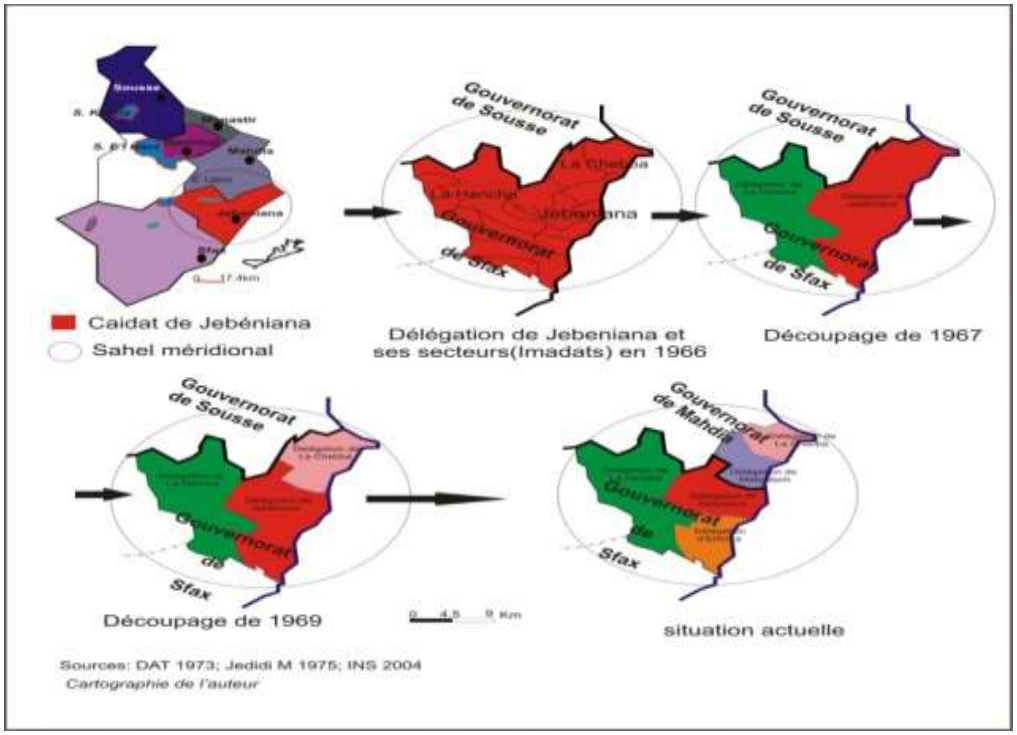

Le sahel méridional serait par conséquent partagé en deux rubans périphériques : un ruban nord dépend de Mahdia et orienté (du moins théoriquement) vers le Sahel véridique. Un ruban sud qui dépend de Sfax et apte à subir les répercussions de l'empiètement et l'hégémonie des Sfaxiens (carte 4).

Ainsi, le sahel méridional fut soumis à la logique de « centre-périphérie » sans tenir compte de ses particularités d'interposition[183] , d'hybridation, de relais et autres.

Fig. 4 : L'actuelle configuration administrative du sahel méridional

[183] ou comme fut appelée par le SDARE (2010), « la zone médiane entre Sfax et Mahdia » DGAT/Shéma Directeur d'Aménagement de la Région Economique du Centre-Est/ Phase 2- Etape2, 2010. p 28

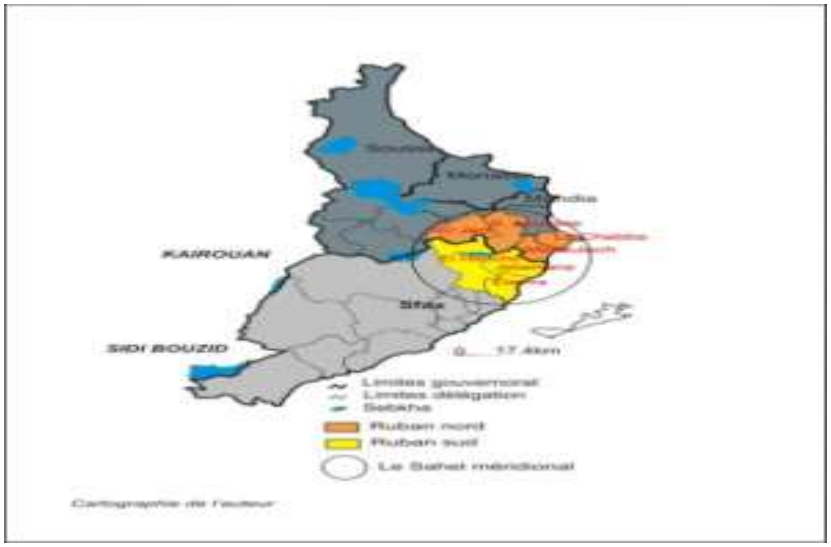

III-Le sahel méridional, cible de conflits et de subordination

1- Des aspects d'hybridation ?

Le processus de subdivision administrative dont le sahel méridional fut l'objet laisse penser à ce que des situations et/ou des formes d'hybridation peuvent s'y produire. L'étude du paysage est capitale pour dévoiler de telles situations d'hybridation des espaces intermédiaires même si cette tâche n'est pas toujours facile à réaliser vue la complication de tout phénomène d'hybridation[184].

L'un des aspects d'hybridation se manifeste dans la remarquable interpénétration des deux forêts d'oliveraie sahélienne et sfaxienne qui couvrent presque la totalité de la surface du sahel méridional « avec une densité qui interpose celle de la forêt sfaxienne et celle de la forêt sahélienne » (Sethom H, Kassab A, 1981). En effet, il est assez aisé à tous les usagers de la route régionale RR82 d'identifier la belle jonction des deux olivettes, surtout au niveau du tronçon Jebéniana-Melloulech-la

---

184 Le terme "hybride" exprime bien la coexistence de deux (ou plusieurs) formes typiques dont on ne comprend ni l'agencement, ni la logique des combinaisons. On trouve cela dans les formes de l'habitat, les comportements, les mentalités, les formes spatiales, les stratégies, les statuts et les rôles... (Belhedi A, 1998).

Chebba. Par sa situation d'interposition notre espace était donc un champ-front pour deux modes d'arboriculture qui, malgré la longue durée qui les sépare, se sont juxtaposés pour donner à notre espace un aspect d'hybridation et de mixité. Toutefois, à l'intérieur de cette forêt mixte et hybride, c'est le mode de peuplement à la sahélienne qui l'emporte (Jedidi M, 1975).

Ce mode de peuplement qui caractérisait au moment du protectorat la bande côtière du sahel méridional[185], se généralise aujourd'hui exprimant une nette transition du rural vers l'urbain. C'est vrai que la proportion de la population rurale demeure dominante, mais ça n'empêche que le taux d'urbanisation évolue, passant de 24% en 1984 à 29.5%[186] et d'un effectif de d'une population communale de 40633 habitants à 72430 habitants pour la même période[187].

Egalement, le peuplement rural dispersé est en nette régression. Et la tendance vers le regroupement et la concentration est aujourd'hui un aspect saillant du peuplement rural au sahel méridional.

L'émergence de ces regroupements villageois est due d'abord à une volonté de l'Etat, l'évolution du réseau routier[188] (l'axe routier principal ElHencha-ElJem, les

---

[185] « Au moment de l'établissement du Protectorat français, les beldan, qui étaient, avec Sfax, gouvernés à part des nomades, étaient la Chebba, Melloulèche, Djebeniana, Hazeg, la Louza, la Khriba. Les six agglomérations situées au Nord de Sfax, à proximité de la mer, dans le pays des Metheliths, étaient les misérables survivantes d'un Sahel méridional…Ces villages participent de l'habitat comme de l'économie du Sahel. Leurs habitants sont des villageois, et les villages sont agglomérés. Les maisons sont du type sahélien mais d'une espèce médiocre et sans voûte » (Despois J, 1955).

[186] **Contre 64.9% à l'échelle nationale, 63.7% pour le gouvernorat de Sfax et 44.4% pour celui de Mahdia. INS, RGPH 2014**

[187] INS, RGPH 1984 et 2014

[188] « **C'est également le cas en Tunisie, où les campagnes s'urbanisent du fait de leur proximité des villes, du développement des axes routiers et du transport rural** ». **Pintus Florence, 2009.**

axes secondaires internes …), et de l'attitude de la population rurale elle-même dont surtout les émigrés de certains villages d'y résider et investir que de se diriger vers d'autres lieux plus dynamiques au sahel véridique ou au grand Sfax. Au sahel méridional, l'essor du phénomène villageois -qui est historiquement une caractéristique du sahel véridique- le laisse sur le plan urbain en situation de transition par rapport aux grands pôles avoisinants actuellement très urbanisés et à leurs arrière-pays au taux de dispersion de la population rurale encore élevé (INS, 2014).

Fig. 5: exemples de regroupements villageois structurant le sahel méridional

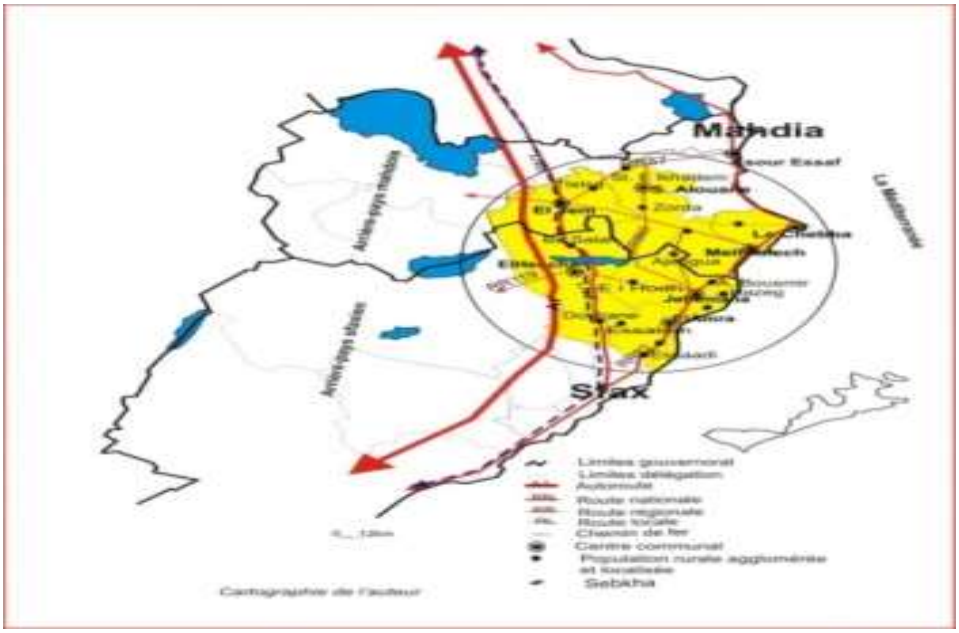

Au sahel méridional, l'essor du phénomène villageois -qui est historiquement une caractéristique du sahel véridique- le laisse sur le plan urbain en situation de transition par rapport aux grands pôles avoisinants actuellement très urbanisés et à leurs arrière-pays au taux de dispersion de la population rurale encore élevé (INS, 2014).

Par ailleurs, en dépit des grandes transformations qui le marquaient, en particulier la prolifération de l'habitat de type villa, il conserve encore le(s) "houch(s)", qui constituait l'un des principaux traits de peuplement au Sahel véridique.

Tab.1 : Place de l'habitat de type houch selon les délégations au sahel méridional

	Houch/Dar arbi/ Borj		Villa / Duplex	
		2014		2014
ElAmra		21.6		67
Jebeniana		40.8		48
El Hencha		30.9		61.6
Melloulech		47.4		44.9
Chebba		22.4		40.7
S. Alouane		61.8		30.9
Eljem		60.7		21.9
Grand Sfax [189]		4 à 8		24 à 76
Mahdia		27		20.2

Source : INS RGP 2014

En somme, le sahel méridional reflète un paysage à caractère hybride où se mêlent des traits sahélo-sfaxiens. Ceci fait qu'on est devant un espace propice à des rapports concurrentiels voire conflictuels en particulier sur le plan économique.

2- le sahel méridional un espace conflictuel ?

L'aspect antinomique reflète en fait une certaine concurrence ou un conflit d'intérêts entre les deux espaces-typés. Et vue sa situation d'interposition le sahel méridional en est l'espace visé. C'est l'espace où se concrétisent certaines formes de conflit d'intérêts entre les deux. Les domaines foncier, agricole et commercial

[189] Sfax ville 6.9% ; Sfax ouest 4% ; Sakiet Ezzit 7% ; Sakiet Eddaier 5.7% ; Sfax sud 8% ; Tina 4.9% (en 2014)

sont les principaux domaines qui faisaient du sahel méridional un espace conflictuel entre le front sahélien au nord et le front sfaxien au sud.

Il est à noter que la dynamique conflictuelle de ces deux fronts n'a jamais été de la même grandeur. En matière foncière à titre indicatif, la dynamique du front sfaxien visant le sahel méridional au cours du protectorat (Fakhfakh M, 1986) dépasse aujourd'hui cet espace pour toucher même le territoire Mahdois[190], partie intégrante du vieux Sahel. Par ailleurs, sur le plan commercial en particulier la commercialisation des pièces de rechange, la polarisation du pôle sfaxien est plus remarquable. Toutefois, au niveau du commerce forain, les principaux souks hebdomadaires (Jebeniana, Eljem, El Hencha) enregistrent à la fois une présence sahélienne et sfaxienne. Quoi qu'il en soit, le sahel méridional demeure un espace de conflit d'intérêts, il est donc soumis à un tiraillement permanent mené par ce double front sahélo-sfaxien avec une influence qui varie à travers l'histoire et selon la dynamique de l'un ou de l'autre.

3-Le Sahel véridique, Sfax et sa banlieue deux espaces-typés ?

Pour le sahel méridional, le Sahel véridique avec ses différents centres attractifs au nord et Sfax et sa banlieue ou le grand Sfax au sud représentent deux espaces dominants. Leur domination est à la fois administrative et économique. Sur le plan administratif, comme on vient de le signaler, les différentes opérations de dislocation qu'avait reconnues notre espace, ont abouti enfin à sa subordination soit à Mahdia ou à Sfax. Il a été par conséquent privé de toute chance de se doter d'une unité administrative autonome. Sur le plan économique, le sahel méridional est aussi sous la tutelle de ces régions en particulier du pôle sfaxien. En effet, vu que la domination de Mahdia, se cantonne à un encadrement administratif avec un rôle économique relativement limité, la majeure partie du sahel méridional dont

[190] Aujourd'hui la présence des sfaxiens en tant que propriétaires dans le ruban côtier allant de la Chebba passant par Salakta-Réjiche jusqu'à la cote nord de Mahdia est une réalité indiscutable

des délégations rattachées administrativement à Mahdia[191], est polarisée par Sfax. Mais ça n'empêche qu'on est devant un conflit d'usage entre deux fronts (forces). Par ailleurs, pour qu'un espace soit intermédiaire, il n'est pas obligatoire, que les deux pôles encadrants soient de la même taille et aient la même capacité de polarisation (Bavoux, 1993).

En somme, le sahel méridional présente des caractères d'hybridation, de passage, et de conflit. Il est aussi un espace d'entre-deux (entre deux espaces-typés) et présente un certain flou de délimitation, si jamais cette opération est indispensable pour un espace dit intermédiaire ou de transition[192]. Ces différents aspects font certainement appel à un état d'« intermédiarité spatiale » mais un état qui demeure incomplet et ne pourrait pas lui *« acquérir une dimension identitaire »* (De Méo G, 2002) et/ou constituer un *substrat pour sa* catégorisation[193] comme un vrai espace intermédiaire s'il n'est pas engagé dans une vraie dynamique d'échange et d'intermédiation.

IV- Le sahel méridional, une dynamique médiatrice en faveur des espaces encadrants

1- Une remarquable dynamique de médiation et d'intermédiation

Le sahel méridional, comme il est présenté ci-dessus, fait partie de la Tunisie littorale où se situe l'axe majeur de circulation, de communication et d'échanges. Il devrait alors bénéficier de cette situation privilégiée en matière d'infrastructure routière. En effet, il est doté par un réseau routier bien diversifié qui se compose d'un ensemble de voies qui le structurent en diagonale et le lient directement avec les deux espaces archétypes (Fig. 6).

---

[191] La Chebba, Melloulech et de moindre mesure ElJem

[192] « La notion de médianneté et d'intermédiairité est une notion relative qui n'a de sens que par rapport à l'échelle considérée, les limites ne sont pas fixes et ne sont compréhensibles que par rapport aux espaces références » (Belhedi A, 1998)

[193] « *Il est en effet possible d'imaginer porter l'intermédiaire en « catégorie » d'espace, ce que propose d'ailleurs G. Perec (1985) dans Espèces d'espaces* » (Merle A, 2011

Ces axes assurent un trafic routier considérable sans toutefois être homogène. En effet, on enregistre au niveau du sahel méridional entre 15000 et 20000 véhicules/jour sur la N1; entre 12000 et 20000 véhicules/jour sur l'A1 et de 7000 à 10000 véhicules/jour sur la RR82 où le trafic peut s'intensifier nettement pendant la saison estivale en particulier au mois d'août. Sur l'axe ferroviaire, on enregistre 18 passages (aller/retour) qui se font chaque jour à travers les deux stations d'Eljem et de Dokhane (ElHencha) (Source : Recensement général de la circulation, 2007).

Fig. 6: situation du sahel méridional par rapport aux principaux axes routiers en Tunisie

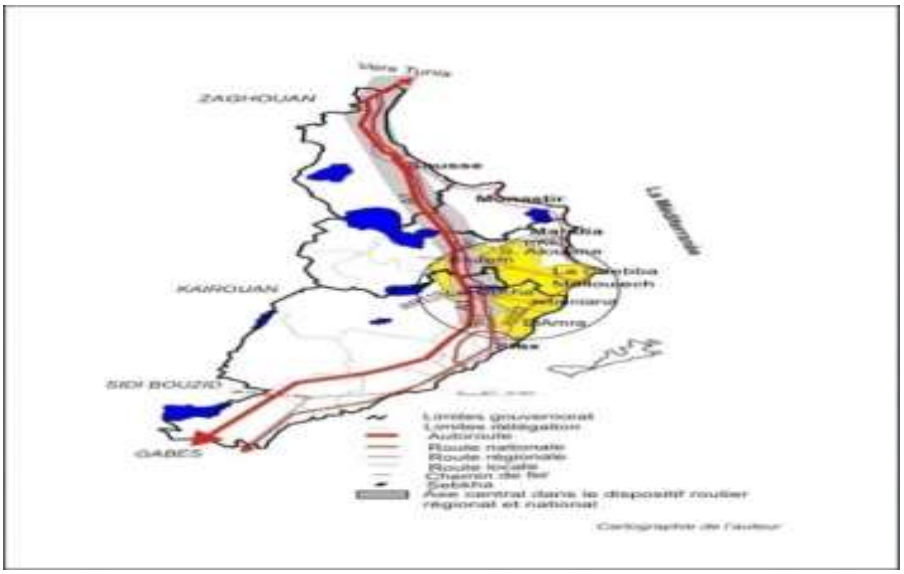

En outre, le réseau routier permet à prés d'une cinquantaine de voitures louages de traverser quotidiennement le sahel méridional pour faire la liaison entre les deux espaces encadrants en particulier entre les deux centres polarisants Sfax et Mahdia.

Tab.2 Répartition de la flotte de louages « Mahdia-Sfax »selon la provenance géographique des propriétaires d'engins

Provenance géographique		Nombre	Taux (%)
Délégation	**Gouvernorat**		
Mahdia/Réjiche	**Mahdia**	**15**	**29.4**
Ksour Essaf	**Mahdia**	**11**	**21.5**
La Chebba	**Mahdia**	**7**	**13.7**
Tboulba	**Monastir**	**3**	**5.8**
Grand Sfax	**Sfax**	**2**	**3.9**
Jebeniana	**Sfax**	**9**	**17.6**
El Amra	**Sfax**	**4**	**7.8**
Total		**51**	**100%**

Source : enquête personnelle, octobre 2015

Outre sa fonction ordinaire de passage, le sahel méridional participe de prés dans cette dynamique circulatoire avec prés de 40% de véhicules-louages appartenant à des propriétaires originaires des délégations telles que Jebeniana, la Chebba, El Amra alors que la majorité des licences (de transport public de personnes par louages), reviennent à des Sahéliens et des Sfaxiens.

Par ailleurs, les petites villes de la Chebba, Jebéniana et El Hencha sont aussi des stations d'intermédiation à travers un transport de correspondance entre les deux espaces archétypes. En effet, au cours des moments d'encombrement via la RR82 entre Sfax et le Sahel (jours fériés, des vacances scolaires, des fêtes d'Aïds, de la saison estivale, …), les voyageurs se dirigeant de Sfax vers Mahdia et vis-versa se sont ainsi contraints de parcourir deux tronçons, dont la Chebba fait le point médian et les louages y sont le principal moyen de correspondance. Dans une moindre mesure, les voyageurs peuvent se diriger vers Jebéniana et de là rejoindre Mahdia (ou Sfax). Le tronçon Jebéniana-Sfax est suffisamment assuré par des

louages et d'auto-bus(SORETRAS). A contrario, le tronçon Jebéniana-Mahdia est desservi uniquement par trois véhicules-louages qui jouent le rôle de moyens de correspondance (enquête personnelle, 2015).

Quant à ElHencha, vue la locomotion qu'assure au quotidien la SNCFT (Compagnie ferroviaire en Tunisie) entre Sfax et le Sahel, et de moindre mesure le service de louages ElJem-Sfax par la GP1 et/ou l'A1, son rôle en matière de transport de correspondance et de connexion entre Sfax et Mahdia via ElJem, reste limité.

La fonction d'intermédiation des petites villes de Jebéniana, la Chebba et El Hencha ne se limite pas à cette opération de connexion par transport de correspondance entre les deux espaces encadrants, mais elle touche également les activités d'échange. Il s'agit des souks hebdomadaires dont ceux de bétail qui représentent des lieux d'intermédiation entre les espaces encadrants. Chaque semaine, on enregistre l'affluence des dizaines de commerçants forains dérivant des pôles encadrants pour participer à l'animation de ces souks.

2- L'économie de bazar et la dynamique d'intermédiation de la ville d'ElJem

La ville d'ElJem, occupe le 2ème rang sur le plan démographique dans le sahel méridional après la Chebba. Sa dynamique urbaine est due à sa position de carrefour de transit et en particulier à sa situation sur le premier axe d'échange du pays, la RN1. Les effets d'entrainement de cette position qui la relie convenablement aux régions dynamiques du pays sont notables.

Au cours des deux dernières décennies, les Lejmis se sont investis dans la petite industrie (textile et cuir et secondairement l'agro-alimentaire……). Ils se sont investis ensuite dans le commerce.

En 2014, ElJem incubait 245 points légaux de commerce de gros contre 141 pour Mahdia[194]. Au niveau du sahel méridional, elle incubait le plus grand nombre de

[194] Source Direction régionale de commerce et centre régional d'impôts 2014

points de commerce de détail et de gros, suivie de Jebéniana, puis Sidi Alouane, la Chebba, El Hencha et Melloulech.

Tab 3. Commerce de gros et de détail par délégation au sahel méridional

ville	Points de commerce de gros	Points de commerce de détail	total
El Jem	**245**	**961**	**1206**
Sidi Alouane	**51**	**946**	**997**
La Chebba	**38**	**842**	**880**
Melloulech	**07**	**253**	**260**
Jebéniana	**17**	**1074**	**1091**
El Hencha	**29**	**510**	**539**
Total	**387**	**4586**	**4973**

Source : Direction régionale de commerce et centre régional d'impôts 2014

Mais, la vraie dynamique d'eljem en matiere commerciale et son apport en termes d'intermédiation provient en fait de son commerce illégal ou économie de bazar. En effet, les « Lejmis » depuis prés de deux décennies, ont pu créer un vrai espace d' « économie de bazar[195]». Cet espace économique, l'unique en son genre dans son entourage, s'étalait sur prés de quatre km le long de la GPI au niveau d'ElJem. Il comptait prés de 630 bazars[196] revenant à des grossistes et détaillants « Lejmis ».

---

[195] « **L'économie de bazar** », **telle que nous l'entendons**, **constitue un ensemble d'activités relevant de la vaste nébuleuse des économies souterraines et informelles**. **Elle caractérise des dispositifs commerciaux formés par l'articulation de réseaux nomades transfrontaliers et de places marchandes sédentaires**, **par lesquels circulent et se commercialisent des produits licites et illicites de part et d'autre de la Méditerranée** (**source** : **Péraldi M**, **2002**).

[196] Enquête personnelle le 26 mars 2016 (à 11 heures du matin)

Là, biens et services de toutes sortes à marque chinoise, koréenne, turque et des carburants de contrebande sont disponibles à la vente et à l'achat. Cet espace quoiqu'il fasse partie de l'économie en parallèle et du secteur informel, est créateur de richesses et d'emplois. Toutefois, il est aujourd'hui en crise pour au moins deux raisons : d'abord, la diminution remarquable des produits « importés », ensuite l'aménagement de l'autoroute A1[197]qui s'est répercuté négativement sur la dynamique et l'attractivité des petites villes situées sur la RN1 dont ElJem fait partie.

C'est ainsi que la ville d'ElJem a pu dépasser l'état d'un simple lieu de passage et de transition entre les deux espaces encadrants pour être non seulement un vrai centre attractif mais également un point d'*intermédiation* à l'échelle régionale. Pour résumer, hormis ElJem qui a pu bénéficier de sa position d'intermédiation grâce à la dynamique de ces acteurs locaux et à la mobilisation (même modeste) de son potentiel patrimonial en matière de tourisme culturel[198], les autres petites villes du sahel méridional demeurent autant de simples points de transition (médiation) et de passage que de vrais lieux d'intermédiation.

V- le Sahel méridional, développement et clés d'aménagement

1- Un faible indice de développement par rapport aux espaces encadrants

En se référant aux données officielles[199] de l'indice de développement régional (IDR), on remarque qu'au sein du sahel méridional l'IDR oscille entre 0.392 pour

---

[197] Sur un total de 630 bazars, on a enregistré 123 (prés du 1/5) en état d'abandon (source : enquête personnelle le 26 mars 2016 à 11h)

[198] Voir Chriha, S., 2009 : Potentiel archéologique et développement local en Tunisie : cas d'Eljem. Revue de géographie du Maroc N° 1 - 2, Vol. 25.

[199] Source : Ministère de développement régional, 2012

la Chebba (1er rang) et 0.253 pour El Hencha (7ème rang). Les deux délégations occupent le 83ème et 164ème rang à l'échelle nationale.

Quant aux espaces référentiels, l'IDR se situe entre 0.482 (délégation Mahdia) et 0.342 (Ksour Essaf) pour l'espace référentiel nord. Il est entre 0.572 (Sfax Ouest) et 0.449 (Sfax Sud) pour l'espace référentiel sud. Les délégations de Sfax Sud et Mahdia occupent les 17ème et 34èmerangs à l'échelle nationale. A rappeler que les valeurs extrêmes sont enregistrées dans les délégations de Bab El Bahr (gouvernorat de Tunis) avec un IDR de 1.000 (1er rang) et à Hassi El Frid (Kasserine) avec un ID de 0.000 (264ème et dernier rang).

Fig.7. Répartition de l'IDR par délégation dans le sahel méridional et les espaces référentiels

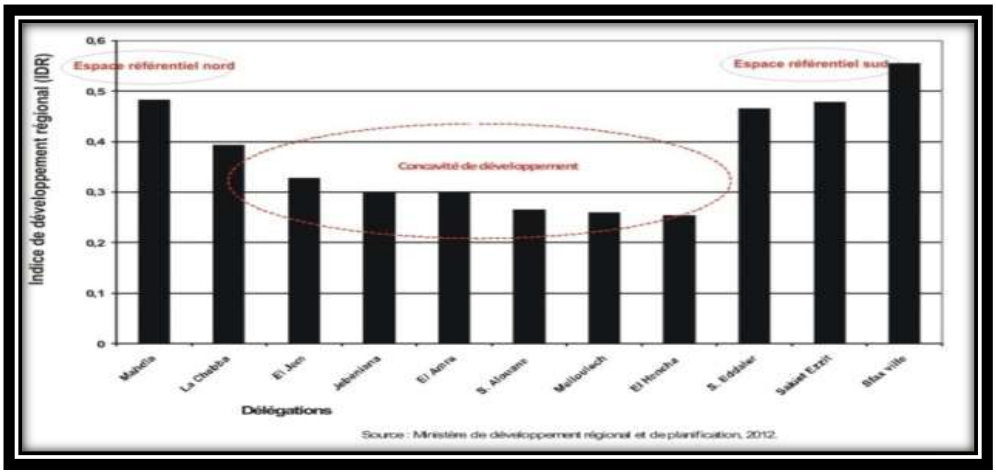

Si l'on se réfère à l'IDR des deux premières délégations au sein des espaces référentiels (0.482 ; 0.572), on remarque qu'aucune des délégations du sahel méridional a une valeur proche. En effet, toutes les valeurs sont inférieures au seuil de 0.400. Et cinq délégations du sahel méridional ont également un IDR ≤ à 0.300, un état qu'on trouve d'abord dans certaines délégations avoisinantes non intermédiaires (Essouassi 0.264 ; Chorbane 0.224 ; Agareb 0.292 ; Bir Ali 0.186)

mais également dans la plupart des délégations de la Tunisie de l'intérieur. Par ailleurs, le sahel méridional demeure un espace
Répulsif. La mobilité générale de sa population à l'intérieur ou à l'extérieur de la Tunisie démontre un solde migratoire négatif. Le bilan est de (-1111personnes) pour la migration intérieure et de (-1651personnes) pour l'émigration extérieure. La recherche d'emploi et l'amélioration des conditions de vie familiales en sont les principales raisons (INS, RGP 2014).
Ainsi, apparait –il que le sahel méridional, par ses faibles valeurs d'IDR, et ses soldes migratoires négatifs n'a pas bénéficié de son emplacement d'intermédiarité. Au contraire, il est dans un état de cavité par rapport aux deux espaces référentiels, ce qui laisse penser à la faible participation de leurs acteurs dans sa promotion économique et met en question les diverses options suivies en matière de développement et d'aménagement régional et leur inattention envers son état d'intermédiarité et/ou de « l'entre-deux »[200]?

2- Des clés en matière d'aménagement, une valorisation possible de l'intermédiarité spatiale?

Si l'on part de cette approche qui interpelle une nouvelle catégorisation de l'espace où l'intermédiarité peut occuper une place, il devient logique de revoir les différentes options d'aménagement du territoire surtout à l'échelle régionale. Jusqu'aux années 1990, pendant que le modèle centre-périphérie était décliné à toutes les échelles territoriales, l'intermédiarité spatiale était peu reconnue.

---

200 « Ma définition restrictive pour de l'entre–deux serait donc un espace où les effets des espaces externes l'emportent sur les effets internes pour sa structuration »Violette Rey In Carnets de géographes, n°7, 2014 Rubrique Carn

Depuis, il y a un total glissement vers son acceptation au niveau terminologique, puis en tant que nouvelle configuration spatiale et enfin comme nouvelle cible d'aménagement.

Effectivement, comment aménager une telle configuration spatiale?

En se référant aux divers travaux en la matière, on voit que cette question demeure problématique. Il n'y avait pas de vrais schémas d'aménagement mais plutôt des idées, des conseils, des fils conducteurs.

Pour ceux qui défendent le modèle centre/périphérie, la catégorie d'espace intermédiaire quand on arrive à l'identifier, son aménagement ne pose plus de problèmes. Pour A.Reynaud [201], « *les zones de transition » dont on ne sait si on doit les rattacher à l'aire-foyer ou à l'aire marginale, ce n'est qu'« un problème de seuil » auquel on peut donner deux solutions : accepter l'existence d'une zone de transition ou bien rattacher ces cas ambigus à l'une des deux classes : centre ou périphérie »*. Cet exemple traduit bien, selon Commenges, Riera, (2011)[202], la vision dichotomique centre / périphérie qui ne laisse pas émerger de catégorie intermédiaire. Entre le centre et la périphérie, il n'y aurait qu'une succession de centralités de degrés décroissants.

Contrairement à A.Reynaud, Commenges et Riera, insistent sur le fait qu'il est possible de *« construire une catégorie intermédiaire qui tient la route et qui n'est pas synonyme d'un « certain degré de centralité »* (Commenges H, Riera E.M, 2011)[203].

Pour le cas tunisien, en retraçant les grands traits de la politique d'aménagement à l'échelle du territoire national, on s'aperçoit qu'elle coïncide avec l'approche des

---

[201] **Cité par Hadrien Commenges, Enric Mendizabal Riera in Définir l'intermédiarité par le système des mobilités spatiales (2011)**

[202] *Ibid*

[203] *Ibid*

partisans du modèle centre/périphérie. Selon le 1er SNAT de la Tunisie(1985), la solution trouvée pour les quelques cas d'intermédiarité spatiale identifiés, c'est tout simplement de les rattacher à l'une ou l'autre des régions environnantes, donc à un certain espace périphérique d'une (ou de certaines) ville(s)-centre(s)[204].

L'organisation territoriale du sahel méridional repose sur un découpage administratif qui prouve l'absence totale en matière territoriale d'un esprit qui apprécie l'individualité propre d'un espace médian et la « fonction d'intermédiaire » (Belhedi1998). Il s'agit d'un découpage dont les principes découlent du modèle « centre/périphérie » en particulier le choix d'une périphérisation et de dépendance. Par ailleurs, cette situation de périphérisation s'est vue consolidée d'un moment à l'autre par des découpages successifs qui y ont lieu.

L'état de cavité de développement prouve bien l'état de périphérisation du sahel méridional. Il ne se conforme plus avec la bonne situation qui caractérise cet espace soit par rapport aux grands axes routiers qui le traversent ou par rapport aux régions dynamiques qui l'encadrent. Cet état peut être imputé à divers acteurs, publics et privés.

La responsabilité de l'acteur public s'exprime surtout par l'incapacité des organismes étatiques régionaux, de bien mobiliser les diverses potentialités qui existent, et de résoudre certains problèmes qui demeurent de vrais obstacles de développement local (situation foncière non épurée, morcellement excessif, surexploitation des eaux et sols, rareté des sources d'investissement, chômage….).

---

[204]« Dans plusieurs cas, se présentent entre les régions des zones de transition qui pourraient justifier d'autres délimitions :

- au Nord de la zone des Mogods (délégation de Sejnane) pourrait aussi bien être rattachée à la région du Nord-Ouest, alors qu'à l'inverse, Mejez El Bab, comme relais de Tunis, pourrait être intégré au Nord-Est,

-entre le Nord et le Centre existent également de telles situations, certaines délégations du versant Sud de la Dorsale (Nadhour, Rohia) appartenant plus naturellement au Centre Ouest, tandis que d'autres, au contraire (Bou Ficha sur le littoral, Makthar à l'Ouest) seraient **mieux** rattachées au Nord,

- enfin, dans la bande de transition entre le Centre et le Sud qui s'étend de Sfax à Gafsa subsiste une zone d'articulation (délégations de Mezzouna et de la Skhira) pouvant se rattacher aussi bien à l'une ou l'autre région. »

SNAT, 1985, v 1 Rapport final p 32.

Quant aux acteurs privés régionaux en particulier ceux des deux espaces encadrants (Sfaxiens et Sahéliens) c'est qu'ils n'ont pas joué le rôle d'impulseur de la dynamique économique au sein du sahel méridional. Au contraire, c'est un état de repliement. La dynamique du capital sfaxien se déplace en faveur d'autres territoires (Bizerte, Cap-Bon, Sahel…).

Enfin, les acteurs privés locaux : excepté quelques tentatives comme celle des Lejmis, le sahel méridional n'a pas connu d'opérations d'investissement d'ampleur.

En somme, les faibles indicateurs de développement, la faible dynamique des villes, l'état de répulsion et la faible mobilisation des potentialités prouvent que le sahel méridional fut envisagé tout simplement en tant qu'espace périphérique dépendant et il n'a pas profité de sa position d' « entre-deux » et vis-à-vis des axes routiers importants qui le structurent, il demeure alors « *un simple réceptacle passif, un support inerte de ces réseaux* » (Bavoux JJ, 2006).

Conclusion

Au terme de ce travail, il importe de signaler qu'on ne prétend pas avoir répondu à toutes les questions que pourrait révéler l'étude de l'intermédiarité spatiale, une thématique d'actualité et qui renferme « plusieurs registres ».

Sans doute, les différents aspects et questionnements qu'on vient d'évoquer d'après notre cas d'étude du sahel méridional sont d'importance, d'autres sont néanmoins à considérer et à développer. Pour n'en citer que trois qui nous apparaissent déterminants dans l'avenir du sahel méridional:

-d'abord, la nécessité de valoriser sa « situation d'intermédiaire » pour surpasser son état de cavité de développement et sa fonction de « support inerte de réseaux » et assumer ainsi un vrai rôle d'intermédiation.

-ensuite, l'importance de l'engagement et la participation des acteurs publics et privés (surtout ceux des espaces référentiels) pour aboutir à un tel rôle.

-enfin, l'importance primordiale accordée aux prochains plans d'aménagement pour prendre en considération la catégorie d'espaces intermédiaires.

Bibliographie

-Bavoux J.J ,1993 : « La Bourgogne, un archétype d'espace intermédiaire », Annales de Géographie, n°570, pp.162-174.

-Bavoux J.-J. (dir.), 1994, Les espaces intermédiaires, un nouveau concept ? Dijon, Laboratoire de Géographie humaine de l'Université de Bourgogne, 282 p. Bavoux JJ, 2006 : Structuration du territoire bourguignon : de l'île à l'isthme. Revue Géographique de l'Est, vol. 46 /1).

-Belhedi A - « Intermédiarité et espaces intermédiaires. Quelques éléments de problématique de (pour) l'espace médian ». Faculté des Lettres & des Sciences Humaines, Sfax. Colloque du Département de Géographie : Les espaces médians. 1998.

-Bonerandi E., 1999, « La Thiérache, un espace intermédiaire entre crise et mutation », Hommes et Terres du Nord, n°2, pp. 85-96.

-Bonerandi E., Landel P.-A., Roux E., 2001, « Les espaces intermédiaires, forme hybride : ville en campagne, campagne en ville ? », Revue de géographie alpine, 91/4, pp. 65-77.

-Bonerandi E, Roth H, 2007 : « Pour une géographie des espaces anti-heros : au-dela de la banalité des espaces intermédiaires ». Colloque de l'ASRDLE, Grenoble-chambéry, juillet 2007.16p.

-Bonnin Ph, 2003 : Espaces intermédiaires. In SEGAUD (Marion), BRUN (Jacques), DRIANT(Jean-Claude), (dir.). Dictionnaire de l'habitat et du logement. Paris : Armand Colin, p. 148

-Chriha S ,2012 : souks hebdomadaires, organisation de l'espace et développement régional en Tunisie : étude du cas de l'arrière pays sfaxien. Revue tunisienne de géographie (RTG) n°42.

-Charrier J.B, Bavoux J.J, 1995 : « Toscane, Bourgogne et circulation : deux régions intermédiaires ». L'information géographique, p.143-163.
-Despois J, 1955: « La Tunisie orientale : Sahel et Basse Steppe ; étude géographique ». Paris, P.U.F 554p.
-Emsellem K, 2006 : « Pour une géographie des espaces intermédiaires », Colloque Géopoint, Avignon.
-Emsellem K., 2009 : « L'intermédiaire pour sortir du modèle centre-périphérie », Colloque « Penser les espaces intermédiaires en Europe », ENS LSH Lyon.
-Commenges H, Riera EM. 2011 : Définir l'intermédiarité par le système des mobilités spatiales. Presses Universitaires Blaise Pascal. Les mobilités spatiales dans les villes intermédiaires. Territoires, pratiques, régulations, pp.155-178
- Dumont G-F, 2017 : Territoires : le modèle « centre-périphérie » Dans Outre-Terre (N° 51), pp 64 à 79
-Jedidi M, 1975 : « Jebeniana et sa région. Etude géographique ». Pub.FLSH, Tunis, 317p.
-Kassab A, Sethom H, 1981 : « Les régions géographiques de la Tunisie ». Pub.univ. Tunis.
-Lamine R, 1992 : « Les transports routiers en Tunisie littorale ». Pub. Univ. du Centre 252p.
-Lamine R, 1998 : « Les citadins du sahel central : les mutations socio-spatiales vers la citadinité », Thèse de Doctorat d'Etat en géographie, 3v, Univ. De Tunis.
-Merle A, 2011: « De l'inclassable à « l'espèce d'espace » : l'intermédiarité et ses enjeux en géographie », L'Information géographique 2011/2 (Vol. 75), p. 88-98
-Péraldi M, 2002 : L'économie de bazar dans les métropoles euro-méditerranéennes ; éd. Maisonneuve Et Larose ; coll. Frontières Villes Lieux Des Pa, 364p

-Roth H. 2006 : Espaces intermédiaires en recomposition. Les campagnes industrielles allemandes en région de frontières. Thèse de doctorat, ENS Lettres et Sciences Humaines – Lyon, 319 p.

-Roux E, Landel P, Bonerandi E 2003 Les espaces intermédiaires, forme hybride : ville en campagne, campagne en ville ? / Intermediate spaces, a hybrid form : a town in the countryside, or countryside in the town ? Revue de géographie alpine Volume 91 Numéro 91-4 pp. 65-77

-Renard J-P, 2002 : « La frontière, limite géographique politique majeure mais aussi aire de transition », in limites et discontinuités en géographie. Paris, éd. du CNRS, SEDES, p.40-66.

Biographie de l'auteur

Salem Chriha maitrisard en histoire géographie de l'Ecole Normale Supérieure de Sousse (1990), professeur d'enseignement secondaire (1990-1996), recruté en enseignement supérieur en géographie humaine à la FLSH de Sfax depuis 1997. Docteur en géographie avec mention très honorable (en 2000) suite à une soutenance de thèse à la Faculté 9 avril Tunis portant sur « les mutations éco, sociales et spatiales dans l'espace de transition entre la région sfaxienne el le Sahel tunisien » sous la direction du professeur Mohamed Jedidi.
Enseignant-Chercheur (au titre de maitre-assistant) et auteur d'un bon nombre d'articles dans des revues nationales et internationales qui se focalisent sur la problématique de développement et d'aménagement au niveau des espaces locaux et régionaux en Tunisie.